كتاب الهلال

سلسلة ثقافية شهرية

دور الأزهر في السياسة المصرية

د. سعيد إسماعيل على

كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الادارة
دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٣٦٢٥٤٥٠ « سبعة خطوط »

KITAB ALHILAL

العدد ٤٣١ - صفر ١٤٠٧ - نوفمبر ١٩٨٦

No : 431 NOVEMBER 1986

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية تسعة جنيهات بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان ثلاثة عشر دولارا او ما يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر انحاء العالم عشرون دولارا بالبريد الجوى .

والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى ج . م . ع . نقدا او بحوالة بريدية غير حكومية وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة اعلاه عند الطلب .

كتاب الهلال

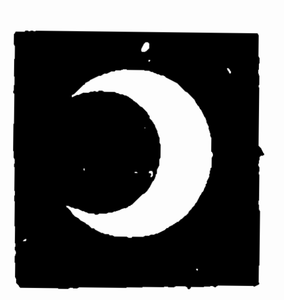




سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

الغلاف بريشة الفنانة
سميحـــة حسنـــين





سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

دور الأزهر في السياسة المصرية

•

بقلم

الدكتور سعيد إسماعيل على

•

دار الهلال

مقدمة

للأزهر فى التاريخ المصرى الوسيط والحديث مكانة ربما لم تحظ بها مؤسسة اخرى اذا استثنينا « المؤسسة العسكرية » ، فقد كان للازهر دور بارز فى قيادة الحركة الوطنية فى مصر ضد قوى الاستغلال والاستعمار ، وكان كذلك للأزهر دوره البارز بالنسبة للثقافة المصرية ، فقد مثل « ثديا » فى صدر الثقافة الاسلامية رضعت منه الثقافة المصرية ، فاكتسبت بذلك الكثير مما كان له اثره فى اثرائها واصالتها .

ويؤكد أستقراء دور الازهر فى الحياة المصرية تلك « النظرة الشبكية » الى جملة النظم الاجتماعية التى تبصر مابين تلك النظم من تآزر وتفاعل وتشابك « كمثل الجسد الواحد » اذا أصاب عضو منه خلل « تداعت له سائر الاعضاء بالسهر والحمى » !

وقراءة هذا الدور ايضا يؤكد ان « التعليم » لا ينبغى له ان يقف عند حدود سلبية يتلقى فيها التاثير من « السياسة » ويخضع لتوجيهاتها واوامرها ونواهيها ، والا فان هذا من شانه آن يسهم ـ مع عوامل اخرى ـ فى امتصاص قدر كبير من فعاليات التعليم فى التغيير الاجتماعى فى اتجاه المصالح الشعبية والامانى القومية .

وحتى لا يتصور البعض صعوبة ان يتحرك التعليم فى بعض المواقف ليمسك بزمام المبادرة والتوجيه ، كان لابد من

وضع هذه الصورة التى تحتويها الدراسة الحالية امام الانظار ، ففيها البرهان التاريخى على ان ذلك شيء يمكن لانه كان يحدث فعلا فى بلادنا فى الماضى ..

وقد كنا قد أتممنا هذه الدراسة فى عام ١٩٧٤ ووقفنا بها عند حدود عام ١٩٢٣ ، ثم اتيحت لنا فرصة أستكمال الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٣٦ من خلال بحث قدمناه امام ندوة المعهد الاسلامى بلندن فى أغسطس ١٩٨٦ عن « فكر المسلمين السياسى فى الحقبة الاستعمارية » ، وكذلك استكملنا الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٥٢ خلال الشهرين الماضيين ..

ولابد أن نصارح القارىء ، بأن « المساحة الزمنية » للموضوع اكبر من حجم هذا الكتاب ، ومن ثم ، يستحيل أن نقف امام كل الوقائع والاحداث ، مكتفين بأبرزها واهمها .

الفصل الاول

الأصول السياسية
لنشأة الأزهـــر

الوجه السياسي للدعوة الفاطمية :

الازهر أثر من أهم الآثار التى تركها الفاطميون فى مصر ، ومن هنا كان لابد من الكشف عن الوجه السياسى للدعوة الفاطمية ، فذلك يتيح لنا فرصة البصر بالاصول السياسية لنشأة الازهر .

نظرية الامامة :

والدولة الفاطمية كانت تقوم على المذهب الشيعى ، ومن المعروف أن « الامامة » كانت منذ البداية هى أهم مبادىء هذا المذهب مما دعا الفاطميين الى ان يبـــذلوا قصارى جهدهم فى سبيل نشره وتدعيمه بســـائر الوسائل الروحية والمذهبية وعلى راس هذه الوسائل « الأزهر ».
وقد بدات هذه الفكرة فى الظهور بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، اذ راى البعض ان عليـــا بن ابى طالب كان هو الاولى بولاية المسلمين ثم أبناءه من بعده . وفى سبيل تأييد هذا الراى وتدعيمه ، كان لابد من البحث عن اسانيد شرعية وادلة دينية .
وذهب فقهاء الشيعة ودعاتها الى القول بأن امور الدين ينبغى ان تؤخذ عن اعقاب النبى الذين تسلسلوا من اولاد

فاطمة بنت النبى وزوجها على بن أبى طالب وان حفيدة الرسول هم اولى الناس بفهم الرسالة المحمدية .

وهكذا نجد ان الشيعة يريدون أقامة نظام ثيوقراطى .

وللمذهب الثيوقراطى كما نعلم صور ثلاث ، الاولى : ترى ان الحاكم نفسه من طبيعة الهية مقدسة ، وظهرت هذه النظرية فى الحضارات القديمة بمصر والهند والصين حيث انتشرت عبادة الفراعنة والاباطرة ، والثانية نظرية الحق الالهى المباشر للحكام ومؤداها أن الله يتدخل مباشرة لاختيار شخص الحاكم وقد ردد هذه النظرية بعض رجال الكنيسة المسيحية مثل سان بول والباباليون ١٣ ، وتمسك بها بعض ملوك أوربا مثل لويس ١٤ ، ولويس ١٥ فى فرنسا ، وغليوم الثانى امبراطور المانيا قبيل الحرب العالمية الاولى . والثالثة : نظرية الحق الالهى غير المباشر او « العناية الالهية » ومؤداها ان الله يوجه الحوادث والافراد فى جماعة معينة توجيها يؤدى الى اختيار شخص معين لمنصب الحكم . وقال بهذه النظرية بعض الملوك وعلماء السياسة فى اوربا وايدها بعض الكاثوليك الفرنسيين .

بيد أننا ينبغى ان نفرق تفرقة واضحة بين المذاهب الثيوقراطية بصورها المختلفة وبين فكرة الخلافة الاسلامية لان الخليفة ينفذ الاوامر والنواهى الدينية ولكنه يستمد سلطته من اختيار الرعية له . أن التحليل النهائى لنظرية الامامة عند الشيعة يبين انها تنظر الى تراث النبى العربى على انه لم يكن تراث أمة هدأها الله الى الاسلام ، وتراث رياسة معنوية جاءت ثمرة الرسالة النبوية ، وانما كانت تراثا شخصيا وميراثا خالصا لاسرة النبى صاحب هذه الرسالة ، وأن النبى اوصى بهذا التراث الى ابن عمه

على بن أبي طالب زوج أبنه فاطمة الزهراء وبنيه من بعده، أبناء ولديه الحسن والحسين . وهكذا تعدو رياسة الامة الاسلامية فى نظرهم ، ووفقا لتأويلاتهم ورواياتهم، ميراثا خاصا ، لا يليها « حتى يوم القيامة » احد سوى آل البيت .

وهذه نظرية تتنافى مع ما لرسالة النبى الكريم من افق واسع ، بل من افق عالمى وانسانى لا تقف عند حدود شخصية او جغرافية . وأنا لنشعر شعورا قويا بأن صاحب الرسالة النبوية ، كان برسالته اعظم واجل واسمى من أن يعتبر الامة الاسلامية بعد وفاته ضيعة خاصة يختص برياستها ورعايتها آل البيت من أبناء على ، دون سواهم والى الابد .

نشاة الفاطميين :

ولما قام العباسيون بالاستيلاء على مقاليد الخلافة ؛ كان طبيعيا بناء على ماسبق الا يرحب بها العلويون من ابناء الحسن بن على والحسين بن على بن ابى طالب ولم يكن هناك اتفاق بين أحفاد الحسن واحفاد الحسين ، فقد تخلى جعفر الصادق بن محمد الباقر بن على زين العابدين ابن الحسين عن قريبه محمد بن عبد الله ابن الحسن المعروف بالنفس الزكية واخذ يعمل فى الخفاء ليمهد السبيل لابنائه من بعده للوصول الى الخلافة ، واستطاع جعفر الصادق بحسن سياسته ان يقنع بقايا العلويين من احفاد الحسن بن على الذين التفوا حوله بعد ان بدد العباسيون شملهم ـ انه الوارث الحقيقى لعلى وفاطمة .

وقد كان الامام جعفر الصادق قد وصى بالامامة بعده لابنه الاكبر اسماعيل ثم نحاه عنها ووصى بها لابنه

موسى الكاظم وقيل فى اسباب ذلك انه علم أن اسماعيل يشرب الخمر ، وقيل ان اسماعيل مات فى حياة ابيه فانتقلت ولاية العهد الى اخيه وقد نفى البعض ان اسماعيل قد مات فى حياة ابيه . كذلك رأى البعض أن تحويل الولاية لا يجوز لان الولاية امر من الله يتلقاه الامام المعصوم ، والبداء لا يجوز على الله ، ويعنون بالبداء ان يبدو لله امر فيعدل بما امر به قبل ذلك ، وهؤلاء سموا بالاسماعيلية .

والخلاف بين الاسماعيليين وبين سائر الفاطميين قائم على امامة اسماعيل ، والاماميون الذين لايسلمون الامامة لاسماعيل وذريته طوائف متعددة ، اهمها واكبرها طائفة الاماميين المعروفين بالاثنى عشريين لانهم ينتهون بالامامة الى محمد المنتظر بن الامام حسن العسكرى بن على الهادى بن محمد الجواد بن على الرضا بن موسى الكاظم ، وعندهم انه سيظهر فى زمانه الموعود ، ولهذا يدعون بتعجيل فرجه كلما ذكروه .

وقد انتقلت امامة الاسماعيلية الى محمد بن اسماعيل بعد وفاة جده جعفر الصادق وامعن انصاره فى التخفى ونشر الدعوة له سرا ايام الخلفاء العباسيين المهدى والهادى والرشيد وهذه الدعوة هى التى نبتت منها الخلافة الفاطمية ، ذلك انه لما ذاعت دعوة محمد بن اسماعيل فى خلافة الرشيد ، ايقن ان بقاءه بالمدينة المنورة سيسهل على العباسيين مهمة تتبع حركاته والتخلص منه ، فرحل منها شرقا ، واخذ يتنقل بين بلاد الدولة الاسلامية وكان محمد بن اسماعيل يعتمد فى نشر دعوته على رجل اسمه ميمون القداح ، ولما توفى محمد خلفه فى الامامة عبد الله الرضى الذى استمر فى التخفى والتخ

عبد الله بن ميمون القداح داعية له . وتتبع العباسيون فى عهد المأمون الامام عبد الله الرضى ، فاخذ ينتقل بين بعض البلدان حتى استقر فى قرية سلمية قرب حمص . وقد ضاق المشرق كله بخلفائه فهجره عبيد الله الى المغرب وكان أول من نودى له بالخلافة الفاطمية ونسبه كما يقره المعترفون بهذا النسب هو عبيد الله بن احمد بن اسماعيل الثانى بن محمد بن اسماعيل بن جعفر الصادق . ويزعم البعض انه ينتسب الى ميمون القداح ، فهو فى زعمهم محمد بن عبد الله بن ميمون بن محمد بن اسماعيل بن جعفر الصادق . وهناك اقاويل اخرى تثير الشك فى نسب الفاطميين . ونحن لانود أن نذهب فى تقدير اهمية نسب الخلفاء الفاطميين الى حد تتبع هذه الاقوال ومناقشتها ، فان النسب مسالة تشريف ليس غير ، وليس له كبير دخل فى نشاة الدول العظيمة وسواء أكان الخلفاء الفاطميين حقا من نسل اسماعيل بن جعفر الصادق ، ومن ثم من نسل على بن ابى طالب ، أو كانت نسبتهم ترجع الى عبد الله بن ميمون القداح ، فان ذلك لا يغض من شانهم ، فقد انشا الفاطميون بمصر دولة من اعظم الدول الاسلامية ، وحضارة من ازهى الحضارات وانشاوا القاهرة اعظم مدائن الاسلام فى المشرق والمغرب ، وجامعها الازهر اعظم الجامعات الاسلامية وأينعها غرسا ، ولا يمكن ان ينقص من هذه الحقائق التاريخية العظيمة أن تكون نسبتهم موضعا للجدال والريب .

التوجه التربوى للفاطميين :

ليس من شك فى أن اهداف الفاطميين لتفرض عليهم

الشعور العنيف بأن تحقيقها ليس بالامر الهين ، فما عسى ان تكون الآلة التى سيستعملونها فى سبيل هذا بالتحقيق ؟

ان هذا يسلمنا الى الوجه الاخر للفاطمية من حيث هي طريقة تربوية اساسها البصر باصول التربية وبأسرارها واستغلالها لغرس القيم الجديدة .

وبديهى ان هذه الصفحات القليلة لا يمكن ان تتسع لتحليل مفصل لانظارهم وطرقهم التربوية لخبرتهم الجليلة بأسرارها الا انه يجب علينا أن ننوه بالمجهودات الجبارة التى بذلوها فى ميدان الدعاية السرية اولا ، وفى الميدان الجامعى ثانيا ، وفى تنظيم دور الحكمة وتجهيزها بالمكتبات الضخمة ثالثا .

الدعاة يمكنون للمذهب في مصر قبل الغزو الحربي :

اذا كان هتلر مستشار المانيا قد فخر بأنه أوجد نظام الطابور الخامس في البلاد التى اراد الاستيلاء عليها ، وعد عمله هذا تقليدا جديدا فى السياسة والحرب ، وهلل له اصدقاؤه وخشيه أعداؤه ، واذا كان الاتحاد السوفيتي نجح في بعض البلاد بفضل تنظيمات الخلايا الشيوعية ، فان هذه التنظيمات التى تجرى فى عصرنا الحديث لا تقاس بشىء بالنسبة الى تنظيمات الاسماعيلية فى الدعاية وتربية الاعوان الذين يبشرون بها يمكنون لها ، وكان ذلك منذ اكثر من الف سنة .

فقد حاول الفاطميون فى العصر الاخشيدى ان ينشروا المذهب الفاطمى الشيعى فى مصر ، فبعث الخليفة الفاطمى الثانى بالمغرب القائم بن عبيد الله المهدى رسالة الى الاخشيد يطلب فيها منه السماح بنشر الدعوة الفاطمية

في مصر ، ولكن الاخشيد لم يستجب لنداء الخليفة الفاطمي ، وماطل الرسول ، فقد رأى الاحتفاظ بصداقة كل من الخليفة الفاطمي في المغرب والخليفة العباسي في العراق ، ثم ساءت العلاقات بين الاخشيد والخلافة العباسية فالغى الاخشيد الخطبة للخليفة العباسي ودعا للخليفة الفاطمي فكان هذا بمثابة الاعتراف بالنفوذ الفاطمي في مصر ، ومما مهد لانتشار الدعوة الشيعية بين المصريين . ولكن العلاقات ساءت بين الاخشيد والخليفة الفاطمي المنصور بن القائم وقام المعز لدين الله

الفاطمي ، قبل نجاح حملة جوهر بمحاولة لفتح مصر ، ولكن هذه الحملة وان اخفقت عسكريا الا انها نجحت في نشر المذهب الشيعي الفاطمي ، فقد احسن كافور الاخشيدي استقبال الدعاة الفاطميين ، ولكنه لم يسمح بانتشار المذهب الفاطمي على نطاق واسع ، فقد اراد كافور ان يفوز بصداقة الخليفة العباسي السنى ، والخليفة الفاطمي الشيعي ، فقد ذكر المؤرخ أبو المحاسن : « وكان يهادن المعز صاحب المغرب ويظهر ميله اليه وكذا يذعن بالطاعة لبني العباس ويدارى ويخدع هؤلاء وهؤلاء وتم له الامر » . وقبل قدوم جيش جوهر الصقلي ، كان المذهب الفاطمي الشيعي قد انتشر بين عدد من المصريين وكان هؤلاء في مقدمة من عاونوا الجيش الفاطمي في فتح مصر وكانت الاسكندرية أكثر مدن مصر التي انتشرت فيها الدعوة الشيعية ، ولذا دخلها جوهر بدون مقاومة سنة ٣٥٨ هـ .

ويذكر المؤرخون اسماء بعض الدعاة الذين كان لهم شأن في مصر قبل الفتح الحربي ، فمنهم الداعي فيروز ،

وكان كبير دعاتهم ، ولكنه نافق الائمة وغدر بالامام المهدى وترك مصر الى اليمن ، وقام بقيادة حملة الدعاية فى مصر أيضا الداعي ابوعلى وكان صهرفيروز ولكنه ظل على وفائه للمهدي — ثم ابنه محمد ابو الحسين ابن الداعى ابى على، وقد بلغ هذا الداعى أعلى مراتب الدعوة فى عهد الائمة المهدى والقائم والمنصور بالله والمعز لدين الله ، كذلك نسمع عن الداعى أبى جعفر بن نصر الذى كان له مكانة خاصة فى نفوس المصريين وكان من جلساء كافور الاخشيد وكانت داره بالفسطاط مجمعا للعلماء والعظماء ، ولاشك انه كان يبث فيهم آراءه وتعاليمه دون ان يخشى بطش كافور او عيون الخلفاء العباسيين .

والذى نلحظه ان الآراء الفلسفية الاسماعيلية دخلت مصر عن طريق الفاطميين وظلت بها زهاء قرنين من الزمان ومع ذلك لم يظهر بين المصريين من ألف فيها كتابا أو شبه كتاب ، بل كان فلاسفتهم الذين كانوا بمصر فى هذا العصر انما كانوا من الاغراب الذين وفدوا على مصر واقاموا بها للتبشير بهذه الاراء ومحاولة تعليمها للمصريين ، ولكن المصريين لم يقبلوا عليها لانها لا تتفق مع مزاجهم وعقليتهم ولعل اشهر من شاهدتهم مصر من هؤلاء الفلاسفة هو احمد حميد الدين بن عبد الله الكرمانى الذى يعرف فى الدعوة الاسماعيلية بحجة العراقيين الذى وفد على مصر حوالى سنة ٤٠٨ هـ .

انشاء الازهر : وبعد أن دخل الجيش الفاطمى مصر بقيادة جوهر الصقلى فى السابع عشر من شعبان سنة ٣٥٨ هـ « ٧ يولية سنة ٩٦٩ » واقيمت « القاهرة »

العاصمة الجديدة ، بدىء في انشاء مسجد جامع بها في ٢٤ من جمادي الاولى سنة ٥٣٩ هـ « ابريل سنة ٩٧٠ » وتم بناؤه في عامين وثلاثة اشهر ، وانفتح للصلاة في يوم الجمعة السابع من رمضان سنة ٣٦١ هـ « ٩٧٢ م » وكانت الحكمة واضحة في انشاء الجامع الجديد « الازهر » بل كانت اشد وضوحا في المقصد والمغزى من اية فرصة سابقة ، فقد كانت الدولة الفاطمية دولة الامامة الشيعية كما بينا وكان الجامع الازهر اول مسجد اقامته الشيعة بمصر ، ومن ثم كان قيام الجامع الازهر رمزا لسيادة دعوة دينية جديدة هي الدعوة الشيعية ، كما كانت القاهرة المعزية رمزا لظفر الدولة الجديدة وسيادتها .

ويحاول البعض انينفى الاصل السياسي لانشاء الازهر ويستند في هذا الى أن انشاء المساجد الجامعة سياسة ثابتة ارسيت دعائمها قبل مجيء الفاطميين عند اقامة مدينة جديدة وان مذهب الامام مالك يشترط لصحة الجمعة ان تكون في المسجد الجامع ، ويشترط في المسجد الجامع أن يكون داخل البلدة او قريبا منهابحيث يمكن ان يصل اليه دخانها ، كما يشترط لصحة الجمعة فيه ان يكون مبنيا ، وان يكون بناؤه على الاقل مساويا للبناء المعتاد لاهل البلد .

ويرى اصحاب هذا الرأى ان هذا التفكير يلقى الضوء على هذه الخطة ، وانتا يمكن ان نرى فيه التفسير لهذا النظام المعمارى ومدى أهمية المسجد الجامع في كل مدينة اسلامية ، وان كان لايقلل من اهمية هذا الاتجاه أن بعض المذاهب الاخرى لم تشترط المسجد الجامع ، فانها مع

ذلك تشترط لصحة صلاة الجمعة ان تكون في المصر او في الابنية المجتمعة او قريبا منها . ولاشك ان الامثل والافضل مع هذا ان تكون في المسجد الجامع .

ويخلص الكاتب من هذه الاعتبارات والظواهر كلها بان الازهر انشيء اول ماانشيء ليكون مسجداً جامعا ، ولم يكن أساس التفكير فى انشائه ان يكون معهدا لدراسة المذهب الشيعى كما اشتهر وذاع . ويدعم هذه النتيجة التى وصل اليها بأن الدراسة فيه لم تبدأ الا بعد انشائه بثلاثة اعوام ونصف العام تقريبا ، وانهسا بدأت بداية متواضعة لا تدل على ان هذه المؤسسة انشئت لتسكون مدرسة . فقد كان عدد الفقهاء الذين يحضرون الدروس فيه لا يبلغ أربعين ، بل كان على التحديد سبعةوثلاثين ثم ان هؤلاء مع هذا لم يكونوا يتلقون الدروس كل ايام الاسبوع ، بل كان درسهم يبدأ بعد صلاة الجمعة الى صلاة العصر كل اسبوع .

ويضيف الكاتب الى هذا كله ان الحاكم بأمر الله انشا جامعة اخرى سنة ٣٩٥ للهجرة « ١٠٠٥ م » وانفق عليها واغدق بسخاء ، وعين للاشراف عليها داعى الدعاة لينظم دراسة المذهب الفاطمى فيها ، ويوجه نشاطها السرى . واذا وضعنا فى اعتبارنا وتقديرنا ان هذه الجامعة التى عرفت باسم « دار الحكمة » قد ظفرت من العنساية والاهتمام بما لم يظفر به الازهر وطلابه وعلماؤه وقتذاك ، وانها تزودت بمكتبة لم تعرف مصر ــ بعدمكتبة الاسكندرية اضخم منها ، كما يذكر المؤرخون ، وانه رحل اليهسا وتخرج فيها كثير من علماء الشيعة ، ومنهم الحسن ابن الصباح وناصر خسرو الرحالة الفارسي المشهور .. كان

من المجازفة – كما يرى – الحكم بأن الازهر انشىء أول ما انشىء ليكون معهداً شيعيا ، وبأن الفكرة الاولى في نشاته هي تنظيم الدعوة لمذهب هذه الدولة .

وعلى الرغم من أننا في الفصل التالي سوف نقوم ببيان الدور الذى لعبه الازهر في التمكين للمذهب الشيعى في مصر مما يحمل في ثناياه الرد على هذه الدعوة ، إلا اننا نسبق هذا بابداء الملاحظات الاتية :

١ – لقد وضح لنا مما سبق ان الدولة الفاطمية انما هي تجسيد سياسى لمذهب معين ، ولابد بناء على هذا ان تلجأ هذه الدولة الى مختلف الوسائل التى تمكنها من نشر هذا المذهب وجذب الاعوان والاتباع اليه وليس هناك ماهو أهم من المسجد واسطة تربوية لتحقيق هذا الهدف .

٢ – أن المساجد – كما راينا لم تكن مجرد أماكن للعبادة فقط وانما هي « بيوت الله » يتخذ منها المسلمون اماكن للتعلم والتعليم بالاضافة الى أغراض اخرى كثيرة ومتعددة ، ومن هنا كان طبيعيا ألا يقتصر الازهر في وظيفته على ان يكون مكان تعبد وصلاة .

٣ – اذا كنا لانستطيع ان ننكر ان الازهر لم ينشأ في البداية ليكون معهدا لدراسةالمذهب الشيعى ، الا أنه تحول بعد ذلك الى ان يكون هكذا بالفعل ، ولا ينقص من ذلك ان هذه البداية لم تكن فورية ، بل اننا يمكن ان نتساءل في شيء من – الحذر : هل هناك ما يستبعد احتمال ان تكون نشاته منذ البداية كانت لتحقيق هذا الغرض ، الا انهم لم يريدوا ان يفاجئوا المصريين بذلك ،

فاقتصروا على اتخاذه مسجدا ، حتى اذا تمكنوا من امور البلاد ومر بعض الوقت بدأوا فى تحقيق الهدف الاصلى خاصة وأنهم من الباطنية الذين لا يصرحون دائما بما ينوون عمله ويرغبون فى تحقيقه ؟

٤ ـ كذلك اذا كنا لانستطيع ان ننكر الدور الذى قامت به دار الحكمة فى نشر المذهب الشيعى ، الا ان هذا ماكان الا فى عهد الحاكم بامر الله بالذات ، وفى غير عهده كان الازهر هو فارس الميدان .

الفصل الثانى

موقف الأزهر
من المذاهب الحاكمة

رسالة المساجد التربوية والسياسية :

لم يكن الباعث على بناء المساجد فى صدر الاسلام مقصورا على الاغراض الدينية وحدها ، بل كان ذلك راجعاالى أسباب سياسية واجتماعية ، وكانت هذه المساجد تستخدم منذ ظهور الاسلام لاجتماع المسلمين فيها ، كما اتخذها علماء التفسير والحديث مقرا لهم ولما لم يكن من الممكن الفصل بين السياسة والدين ، أصبح المسجد المكان الذى تذاع فيه الاخبار الهامة التى تتعلق بالصالح العام .

وانشاء المساجد ظاهرة معروفة فى خطط القواعد الاسلامية الاولى ، ولم يكن اتباعها وليد المصادفة ، بل كان اثرا من آثار السياسة الموضوعة لانشاء الامصار الاسلامية فى البلاد المفتوحة ، وهى سياسة ترجع الى عصر عمر ذاته ، كتب بها عمر الى الولاة ومنهم عمرو ابن العاص فاتح مصر وأول ولاتها ، بأن يتخذوا فى كل مدينة مسجدا للجماعة واتبعت هذه السياسة فى خطط القواعد الاسلامية الاولى ، مثل البصرة والكوفة ومدن الشام والفسطاط ، فحيثما تقوم العاصمة الاسلامية الجديدة يقوم فى وسطها المسجد الجامع وتقام من حوله

خطط القبائل المختلفة ، وكانت هذه المساجد الجامعة تحمل منذ البداية طابعا رسميا ، وكما أن العواصم الاسلامية الجديدة كانت تعتبر رمزا لظفر الاسلام ؛ فكذلك المساجد الجامعة كانت تعتبر رمزا لسيادة الاسلام الروحية ومنبراً للدين الجديد والرسالة الجديدة .

هكذا كان شأن الفسطاط اول عاصمة للاسلام في مصر ، فقد كان قيامها رمزا لظفر الاسلام السياسي بافتتاح قطر جديد من اقطار الدولة الرومانية ، وكان مسجدها الجامع رمزا لسيادة الاسلام الروحية حيثما كانت تسود النصرانية . وكان لهذا المسجد الجامع فوق ذلك صبغته الرسمية ، فقد كان مركز الصلاة الجماعية التي لبثت عصرا خطة خاصة الى جانب خطط الحرب والقضاء والخراج . وكان يلي امامته في الصلوات الخمس وفي صلاة الجمعة وخطبتها في عصر الفتح الاولى ؛ امير مصر ذاته فكان الامير يجمع بين الصلاة والخراج في احيان كثيرة ، واحيانا مايسند الخراج الى شخص آخر ويتولى الامير الصلاة الى جانب خطة الحرب « الحكم » وكان الامير يستخلف عنه في الصلاة صاحب الشرطة ـ اذا تعذر عليه اقامتها بنفسه . كذلك كان المسجد الجامع مركز الدعوات والخطب والمجالس الرسمية ، وبه يعقد ديوان الخراج ، وكان مركز القضاء الاعلى يجلس به قاضي القضاة يومين في كل اسبوع ، وتتلى فيه الاوامر والمنشورات والسجلات ، واستمر ذلك عصورا متوالية .

وقد ارتبط تاريخ التربية الاسلامية بالمسجد* ارتباطا وثيقا ، ولعل السبب في جعل المسجد مركزا ثقافيا ، هو ان الدراسات في سني الاسلام الاولى كانت دراسات ـ

دينية تشرح تعاليم الدين الجديد وتوضح أسسه، وأحكامه واهدافه ، وهذه تتصل بالمسجد اوثق اتصال . وكانت حلقات العلم تعقد فى مسجد قباء وهو اول مسجد بناه الرسول فى الاسلام كما كان من عادة الرسول صلى الله عليه وسلم ان يجلس فى مسجده بالمدينة ليعلم اصحابه دينهم ودنياهم .

وكثرت بعد ذلك المساجد فى جميع انحاء العالم الاسلامى ، وفى اكثرها كانت حلقات العلم تعقدوالدروس تلقى .

الازهر معهدا لتعليم المذهب الشيعى :

عرفت مصر منذ فجر التاريخ التسامح المذهبى ، ومن هنا كان على الفاتح الجديد ان يصطنع هذه السياسة على الرغم من انه جاء رافعا لواء مذهب معين ، وهكذا أصدر جوهر الصقلى فاتح مصر الى اهل مصر عند افتتاحها امانا لهم يطمئنهم فيه الى انه لن يكرههم على اتباع مذهب معين فقال : « .. ذكرتم وجوها التمستم ذكرها فى كتاب امانكم ، فذكرتها اجابة لكم ، وتطمينا لانفسكم ، فلم يكن لذكرها معنى ولا فى نشرها فائدة ، اذ كان الاسلام سنة واحدة وشريعة متبعة ، وهى اقامتكم على مذاهبكم وان تتركوا على ماكنتم عليه من اداء الفروض فى العلم، والاجتماع عليه فى جوامعكم ومساجدكم وثباتكم على ماكان عليه سلف الامة من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين بعدهم ، وفقهاء الانصار الذين جرت الاحكام بمذاهبهم وفتواهم وان يجرى الاذان والصلاة وصيام

شهر رمضان وفطره وقيام لياليه ، والزكاة والحج والجهاد ، على ماكانوا عليه .. »

وعلى الرغم من هذا فقد بدأ التعليم في الازهر بداية شيعية ، ففي صفر سنة ٣٦٥ هـ واكتوبر سنة ٩٧٥م ، اي في اواخر عهد المعز لدين الله ، جلس قاضي القضاه ابو الحسن على بن النعمان القيرواني بالجامع الازهر ، وقرا مختصر ابيه في فقه الشيعة وهو المسمى بكتاب « الاختصار » في جمع حافل من العلماء والكبراء ، واثبت اسماء الحاضرين ، فكانت هذه اول حلقة للدرس بالجامع الازهر ، ثم توالت حلقات بني النعمان بالازهر بعد ذلك ، وكان بنو النعمان من اكابر علماء المغرب الذين اصطفتهم الخلافة الفاطمية وجعلتهم دعامتها والسنتها الروحية .

وفي رمضان سنة ٣٦٩ « ٩٨٠ م » جلس يعقوب أبن كلس وزير المعز لدين الله ثم وزير ولده ألعزيز من بعده بالجامع الازهر وقرأ على الناس رسالة وضعها في الفقه الشيعي على المذهب الاسماعيلي وتسمى « الرسالة الوزيرية » تضمنت ماسمعه في ذلك من كل من الخليفة المعز والخليفة ألعزيز وكان على القضاة أن يعتمدوا على هذا الكتاب فيما يصدرونه من احكام في محاكمهم التي كانت تعقد عادة في المساجد ، كما كان على الطلبة والاساتذة أن يتدارسوه فيما بينهم . وكان يفد الى سماع أبن كلس الفقهاء والقضاة واكابر رجال الدولة وكان يعقد مجلسه مرة في الجامع الازهر ومرة اخرى في قصره حيث يقرأ مؤلفاته على اهل العلم ، وكان الشعراء يتقدمون في آخر الاجتماع فينشدون مدائحهم .

وكان معظم اهل العلم في ذلك الوقت من طبقة الفقهاء التي كانت تضم القضاة واصبحت المساجد مراكز ثقافية ويقصدها العلماء والادباء وخاصة فقهاء المذهب الشيعي الذين كانوا يلقون محاضراتهم في أصول المذهب الاسماعيلي ، وكان بعض الوزراء والقضاة يضعون الكتب حول هذا المذهب ويقوم الاساتذة بتدريسها لعامة الناس .

والظاهر ان الوزير ابن كلس هو اول من فكر في اتخاذ الجامع الازهر معهدا للدراسة المنظمة المستقرة وعلى اى فهو أول من فكر في تنفيذ هذا المشروع الجامعي العظيم ففي سنة ٣٧٨ هـ « ٩٨٨ م » أستأذن ابن كلس الخليفة العزيز بالله في ان يعين بالازهر جماعة من الفقهاء للقراءة والدرس يحضرون مجلسه ويلازمونه ، ويعقدون مجالسهم بالازهر في كل جمعة من بعد الصلاة حتى العصر ، وكان عددهم ٣٧ فقيها ورئيسهم ومنظم حلقتهم الفقيه ابو يعقوب قاضي الخندق ، وكان جل حديثهم في الفقه رما اليه . ورتب لهم العزيز ارزاقا وجرايات شهرية حسنة ، وانشأ لهم دارا للسكنى بجوار الازهر ، وخلع عليهم في يوم عيد الفطر وحملهم على بغلات تشريفا لهم وتكريما واجرى عليهم ابن كلس ايضا ارزاقا من ماله الخاص .

وعلى الرغم من أن الدولة الفاطمية قامت على أساس المذهب الشيعي ، وعلى الرغم مما يخبرنا به التاريخ من ان رجلاقد جلد سنة ٣١٨ هجرية لمجرد انه وجد معه كتاب « الموطأ » للامام مالك ، الا أن السمة العامة لهذه الدولة هي انها لم تكن شديدة التعصب لمذهبها ، وقد

كرر الحاكم العهد الذى اخذه جوهر على نفسه امام المصريين مما يدل على ان الدولة كان يعاودها اليسر والتساهل من حين الى حين

الازهر مركزا للدعاية السياسية :

ولما استقر الفاطميون بمصر ، وغزت مصر منزلهم ومثوى ملكهم ودولتهم ، شعرت الخلافة الفاطمية بالحاجة الى مضاعفة جهودها المذهبية ، ذلك انها لم تجد فى مصر ، كما وجدت في قفار المغرب الساذجة مهدا خصبا لدعوتها بل الفت في مصر مجتمعا متمدنا حركته الاحداث الدينية والسياسية ، فكان عليها ان تتوسل لغزوه بكل الوسائل السياسية والفكرية . ولم يكن اعتماد الخلافة الفاطمية في بث دعوتها على سلاح التشريع قدر اعتمادها على الدعاية السرية وغزو الاذهان بطرق منظمة ، لانه اذا كان التشريع وسيلة لسيادة الكافة وتحقيق الطاعة الظاهرة ، فان الدعاية المنظمة هى خير الوسائل لغزو الاذهان المستنيرة وحشدها لتأييد الدعوة المنشودة . وقد كانت الدعوة السرية انفذ وسائل الفاطميين الى تبوء الملك ، فلما جنوا ثمار ظفرهم الاولى ، كانت الدعوة السرية وسيلتهم الى حمايتها وتدعيمها كما ذكرنا .

وليس ادل على ماكانت ترتبه الخلافة الفاطمية من عظيم الاهمية على بث دعوتها المذهبية واتخاذها وسيلة نافذة لحشد المؤمنين والكافة تحت لوائها مما ورد في كتاب المعز لدين الله الى الحسن الاعظم زعيم القرامطة من تلك العبارة القوية التي يشير فيها المعز الى عناية

الخلافة الفاطمية تبث دعوتها في مختلف الاقطار « فما من جزيرة في الارض ولا اقليم ، الا ولنا فيه حجج ودعاة يدعون الينا ، ويدلون علينا ، ويأخذون تبعتنا او يذكرون رجعتنا وينشرون علمنا ، وينذرون بأسنا ، ويبشرون بأيامنا ، بتصاريف اللغات واختلاف الالسن ، وفي كل جزيرة واقليم ، رجال منهم يفقهون وعنهم يأخذون ، وهو قول الله عز وجل : وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ليبين لهم » .

من هنا فقد اسندت رياسة الدعوة الاسماعيلية في عهد الفاطميين الى موظف كبير اطلق عليه « داعى الدعاة » وكان يلى قاضى القضاة فى الرتبة ويتزيا بزيه . وكثيرا ماكانت وظيفتا قاضى القضاة أو داعى الدعاة تسندان الى رجل واحد ، ويساعد داعى الدعاة فى نشر التعاليم الفاطمية اثنا عشر نقيبا ، وله نواب ينوبون عنه فى البلاد وبذلك يعتبر الصلة بين الخليفة وأتباعه من الاسماعيلية ومن اهم اعمال داعى الدعاة رياسة الدعوة الاسماعيلية وأخذ العهد على المريدين ، اما مباشرة او بواسطة نوابه بمصر وفى غيرها من البلاد التى ساد فيها المذهب الاسماعيلى والاشراف على المحاضرات التى تلقى بمجالس الدعوة ، بل لقد بلغ من عناية الفاطميين بهذه المجالس أن المحاضرات التى يلقيها داعى الدعاة ونوابه كانت تعرض على الخليفة قبل ان تلقى على الناس .

وكان داعى الدعاة يعقد المجالس ويقرأ على الناس مصنفاته ويحاضر الرجال لافى القصر فقط وأنما فى الازهر كذلك ، بل لقد كانوا يعقدون فى بعض الاحوال فى الازهر مجلسا خاصا للنساء يسمى مجلس الدعوة يلقنهن فيه

اصول هذا المذهب . وكانت هذه المجالس تفرد للناس كل حسب طبقته .

الازهر مركزا للمناسبات الدينية والاجتماعية :

واذا كنا قد بينا ان فكرة « الامامة » هى عماد الدعوة الفاطمية ، فقد قامت الدولة الفاطمية متسمة بسمة الامامة قبل كل شيء ولما قدم المعز لدين الله الى مصر ، كانت سمة الامامة ، أخص مايحرص عليه ، فنراه حين تقدمه الى الاسكندرية يقول لوفد المصريين الذى ذهب الى لقائه : « أنه لم يسر لازدياد فى ملك ولا رجال ، ولا سار الا رغبة فى الجهاد ونصرة المسلمين » ومن هنا كان حرصه على ان يؤم الناس بنفسه عند اقامة صلاة الجمعة وعيد الفطر والاضحى فى الازهر . ففى يوم عيد الفطر من سنة ٣٦٢ هـ « ٩٧٢ » ركب الخليفة المعز لدين الله الفاطمى الى الجامع الازهر وأم الناس فى الصلاة والقى خطبة رائعة كان لها تأثير بالغ فى نفوس المصليين . وكانت هذه اول صلاة يقيمها الخليفة الفاطمى فى الازهر وظل المعز يخطب فى هذا الجامع بنفسه فى الجمع الثلاث الاخيرة من شهر رمضان وفى الاعياد حتى تم انشاء جامع الحاكم بأمر الله .

هذا وقد لبث الازهر ايام الدولة الفاطمية فضلا عن صفته الجامعية التى استقرت وتوطدت على ممر الايام ، وفضلا من اقامة الجمع والصلوات الرسمية فيه ، مركزا لكثير من المظاهر والمناسبات الرسمية الاخرى .

فمن ذلك انه كان مركز المحتسب ، وكان منصب

المحتسب من أهم المناصب الدينية فى الدولة الفاطمية ، وهو الثالث عندهم بعد قاضى القضاة وداعى الدعاة ، وعمله يتناول الامر بالمعروف والنهى عن المنكر على قاعدة الحسبة ، وله نواب فى جميع انحاء القطر ، ويجلس بالجامع الازهر وجامع مصر « جامع عمرو » يوما بعد يوم وكانت مجالس القضاء تعقد قبل قيام الجامع الازهر بجامع عمرو ، والجامع الطولونى.

ومن ذلك انه كان مركزا للاحتفال الرسمى بالمولد النبوى الكريم ، ففى اليوم الثانى عشر من شهر ربيع الاول يركب القاضى بعد العصر ومعه الشهود الى الجامع الأزهر ومعهم ارباب تفرقة صوانى الحلوى التى اعدت بالقصر لتفرق فى أرباب الرسوم كقاضى القضاة ، وداعى الدعاة وقراءة الحضرة والخطباء وغيرهم ، فيجلسون فى الجامع مقدار قراءة الختمة الكريمة ، ثم يعودون فى موكبهم الى القصر ، وينتظرون تحت المنظرة التى يجلس فيها الخليفة ، ثم تفتح احدى طاقات المنظرة ويبدو فيها وجه الخليفة ، ثم يخرج احد الاستاذين المحنكين يده ويشير بكمه بان الخليفة يرد عليكم السلام ، ويقرأ القراء ويخطب الخطباء بترتيب معلوم ، فاذا انتهى الحفل اخرج الاستاذ يده مشيرا برد السلام كما تقدم ، ثم تغلق الطاقتان وينصرف الناس .

وكانت ليالى الوقود ــ وهى التى تسبق أول ومنتصف شهرى رجب وشعبان ــ من اشهر المواسم التى اختصت بها الدولة الفاطمية ، ففيها تضاء جميع المساجد بعد غروب الشمس وتبدو القاهرة فى حلل بديعة من الانوار . ويخرج الناس الى لجامع الازهر الذى تضاء حافاته

بالمشاعل ويعقد فى صحنه مجلس حافل من القضاة والعلماء برئاسة قاضى القضاة .

وكان الشعب المصرى يستقبل هذه المواسم بمظاهر الفرح والسرور ألا يوم عاشوراء فقد كان يعتبر يوم حزن عام ، تعطل فيه الاسواق ويخرج المنشدون الى الجامع الازهر ليلقوا الاناشيد فى رثاء الحسين ، وفى نفس اليوم يقام سماط ، يسمى سماط الحزن فى بهو بسيط ، وكان يقدم عليه خبز الشعير والعدس والجبن ويحضره الخليفة ملثما ومرتديا الثياب القاتمة .

انشاء دار الحكمة يقلل من مذهبية الازهر :

بيد اننا نشهد حدثا ثقافيا آخر فى عهد الحاكم بأمر الله ففى سنة ٣٩٥ هـ أسس دار الحكمة بالقاهرة ، واطلق عليها هذه التسمية رمزا الى الدعوة الشيعية لان مجالس الدعوة كانت تسمى مجالس الحكمة . وقد زود الحاكم هذه الدار بمكتبة عرفت باسم دار العلم حوت الكثير من الكتب فى سائر العلوم والاداب من فقه ونحو ولغة وكيمياء وطب وسمح لسائر الناس على طبقاتهم التردد عليها ، وفى ذلك يقول المقريزى «وحصل فى هذه الدار من خزائن أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله من الكتب التى امر بحملها اليها من سائر العلوم والاداب مالم ير مثله مجتمعا لاحد قط من الملوك ، واباح ذلك لسائر الناس على طبقاتهم ، فمنهم من يحضر لقراءة الكتب ، ومنهم من يحضر للنسخ ومنهم من يحضر للتعلم ، وجعل فيها ما يحتاج الناس اليه من الحبر والاقلام والورق والمحابر » .

وقد اتخذت هذه الجامعة في البداية طابعا حرا ، فدعي اليها الاساتذة الذين يعتنقون المذهبين الشيعي والسني وقرئت بها فضائل الصحابة ولكن ابعد عنها الاساتذة السنيون بعد قليل من الزمن ونقل بعضهم وتحقق بذلك الغرض الاول الذي انشئت من اجله وهو أن تكون موطنا يقوم فيه داعي الدعاة ونقباؤه ونوابه ببث الدعوة الفاطمية بطريقة علمية منظمة تعتمد على المنطق وتقوم على النظريات الفلسفية لتكون ابعد اثرا في غزو الاذهان والعقائد من مجالس الحكمة واسندت نظارتها والاشراف على سير الدراسة الى داعي الدعاة نفسه حتى يستطيع بذلك ان يحقق هذه الغاية ويكون المسئول الاول عنها أمام الحاكم بأمر الله او من يتبعه من الخلفاء الفاطميين .

وكان لقيام الجامعة الجديدة اثر كبير في سير الدراسة بالجامعة الازهرية ، وكانت منافسا شديد الوطأة لمعهد لم تستقر نظمه ، ولم تتوطد بعد . ومن ثم فقد ركدت حلقات الازهر يومئذ وانفض عنه كثير من الطلاب والاساتذة الى الجامعة الجديدة ، وكانت تجذب الانظار بجدتها وروعتها وتصنيف علومها . بيد انه يلوح لنا من جهة اخرى ان الازهر لبث في هذه الفترة ملاذا للعلوم الدينية . والواقع ان قيام دار الحكمة لم يكن ناسخا للدور الذي اخذ الازهر في الاضطلاع به كمعهد للقراءة والدرس ، وانما كان متمما لهذا الدور في معنى من المعاني . ذلك انه بينما استمر الازهر مركزا للثقافة الدينية المحضة ، اذا بدار الحكمة تعنى الى جانب مهمتها في نشر علوم آل البيت بتدريس علوم اللغة والطب والرياضة

والمنطق والفلسفة . وما اليها وثمة فارقا آخر يهمنا فى هذا المجال بالذات ، فاذا كانت دار الحكمة تقتصر فى معظم الاحوال فى التعليم الدينى على علوم الشيعة وعقائدها ، وتتقيد بجميع قيودها المذهبية الا ان الازهر وخاصة بعد انشاء دار الحكمة ـ استطاع ان يتخلص الى حد كبير من المذهبية التى كانت قد فرضت عليه فاصبحت العلوم الدينية تدرس به فى نوع من الحرية دون التقيد المطلق بالقيود المذهبية المتصلة بالدولة القائمة .

وقد ظلت هذه الجامعة مفتوحة الابواب تقوم بتادية رسالتها ، الا ان عصر ازدهارها لم يطل ، فقد اضطربت شئونها وفتر نشاطها منذ منتصف القرن الخامس الهجرى حين اضطربت شئون الخلافة الفاطمية فى ايام المستنصر الفاطمى وسرت الفوضى الى كل شئون الدولة ومرافقها . وفى سنة ٥١٦هـ نمى الى الافضل بن أمير الجيوش بدر الجمالى وزير الامر باحكام الله « ٤١٩ ـ ٥٢٤ هـ » ان رجلين يعتنقان عقائد الطائفة المعروفة بالبديعيـة التى يدين اشياعها بمذاهب السنة الثلاثة وهى الشـافعى والحنفى والمالكى يترددان على دار الحكمة وان كثيرين من الناس اصغوا اليهما واعتنقوا مذهبيهما وأخرجوا من الصواب ، قام الافضل باغلاقها لان وجودها اصـبح لا يتفق مع الغرض الذى انشئت من اجله وهـو بث المذهب الشيعى والخوف من اجتماع الناس فيها والخوض فى المذاهب والاخذ بالمذهب النزارى « وهو القول باحقية نزار بن المنتصر الفاطمى ـ بالخلافة من بعده » ثم أعيدت بعد وفاة الافضل وساعد اضطراب شئونها الى عـودة الازدهار للازهر وعلو شانه .

الى سيادة المذهب السنى على الازهر :

وضع صلاح الدين فى عام ٥٦٧ هـ ـ ١١٧١ م نهاية الدولة الفاطمية واستقل بمصر ودعا للخليفة العباسى ، وعادت مصر الى الاتجاه السنى او بمعنى أدق أن ادارة مصر هى التى اصبحت سنية اما الشعب المصرى فقد كان معظمه يسير فى الاتجاه السنى ، ولم يستطع الفاطميون ان يميلوه لغير هذا الاتجاه ، وظل يغالبهم حتى انهار الحكم الفاطمى والتقى المحكوم والحاكم على الطريق السنى .

وبادر الايوبيون بازالة كل مظاهر التشيع ، وأسند منصب قاضى القضاة الى عالم شافعى هو عبد الملك ابن درباس الذى سرعان ما افتى بانه لا يجوز اقامة الجمعة فى مسجدين ببلد واحد ، وبهذا توقفت الخطبة وصلاة الجمعة بالازهر ، وحل محله جامع الحاكم لاتساع رقعته ولعل اتساع الرقعة لم يكن السبب الحقيقى ، بل كان السبب الذى اختفى خلفه الاتجاه الاصيل وهو اهمال المسجد الذى كان المسجد الرسمى للفاطميين وبذلك تعطلت صلاة الجمعة فيه نحو مائة سنة من سنة ٥٦٧ الى عام ٦٦٥ للهجرة .

وفقد الازهر مظهره الرسمى فى الدولة الجديدة ، ولم يعد يستمتع بما كان يخلع عليه من مباهج فى ليالى الوقود والمولد النبوى وما الى ذلك من مناسبات .. بل بدأت الحركة العلمية فيه تصاب بالركود والخمول لان الدولة الجديدة انشأت حوله مدارس منافسة فى رسالته واقتدى صلاح الدين فى ذلك بما فعله الملك العادل

نور الدين زنكي في الشام من اقامته المدارس في دمشق وحلب .

وكان لقيام هذه المدارس وكثرتها خلال القرنين السابع والثامن اثر كبير في سير الدراسة بالجامع الازهـر ، فقد نافسته منافسة شديدة ، واجتذبت اليها الطـلاب من كل صوب ، كما اجتذبت اليها أعلام الاساتذة وكانت تمتاز عن الازهر بجدتها ووفرة اوقافها واستئثارها برعاية السلاطين والكبراء من منشئيها ومن اليهم ، وكانت مناصب التدريس فيها مغرية تدر على شاغلها الجزاء الحسـن ، فكان يؤثرها اعلام الاساتذة ويتنافسون في ألفوز بها وبالرغم من هذه المنافسة القوية ، فقد كان الازهر من هذه المدارس كما يقول الشاعر :

كالبحر يمطره السحاب وماله فضلٌ عليه لانه من مائه

فان كثيرا من العلماء الذين خرجتهم هذه المـدارس تتلمذوا على اساتذة الازهر ونهلوا من حلقاته العلمية في العهد الفاطمي .. بل أن الشعراء الذين لمعت أسماؤهم في هذا العهد ـ كابن مطروح ، وابن النبيـه ، وابن الساعاتي ، وابن سيناء الملك وابن التعـاويذي ، وسراج الدين الوراق ـ كانوا ثمرات لثقافة الازهر اللغوية والادبية ، كذلك فقد كان الازهر دائما يضم من الطلاب العدد الجم نظرا لاتساع مجال الدراسة فيه وتنوعها ، اذ كان مفتوحا للطلاب من كل مذهب ، وتدرس فيه سائر العلوم الدينية واللغوية وهو مالم يكن ميسوراً في مدارس انشئت على قاعدة التخصص وكان يقوم على تثقيف هذه الجمهرة الكبيرة من الطلاب عدد كبير من الاساتذة ، ومن جهة أخرى فقد كان الازهر مقصد الطلاب الغرباء من كل

صوب ، وكان يقطن في أروقته منهم عدد كبير ، وقد بلغ عددهم فى اوائل القرن الثامن حسبما يقول المقريزى حوالى ٧٥٠ طالبا .

وهكذا نسى الايوبيون ان الازهر معهد مصرى وليس معهدا فاطميا ، ولو تذكروا ذلك لاكتفوا بايقاف النشاط الشيعى فيه ، ثم ايدوه ودعموه بكل الوسائل التى لتهض به ، ولكنها اتجاهات الحكام فى ذلك هى التى املت ذلك. واذا كان هذا قد اساء واضعف من شان الازهر ، الا ان التعليم قد كسب بذلك وجود المدارس .

الفصل الثالث

ظهور زعامة الأزهر

تكشف لنا الصفحات القادمة ، العديد من المظاهر التي تبين كيف استطاع الازهر ان يستقطب الزعامة الشعبية في مصر ، وبالتالي يلعب دورا ملحوظا في السياسة المصرية ، وقد ساعد على هذا جملة من الظروف والعوامل بعضها راجع الى طبيعة المكان الذى وجد عليه الازهر وبعضها راجع الى نوعية التعليم الذى يقدم بداخله وبعضها راجع الى مكانته العالمية .. الخ وهذا هو ما سنحاول الكشف عنه .

الموقع :

ليس الموقع مجرد عامل جغرافى رئيسى ، ولكنه ايضا رأسمال طبيعي وسياسى دفين ومورد أصيل من موارد الثروة القومية ، بل قد يكون فى حالات ، الرأسمال الحقيقى الوحيد للدولة أو المنطقة . وفى مصر بالذات لا نستطيع ان نفهم تاريخها خارج اطار الموقع وبغير الاشارة اليه . فمنذ الفتح العربى بدأ الموقع يحتل مكانه في الاقتصاد المصرى كرأسمال حقيقى مع اتساع نطاق تجارة المرور العبورية بين الشرق والغرب وفى العالم العربى الاموى ، كانت الاهمية للبحر الاحمر وموانيه ، لاسيما مع وجود قناة خليج امير المؤمنين . ولكن مع انتقال الاهمية من الشام الاموي الي العراق العباسي انتقلت الاهمية الى

الخليج الفارسى لاسيما مع ردم العباسيين لخليج امير المؤمنين لاسباب سياسية فحلت موانى الخليج الفارسى محل القلزم ورشيد والاسكندرية ولكن فى أواخر القرن ١٩ الميلادى اثرت ثورات واضطرابات جنوب العراق السياسية على الحركة التجارية فى الخليج الفارسى . فعادت الاهمية مباشرة الى موانى البحر الاحمر ومصر بما فيها عيذاب والقصير والطور وقد ظلت مصر بذلك حلقة حيوية فى سلسلة تجارة الشرق والغرب مما صب فيها ثروة قد لا تقل خطرا عن عائدات الزراعة وربطها دائما بآفاق العالم الرحبة ولعب ذلك دورا ملحوظا فى قيام الزعامة المصرية فى المنطقة وبالتالى علو مكانة وشأن اهم مؤسساتها التعليمية الازهر .

ثقل مصر الحضارى :

كذلك فان مامثلته مصر من ثقل حضارة كان لابد وان يساعد على علو شأن الازهر والحديث عن ثقل مصر الحضارى حديث طويل يكتب فيه المؤرخون والباحثون المجلدات الطويلة ، ولكنا نكتفى هنا بنصين هامين لمؤرخين غربيين ، النص الاول ، لا وجيست ماريت يقول فيه :

« مصر لا تشرق لحظات ثم تغيب فى ليل طويل » كما حدث فى بلاد اخرى ، بل العكس هو الصحيح » فان بمن طالعها العجيب اراد لها ان تواصل عملها سبعين قرنا وان تترك اثرها فى ناحية من النواحى واضحا جليا ، فيما يكاد يشمل جميع حقب هذا التاريخ الطويل ، ففى العصر الفرعونى ظهرت مصر » فى غابر الزمان ومطالع الدهور ، جدا اعلى لجميع الامم ، بملكها خوفو ينشىء بناء لا يتفوق عليه الفن الحديث وبملوكها تحتمس ،وامنحوتب

ورمسيس ، يسحبون خلف عرباتهم الحربية أسرى من جميع الاجناس التى عرفها ذلك الزمان وابان الحكم اليوناني والروماني نرى مصر تتحكم فى عالم الفكر كما تحكمت من ذى قبل بأسلحتها ، فهؤلاء فلاسفة الاسكندرية الذين تولوا الحركة الفكرية فى غضون ازمة من اشد الازمات الروحية ، وهى الحركة التى تمخضت عن العالم الحديث ، وفى القرون الوسطى شاد الفن العربى بالقاهرة بنشاته التى تعز على التقليد ووقفت مصر سدا منيعا امام الصليبيين ، وأسرت عاهلهم بالمنصورة .. »

والنص الاخر لـ « ادوارد ريو » يقول فيه :

« مصر جذوة انسانية ، من اقدم الجذوات اشتعالا واروعها واظهرها للعيان فى كل ماقد أوقد حول البحر الابيض المتوسط من مشاعل الحضارة على مدى الاجيال.

مصر صنعتها رواسب حضارات لايعادلها فى الثراء الا طمى نهرها الإلهى وامتزجت فى تربتها ملايين من الاجساد : اربعة آلاف عام من حكم الفراعنة ، منف ، طيبة ، الكرنك والاقصر ضفاف النيل احداث الفيه ، طابقا فوق طابق ، تنطوى على كنوز من الفكر والفلسفة .

والف عام من الحضارة العربية ، اضافت كنوزا الى العلوم والاداب الى جانب تلك الاثار الفنية من جوامع ومساجد ، بوحى القرآن ، تتحلق حول الجامع الازهر » .

الاتجاه الدينى للنعايم :

فمنذ حكم الخلافة العباسية ، وحتى قبل ذلك ، حدثت ظروف كثيرة جعلت اهل مصر الاقباط يقبلون على الاسلام وتعلم العربية ، فكان هذا التحول للاسلام

والاستعراب حاسما فى تاريخ مصر ، بدأت به فترة جديدة تختلف فى طابعها عن الطابع الفرعونى والمسيحى السابق ، والذى جعل هذا التحول هاما ، هو أنه وقع فى وضح التاريخ وانا مازلنا نعيش فيه ، فى ظل الاسلام والعروبة. وكان تحول المصريين الى الاسلام هادئا ولم يتبعه تضحيات واستشهاد كما حدث عند اعتناق المسيحية ، كذلك كان دخول المصريين فى الاسلام اسرع من دخولهم فى المسيحية، بحيث ان مصر كانت من اكثر الاقاليم التى فتحها العرب اقبالا على اعتناق الاسلام .

وصحب جيش الفتح العربي عدد من الصحابة والتابعين كانوا هم النواه الاولى للدراسات الاسلامية التى عرفت فى مصر ، وكان عليهم بيان اسباب التنزيل وتفسير ماغمض على بعض الناس من آيات ، وكانوا يفتون الناس فيما اشكل عليهم من امور بما شاهدوه ، أو سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فالصحابة الذين وفدوا على مصر هم المؤسسون للمدرسة المصرية الاسلامية وعنهم اخذ المسلمون فى مصر الى ان ظهر عدد من المسلمين المصريين نبغوا فى العلوم الدينية وصارت اليهم الرحلة فى طلب العلم ، واصبح لهم رأى له مكانته فى العالم الاسلامى .

وكان التعليم فى البلاد الاسلامية فى أول الامر مقصورا على العلوم الدينية وهى القران وتفسيره والحديث وروايته واستنباط الاحكام الفقهية والفتاوى الشرعية . يقول صاحب كشف الظنون « فكانت العرب فى صدر الاسلام لا تعنى بشيء من العلوم الا بلغتها ومعرفة احكام شريعتها ، وبصناعة الطب ، فانها كانت

موجودة عند افراد منهم لحاجة الناس طرا اليها ، وذلك منهم صونا لقواعد الاسلام وعقائد اهله عن تطرق الخلل من علوم الاوائل قبل الرسوخ والاحكام » . واذا كان المسلمون لم يقفوا عند حد العلوم الدينية بل مدوا أيديهم الى غيرها من العلوم الاخرى وبلغوا فيها مرتبة عاليـة الا ان العلوم الدينية ظلت تحتل مكان الصدارة وتحظى بالاحترام الأكبر والتقدير الاعلى .

ولم يكن هذا غريبا، فقد كان الهدف من طلب العلم في اغلب الاحوال هو ارضاء الله سبحانه وتعالى ، واصبح التعلم انما هو اعداد الفرد للعالم الاخر ، وقد عقد الغزالى فصلا في كتابه « فاتحة العلوم » بين فيه الغرض مـن التعليم في الاسلام وان تحصيل العلم عبادة ، بل هـو افضل العبادات ، فمن ذلك قوله : « ان من تعلم العلم الغرض من الاغراض سوى ابتغاء مرضاة الله تعالى فهو عاص ظالم » .

فاذا لخصنا النقاط السابقة في المقدمات الاتية :

- اقبل المصريون على الاسلام اقبالا حارا .
- وازدهرت الدراسات الاسلامية في مصر .
- واحتل العلم الديني مكان الصـدارة في التعليم الاسلامي .
- وهدف التعليم الى اعداد الفرد للعالم الاخر .

فاننا نستطيع أن ننتهي الى نتيجة نقول فيها أن لابد بناء على هذا ان يحتل الازهر مكان الصدارة وتنعقد له الزعامة لانه معهد اسلامي قامت المدراسة فيه بالدرجة الاولى على العلوم الدينية بكل ماتمثله من اهداف وبشكل

ماترتكز عليه من قيم واتجاهات دينية تستأثر بالقلوب وتستقطب المشاعر لدى المصريين وغيرهم بطبيعة الحال.

نظم الحكم

وساعدت نظم الحكم السائدة فى مصر وخاصة فى عهدى المماليك والعثمانيين على ظهور زعامة الازهر ، فبالنسبة للمماليك نجد انهم اعتبروا انفسهم « الطبقة الحاكمة » فى هذه البلاد وما يتبعها ، وذلك بما لهم من القوة الباطشة والايدى المسلحة والكثرة المجندة ،وحق القيام وحدهم بالفتح والغزو ، ولم يخرج الملك من أن يكون لواحد منهم . ولعلنا لانخطىء اذا قلنا أن حكم المماليك ، كانت خليطا متمازجا عجيبا من نوعين متنافرين هما : حكومة الاشراف وحكومة الطغاة ، فان الطبقة الحاكمة هنا هى « طبقية المماليك » وافرادها هم الذين بيدهم الامر والنهى فى البلاد وهم الذين يختارون سلطانهم ، فحكومتهم « حكومة اشراف » ، ثم أن السلطان الذى يولونه يلى بعد ذلك كل الامور بنفسه ، وقل أن يستشير ، واذا استشار فبمحض ارادته ، وهو غير مقيد بقانون ما ، فيعمل ويعتقد ان المصلحة فيما يعمل ، فحكومته « حكومة طغاة » وهذا من شأنه ان يجعل المصريين يلجأون الى واسطة بينهم وبين هذا الحكم تخفف عنهم اعباءه ويحاولون عن طريقها درء مايرد منها عن مظالم .

ونضيف الى هذا ان المماليك ظلوا طوال حكمهم يمثلون طبقة استقراطية مغلقة لاتمتزج بطوائف الشعب المصرى ويظن لاول وهلة ان مماليك مصر هؤلاء كلهم من الجنس التركى او الجركسى ، والواقع أن فيهم من اجناس اخرى عددا ، فمنهم التركى كالظاهر بيبرس ، والجركسى ،

كالاشرف قايتباي ، والتترى كالعادل كتبغا ، والقبجاقى كالمنصور قلاوون ، والهندى كالامير جوهر التركمانى اليشبكى ، والرومى كالظاهر تمر بغا ، ولكن الجنس التركي والجركسى كانا غالبين . وقد ادى هذا كذلك بالمصريين الى أن يلوذوا بزعمائهم الدينيين من علماء الازهر كقوة تستطيع ان تقف فى وجه هذه الطبقة المتعالية .

اما فى العهد العثمانى ، فانه يعزى الى السلطان سليم تحديد القوى التى تألف منها جهاز الحكم العثمانى لمصر ، ففى اعقاب الغزو تكون جهاز الحكم من اجتماع قوى ثلاث : الوالى وقواد الحملة والمماليك . وفى عهده ايضا وضع نظام مبدئى لحكم مصر ولم يتم الا فى عهد السلطان سليمان حيث وضعت فى عهده التفاصيل الدقيقة لاجهزة الحكم والادارة فى مصر .

ولم يكن توزيع السلطة بين هذه القوى الا منعا لتراكمها فى يد واحدة قد تجد فى بعد مصر عن القسطنطينية ما يشجعها على اعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية ، فلم يكن الهدف من ذلك التوزيع ايجاد سلطة رقيبة على الاخرى تحقيقا لفكرة ديمقراطية ، بل ولم يوضع هذا النظام لتطوير الادارة فى مصر ، وانما على العكس وضع لايجاد قوى متصارعة على اقتسام السلطة ولو على حساب الصالح العام ـ منعالحدوث أى استئثار بها او تراكم لها فى يد واحدة ، وبالتالى ضمان اخضاع مصر للسيطر العثمانية .

واذا كان هذا هو التكوين العام لنظام الحكم ، الا انه اتصف بخصائص معينة ساعدت فى جملتها على استقطاب

الأزهر لمشاعر المصريين وهروعهم فى الملمات اليــه فمن ذلك :

ـ الطابع الحربى ، وجزء كبير من هذا الطابع راجع الى طبيعة العثمانيين الحربية المستمدة من بيئتهم الاصلية وان ساعد الموقع الجغرافى لهذه الدولة دون شك عــلى ظهور هذا الطابع ونموه كما اكسب الدولة العثمانية صفة خاصة بها مستقلة عن التأثير الفارسى والعربى .

ـ العبودية : فقد كانت الهيئة الحاكمة العثمــانية باكملها من اصغرها الى الوزير عدا افراد الاسرة المالكة عبيد السلطان يطلق على الواحد منهم كلمــة « قــول » وهنا تبدو استبدادية السلطان بمعناها الصحيح اذ كان له التصرف فى أرواح وممتلكات هؤلاء العبيـــد وعلى ذلك فلا يمكن لفرد أن يدخل الهيئة الحاكمة الا عن طريق العبودية الذى كان مفتوحا فقط لعبيد المسيحيين من سن عشرة الى عشرين .

ـ الاستعلاء والعزلة فقــد عاش العثمانيون فى مصر طبقة حاكمة ، منعزلة عن الشعب المصرى طابعها الصلف والصرامة والاستعلاء . وتمثل هذا الطابع فى اسلوب الحياة الذى التزموه فى هذه البلاد وفى طريقة استيطانهم مصر ، فهم لم يختلطوا بالمصريين ولم يصهروا اليهم ، بل تفوقوا اجتماعيا وجنسيا ، واطلقوا على المصــريين شتى الاسماء والنعوت مثل « الفلاحين » و « اولاد العرب » و « العرب » ولم يحدث امتزاج او انصــهار بين العثمانيين وبين المصريين »

ـ الدينية ، فقد كانت الدولة العثمانية دولة ثيوقراطية وكانت تعمل على تغذية العاطفة الدينية الاسلامية رغبة

فى الافادة منها فى وضع حركات التوسع ألعسكرى العثمانى فى أوربا بوجه خاص واملا فى القيام بالدور الذى قام به العرب فى صدر الاسلام .

الاستقلال المالى :

ولاشك فى ان ماكان يتمتع به الازهر من استقلال مالى ، كان له اثره فى اتخاذ شيوخه مواقف النقد والمعارضة من الاجهزة الحاكمة لاطمئنان كل منهم ان هذه المعارضة وهذا النقد لن يجورا على لقمة عيشه ، ويرجع هذا الاستقلال الى حصيلة الاوقاف التى حبسها عليه الخيرون من اهل البذل ليؤدى رسالته الاسلامية العربية نشرا وتعليما ، وكانت هذه الاوقاف تدر الخير على علمائه وطلابه وجعلتهم فى غناء عن عون مالى تقدمه لهم الحكومة ويعتمدون عليه فى عيشتهم ويقرر جومار ـ Jomard أحد اعضاء بعثة العلوم والفنون التى صحبها بونابرت فى حملته على مصر واحد اعضاء مجمع مصر العلمى L'institute d'Egypte. انه كانت للأزهر موارد مالية ضخمة ، وان شطرا كبيرا منها ينفق على التعليم الجامعى الذى يمارس فى رحاب الجامع وعلى تمويل المكتبة به .

وقد أمدنا المقريزى بوثيقة هامة لاحدى الوقفيات وهى وقفية الحاكم بأمر الله على الجامع الازهر ودار الحكمة وجاء فى نص هذه الوثيقةمايلى :

« هذا كتاب أشهد قاضى القضاه مالك بن سعيد ابن مالك الفارقى على جميع ما نسب اليه مما ذكر ووصف

فيه ، من حضر من الشهود في مجلس حكمه وقضائه بفسطاط مصر اشهدهم وهو يومئذ قاضي عبد الله ووليه المنصور ، على الحاكم بأمر الله امير المؤمنين ابن الامام العزيز بالله صلوات الله عليهما ، على القاهرة المعزية ومصر والاسكندرية والحرمين حرسهما الله ، وأجناد الشام والرقة والرحبة ونواحى المغرب وسائر أعمالهن ، وما فتحه الله ويفتحه لامير المؤمنين من بلاد الشرق والغرب ، بمحضر رجل متكلم ، انه صحت عنده معرفة المواضع الكاملة والحصص الشائعة التى يذكر جميع ذلك ويحدد هذا الكتاب ، وانها كانت من املاك الحاكم الى ان حبسها على الجامع الازهر بالقاهرة المحروسة والجامع براشده والجامع بالمقس اللذين أمرا بانشائهما وتأسيس بنائهما ، وعلى دار الحكمة بالقاهرة المحروسة التى وقفها والكتب التى فيها قبل تاريخ هذا الكتاب ، منها مايخص الجامع الازهر والجامع براشده ودار الحكمة بالقاهرة مشاعا جميع ذلك غير مقسوم ، ومنها مايخص الجامع بالمقس على شرائط يجرى ذكرها . فمن ذلك ماتصدق به على الجامع الازهر بالقاهرة المحروسة والجامع براشده ودار الحكمة بالقاهرة المحروسة ، جميع الدار المعروفة بدار الضرب وجميع القيساوية المعروفة بقيسباوية الصوف ، وجميع الدار المعروفة بدار الغرب الجديدة الذى كله بفسطاط مصر .. الخ » .

ولعل مايوضح اثر الاستقلال المالى فى تقوية زعامة الازهر ، هو ماحدث فى عهد الاحتلال البريطانى حيث لجأ المستعمر الى الغاء استقلال الازهر فى تمويله واخضاعه الى جهة حكومية فى الادارة المصرية ، فان

الاحتلال البريطاني وهو صورة من صور السياسة الغربية له خبرة بموقف الكنيسة من الدولة في الغرب ، وهو موقف لا تملك فيه الدولة هناك أن تملى رأيها السياسي على الكنيسة لا بسبب منزلة الكنيسة في نفوس التابعين لها وسيطرتها عليهم سيطرة تمكنها من « الانتقام » ممن يخرجون عليها من هؤلاء الاتباع ولكن بسبب رئيسي آخر ، وهو استقلالها في التمويل والانفاق على رسالتها من أموال تملكها ، وتشرف عليها اشرافا مباشرا أو غير مباشر .

وهذه التجربة الاحتلال البريطاني اراد ان يفيد منها في اضعاف مقاومة الازهر لسياسة الحكومة المصرية التي تخضع لتوجيهه ان لم يستطيع القضاء عليها تماما ، وهنا في سنة ١٩١٥ بعد اعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ وبعد قيام الحرب العالمية الاولى راى المستشار المالي للحكومة المصرية ــ وهو من رجال سلطة الاحتلال ــ ان يقوم بتجربة مثيرة في مجال الاوقاف الخيرية المرصودة على التعليم في الازهر ، او التي ينتظر عليها شيخ الازهر فأرسل الى شيخ الازهر يعرض عليه مساعدة الحكومة المصرية المالية بدعوى تحسين « الوضع المالي لعلماء الازهر » واقترح أن تقدم وزارة المالية المصرية كل عام مايحتاجه الازهر من مال على ان تقدم الوزارة منذ هذا العام ، وهو عام ١٩١٥ بتقديم مبلغ خمسة آلاف جنيه ، بدلا من الثلاثة آلاف التي اتت بها حصيلة اوقاف الازهر ، على أن تزيد الوزارة كل عام بمقدار الحاجة التي يراها شيخ الازهر وفي مقابل ذلك تشرف الحكومة المصرية على اوقاف الازهر ضمانا لحصولها على الريع الذي تأتي به .

ومنذ ذلك الوقت أبتدأ يضمحل استقلال الازهر وتقوى التبعية للادارة الحكومية والتوجيه السياسى ، كما ابتدأ الازهر يمفي اصحاب الرأى فيهويخرج جيلا جديدا تتبعه اجيال اخرى فى الامعان فى التبعية السياسية يصفى للسياسة وتوجيهها فيما يبديه علماؤها من فتاوي وآراء باسم الاسلام والاستناد الى مبادئه .

تفرد الازهر

ومن الملاحظ ان الفترة التي بلغ فيهاالازهر قمة الزعامة وهى العهد العثماني هى الفترة التي اضمحلت فيها المؤسسات التعليمية الاخري ومن ثم فقد انفرد الازهر بالميدان ليكون الفارس الوحيد او الاكبر بمعنى اصح لان المدارس والمعاهد التي كانت قائمة مزدهرة في القاهرة على عهد الايوبيين والمماليك قد اصابها الاضطراب وتلاشت مواردها وفقدت ماكانت تظفر به من رعاية السلاطين ، وعدت هذه المدارس اثارا دراسية ، يقول على مبارك فى ذلك :

« أبتداء من القرن التاسع الى القرن الثاني عشر «هـ» يعني مدة ثلاثة قرون قد اهمل أمر المدارس ، وامتدت الاطماع الى أوقافها ، وتصرف فيهما النظار على خلاف شروط وقفها وامتنع الصرف على المدرسين والطلبة والخدمة فاخذوا فى مفارقتها ، وصار ذلك يزيد فى كل سنة عما قبلها لكثرة الاضطرابات الحاصلة بالبلاد حتى انقطع الالتفات الى عماراتها فامتدت ايدى الناس والظلمة الى بيع رخامها وابوابها وشبابيكها حتي آل بعض تلك

المدارس الضخمة والمباني الجليلة الى زاوية صغيرة تراها مغلقة في اغلب الايام ، وبعضها زال بالكلية وصار زريبة أو حوشا او غير ذلك .. »

وفي العهد العثماني كانت هناك عشرون مدينة كانت بها مدارس يتلقى فيها الطلاب دراسات عالية ، وكان لكل مدينة من مدرسة الى سبع وكان المعلمون في كل هذه المدارس من خريجي الازهر ، وكانت معظم هذه المدارس في الاسكندرية ودمياط ورشيد والمنصورة والمحلة ودسوق وطنطا في الوجه البحري وقوص وقنا وطهطا في الوجه القبلي .

اما في القرى فقد كانت بها الكتاتيب التي كانت تعد موطنا للدراسة الدينية الاولية ، الغرض من التعليم فيها هو تحفيظ اطفاله القران ، وليست القراءة والكتابة الا وسيلتين تساعدان على حفظه .

وكانت المدارس والكتاتيب بمثابة افرع صغيرة من الدوحة الكبرى يستظل طلاب العلم بظلها الظليل . وهكذا عاش الازهر طوال العصر العثماني الموطن الاساسي للثقافة العليا في مصر ، بل كان بمثابة الجامعة الام في العاصمة . وقد نجم عن هذا المركز الانفرادي المتاز الذي كان للازهر ابان الحكم العثماني في مجالات الثقافة ان اصبحت له القيادة والزعامة .

علو منزلته في العالم الاسلامي :

فبالاضافة الى ماذكرناه في الصفحات الماضية من اسباب وعوامل تساعد في علو منزلة الازهر في مصر

والعالم الاسلامي ، نجد ان انفتاح ابوابه لمختلف الجنسيات من مختلف البلدان ، في الوقت الذى كانت فيه كثير من هذه البلدان خالية من معاهد عليا على نفس مستوى الازهر ، جعل من هؤلاء الوافدين رسلا منتشرين في انحاء العالم الاسلامي يحملون رسالة الازهر وقيمته ، وبالتالي ينشرون له التقدير والاحترام .

وهكذا نجد ان فى رحاب الازهر ، عرفت المساواة وانعدمت الامتيازات بين كل الطلاب ، فاروقته ترحب بابناء المسلمين الذين نفروا اليه من مختلف الاقطار فى شتى العصور يبتغون التفقه فى الدين والمعرفة والعلم النافع والتوجيه السديد حتى انه يمكن اعتباره « هيئة امم اسلامية شعبية » ومؤسسة هذه هى مكانتها فى العالم الاسلامي ، وهذا هو تأثيرها ، لابد ان تحظى بموقع ممتاز فى القيادة المصرية .

الفصل الرابع

الأزهـــر يـقـــاوم
الاستبداد والظلم

شهد الشعب المصرى طوال عهدى المماليك والعثمانيين صورا من ايات الاستبداد والظلم والاستغلال ما تنــوء بحمله شعوب اخرى ، ولكنها طبيعة الشعب الاصــيلة التى تصمد لهذه الموجات العاتية بصبر وطول بال ايمانا بانها ايام معدودة مهما طالت ، فسوف يزول هـــؤلاء المستبدون ، الظالمون وسيبقى الشعب متجاوزا هـــذه العراقيل والعقبات . ولقد اثبت الازهر طوال هـــذه السنوات حقيقة هامة ، وهى أن المؤســـسة التربوية لاتقف مهمتها عند حدود تلقين طلاب العلم مبادئه وحقائقه وانما لابد أن تمتد هذه المهمة لكى تشمل التصدى لمشــكلات المجتمع ، فكان ان دخل طرفا فى العلاقة بين الحكام والمحــكومين يفــرض شخصــية علمــائه عليهم بالاحترام والتقدير ، ولا يغض الطرف عن العيوب والمثالب بل يقف لها كاشفا ناقدا بالكلمة وبالنصيحة ، ثم يبلغ الذروة بتحريك التجمعات الشعبية لاجبار الحــكام لاســـتماع صوت الشعب ومطالبه ، اما كيف كان ذلك كذلك فهذا هو ماسنحاول بيانه فى هذا الفصل

منزلة علماء الازهر :

حظى علماء الازهر طوال التاريخ بمنزلة لم تبلغهـا فئة اخرى من قبل ، ولا غرو فى ذلك فقد حفلت كثير من آيات القرآن الكريم واحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بالكثير من التقدير للعلم وطلبه وحملته . فقد قال سبحانه وتعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » وقال تعالى « شهد الله ان لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط » . ففى الاية الاولى قرن العلم بالايمان بالله ، وفى الاية الثانية جـاء ذكر العلم بعد الله سبحانه وتعالى والملائكة ، وهذا كله رفع لشأن العلم والعلماء .

ولم تكن القوة التى اكتسبها علماء الازهر نتيجة لهذا شكلية . بأى حال من الاحوال فقدرتهم على تحريك العامة واصابة البلاد بشلل عام اما بالتوقف عن الانتاج والتوقف عن ممارسة شعائر الدين .. أو حتى بقيادة مقـاومة مسلحة ، هذه القدرة كانت عاملا لا يمكن لاى امير عاقل أن يغفلها ، او يسمح لخصومه بالاستفادة منها فى لعبـة السلطة ولم يكن المشايخ يجهلون قوتهم ، ولاعدمت مصر فى احلك العصور شيخا صريحا لا يخاف فى الحق لومة امير ، ولا حتى السلطان ذاته .

ولاشك ان التربية الاسلامية تحرص على تـكوين العقل الاسلامى المفتوح بغير حد بحكم مفـاهيم الفلسفة الاسلامية ، التى لا تسلم بالصواب المطلق لاى انسان ولا تعترف بالعصمة لاى حاكم او مسئول او فرد غير الانبياء ، ولاشك أن لهذا التكوين الفكري اثره فى المواقف المتحررة

المدهشة ـ حتى بمقاييس اليوم ـ التى يسجلها التاريخ لشموخ الازهر .
هذه المكانة كان معترفا بها فى عهد المماليك ، والواقع ان المماليك كانوا دائما فى حاجة الى سند يطمئنون اليه فى حكمهم ويستعينون به للوصول الى قلوب الناس واستدرار محبتهم ولم يجدوا أفضل من العلماء وسيلة الى ذلك بحكم ماكان للدين ورجاله من قوة فى ذلك الزمن ، فأقبلوا على رضاء العلماء وتيسير سبل العيش لهم وان كان المقريزى يحاول ان يفسر اقبال المماليك على العلماء واحترامهم لهم واغداق الخير عليهم ، بان ذلك يرجع الى ان المماليك بواسطة العلماء قد عرفوا دين الاسلام « وفى بركته يعيشون » .
وروى السيوطى ان الظاهر بيبرس حضر مرة الى دار العدل فى قضية بينه وبين احد الافراد امام القاضى ابن بنت الاعز ، فقام الناس له تعظيما ، الا القاضي فقد اشار اليه السلطان بعدم القيام ، وقال ايضا ان السلطان برقوقا لما انشأ مسجده وقرر فيه شيوخا يتولون التدريس كان من بينهم الشيخ علاء الدين السيرامى مدرس الحنفية وشيخ الصوفية وقد بالغ برقوق فى تعظيم هذا الشيخ حتى فرش له السجادة بيده . وذكر المقريزى ان السلطان المؤيد شيخا المحمودى لما انشأ جامعه ، وقرر فيه عددا من المدرسين ، كان من بينهم شهاب الدين بن حجر العسقلانى ، مدرس الشافعية ، فجاء اليه السلطان ليستمع الى درسه ، فلما اقبل ، هم ابن حجر بالقيام للسلطان فمنعه المؤيد من القيام فلم يقم .
والمستقرىء لسيرة السلطان المملوكى « لاجين » يلمس كيف ان هذا الحاكم قبل توليه الحكم كان مقبلا على

اللهو وشرب الخمر ، فاقلع عنهما واستبدل مجلس اللهو بمجلس العلماء وكان لقديره لاهل العلم عظيما ، عرف لهم مكانتهم ، ورفعهم الى منزلته ، فقد دخل عليه ذات يوم احد العلماء وهم بتقبيل الارض بين يديه ، فمنعه من ذلك وقال له : « اهل العلم منزلون عن هذا » ، واجلسه بجواره ، وفي مناسبة اخرى نراه ينزل عن عرشه لكي يقبل يد احد العلماء وقد حضر اليه .

وكان السلاطين والامراء يتبارون في الانفاق على الازهر وتخصيصه بوقفيات كبيرة ولا تكاد تقرأ سيرة لاحدهم الا وترى اثرا له في تجديد وترميم الازهر ، ففى عهد الملك الظاهر بيبرس عادت خطبة الجمعة الى الازهر بعد ان ظلت معطلة منذ عهد صلاح الدين كما بينا ، كذلك عمل على اصلاحه وترميمه وعين له الفقهاء والمحدثين والقراء ، وتبرع الامير بيلبك الخازندار بانشاء مقصورة كبيرة بالجامع ، عين لها بعض الاساتذة لتدريس الفقه الشافعي والحديث النبوى ورتب لها سبعة من القراء لتلاوة القرآن وحبس على ذلك أوقافا جليلة . وفى سنة ٧٠٢ هـ « ١٣٠٣ م » في عهد السلطان الملك الناصر وقعت بمصر زلزلة عظيمة ، وسقطت منشآت عدة منها الجامع الازهر ، فقام امراء الدولة على عمارة هذه المنشآت وتولى عمارة الجامع الازهر آلامير سلار .. الخ .

وتوالت اوقاف السلاطين والامراء والكبراء على الجامع الازهر خلال العصور الوسطى كما كانت تتوالى الاعطية والارزاق الثابتة والمؤقتة لاساتذته وطلابه وكان من اجل اعمال البر واشرفها ، أن يوقف القادرون من املاكهم وضياعهم على دور العلم وبخاصة على الجامع الازهر ، وكانت هذه الاوقاف ترتب اما بصفة عامة او تخصص

لاساتذة المذاهب أو الاروقة المختلفة وطلبتها ، او للاتفاق على تدريس مادة معينة ولا سيما علوم القرآن والحديث .

واظهر العثمانيون احتراما عميقا للازهـــر وعلمائه ؛ وكانت هناك عدة بواعث أملت عليهم هذه السياسة ، اذ كان الازهر بعد سقوط الدولة الفاطمية قد غدا المركز الرئيسي للدراسات السنية فى العالم الاســلامى ، والعثمانيون يعتنقون المذهب السنى ويتعصبون له اشد التعصب ، فكان من الطبيعى أن يلقى الازهر من الحكام الجدد السنيين المغرقين فى التعصب لمذهبهم تقــديرا للقائمين على امره والعاملين فى رحابه .

والحقيقة ان الاتراك العثمانيين وهم فى عنفـــوانهم وضعوا بدون قصد البذور لتدخل الازهر فى السياسة والشئون العامة ، فان السلطان سليم وخلفاءه كانوا يريدون بجانب القهر والجبروت ان يستغلوه فى القضاء على حيوية مصر ، فاهتدوا الى ان يتخذوا من الازهـر بعد تجريده من خيرة علمائه وكتبه النفيسة ــ أداة لهذا الغرض فزاره السلطان سليم عدة مرات ، وصلى به ، وتظاهر باجلاله ، واتصل بشيوخه رغبة منه ان يتخـذ منهم سلاح تخدير للشعب وللعامة بوجه خاص وســار خلفاؤه سيرته فى ذلك . وهكذا فتح هؤلاء الباب دون قصد لشيوخ الازهر ليتدخلوا فى الشئون العامة وامور الحكم . واحس المصريون بمكانة الشيوخ فى هــذه الشئون فاتجهوا اليهم كالامل الباقى فى دياجير الظلمات ، فاليهم كانوا يهرعون كلما نزلت بهم نازلة ومن رحابه كانت تنطلق حناجرهم لحمل امانيهم وشكاواهم ، وعــادت العيلة التركية وبالا على الاتراك .

ومن المظاهر التى تبين قوة علماء الأزهر فى العهد العثمانى ، ان العثمانيين لم يجرءوا على تعيين عثمانى فى منصب شيخ الازهر ، بل تركوا هذا المنصب يشغله العلماء المصريون دون ان ينافسهم فيه علماء عثمانيون وكانت نظرة الآستانة الى منصب شيخ الازهر تختلف عن نظراتها الى قاضى القضاة ، اذ قصرت التعيين فى المنصب الاخير على العثمانيين ، وكان يطلق على شاغله قاضى عسكر او قاض عسكر افندى ، او كانت الدولة توفده من الآستانة الى القاهرة وهو لا يعرف اللغة العربية اما منصب شيخ الازهر ، فقد ابقت الدولة على مصريته ولاشك ان فى تعيين العلماء المصريين دون سواهم فى منصب شيخ الازهر ساعد على ثبوتهم على قيادة الحركة الوطنية .

علماء الازهر ينقدون الحكام وينصحون لهم :

ومن طرائف الحوادث التى تروى فى هذا المقام ماقصه ابن حجر فى كتابه « الدرر » ج ٣ رقم ٣٢١ ــ فى سياق ترجمته « لنور الدين على بن يعقوب بن جديل البكرى » الفقيه الشافعى المتوفى عام ٧٢٤ هـ ، قال ما ملخصه « ان البكرى بلغه فى منتصف المحرم عام ٧١٤ هـ ــ على عهد السلطان الناصر بن قلاوون ــ أن الاقباط استعاروا عددا من قناديل جامع عمرو بن العاص ، وعلقوه فى مجمع كان معقودا بالكنيسة المعلقة ، فثار البكرى لهذا الحادث ، وجمع طائفة من الناس الناقمين ودهموا الكنيسة ومن فيها من المجتمعين ونكلوا بهم ، ثم عاد الى الجامع واهان قومته واكثر من الوقيعة فى خطيبه . ثم

ان البكرى ذهب الى النائب ارغون واتهم كلا من كريم الدين الصغير ناظر النظار ، وكريم الدين ناظر الخاص وشنع عليهما ونسب اليهما ان الاستعارة تمت بأمرهما ، وبلغت الحادثة سمع السلطان فأمر باحضار البكرى فى مجلس قاضى القضاة ومعهم ابن الوكيل ، فلما دخل البكرى على السلطان والقضاة ، تكلم ووعظ وتلا آيات من القرآن وجملة من الاحاديث النبوية ، واغلظ فى عبارته للسلطان قائلا : « افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » فاشتد غضب السلطان وقال له : « انا جائر » ؟ » قال : « نعم انت سلطت الاقباط على المسلمين وقويت دينهم » ، فلم يتمالك السلطان نفسه وتناول سيفه وهم بضربه ، لولا أن بادره الامير طغاى وأمسك يده ، ثم التفت السلطان الى القاضى ابن مخلوف ، وقال : ياقاضى ، يتجرأ على هذا ؟ ما الذى يجب عليه ؟ » قال : « لم يقل شيئا يوجب عقوبة ! فصاح السلطان فى وجه البكرى ان « اخرج عنى » ثم امر بقطع لسانه ، فصرخ البكرى وارتاع لصرخته الامراء ثم توسط له ابن الوكيل قائلا للسلطان ! ان البكرى عالم صالح ، ولكنه ناشف الدماغ قال : صدقت . وسكن غضبه وامر باخراجه » .

وعلى الرغم من المكانة التى كان يمثلها الامير « منكوتمر » فى عهد السلطان لاجين « المتولى سنة ١٢٩٧ م » حيث كان محببا الى السلطان مسنودا به ، فقد استطاع ابن دقيق العيد العالم الكبير ان يقدم مثلا لشجاعة العلماء واعتدادهم بكرامتهم وحرصهم على الحق ولو أوردهم موارد التلف ، ذلك ان الامير « منكوتمر » بعث الى قاضى القضاة « ابن دقيق » يعلمه ان فاجرا قد مات وترك وراءه اخاه ، ولم يخلف غيره ممن يرثه ، وأراد

الامير ان يثبت استحقاق الرجل للارث بمجرد الاخبار عنه (ويظهر ان قضايا الميراث في ذلك الوقت كانت تستغرق وقتا طويلا للتحرى عن حقيقة الورثة) .

ولم يوافق القاضي على الاسراع « فى اصدار حكمه دون انتظار للادلة ، وترددت الرسل بينه وبين الامير » وهو صامد عند موقفه ، ولم يطق الامير صبرا على ذلك ، فبعث اليه بأحد الامراء يرجوه فى هذا الامر ، وحضر الامير الى القاضي ، وسلم عليه القاضي بعد ان قام له نصف قومة ، ثم اجلسه ، وبدأ الامير يتلطف فى اثبات اخوة الناصر بشهادة الامير منكوتمر ، فقال له القاضي : « وماذا ينبئني علي شهادة منكوتمر ؟ » فرد الامير عليه « ياسيدى ماهو عندكم عدل » ، فتضايق القاضي وقال « سبحان الله لم انشد يقول ؟

يقولان هذا عندنا غير جائز

ومن انتم حتي يكون لكم عند ؟

وكرر ذلك ثلاث مرات ، ثم قال للرسول « والله حتى لم تقم عندى بينة شرعية تثبت لدى ، والا فلا حكم له بشيء باسم الله » .

وانصرف الامير من لدي القاضي ، وهو يردد : « والله هذا هو الاسلام » ، والتقى بمنكوتمر واطلعه على فشله فى مهمته ، وطلب اليه ان يجتمع هو بالقاضي اذا ماجاء الى دار العدل . فلما حضر القاضي الى دار العدل ، سارع اليه المماليك واحدا بعد آخر يقولون له : « ياسيدى ! الامير ولدك يختار الاجتماع بك لخدمتك » ولكنه لم يلتفت الى احد منهم ، ولما الحوا عليه قال لهم : « قولوا له ماوجبت طاعتك علي » . ثم التفت الى من معه من القضاء وقال لهم « اشهدكم اني عزلت نفسي باسم الله ، قولوا

له يولى غيرى » ثم انصرف الى داره واغلق بابه عليه .

ولما عرف السلطان بما وقع ، انكر على منكوتمر تصرفه ، وبعث الى القاضى يعتذر اليه ويرجوه الحضور اليه ، ولكنه ابى واعتذر عن طلوعه الى القلعة ، وبعث السلطان اليه من يلحف فى الرجاء حتى قبل ، وذهب الى السلطان الذي تلقاه بما يليق به من الاحترام ، وعزم عليه ان يجلس على مرتبته ، فتقدم ابن دقيق العيد « وبسط منديله وكان خرقة بالية من الكتان — فوق الحرير قبل ان يجلس كراهة أن ينظر الى الحرير او يجلس عليه واخذ السلطان يتلطف معه فى الحديث لكى يعدل عن استقالته حتى قبل وكان منكوتمر حاضرا فى هذه الجلسة .

وقبل ان ينصرف القاضى قال له السلطان : « ياسيدى هذا ولدك منكوتمر خاطرك معه ، ادع له » . فنظر اليه القاضى ساعة وصار يفتح يده ويقبضها وهو يقول « منكوتمر لايجىء منه شىء » وكررها ثلاث مرات ثم قام متجها الى منزله . وما كاد يخرج من حضرة السلطان حتى بادر هذا فاخذ الخرقة التى وضعها على المرتبة تبركا بها . ومزقها الامراء قطعة قطعة ليدخروها عندهم رجاء بركتهم !!

بل ان علماء الازهر لم يقفوا عند حد التصدى لمظالم الحكام الداخلية فى مصر ورأوا انهم مسئولون ايضا عما يقع من ذلك خارج مصر ايضا من البلاد التى يظللها الاسلام بظله ، فهذا هو جلال الدين السيوطى يرسل رسالة الى ملوك التكرور ، وكانوا مسلمين ولكن يبدو انه تفشى بينهم الظلم للرعية ، وانتشرت محاباتهم لاتباعهم ، وجورهم على من سواهم وتجاوزهم حدود

الله واحكام الشريعة الغراء فى احـكامهم ويبدو انه .
بلغ الى اسماع السيوطى ان بعض قضاتهم حكم بغير الشريعة فى احدى القضايا تبعا للهوى ، وانه قد فشت فيهم عوائد ليست من الدين فى شيء ، لهـذا كتب السيوطى اليهم عامة ، والى الملك الزاهد محمد بن صعفن صاحب « اكدر » واخوته ينصحهم ويردهم الى حكم الله ويذكرهم بقوته سبحانه وتعالى ، وهو احق ان يخشوه ويتجنبوا عذابه ، ويقول :

« أفلا يخشى احدكم من مالك الملك ان يحل عليـه العذاب الاكبر ، او ينزل عليه سخطه فى الدنيا قبل ان يقبر . ان بطش ربك لشديد . وماربك بظلام للعبيد . ايغتر احدكم بملكه الذى هو كقطرة او صبابة ، ويريد ان يلغى حكم الله باقامة ناموسه الذى لا يساوى عند الله جناح ذبابة . أأمنتم من فى السماء ان يخسف بكم الارض ، او يدكدك عليكم مابين طولها والعرض ؟ قـال النبى صلى الله عليه وسلم : « السلطان ظل الله فى الارض يأوى اليه كل مظلوم من عباده . فاذا عدل كان له الاجر ، وعلى الرعية الشكر ، واذا جار كان عليه الاجر وعلى الرعية الصبر » ...

« فلذلك بذلت لكم النصيحة وبلغتكم ماجاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الصحيحة ، فاقيموا السلطنة بعدلها ، وادوا الامانة الى اهلها .. »

ويروى ابن اياس فى حـوادث سـنة ١٥٣٢ م ان جماعة من العلماء حضرت الى ملك الامراء الشـيخ شمس الدين محمد اللقانى المالكى والشيخ شمس الدين محمد المعروف بالديروطى الشافعى ، والشيخ شهاب الدين احمد بن الحلى وآخرون من العلماء فلمـا اجتمعوا

فقالوا : يا ملك الامــــراء ، قــد ابطلتم ســنة رســول الله صلى الله عليه وسلم وصرتم تاخذون على زواج البنت البكر ستين نصفا ، وعلى زواج المراة ثلاثين نصــفا ، وتتبع ذلك اجرة الشهود ومقدمي الوالي ، وغير ذلك ، وهذا يخالف الشرع الشريف وقد عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خاتم فضة ، وعلى ستة انصــاف فضة وعقد على آية من كتاب الله ، وقد ضعف الاسلام في هذه الايام ، وتجاهر الناس بالمعاصي والمنكرات ، وتزايد الامر في ذلك » ثم ذكروا له آيات من كتاب الله تعالى واحاديث عن الرسول ، فلم يلتفت ملك الامراء الى شيء من ذلك ، وقال الشيخ شمس الدين محمد اللقاني : « اسمع ياسيدي الشيخ ، ايش كنت انا ؟ الخنــكار رسم بهذا ، وقالوا امشوا في مصر على اليسق » . فقال له شخص من طلبة العلم يقال له عيسى المغربي : هذا يسق الكفر ، فحنق منه ملك الامراء ، ورسم بتسليمه الى الوالي ليعاقبه ، فتوجهوا به الى بيت الوالي ، ثم شفع فيه بعض الامراء .

ثم طال المجلس بين ملك الامراء وبين العلماء ، فكان من جوابه للشيخ اللقاني « ياسيدي الشيخ ، انا اخاف على رقبتي اكثر من رقابكم ، امضوا باسم الله » فتركوه وهم في حالة واضحة من الضيق والضجر ، ولكنه لم يعبأ بذلك ، فقال له بعض الفقهاء الذين حضروا « نحن نسافر الى السلطان سليمان نصره الله تعالى ، ونخبره بما يفعل في مصر » فتنكد ملك الامراء في ذلك اليــوم بعد ماكان منشرحا .

وعقب ذلك حدثت حركة مقاومة سلبية ، اذ كثر الدعاء عليه بسبب عقود الانكحة واقفلت ابواب الجوامع

والمساجد ، فأرسل ملك الامراء الى الشيخ اللقـانى وسبطا يقول له : « لا تؤاخذ ملك الامراء ، فانه لم يكن يعرفك وارسل على يد الزينى ابى الوفاء الرسول مائتى دينار واربع بقرات ، ففرقت على مجاورى الجامع الازهر وارسل مثل ذلك الى اماكن دينية اخرى ، يقـول ابن اياس : « وقصد ان يستجلب خواطر العلماء والفقهاء مما فعله من الافعال الشنيعة ، ليمحو ذلك بذلك ، وهـذا من المحالات » ثم استشهد بقول الشاعر :

جفاء جرى جهرا لدي الناس وانبسط

وعذر اتى سرا فأكـد ما فـــرط

ومن ظن ان يمحـو جلى جفـــائه

خفى اعتذار فهو فى غاية الفـــرط

وفى ترجمة ابن اياس لشيخ الاسلام امين الدين يحيى ابن محمد الاقصرائى الحنفي يقول : « وكان اماما عـالما فاضلا مفتيا به نفع للمسلمين ، من اجل علماء الحنفية ، بارعا فى الفقه دينا خيرا قائما فى الحق ، يخاشن الملوك والسلاطين ويغلظ عليهم في القول ولا يخشى الا الله .

وذكر الشيخ احمد بن سعد الدين العثمانى العمرى من علماء اوائل القرن الحادى عشر للهجرة فى كتابه الشعري « ذخيرة الاحلام بتواريخ الخلفاء والعلماء وامراء مصر الحكام وقضاة قضاتها في الاحكام » ، ان الشيخ شهاب الدين احمد بن عبد الحق السنباطى قال عن داود باشا الذى صارت اليه ولاية مصر سنة ٩٤٥ هـ وهـو بموكبه فى شهر شعبان سنة ٩٥٠ « انه رقيق لا يجوز له ان يتولى الاحكام ، وان احكامه باطلة مالم يحصل على عتقه »

فاغتاظ الباشا ، وهم ان يضربه بسيفه ، فتمرد عليه

الجند ونهروه ، وانحازوا الى الشيخ ابن عبد الحق ، فأرسل الباشا نبأ هذه الحادثة الى السلطان ، فانعم عليه بالعتق وطلب اليه ان يبلغ الشكر الى الشيخ ، فذهب اليه الباشا وقبل رجله وحاول ان يقدم اليه مالا وهدية ، فلم يقبل الشيخ منه شيئا من ذلك ، ولكن الباشا منذ ذلك الحين اصبح لا يرد للشيخ رايا ولا يرفض له شفاعة .

كذلك يروى الجبرتى فى حوادث ٢٢ اغسطس سنة ١٧٨٦ عما حدث من السلب والنهب والاعتداء على بعض البيوت ، فركب الشيخ السادات الى الشيخ احمد الدردير ، وارسلوا الى الشيخ احمد العروسى والشيخ محمد الحريرى ، فحضر وتشاوروا فى هذا الامر ثم ركبوا وطلعوا الى القلعة وكلموا محمد باشا وطلبوا منه أن يتكلم مع قبطان باشا فقال لهم : « ليس لى قدرة على منعه ، ولكن اذهبوا اليه واشفعوا عنده » فالتمسوا منه المساعدة فأجابهم وقال : « اسبقوني وانا اكون فى اثركم » .

فلما دخلوا على القبطان وحضر ايضا محمد باشا وخاطبوه فى شأن ذلك وكان المخاطب له شيخ السادات قال له : « انا سررنا بقدومك الى مصر لما ظنناه فيك من الانصاف والعدل . وان مولانا السلطان ارسلك الى مصر لاقامة الشريعة ومنع الظلم وهذا الفعل لا يجوز ولا يحل بيع الاحرار وامهات الاولاد » ونحو ذلك من الكلام ، فلما حاول ان يبرر افعاله ، قالوا له : « انما نحن شافعون ، والواجب علينا قول الحق » .

وشهدت مصر عالما جريئا اخر هو السيد على بن موسى الحسينى المقدسى ، ومع انه كان محبوبا عند الامراء

ورجال الدولة لم يمتنع عن نقد ماكان يراه فيهم وفى احكامهم من العيوب وكان نقده احيانا يبلغ حد المرارة والعنف . ولكن صدر هؤلاء الحكام لم يضق به ، ولم يحدث له من وراء نقده اى ضرر . مع انه ذهب مرة الى القسطنطينية حوالى سنة ١٧٦٣ م فلم يسمح له بالبقاء طويلا فيها لما عرف عنه من الصراحة فى النقد ، واضطر الى العودة الى مصر وكان الامير محمد بك ابو الذهب يرحب به ويوسع له فى مجلسه مع ماينقى منه من النقد او كان يقابل نقده بالاحسان فوق التسامح ومن ذلك انه ساله مرة عن حاله ، وكيف وجد عاصمة الخلافة فى استانبول عند زيارته ، فكان جوابه على ذلك قوله : « لم يبق باستانبول خير ولا بمصر كذلك خير ، فلا يكرم بها الا شرار الخلق » . فلم يغضب الامير من رايه .

وقد عاصر هذا الواعظ الكبير شيخ آخر جليل كان ينهج مثل نهجه مع شىء من الاعتدال وهو الشيخ على الصعيدى ، كان الناس يلجأون اليه اذا مامسهم مايشكون منه ، فيكتب شكواهم فى ثبت ويدخل بها على الامير ؛ فلا يخالفه فى شىء مما يرجوه فيه ولا ينقبض عنه ، وكان يقول لمحمد بك ابو الذهب اذا وجد منه شيئا من التردد :

« لا تنضجر ولا تأسف على شىء يفوتك بغير حق فى الدنيا ، فان الدنيا فانية وكلنا نموت ويوم القيامة يسألنا الله عن تأخرنا عن نصحك ، وهانحن قد نصحناك وخرجنا من العهدة » فاذا امتنع الامير عن اجابة مطلبه صرخ وقال له : اتق النار وعذاب جهنم ثم يمسك يده ويقول له : « انا خائف على هذه اليد من النار » .

من النقد والنصح الى الثورة والعنف :

فلما اشتدت وطأة الاستبداد والطغيان ، راى أهل مصر انهم حيال نوع جديد من الحكم لاتنفع فيه النصيحه ولا تستقيم معه الامور على الشفاعة ، ولم يكن لعلماء الازهر بعد ان استنفذوا وسائل النقد والنصح الا ان يلجأوا الى ذلك الحق الطبيعى الذى للشعوب وهو ان يقودوا الحركة الشعبية لارغام الحكام على الاصلاح ، وهكذا رأوا الا ملجأ لهم من الطغيان الا بأن يلجأوا الى القوة والثورة .

فى حوادث سنة ١٧٧٨ اتفق ان الشيخ عبد الباقى ابن الشيخ عبد الوهاب العفيفى طلق على زوج بنت أخيه فى غيابه على يد الشيخ حسن الجداوى المالكى — على قاعدة مذهبه — وزرجها اخر وحضر زوجها من الفيوم وذهب الى الامير يوسف بك الكبير وشكا له الشيخ عبد الباقى ، فطلبه فوجده غائبا فى منية عفيفى ، فأرسل اليه أعوانا اهانوه ، وقبضوا عليه ووضعوا الحديد فى رقبته ورجليه ، واحضروه فى صورة منكرة وحبسه فى حاصل ارباب الجرائم من الفلاحين . فركب الشيخ على الصعيدى العدوى ، والشيخ الجداوى ، وجماعة كثيرة من المتعممين وذهبوا اليه . وخاطبه الشيخ الصعيدى ، وقال له : ماهذه الافعال ، وهذا التجارى ؟ فقال له : افعالكم يامشايخ اقبح !

فقال له : هذا قول فى مذهب المالكية معمول به .

فقال : من يقول ان المرأة تطلق زوجها اذا غاب عنها ، وعندها ماتنفقه وماتصرفه ، ووكيله يعطيها ماتطلبه ثم يأتى من غيبته فيجدها مع غيره ؟

فقالوا له : نحن اعلم بالاحكام الشرعية .
فقال : لو رأيت الشيخ الذى فسخ الزواج !
فقال الشيخ الجداوى : انا الذى فسخت الزواج على قاعدة مذهبى .
فقام على اقدامه وصرخ وقال : والله اكسر راسك !
فصرخ عليه الشيخ على الصعيدى وسبه وقال له :
— لعنك الله ولعن اليسرجى الذى جاء بك ! ومن باعك ! ومن اشتراك ! ومن جعلك اميرا ! فتوسط بينهم الحاضرون من الامراء ، يسكنون حدته ، واحضروا الشيخ عبد الباقى من الحبس ، فأخذوه وخرجوا وهم يسبونه ، وهو يسمعهم !!
وقبل ذلك بعام ، اى فى سنة ١٧٧٧ م وقعت حادثة فى طائفة المغاربة المجاورين بالجامع الازهر ، وذلك انه آل اليهم مكان موقوف ، وجحد واضعوا اليد ذلك ، والتجأوا الى بعض الامراء ، وكتبوا فتوى فى شأن ذلك ، واختلفوا فى ثبوت الوقف بالاشاعة ، ثم اقاموا الدعوى فى المحكمة وثبت الحق للمغاربة ، ووقعت بينهم منازعات ، وعزلوا شيخهم وولوا آخر . وكان المندفع فى الخصومة واللسانة شيخا منهم يسمى الشيخ عباس ، والامير الملتجىء اليه الخصم يسمى يوسف بيك ، فلما ترافعوا وظهر الحق على غرض الامير ، حنق لذلك ، ونسبهم الى ارتكاب الباطل ، فارسل من طرفه من يقبض على الشيخ عباس المذكور من بين المجاورين ، فطردوا المعينين ، وشتموهم واخبروا الشيخ احمد الدردير ، فكتبوا مراسلة الى يوسف بيك تتضمن عدم تعرضه لاهل العلم ، ومعاندة الحكم الشرعى ، وارسل صحبة الشيخ عبد الرحمن الفرنوى وآخر فعندما وصلوا اليه

واعطوه التذكرة ، نهرهم وامر بالقبض عليهم وسجنهم بالحبس .

ووصل الخبر الى الشيخ الدردير واهل الجامع الازهر ، فاجتمعوا فى صحنه وابطلوا الدروس والاذان والصلوات ، وقفلوا ابواب الجامع ، وجلس المشايخ فى القبلة القديمة وطلع الصغار على المنارات يكثرون الصياح والدعاء على الامراء ، واغلق أهل الاسواق القريبة الحوانيت وبلغ الامراء ذلك فارسلوا الى يوسف بك فاطلق المسجونين وارسل ابراهيم بيك ـ من طرقه ـ ابراهيم اغا بيت المال . فلم ياخذ جوابا وحضر الاغا الى الغورية ونزل هناك ونادى بالامان وامر بفتح الحوانيت فبلغ المغاربة ذلك ، فذهب اليه طائفة منهم وتبعهم بعض العوام وبايديهم العصى والمساوق وضربوا اتباع الاغا ، ورجموهم بالاحجار فركب اليهم واشهر فيهم السلاح هو ومماليكه فقتل من مجاورى المغاربة ثلاثة انفار ، وانجرح منهم كذلك ومن العامة .

وذهب الاغا ، ورجع الفريق الاخر ، وبقى الهرج الى اليوم التالى ، فحضر اسماعيل بيك ، والشيخ السادات وعلى اغا كتخدا الجاويشية وغيرهم ، فنزلوا الاشرافية وارسلوا الى اهل الازهر مذكرة بانفضاض الجميع وتحقيق المطالب ، وكان ذلك عند الغروب ، فلم يرضوا بمجرد الوعد ، وطلبوا الجامكية والجراية ، فركبوا ورجعوا .

واستمر الحال على ماهو عليه فحضر اسماعيل بيك مع الشيخ السادات وجلسا بالجامع المؤيد ، وارسلا للمشايخ رسالة مع الشيخ ابراهيم السندوبى ، ملخصها ان اسماعيل بيك تكفل بقضاء اشغال المشايخ وقضاء حوائجهم وقبول فتواهم ، وصرف جماكيهم وجراياتهم

وذلك بضمان الشيخ السادات له .

فلما حضر الشيخ ابراهيم بالرسالة وقراها الشيخ عبد الرحمن العريشي جهارا وهو قائم على اقدامه وسمعوها اكثروا من الهرج واللغط وقالوا : هذا كلام لا اصل له !!

وترددت المراسلات والذهاب والمجيء طوال النهار ، ثم تم الصلح وفتحوا الجامع الازهر فى آخر النهار ، وارسلوا لهم فى يوم الخميس جانبا من دراهم الجامكية ، ومن جملة ماشترطوا فى الصلح ، عدم مرور الاغا والوالي والمحتسب من حارة الازهر . ويعلق الجبرتي على ذلك بأن المسئولين لم ينفذوا مع الاسف شيئا من هذا الاتفاق فيقول : « وغير ذلك شروط لم ينفذ منها شيء » ! وبعد اربعة ايام مر الاغا ، وبعده الوالي كذلك فارسل المشايخ الى ابراهيم بيك يخبرونه ، فقال : ان الطريق يمر بها البر والفاجر ولا يستغنى الحكام عن المرور !!

— وكان محمد بك الالفى قد اسرف فى فرض ضرائب جزافية على سكان احدى القرى القريبة من بلبيس عاصمة مديرية الشرقية في ذلك الوقت ، وكان الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الازهر حصة فى ارض تلك القرية ، فاستغاث به اهلها ، واتصل الشيخ الشرقاوى بابراهيم بك ومراد بك لوقف هذه المظالم ، ولكن اعرض كل من هذين الاميرين ونأى بجانبه . وثارت ثائرة الشيخ الشرقاوى وعزم على القيام بحركة شعبية كبيرة يهتز لها فى ظنه — مركز هذين الطاغيين فذهب الى الجامع الازهر وكان ذلك فى شهر ذى الحجة ١٢٠٩ هـ « ١٩-٦- ١٧-٧-١٧٩٥ » وجمع اليه المشايخ

وامر باغلاق ابواب الجامع ايذانا بأن أمرا اذا قد ارتكبه الحكام الطغاة وانطلق المنادون يامرون بغلق الحوانيت وهجر الاسواق وفى اليوم التالى كانت جموع الشعب تتجه من كل حدب وصوب الى الجامع الازهر واكتظ المسجد والحى بالحشود الشعبية وركب الشرقاوى والمشايخ العلماء كل منهم بغلته وتقدموا المواكب الشعبية الصاخبة وذهبوا الى دار الشيخ محمد السادات ووقع اختيارهم على هذا الامير غضبة الشعب على حكومته وقد نجح هذا التدبير اذ لما شاهد الامير هذه الحشود المتراصة من الجماهير ولها عجيج وضجيج بعث مندوبا من قبله هو ايوب بك الدفتردار وسالهم عن مرادهم فقالوا له :

– نريد العدل ، ورفع الظلم والجور ، واقامة الشرع وابطال الحوادث والمكوسات التى ابتدعتموها واحدثتموها فقال :

– لا يمكن الاجابة الى هذا كله ، فاننا ان فعلنا ذلك ضاعت علينا المواشى والنفقات ، وقيل له :

– هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث على الاكثار من النفقات وشراء المماليك ، والامير يكون اميرا بالاعطاء ، لا بالاخذ ؟ فقال :

– حتى ابلغ .

وهكذا انصرف المندوب على ان يعود اليهم ليبلغهم رد السلطة ، ولكنه لم يعد فركب المشايخ الى الازهر وازداد تقاطر الجموع الشعبية وباتت بالمسجد واستشعر ابراهيم بك الخطر فارسل مؤيدا للمشايخ قائلا لهم « انا معكم ، وهذه الامور على غير خاطرى ومرادى » كذلك ارسل الى زميله مراد يبصره بعاقبة الموقف ،

فبدأ يتراجع ويتنازل ، وطلب اربعة من المشايخ « عينهم بأسمائهم » لمفاوضته ، فذهبوا اليه بالجيزة ، يقول الجبرتي « فلاطفهم ، والتمس منهم السعي في الصلح على ماذكر » .

وفي اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك وتم عقد اجتماع فيه حضره عدد من الامراء ، وحضر من العلماء ، الشيخ السادات ، والسيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوي والشيخ خليل البكري ، والشيخ محمد الامير ، وقد ارادت الجموع الشعبية ان تصاحب هذا الوفد ولكن المشايخ طلبوا منهم الانتظار وبعد مناقشات مستفيضة انتهى الامر الى ان يؤكد الامراء المماليك انهم ، قاموا ورجوا والتزموا بما شرطه العلماء عليهم ، وكان القاضي حاضرا بالمجلس ، فكتب عهداً عليهم بما اتفقوا عليه ووقعها الباشا وختم عليها ابراهيم بك وارسلت الى مراد حيث ختم عليها هو الاخر . وعندما عاد المشايخ كانت الجموع الشعبية تحيط بكل منهم وهم ينادون « حسب مارسم سادتنا العلماء : فان جميع المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار المصرية » !!

وفرح الناس وظنوا ان المماليك صادقون فيما اتفقوا عليه ففتحوا الاسواق وساد الهدوء مرة اخرى « ثم عاد كل ماكان مما ذكر . وزيادة » !!

موقف علماء الازهر من الحملات العسكرية والتجهيز لها :

ولم يقتصر دور علماء الازهر على معالجة الشئون الداخلية فقط ، بل ادلوا بدلوهم في عملية التعبئة العامة ضد الاخطار العسكرية التي واجهتها مصر عندما

لكون هذه الاخطار اجنبية حقيقية ، اما اذا كانت المسألة لا تعدو اقتتالا بين الامراء ، فانهم كانوا يرفضون المعاونة في التعبئة وجمع الاموال اللازمة للتجهيزات العسكرية ، ففي عهد الملك المنصور نور الدين على « تولى الحكم سنة ١٥٢٧ م » استولى هؤلاء على بغداد وقتل الخليفة المعتصم وخرب المدينة وذبح العديد من اهلها ، وجاءت الانباء بزحفه على سوريا فأسرع قطز بعقد مجلس جمع فيه سائر الامراء والقضاة وعلماء الازهر وعلى رأسهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام وكان من كبار فقهاء الشافعية حتى لقد لقب ب « سلطان العلماء » فلما اكتمل المجلس وطرحت القضية ، وهي الخطر الاتي من هولاكو وضرورة مواجهته في الوقت الذى كانت فيه الخزانة خاوية والسلطان الرسمى صغير السن لا يقوى على مواجهة مثل هذه الامور وادارتها والتصرف فيها فكان جواب الشيخ عز الدين :

« اذا طرق العدو البلاد ، وجب على الناس قتاله ، وجاز للسلطان ان يأخذ من اموال التجار واعيان البلد مايستعين به على تجهيز العسكر لدفع العدو .. لكن بشرط الا يبقى فى بيت المال شيء من السلاح والسروج الذهب والفضة والكبابيش الزركش واسقاط السيوف المفضة وغير ذلك ، وان كلا من الجند يقتصر على فرسه ورمحه وسلاحه ، ويساوى فى ذلك بقية العامة وقت القتال ، واما اخذ اموال التجار والرعية مع وجود مافى بيت المال من السلاح والقماش ـ فلا يجوز ، لانه من باب اخذ اموال الرعية بغير حق » .

وحدثت مناقشة حول الحاجة الى قائد عظيم وسلطان كبير بدلا من السلطان الصغير لدفع العدو ، فوقع

الاختيار على خلع الملك المنصور على ابن الملك المعز ايبك التركماني وتولية قطز نفسه .

واذا كان قطز قد استطاع ان يكسب الجولة ضـد هولاكو الا أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون خسر المعركة فى بداية الامر وما كاد الجيش السلطانى يعود الى الوطن بعد هذه الهزيمة فى الشام حتى أخذ امـراء المماليك فى الاستعداد للعودة من جديد الى بلاد الشـام لاخراج المغول منها ، فكتبوا الى سائر الجهات بالوجهين القبلى والبحرى لارسال الخيل والجمال والهجن ، وماقد يوجد لديهم من رماح وسيوف وجمعوا صناع الاسلحة وكلفوهم بالعمل ليلا ونهارا لانتاج اكبر كميـة مـن الاسلحة .

وكلف « المحتسب » ان يحصل من الفقهاء على فتوى تمكن الحكومة من اخذ المال من الرعية للانفاق على الجنود فحضر « المحتسب » ومعه الفتوى السابقة التى اصدرها ابن عبد السلام ، وطلب من « ابن دقيق العيد » ان يوافق على هذه الفتوى القديمة لكى يعطيها قوة التنفيذ ، ولكن شيخنا رفض ذلك ، ورفع الامر الى الامير «سلار» نائب السلطنة ، فعظم عليه ذلك وبعث الى الشـيخ يستدعيه ، وكان فى المجلس بعض الامراء والعلماء وشكا سلار من قلة المال فى الدولة ، وقال ان الضرورة وحدها هى التى دعت الى الرغبة فى الاستعانة بمال الرعية لاجل دفع العدو ، ورجا شيخنا أن يوافق على الفتوى القديمة ولكن ابن دقيق العيد اصر على الرفض ، ويظهر ان هذا الاصرار قد ضايق بعض الحاضرين فانبرى الى الشيخ ينكر عليه اصراره على الرفض ، ويذكر بالفتوى القديمة : فكان رده : « ان تلك الفتوى لم يصدرها العالم الجليل

« ابن عبد السلام » الا بعد ان احضر سائر الأمراء مافي ملكهم من ذهب وفضة وحلي نسائهم ، وحلف كل منهم له انه لايملك سوى هذا القدر الذي احضره ولما كان ذلك المال غير كاف افتى باخذ دينار من كل شخص ، اما الان فانا اعلم ان كلا من الامراء له مال جزيل ، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر واللآلىء ، ومنهم من يعمل الاناء الذي يستنجي منه في الخلاء من فضة ومنهم من يرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر » .

وهكذا كانت شجاعة هذا العالم الجليل في الحق وتحمله مسئوليته بكل اخلاص وحيدة سببا في رفع الظلم عن عامة الناس . انه لم يتخذ منصبه وسيلة للتكسب والحصول على رضا الحاكمين ولكنه رجل علم ورجل دين ، الحق رائده وخدمة الجماهير والمحافظة على روح الشريعة العادلة مرشده . والغريب أن الحكومة ارادت مع هذا ان تنفذ الفتوى القديمة . وترامى هذا الى اسماع الناس فجرأتهم اقاويل ابن دقيق على الاستخفاف بالمماليك وصارالناس يذكرونهم بهزيمتهم قائلين لهم « لا . بالامس كنتم هاربين واليوم تريدون اخذ اموالنا » . ولما امعن العامة في جراتهم هذه على الجنود ، رؤي من الصالح العام ان يوقفوا عند حدهم فاصدرت الحكومة انذارا لهم بأن « أي عامي تكلم مع جندي كانت روحه وماله للسلطان » !!

وفي عهدالسلطان الاشرف قايتباى « سنة ١٤٦٨ م » جاءت الاخبار بتهديد شاه سوار ابن دلغادر للبلاد ، وتكرر الموقف السابق ، اذ امر السلطان بعقد مجلس بالقلعة ، وحضر الخليفة المستنجد بالله يوسف والقضاة الاربعة ــ وهم ولي الدين الاسيوطي الشافعي ، ومحب الدين

ابن الشحنة الحنفى ، وحسام الدين بن حريز المالكى ، وعز الدين الحنبلى ـ وحضر شيخ الاسلام امين الدين يحيى الاقصرائي ومشايخ العلماء وحضر سائر الامراء ، ولما اكتمل عقد المجلس قام القاضى كاتب السر أبوبكر ابن مزهر متكلما باسم السلطان ، موجها الخطاب الى الخليفة ومشايخ العلماء وقال ماخلاصته أن بيت المال ليس له مال ، وان سوار الباغي قد استطال على البلاد وقتل العباد ولابد من تجريدة عسكر لتحمى بلاد السلطان وان العسكر يحتاج الى نفقة ، وليس فى بيت المال شيء ؛ وان كثيرا من الناس معهم زيادة فى ارزاقهم ووظائفهم وان الاوقاف قد كثرت على الجوامع والمساجد ، وان قصد السلطان يبقي لهم مايقوم بالشعائر فقط ويدخل الفائض الى الذخيرة .

ومال الخليفة والجالسون الى الموافقة ، فبينما هم على ذلك ، اذ حضر شيخ الاسلام امين الدين الاقصرائى الحنفي ـ وكان قد تأخر عن الحضور ، فأرسل خلفه السلطان فلما حضر اعاداليه كاتب السر الكلام الذى قيل فى المجلس . فلما سمع هذا الكلام اعترض عليه وقال فى الملأ العام من ذلك المجلس . « لا يحل للسلطان ان يأخذ اموال الناس الا بوجه شرعى ، واذا نفد جميع مافي المال ينظر الى مافى ايدى الامراء والجنود وحلى النساء فيأخذ منه مايحتاج اليه . واذا لم يوف بالحاجة ، ففى ذلك ينظر فى المهم : ان كان ضروريا فى المنع عن المسلمين حل ذلك بشرائط متعددة .. وهذا هو دين الله تعالى ، أن سمعت اجرك الله على ذلك ، وان لم تفعل فافعل ماشئت ، فانا نخشى من الله تعالى ان يسألنا يوم القيامة ويقول لنا : لم لا نهيتموه عن ذلك واوضحتم

له الحق ! ولكن السلطان ان اراد ان يفعل شيئا يخالف الشرع فلا يجمعنا ، ولكن بدعوة فقير صادق يكفيكم الله مؤنة هذا الامر كله » .. ويعلق ابن اياس على ذلك فيقول: « وشكر الامراء الشيخ امين الدين على ذلك وغالب الناس ، وكثر الدعاء فى ذلك اليوم للشيخ امين الدين » .

علماء الازهر يوفقون بين المماليك :

وكانت الفترة التى اعقبت زوال حكم محمد بك ابو الذهب من احلك الفترات التى مرت بمصر ، فالدولة العثمانيه كانت تسير بخطى ثابتة نحو التحلل والضعف والانهيار ، والمماليك فى مصر تزداد قوتهم ويستمر استبدادهم وبطشهم ولم يكونوا من الصنف القديم ممن استطاعوا أن يحرزوا انتصارات عسكرية ضخمة على المغول والصليبيين ، بل كانوا اشبه برؤساء العصابات وقطاع الطرق لا هم لهم الا السلب والنهب . وزادالطين بلة ماكان من تنازع وتنافس بينهم وخاصة ذلك الشريرين ابراهيم بك ومراد بك . واستمرارا فى تأدية الرسالة ، قام علماء الازهر بمحاولات عدة للتوفيق بينهم حماية للشعب من الاثار المدمرة للمعارك المستمرة بين المماليك وكانت معظم هذه الجهود تكلل بالنجاح ، الا ان المماليك فى ذلك الوقت لم يرعوا عهدا ولااتفاقا ، اذ سرعان ماكان مايتم الوصول اليه من اتفاقات وعهود ينقض وينتهك لتعود الاحوال اسوأ من ذى قبل .

ففى العاشر من ديسمبر سنة ١٧٨٣ اتفق راى ابراهيم بيك والامراء الذين معه على ارسال محمد افندى البكري

والشيخ ابي الانوار شيخ السادات ، والشيخ احمد العروسى شيخ الازهر الى مراد بك ليأخذوا خاطره ويطلبوه للصلح مع خشداشينه «١» ، ويرجع اليهم ، ويقبلوا شروطه ، عدا اخراج احد من خشداشينهم . فلما سافروا اليه وواجهوه وتحادثوا معه فى أمر الصلح اخذ يتعلل بالاعذار ، وادعى أنه قد تحقق عنده اتفاقهم على الغدر به ، ومن ثم فقد طلب من الوفد أن يضمنوا له عدم حدوث ذلك كشرط للصلح فقالوا له : « لسنا نطلع على القلوب ، حتى نحلف ونضمن ولكن الذى نظنه ، ونعتقده عدم وقوع ذلك وبينكم اخوة ، ومقصودنا الراحة فيكم ، وبراحتكم ترتاح الناس وتأمن السبل » وقد تظاهر بالامتثال ولكن ذلك لم يحدث بطبيعة الحال .

وعندما جاءت الاخبار بوصول حملة عسكرية من الدولة العثمانية الى مصر تستهدف كسر شوكة المماليك ودعم نفوذ الدولة فى مصر بقيادة حسن باشا الجزائرلى ، ووصلت الحملة فعلا الى الاسكندرية فى السابع من يوليو سنة ١٧٨٦ ، سارع ابراهيم بك بالاتفاق مع مراد وذهبا سويا الى الباشا بالقلعة وذهب معهم عدد من المشايخ وهم الشيخ البكرى والشيخ السادات والشيخ العروسى والشيخ الدردير والشيخ الحريرى وعرضوا على الباشا عرضحالات كتبوها يؤكدون فيها أنهم سيوفون بالتزاماتهم نحو الدولة ويكفون ايديهم عن السلب والنهب واخذ مراد يتزلف الى الباشا ويقبل ركبتيه ويقول له : « يا سلطانهم ، نحن فى عرضك فى تسكين هذا الامر ودفعه عنا ، ونقوم بما علينا ونرتب الامور وننظم الاحوال على القوانين القديمة فقال الباشا » : « ومن يضمنكم ويتكفل بكم ؟ » فكان رد مراد: « انا الضامن لذلك ، ثم ضمانى

«١» ـ المماليك الذين نشاوا عند استاذ واحد

على المشايخ ... »

وفى السادس والعشرين من يوليو من نفس العام قابل المشايخ حسن باشا ، وقال له الشيخ العروسى :

ـ يامولانا .. رعية مصر قوم ضعاف ، وبيوت الامراء مختلطة ببيوت الناس ، فقال :

ـ لا تخشوا من شيء . فان أول ماأوصانى مولانا السلطان اوصانى بالرعية ، وقال :

« ان الرعية وديعة الله عندي ، وانا استودعتك الله تعالى » ، فدعوا له بخير ثم قال :

ـ كيف ترضون ان يملككم مملوكان كافران ، وترضونهم حكاما عليكم يسومونكم بالعذاب والظلم ؟ لماذا لم تجتمعوا عليهم وتخرجوهم من بينكم ؟ » فأجابه اسماعيل افندى الخلوتى بقوله :

ـ ياسلطانم ! هؤلاء عصبة شديدو الباس ويد واحدة فغضب من قوله ونهره وقال :

ـ تخوفوننى بباسهم ، فاستدرك وقال :

ـ انما اعنى بذلك انفسنا ، لانهم ـ بظلمهم ـ اضعفوا الناس .

ثم اجتمعوا معه مرة اخرى ، واستأذنوه فى السفر ، فقال لهم : « فى غد اكتب لكم مكاتبة للرعية . تقرأونها على الملأ فى الجامع الازهر » فكان من شيخ الازهر ان اعتذر عن اعلان الولاء للسلطان العثمانى من على منبر الازهر فقال : « هذا امر لا يمكننا فعله فى هذا الوقت » فقبل عذره .

وفي الثامن والعشرين من يونية ، عقد اجتماع سياسي هام برياسة محمد عزت باشا الوالى الجديد حيث جاء السيد عمر مكرم برسالة من الامراء القبلية الي

حكومة القاهرة جاء فيها : « اننا فى السابق طلبنا الصلح مع اخواننا ، والصفح عن الامور السالفة ، فابى المرحوم اسماعيل بك ، ولم يطمئن لطرفنا ، وكل شيء نصيب ، والامور مرهونة باوقاتها والان اشـــتقنا الى عيالنا ، واوطاننا ، وقد طالت علينا الغربة ، وعزمنا على الحضور الى مصر على وجه الصلح ، وبيدنا ايضا مرســـوم من مولانا السلطان ، وصل الينا صحبة عبد الرحمن بك بالعفو والرضا والماضى لايعاد ، ونحن اولاد اليوم ، **وان اسيادنا المشايخ يضمنون عائلتنا** » !

فلما قرئت هذه الرسالة ، التفت الباشاالى المشايخ وسأل : ماتقولون ؟ « فقال الشيخ العروسى : « ان كان التفاقم بينهم وبين امرائنا المصرية « فريق المـــماليك القائم بالقاهرة والنازع للفريق الاخر القائمبالوجه القبلى) الموجودين الان ، فاننا نترجى عندهم . وان كان ذلك بينهم وبين السلطان فالامر لنائب مولانا السلطان » .

من اجل هذا كانوا يستجيبون بسرعة لما يراه شيوخ الازهر اذا لجأ اليهم الناس فى رفع مظلمة وقعت عليهم ، وقد اوردنا الكثير من الامثلة على هذا ونضيف اليها انه حدث فى اثناء مولد السيد احمد البدوى فى ١٥ ابريل سنة ١٧٨٦ ان تغالى كاشف الغربيه كجرى العـادة فى تحصيل الاموال من الناس بالاضافة الى عمليات السلب والنهب ، فذهب عدد من الناس الى الشيخ الدردير وكان هناك بقصد الزيارة وشكوا اليه ماحل بهم ، فأمر الشيخ بعض اتباعه بالذهاب الى ذلك الكاشف ، ولكنهم رفضوا ان يذهبوا اليه لما يتوقعونه منه ، فركب الشيخ بنفسه اليه وتبعه جماعة كثير من العامة .

فلما وصل اليه دعا كتخدا الكاشـف فحضر اليـه

ـ والشيخ راكب على بغلته ـ فحادثه ووبخه وقال له « أنتم ماتخافون من الله » وفى اثناء هذا هجم على الكتخدار رجل من عامة الناس وضربه بنبوت . فلما راى خدامه ذلك هجموا على العامة بنبابيتهم وعصيهم وقبضوا على السيد احمد الصافى تابع الشيخ وضربوه عدة نبابيت ، وحدث هرج ومرج ، ثم هدأت الحال . وقد ذهب كاشف المنوفية الى كاشف الغربية وذهبا سويا الى الشيخ الدردير ، يقول الجبرتى « وأخذوا بخاطره وصالحوه وقالوا بالامان » . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ذهب ابراهيم بك نفسه « حيث كان كاشف الغربية من اتباعه » الى الشيخ الدردير « واخذ بخاطره أيضا » .

جمدت مصر ، فجمد التعليم فى الازهر :

قد يدهش الانسان لاول وهلة بعد ان ينتهى من قراءة الصفحات الماضية حيث لمس مقدار ماكان عليه الازهر من الثقل السياسى والنفوذ الاجتماعى ، ثم يجد على هذه الصفحات مظاهر تبين أضمحلالا كبيرا حدث للتعليم فى الازهر ، ومبعث الدهشة ، ان هذا قد يوحي بالتناقض ، حيث أكدت الابحاث والدراسات تلك العروة الوثقى بين التعليم والسياسة . والحق الا تناقض هناك فالتعليم فى المؤسسة التربوية لا يستمد قوته من نفس المؤسسة فقط ، ولكن من المجتمع الكبير بصفة رئيسية ، ومن هنا فقد تكون المؤسسة ذات نفوذ سياسى واضح ، ولكن المجتمع الكبير مصاب بالهزال والضعف ، بحيث ينعكس هذا على التعليم ، فيصاب هو الاخر بالهزال والجمود

والضعف ، ووقائع التاريخ تثبت صحة هذه القضية، فقد كان الازهر ذا نفوذ سياسى كبير طوال عهدى المماليك والعثمانيين ، ولكنه كان ـ الى حد كبير مزدهر التعليم في العهد الاول على عكس ماكان عليه فى العهد العثمانى ، والتفسير يكمن فى ان مصر في العهد الاول ـ وخاصة فى اوائله ـ كانت على درجة كبيرة من القوة والازدهار بينما اصيبت بالجمود والتخلف زمن العثمانيين ، وهذا هو تفصيل ذلك .

فلقد تميز عهد المماليك بعلامات قوة سياسية وعسكرية واضحة ، من اهمها دفعهم التتار عن اقتحام الاراضي المصرية ، كذلك كان مما شغل بال سلاطين المماليك فوق انشغالهم بمواقعة التتار ، اغارة الفرنجة على ممتلكاتهم وطمعهم في الاستيلاء عليها .

وعلى الرغم من ان طبقة المماليك طبقة طارئة على البلاد المصرية ، وعلى الرغم من انها طبقة متجددة تجددا خارجيا باستمرار ، اكتسبت بالاقامة والاستقرار صفة المصرية ، واتخذ سلاطينها وامراؤها هذه البلاد لهم موطنا لا يعرفون لهم موطنا سواه ، ومن هنا نصبوا انفسهم ذادة عنه ومدافعين ، وحاطوا استقلاله بكل ضرب من ضروب الصيانة وغزوا باسمه في كل مكان يحيط به ، ونشروا رايته على كثير من الآفاق المجاورة ، وادخلوا في حوزته عددا ضخما من البلاد .

هذا بالاضافة الى تشجيعهم حركة احياء العلوم والاداب .

واذا كانت هذه لمحات موجزة تقدم لنا صورة عن مصر سياسيا وعسكريا ، فاننا نستطيع ان نصف عصر المماليك بانه عصر الازهر الذهبى سواء من حيث مكانته

العلمية أو انتاجه الفكرى ذلك انه لم يجتمع فى عصر سابق من تاريخ مصر الاسلامية ، مثل هذه الجمهرة الممتازة من العلماء الاعلام فى كل علم وفن ، ولم يصدر مثل هذه الثروة الفكرية الضخمة التى تمتاز كذلك بتنوعها وطرافة الكثير من عناصرها ، وقد كان بين اقطابها كثير من علماء الازهر اساتذة وتلاميذ . وكانت مناصب التدريس يومئذ بالازهر ، او غيره من الجوامع والمدارس الكبرى ، تعتبر كمنصب القضاء ـ من المناصب العلمية والدينية الرفيعة ، وكان الاستاذ يعين فى منصبه بمرسوم خاص ، تغدق عليه الالقاب العلمية ، ويسدى اليه النصح برعاية مصالح الطلاب« واعزازهم والاشتمال عليهم » .

ونتيجة لتقدم الازهر فى هذا العصر ، ظهرت بمصر مجموعة من العلماء الافذاذ الذين قادوا الفكر فى مختلف فروعه الانسانيه والاسلامية مثل : تقى الدين ابن دقيق العيد « ٦٥٥ ـ ٧٠٢ هـ » ـ تقى الدين السبكى « ٦٨٣ ـ ٧٥٦ هـ » ـ تقى الدين المقريزى « ٧٦٦ ـ ٨٤٥ هـ » ـ شهاب الدين بن حجر العسقلانى « ٧٧٣ ـ ٨٥٢ هـ »

وعندما غزا العثمانيون مصر سنة ١٥١٧ قضى السلطان سليم ثمانية اشهر فى القاهرة وقد ذكر ابن اياس ان جماعة من وزراء سليم ومستشاريه جلسوا فى المدرسة الغورية واستدعوا جماعة من القضاة والشهود واعيان تجار المغاربة والوراقين والتجار والبنائين والنجارين والرخمين والمبلطين والحدادين وغيرهم من ارباب الحرف فلما تم عرضهم ، اختير بعضهم للرحيل الى القسطنطينية ودونت اسماؤهم فى قوائم ، وطلب الى كل منهم ان

بمحضر ضامنا يضمنه ، وهكذا جمع العثمانيون تراث مصر العلمي وثروتها الفنية وبعثوا بها الي عاصمة دولتهم ، واستحوذوا علي كثير من رجال الفن ومهرة الصناع والعمال ونزعوا من المساجد والمدارس انفس الكتب التى أودعت مكتبات القسطنطينية .

ومن بين العلماء الذين ابعدهم السلطان سليم من مصر الى اسطنبول طائفة من نواب القضاة والشهود ، منهم القاضي شمس الدين الحلبى احد نواب الشافعية ، والزينى زين الدين الشرنقاشى أحد نواب الحنفية، والقاضى شمس الدين بن جمال الدين الاتميدى احد نواب الشافعية ، والقاضي بدر الدين البلقيني نقيب قاضى القضاة الشافعي ، والقاضي شهاب الدين بن الهيثمى أحد نواب الحنابلة ، والشريف البردينى الحنفي واخرون من نواب القضاة الاربعة ويعلق ابن اياس على هذا فيقول : « وكانت هذه الواقعة من ابشع الوقائع المنكرة التى لم يقع لاهل مصر قط مثلها فيما تقدم من الزمان وهذه عبارة عن اسر المسلمين ونفيهم الى اسطنبول » .

ومما يصور مقدار ماكان عليه العثمانيون من قوة البطش والاستبداد ماذكره ابن اياس من أنه لم يجلس في مصر علي سرير الملك جلوسا عاما « ولا رآه احد ، ولا انصف مظلوما من ظالم ، بل كان مشغوفا بلذته وسكره واقامته فى المقاس بين الصبيان المرد .. فكان ابن عثمان لا يظهر الا عند سفك دماء الجراكسة ، وما كان له أمان اذا اعطاه لاحد من الناس ، وليس له قول ولا فعل ، وكلامه ناقض ومنقوض لا يثبت على قول واحد .. » واما الجنود العثمانيون « فكانوا جميعا عيونهم دنيه ، ونفوسهم قذرة .. وعندهم عفاشة فى انفسهم زائدة وقلة

دين ، يتجاهرون بشرب الخمر فى الأسواق بين الناس .. ولم يكن عندهم ادب ولا حشـــمة ، وليس لهم نظام يعرف لاهم ولا امراؤهم ولا وزراؤهم ، وهم همـــج كالبهائم » .

ونجح السلطان سليم فى تحقيق هدفه ، فقد امتد الظلام الى كل مرافق الحياة فى مصر ، وانهار صرح الثقافة ، وامضت البلاد فترة مريرة فى كل اتجاه ، وكان الولاة ـ العثمانيون « الباشوات » نماذج فى الشـــر وتشجيع الرشوة وفساد الراى .

وهكذا عاش الازهر فى تدهور وهزال ، استكان فيـه العلماء ، وظنوا انهم لا مطمع لهم فى الاجتهاد ، فأغلقوا ابوابه ورضوا بالتقليد ، وعكفوا على كتب لا روح فيها وابتعدوا عن الناس ، فجهلوا الحياة وجهلوا طرق التفكير الصحيحة وطرق البحث القويمة ، وماجد فى الحياه من علوم ، وما ظهر فيها من مذاهب واراء ، فأعرض الناس عنهم ، ونقموا هم على الناس ، ولم تكن لهم همـــة فى التأليف ، فراحوا يشرحون الكتب ويكتبون الحواشي على الشروح ، واتجهت كل العناية الى الناحيه اللفظيـــه والمناقشات الحرفية ، وصرف الذهن عن الفـــكرة الى طريقة الاداء والى الالفاظ والعبارات ، وشـــغل العلماء انفسهم بالفروض والاحتمالات الوهمية التى لا تقـــع ، وراحوا يبحثون لها عن حلول وانصرف الازهر عن دراسة العلوم العقلية ولم يبق الا ذلك البصيص الشـاحب . الدراسات الدينية واللغوية .

ومن المواقف التى توضح هذه الحقيقة الاخيرة بالذات تلك التى ذكرها الجبرتى فى حوادث سنة ١١٦٢ هـ . فقد تولي مصر فى ذلك الوقت احمد باشا المعـــروف

بكوربزيز ، وكان من ارباب الفضائل وله رغبة فى العلوم الرياضية ، فجاء صدور العلماء فى ذلك الوقت وهم الشيخ عبد الله الشبراوى شيخ الجامع الازهر ، والشيخ سالم النفراوى والشيخ سليمان المنصورى ، فتكلم معهم وناقشهم وباحثهم ثم تكلم معهم فى الرياضيات ، فأحجموا وقالوا لا نعرف هذه العلوم فتعجب وسكت .

ودخل الشيخ الشبراوى عند الباشا يحادثه ، فقال له الباشا :

ـ المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم ، وكنت فى غاية الشوق الى المجيء اليها ، فلما جئتها وجدتها كما قيل « تسمع بالمعيدى خير من أن تراه»

فقال الشيخ :

ـ هي يامولانا كما سمعتم معدن العلوم والمعارف

فقال:

ـ واين هى وانتم اعظم علمائها ؟ وقد سألتكم عن مطلوبى من العلوم ، فلم اجد عندكم منها شيئا وغاية تحصيلكم الفقه والمعقول والوسائل ، ونبذتم المقاصد .

فقال الشيخ :

ـ نحن لسنا أعظم علمائها ، وانما نحن المتصدرين لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند ارباب الدولة والحكام ، وغالب اهل الازهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية الا بقدر الحاجة الموصلة الى علم الفرائض والمواريث كعلم الحساب . فقال له الباشا :

ـ وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية بل هو من شروط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت واستقبال القبلة ، واوقات الصوم والاهلة وغير ذلك فقال الشيخ :

ـ نعم معرفة ذلك ـ فروض الكفاية ، اذا قام به

البعض ، سقط عن الباقين ، وهذه العلوم تحتاج الى لوازم وشروط والات وصناعات وامور ذوقية كـرقة الطبيعة ، وحسن الوضع ، والحظ والرسم والتشكيل ، والامور العطاردية ! واهل الازهر بخلاف ذلك غالبهم فقراء واخلاط مجتمعة من القرى والافاق ، فيندر فيهم القابلية لذلك .

ولم يكن هذا البعض ، الا حسن الجبرتي والد مؤرخنا المعروف عبد الرحمن الجبرتي .

ولكنا مع هذا نرى انه ماكان يصح لذلك الوالي ان يقف من الازهر بعد ان شعر بنقص التعليم فيه ، ذلك الموقف ، فيهمل ما ادركه فيه من نقص ، ويكتفي بعثوره على الشيخ حسن الجبرتي ، ليذاكره فيما يطلبه من تلك العلوم ويناقشه فيها ، ويترك الازهر يمضي في اهماله له فيها حياة المسلمين ونهوضهم ، وفيها درء الخطر الذي يوشك ان يقع بهم .

وكذلك نري ان الشيخ عبد الله الشبراوي لم يكن موفقا في تلك المعاذير التي اعتذر بها لاهل الازهر في اهمال تلك العلوم ، وكان الاجدر به أن يلقي تبعة ذلك الاهمال على ذلك الوالي وحكومته ، لان مصر صارت ولاية تابعة لهم ، واصلاح كل شيء فيها مطلوب منهم فهذا خير من اركانه في اهمال الازهر لتلك العلوم على عدم استعداد أهله لها ، لانهم نسل اولئك السلف الذين نبغوا فيها ، وحملوا رايتها في القرون الوسطى حين كان اهل الارض جميعا لا يعرفون شيئا عنها ، ولا يحسنون ما احسنه اولئك السلف منها . ولو أن الشيخ الشبراوي القي التبعة في ذلك على الباشا وحكومته ، لبرأ نفسه امام الله تعالى ولم يحمل شيئا من التبعة

امامه فى اهمال أصلاح الأزهر ، وقد نبهه ذلك الوالى الى مافيه من نقص ، وهو شيخه المسئول عنه والمطلوب منه القيام بما يحتاج اليه من الاصلاح .

وكانت فرصة صالحة لاصلاح الازهر ، اتفق فيهما الرئيس المدنى والرئيس الدينى على نقص التعليم فيه ، فلو تعاونا على اصلاحه لكان نجاحهما فيه مكفولا ، ولادركا الاصلاح قبل ان يفوت اوانه فينهض به المسلمون قبل ان ياخذهم اعداؤهم فى غفلتهم ، ولكنه الضعف العام والهزال المستشري في جسد المجتمع الكبير .

الفصل الخامس

مقاومة الأزهر للاحتلال الفرنسي

كيف استقبل الازهريون الغزو الفرنسي :

شهدت مصر فى عام ١٧٩٨ حدثا فريدا ، فلأول مرة منذ عدة قرون تنجح قوة عسكرية غربية فى الاستيلاء على البلاد والتحكم فيها وهى قوة الجيش الفرنسى بزعامة نابليون بونابرت . ولسنا فى مجال يسمح بالافاضة فى الحديث عن هذه الحملة من حيث اسبابها وخطسيرها وما الى ذلك من زوايا وجوانب ، وانما ـ كما يقتضى بذلك بحثنا ـ نبحث عما يتصل بالازهر من احداث ووقائع ، وهنا تبرز لنا صورة ماوصل اليه الازهر ـ فكرا ـ من ضعف متابعا فى ذلك الحالة العقلية التى اوصل بها العثمانيون والمماليك البلاد فى اواخر القرن الثامن عشر ، فلم تستطع شراذم المماليك بقيادة مراد بك ان تصمد امام الجيش الحديث « فلم تكن الا ساعة وانهزم مراد بك ومن معه » وكان ذلك يوم ١٣ـ٧ـ١٧٩٨ فماذا كان موقف الازهر ؟

يقول الجبرتى : « كانت العلماء عند توجه مراد بك تجتمع بالازهر كل يوم ويقرأون البخارى وغيره من الدعوات ، وكذلك مشايخ وقراء الاحمدية والرفاعية والبراهمة والقادرية والسعدية ، وغيرهم من الطوائف وارباب الاشاير ويعملون لهم مجالس بالازهر .. » ولم

يكن ذلك في حد ذاته عيبا فلربما امكن اعتباره وسيلة من وسائل رفع الروح المعنوية والتعبئة النفسية بالنسبة لجماهير الناس في تلك الفترة ، ولكن ان يظن انه هو وحده السبيل الى الحصول على الانتصار ، فقد كان ذلك هو الغباء والسذاجة !.

ولما تبين ان الانتصار على الفرنسيين بالجيش المملوكي بحالته التي يرثى لها من الضعف والتفكك وبساطة وسذاجة التسايح بل وانتصر الفرنسيون بالفعل ، اجتمع في الازهر بعض العلماء والمشايخ وتشاوروا ، فاتفقوا على أن يرسلوا مندوبا الى الفرنسيين اختاروه من المغاربة لمعرفته باللغة الفرنسية وأخر ، واستطاعا بالفعل مقابلة نابليون الذى سأل : « واين عظماؤكم ومشايخكم ؟ لم تأخروا عن الحضور الينا لنرتب لهم مايكون فيه الراحة ؟ » وحاول ان يطمئنهما ، فقالا له : « نريد امانا منكم » فلما اشار الى بيان سابق له بهذا المعنى طلبا آخرا ، فكتب اليهم بيانا قال فيه : « من معسكر الجيزة لاهل مصر ..

اننا ارسلنا لكم في السابق كتابا فيه الكفاية ، وذكرنا لكم اننا ماحضرنا الا نقصد ازالة المماليك الذين يستعملون الفرنساوية بالذل والاحتقار واخذ مال التجار ومال السلطان . ولما حضرنا الى البر العربى ، خرجوا الينا ، فقابلناهم بما يستحقونه ، وقتلنا بعضهم ، وأسرنا بعضهم ونحن في طلبهم حتى لم يبق احد منهم بالقطر المصرى . واما المشايخ والعلماء واصحاب المرتبات والرعية فيكونون مطمئنين ، وفى مساكنهم مرتاحين » .

وطلب ان يحضر اليه المشايخ والاعيان لاشراكهم فى ديوان يشاركه فى الحكم عن طريق الانتخاب ، فلما حضر اليه الشيخ مصطفى الصاوى والشيخ سليمان الفيومى

وآخرون تلقاهم بالبشر والترحاب . وكان يظن انهم هم كبار المشايخ ، فلما اخبروه بأن كبارهم قد هربوا سأل : « لاى شىء يهربون ؟ اكتبوا لهم بالحضور ، ونعمل لكم ديوانا لاجل راحتكم وراحة الرعية واجراء الشريعة » .
ولما استشعر بعض كبار المشايخ الامان حضر الشيخ السادات والشيخ الشرقاوى والمشايخ باستثناء السيد عمر مكرم .

نابليون يخطب ود علماء الازهر

كان نابليون على وعى كبير بالمركز الممتاز الذى يحتله الازهر فى المجتمع المصرى باعتبار قيام ثقافة هذا المجتمع على قواعد واسس الثقافة الاسلامية ، وانه لكى يتمكن من ارساء دعائم الامبراطورية التى حلم بها فى الشرق ، لابد من كسب ود علماء الازهر . وقد ارسى بونابرت مبادىء عامة للسياسة التى اعتزم انتهاجها فى حكم المصريين ، واطلق المؤرخون الاوربيون على هذه السياسة المصطلح التاريخى : سياسة بونابرت الاسلامية .
وقد اشار نابليون فى مذكراته للدوافع التى دفعته الى انتهاج هذه السياسة ، فقال انهم « اى علماء الازهر » زعماء الشعب المصرى وانهم ظفروا بثقة ومودة سكان مصر عن بكرة ابيهم . ومضى يقول : ان مشاعر الغيرة والحقد قد انتقلت فى نفوس الاتراك العثمانيين والمماليك على علماء الازهر فجعلتهم يعملون على اقصاء هؤلاء العلماء عن المشاركة فى تصريف الشئون العامة وقرر نابليون انه كان من خطأ الراى أن يحذوا الفرنسيون حذو الاتراك العثمانيين والمماليك فى انتهاج هذه السياسة كما انه كان فى حكم الاستحالة ان يتطلع الفرنسيون

الى ممارسة نفوذ سريع على المصريين لان الفرنسيين اغراب عن الشعب المصرى ، ومن ثم كانت الحاجة ماسة - فى نظر نابليون - الى وسطاء بين الحكام الفرنسيين وبين جماهير الشعب ، ثم قال : « وقد فضلت العلماء ودكاترة الشريعة لأنهم اولا : هم كذلك بطبيعة الحال ، وثانيا : لانهم هم مفسرو القرآن ، وان اكثر العقبات التى واجهتنا ، وسوف تواجهنا ايضا ، انما تنبثق عن الافكار الدينية ، وثالثا : لان هؤلاء العلماء ذو طباع هادئه ويحبون العدالة ، وعلى درجة من الثراء ، واصحاب مبادىء خلقية عالية ، وهم بدون منازع اكثر الناس امانة فى مصر ، ولا يركبون الخيل ولا يمارسون اعمالا عسكرية ، ولا ينتظر منهم تزعم حركة مسلحة » .

ويتجلى تقدير نابليون لعلماء الازهر عندما خلع قاضى القضاة التركى فى مصر عقب عودته من حملة الشام مقررا تعيين عالم ازهرى مصرى هو الشيخ احمد العريشى ، فقد برر هذا بقوله : وهل يوجد انسان يعتقد ان علماء مصر المولودين بها ليس فيهم من تؤهله كفايته وفضائله الى الاضطلاع بمنصب قاضى القضاة ؟ وعندما وجه منشورا الى حكام الاقاليم فى ٣٠-٦-١٧٩٩ يأمرهم تبليغ الدواوين نبأ أنتخاب الشيخ أحمد العريشى لمنصب قاضى القضاة ، وتأسيسا على هذا الانتخاب ينبغى ان يتلقى قضاة الاقاليم تقليد القضاء من قاضى القضاة المصرى ، قال فى المنشور : « ان علماء القاهرة هم بلا منازع اعلم علماء الاسلام » . ومما يذكر أن نابليون تساءل فى مذكراته : « كيف تكون مصر جنة الله فى ارضه ، وبلاد الحجاز مهبط الوحى ، خاضعتين لشعب خرج من بلاد القوقاز ؟ واذا فرض ان محمدا « صلوات الله

علبه » قد بعث اليوم ، فالى اين يذهب ؟ هل يذهب الى مكة ؟ كلا ، لانهالم تعد عاصمة للدولة الاسلامية . هل يذهب الى الاستانة ! كلا لانها مدينة دنسة ، يزيد فيها عدد الكافرين على عدد المؤمنين ، ولو ذهب اليهالاصبح في وسط اعدائه ، أنه بلا شك يفضل مياه النيل المقدسة وينزل في الجامع الازهر ، وهو اول مفتاح للـكعبة المقدسة » !

وتتعدد مظاهر احترام نابليون لعلماء الازهر وتودده لهم ، من ذلك انه امر بأن يؤدى رجال حرس الشرف الذين يرابطون امام مقر القيادة العامة للجيش الفرنسى في الازبكية التحية العسكرية بالسلاح لعلماء الازهر فاذا دخلوا هذا المقر أسرع باستقبالهم رجال الياوران والمترجمون ويرحبون بهم ويقودونهم الي الصالون الرئيسى وتقدم لهم المرطبات ثم القهوة فاذا فرغوا من تناولها دخل عليهم نابليون ورحب بهم وجلس وسطهم محاولا أن يدخل في نفوسهم الطمانينة والثقة . وكان يخوض معهم ، بواسطة المستشرق فانتور Jean Michel venture de Paradis الذى كان يقوم بوظيفة المترجم في مناقشات علمية ، تتناول القرآن الكريم ، ويطلب بونابرت من المشايخ تفسير بعض الآيات .

ومن الملاحظ أن الديوان الذى اقامه نابليون لمشاركته في الحكم ضم عشرة من مشايخ الازهر وهم : الشيخ عبد الله الشرقاوى ، والشيخ خليل البكرى ، والشيخ مصطفى الصاوى والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ محمد المهدى ، والشيخ موسى السرسى والشيخ مصطفى الدمنهورى والشيخ احمد العريشى ، والشيخ يوسف الشبرخيتى والشيخ محمد الدواخلى .

وفى كثير من المنشورات التى كان يوجهها نابليون الى المصريين ، كان يخاطبهم فيهاعن طريق العلماء ، فيقول مثلا فى منشور صادر فى ٢٤-١٢-١٧٩٨ : « .. ايها العلماء الاشراف ، اعلموا امتكم ومعاشر رعيتكم ، بأن الذى يعادينى ويخاصمنى انما خصامه من ضلال عقله وفساد فكره .. » وهكذا فى بقية المنشور .

التعاون بين الازهروالحملة الفرنسية

ويقودنا الحديث عن تشكيل الديوان الى مناقشة قضية التعاون بين الازهر وجيش الاحتلال الفرنسى . وقد برر الشيخ الشرقاوى اشتراك الازهريين فى الديوان بأن ذلك كان لتقليل ويلات الاحتلال ودفع شروره عن المصريين وقد قدم لهذا بسطور اعلن فيها ان الفرنسيين قوم اباحيون يقولون ان الانبياء محمدا وعيسى وموسى لم يكونوا رسلا من لدن اللهسبحانه وتعالى » ، فيقول : « انهم فرقة من الفلاسفة اباحية طبائعية ، يقال لهم نصارى كاثوليقية « كاثوليك » يتبعون عيسى - عليه السلام ظاهرا ، وينكرون البعث والدار الآخرة وبعثةالانبياء والمرسلين ويقولون ان اللهواحد ، لكن بطريق التعليل ، ويحكمون العقل ويجعلون منهم مديرين يديرون الاحكام يضعونها بعقولهم ويسمونها شرائع ، ويزعمون أن الرسل محمدا وعيسى وموسى كانوا جماعة عقلاء ، وان الشرائع المنسوبة اليهم كتابة عن قوانين صنعوها بعقولهم ، تناسب اهل زمانهم ، واذا جعلوا فى مصر وقراها الكبار « عواصم المديريات » دواوين يديرون ما يناسب أهل البلاد بحسب عقولهم ، وكان ذلك رحمة بأهل مصر ، فانهم جعلوا من جملة ديوانها جماعة من المشايخ ، وصاروا

يراجعونهم فى بعض اشياء لا تليق بالشرع .
وتتعدد المظاهر التى يمكن الاستدلال منها على مدى التعاون بين الفريقين ، فمن ذلك ان الفرنسيين استكتبوا المشايخ رسالة فى ٢٩-٩-١٧٩٨ م أرسلت نسخة منها الى السلطان ونسخة اخرى الى شريف مكة ، بالاضافة الى عدد كبير آخر من النسخ التى الصقت على عديد من الجدران فى اماكن متفرقه وتشمل هذه الرسالة اخبار مجيئهم الى مصر ومعاركهم مع المماليك وهروبهم ، وان جماعة من العلماء ذهبت اليهم بالبر الغربى فأفنوهم وكذلك الرعية دون المماليك . وذكروا فيه أنهم لا يعادون الدولة العثمانية ، بل انهم يعادون فقط من يعاديها ، وان الخطبة والسك مازالا باسم السلطان وكذلك ظلت شعائر الاسلام مستورة واضافوا الى ذلك عددا من النقاط التى تضمنتها بياناتهم السابقة كقولهم انهم مسلمون « كذا » وانهم يحترمون القران والنبى وانهم اوصلوا الحجاج المتشتتين واكرموهم ، واركبوا الماشى واطعموا الجائع وسقوا العطشان واعتنوا بيوم الزينة : يوم جبر البحر ، وعملوا له رونقا وشأنا ليبثوا السرور فى قلوب المؤمنين ، وانفقوا العديد من الاموال صدقة على الفقراء . وكذلك اعتنوا بالمولد النبوى وانفقوا اموالا فى شأن انتظامه .. الخ ..
ولا يملك الانسان نفسه من الدهشة عندما يقرأ البيان الذى اذيع على لسان المشايخ فى ١٠-١١-١٧٩٨ ، والصقت منه نسخ عديدة فى الاسواق والشوارع ، اذ فيه دعا المشايخ المصريين الى الاخلاد للسكينة والانصراف الى اعمالهم وعدم مقاومة جيش الاحتلال الفرنسى والاعلاء من شأن نابليون وانه رحيم بالمسلمين الى غير ذلك من

عبارات يندى لها الجبين فلنقرأ قولهم . فى تاريخ الجبرتى ص ٢٧٩ :

« نصيحة من كافة علماء الاسلام بمصر المحروسة : نعوذ بالله من الفتن ، وماظهر منهاومابطن ونبرأ الى الله من الساعين في الارض بالفساد .. نعرف اهل مصر المحروسة من طرف الجعيدية واشرار الناس .. حركوا الشرور بين الرعية وبين العساكر الفرنساوية ، بعدما كانوا احبابا بالسوية .. وترتب على ذلك قتل جملة من المسلمين ، ونهبت بعض البيوت ولكن حصلت ألطاف الله الخفية ، وسكنت الفتنة بسبب شفاعتنا عند أمير الجيوش بونابرت ، وارتفعت هذه البلية .. لانه رجل كامل العقل ، عنده رحمة وشفقة على المسلمين ، ومحبة الى الفقراء والمساكين ولولاه لكانت العساكر احرقت جميع المدينة ، ونهبت جميع الاموال ، وقتلوا كامل اهل مصر فعليكم الا تحركوا الفتن ، ولا تطيعوا امر المفسدين ، ولا تسمعوا كلام المنافقين ولا تتبعوا الاشرار ، ولا تكونوا من الخاسرين .. سفهاء العقول الذين لا يقراون العواقب .. لاجل ان تحفظوا اوطانكم ، وتطمئنوا على عيالكم وادیانکم فان الله سبحانه وتعالى مؤتى ملكه من يشاء ويحكم مايريد ! ونخبركم ان كل من تسبب فى تحريك هذه الفتنة .. قتلوا عن آخرهم او اراح الله منهم العباد والبلاد . ونصيحتنا لكم : الا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ، واشتغلوا بأسباب معايشكم وامور دينكم ، وادفعوا الخراج الذى عليكم والدين النصيحة والسلام » !!

ويتكرر نفس الموقف فى السابع عشر من نفس الشهر فيجىء فى اعلان على لسان علماء الازهر يكذبون فيه ما اشاعه كل من مراد بك وابراهيم بك من مكاتبات بينهما

وبين السلطان يحثهما فيها على تحريك المصريين من اجل الثورة على الفرنسيين ويؤكدون « المشايخ » للمصريين ان الفرنسيين « بالخصوص عن بقية الطوائف الافرنجية. دائما يحبون المسلمين وملتهم ويبغضون المشركين وطبيعتهم احباب لمولانا السلطان قائمين بنصرته .. » ويكررون الدعوة الى عدم التحرك ضد الاحتلال او معارضته » لان حضرة صارى عسكر الكبير امير الجيوش بونابرته اتفق معنا على انه لاينازع احداً فى دين الاسلام ولا يعارضنا فيما شرعه الله من الاحكام ويرفع عن الرعية سائر المظالم ... »

ويعود نابليون من الشام يجر اذيال الخيبة والهزيمة والفشل ويخشى مواجهة الشعب المصرى وهو مهزوم ، فيلجأ الى الوسيلة التى تعود عليها ، وهى أن يستصدر من الديوان — الذى يشكل فيه علماء الازهر اغلبية ملحوظة — بيانا بأياديه البيضاء على المصريين وبالتحريض على المماليك ولاجل ان يكسب البيان قلوب المصريين ، يقدم بآيات من القرآن الكريم ويمتلىء البيان بالاكاذيب ، فنابليون عندما ذهب الى الشام « كسرهم كسرة شنيعة فهل ترى لهم من باقية ؟ نزل عليهم كصاعقة من السماء ، ثم توجه راجعا الى مصر المحروسة لاجل شيئين :

الاول : انه وعدنا برجوعه الينا بعد اربعة اشهر ، والوعد الحر دين عليه .

الثانى : انه بلغه ا نبعض المفسدين من الغزو العربان يحركون فى غيابه الفتن والشرور فى بعض الاقاليم والبلدان ، فلما حضر سكنت الفتنة وزالت الاشرار والفجرة من الرعية » ، فهو لم يعد لانه هزم ، ولكن كى ينفذ وعدا قطعه على نفسه بالعودة الى مصر خلال مدة

مصينة ! ويتمادى البيان فى الكذب فيقول عن نابليون « وحبه لمصر واقليمها شيء عجيب ،ورغبته في الخير لاهلها ونيلها بفكره وتدبيره المصيب ويرغب في ان يجعل فيها احسن التحف والصناعة » ثم يرفع البيان عصا التهديد والوعيد للمصريين « فالويل كل الويل لمن عاداه ، والخير كل الخير لمن والاه ! » ويطلب منهم الاستسلام : فيقول : « فسلموا ياعباد الله وارضوا بتقدير الله وامتثلوا لاحكام الله » ، فكأن الغزو الفرنسى امر قد كتبه الله على المصريين ، ومن الدين أن يرضوا بهذا القضاء والقدر !!

ومن الواجب تقرير حقيقة واقعة تقول ان هذه البيانات وغيرها مما نشر خلال الحملة الفرنسية على لسان العلماء قد امليت تحت تأثير الضغط والارهاب ، وهذا ظاهر مما ذكره الجبرتى عن طريقة تحريرها فقد قال عن البيان الاول « وفيه كتبوا » وظاهر انه يقصد الفرنسيين بكلمة « كتبوا » كما هو سياق العبارة فى الكتاب . وقال عن البيان الثانى : « وفيه كتبوا » وقال عن البيانات التى نشرت باسم الديوان أثناء الحملة على سوريا : « اجتمع اعضاء الديون ،فقرأ عليهم تلك الرسالة بعد تعريبها وترصيفها على هذه الكيفية وهي من رؤساء الديوان » . وهو هنا يتفق مع الرأى القائل بأن هذه البيانات كانت تحرر بواسطة الفرنسيين ومترجميهم ومستشاريهم . ويضيف الرافعى ان الشيخ « محمد المهدى » كان يتولى تدبير سجعها وترصيفها بالآيات والاحاديث والحكم :

ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نشير الى ما ورد فى المراجع الفرنسية من ان الشيخ « محمد المهدي » سكرتير الديوان كان يتولى صوغ المنشورات التى يريد نابليون

اذاعتها علي لسان الديوان فى قالب عربى مسجع ، ولعل هذا هو السبب فى امتداح نابليون للشيخ « المهدى » وتفضيله على باقى الاعضاء ، فقال عنه فى مذكراته : « انه اذكى علماء الازهر وافصحهم لسانا وأكثرهم علما وأصغرهم سنا » . وقد ذكر الجبرتى عن المنشور الذى اذاعه نابليون على لسان الديوان عقب عودته من الحملة على سوريا انه من ترصيف وتنميق بعض الفصحاء ، والاشارة هنا الى الشيخ المهدي لامحالة لانه باتفاق المراجع الفرنسية هو الواضع لمنشور « نابليون » فى قالبه العربى ، ولان الثابت فى رسالة نابليون التى بعث بها من « يافا » بتاريخ ١٠-٣-١٧٩٩ الى المسيو « بوسيلج » مدير الشئون المالية بالقاهرة اثناء الحملة على سوريا قوله فيها : « عليكم ان تأمروا بطبع كل المنشورات التى بعث بها « فانتور » الى الديوان وان تضيفوا اليها المحسنات ، والتنميقات التى يرى الشيخ المهدى ادخالها عليها وان تنشروها فى أنحاء مصر ، فلم يبق شك فى ان الشيخ المهدى هو الذى كان يتولى كتابة المنشورت التى يوعز بها الفرنسيون .

وكان علماء الازهر الذين قبلوا عضوية الديوان يشعرون فى قرارة نفوسهم ان هذه العضوية لاتشرفهم ، وأن الشعب قد ظن بهم الظنون ، ولم يكن لهذا الديوان سلطة قطعية فى أية مسألة تعرض عليه ، وكانت السلطة العسكرية الممثلة فى قيادة الجيش الفرنسى هى المرجع الاعلي فى كل المسائل التى تعرض على الديوان ، وكانت سلطة هذا الدوان لا تتجاوز حدود مدينة القاهرة ، وكان نشاط المشايخ مقيدا بتعهدهم بالا يتصرفوا تصرفا يضر بمصالح الفرنسيين ، ولذلك كانوا يعملون تحت

رقابة مستمرة دقيقة من رجال المخابرات الفرنسية .

الازهر يقود الثورة :

وبالرغم من تلك الامثلة ـ وهى قليلة ـ فقد كان الازهر هو رمز سيادة الامة ومركز قيادتها . وما ان سقطت « الدولة » المصرية فى معركة امبابه ، حتى اصبح الغازى المحتل والازهر وجها لوجه .. فقاد الازهر مقاومة الامة على مستويات عدة : من المقاومة السلبية التى قادها معظم الشيوخ الكبار داخل مجالس نابليون وداخل التشكيلات الادارية التى اقامها لحكم البلاد ... الى المقاومة الوطنية العنيفة التى قادها الشيوخ الصغار ، بتنظيم حركات سرية، واعمال المقاومة الشعبية التى وصلت ذروتها بتنفيذ اهم ثورتين عرفهما الشرق فى ذلك الوقت ـ الى اعمال الاغتيال التى نظمها ونفذها بنجاح طلبة الازهر .

كان الازهر يمثل الكيان المتميز لهذه الامة ، يمثل ذاتها وتراثها ، وامكانية مستقبلها . « وأدرك المحتلون ذلك كله ، لذا نراهم فى نفس الوقت الذى يجرون فيه المفاوضات والمساومات مع الباب العالى بهدف التفاهم معه ، ويعقدون الاتفاقيات مع فلول المماليك ، ويصبح كبيرهم « مراد » بك بمثابةموظف او قائد قوة بوليسية تابعة للمحفل الفرنسى .. فى نفس الوقت كان الصدام يتصاعد يوميا بين جيش الاحتلال او السلطة الفرنسية وبين الازهر .

ومن مظاهر المقاومة السياسية مايرويه الجبرتى فى حوادث يوم السبت، اول سبتمبر سنة ١٧٩٨ حيث عقد اجتماع بين نابليون وعلماء الازهر ، فقد جاء نابليون باشارات تمثل علم الثورة الفرنسية ذا الالوان الثلاثة الابيض

والاحمر والازرق ، ووضع منها وحدة واحدة على كتف الشيخ الشرقاوى ، فما كان من الشرقاوى الا أن رمى بها الى الارض مما أثار نابليون ، فقال المترجم للمشايخ « انتم صرتم أحبابا لصارى عسكر وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلاماته فان تميزتم بذلك ، عظمتكم العساكر والناس ، وصار لكم منزلة فى قلوبهم فقال المشايخ له : لكن قدرنا يضيع عند الله وعند اخواننا من المسلمين : فتضايق نابليون من ذلك ونقل عنه بعض المترجمين انه قال عن الشيخ الشرقاوى : انه لايصلح للرياسة .

ولقد حاول نابليون ان ينتزع الاعتراف بشرعية احتلاله . وبتشكيل الديوان ، ثم باستصدار فتوى من المشايخ « اريد من الازهر أن يصدر فتوى تأمر الناس بأن يحلفوا يمين الطاعة لى » ورغم ان المشايخ كانوا يعلمون انهم جميعا ـ كما قال الجبرتى ـ « فى القبضة مأسور » الا انهم كانوا يحتفظون ببقية من صلابة الاسلام : « فاسفرت وجوههم لهذا الطلب فانبأت برعب دفين . ثم غلبهم الوجوم والارتباك . وطلب الشرقاوى الكلمة ، وقال بعد أن استجمع شجاعته ، لا ، انك تطلب رعاية الرسول الذى يحبك ، وتريد العرب المسلمين ان ينضووا تحت رايتك ، وترغب فى استرداد امجاد العرب ، وانت لست مشركا ولا وثنيا ، فاعتنق الاسلام اذن . لانك لو فعلت ، لبادر الى الانضواء تحت لوائك مائة الف عربى من بلاد العرب ، ومن مكة والمدينة ، ولاستطعت وانت قائدهم ومنظمهم ان تفتح بهم الشرق وتسترد وطن الرسول بكل أمجاده ، فلما قال هذا ، علت الابتسامات وجوه الشيوخ ، وركع الجميع ضارعين الى الله ان يسمع

عليهم حمايته . وكانت الدهشة هذه المرة من نصيب الجنرال .

ولعل فى الموقف الذى وقفه عمر مكرم من الغزو الفرانسي بداية المقاومة الفعلية العنيفة ، فانه لما راى ان رجال الدولة لم يحققوا الامل فيهم ، ولم يحسنوا القيام بالغرض الواجب عليهم ، نادى الشعب ان يهب لحماية نفسه بما استطاع ، واخذ يدعوه ويحرضه ويحمسه لعله يستغني بنفسه فى الدفاع . وكان جواب الشعب باهرا نبيلا ، اذ لبى جميعه نداء الواجب ، فخرج كل من فى القاهرة وضواحيها من الرجال والشبان حتى لم يبق احد ألا الضعفاء والنساء ، وجاء كل منهم بما عنده من مال قليل ، دراهم اقتطعها الفقراء من أقواتهم واقوات عيالهم ، وجاءوا بها ليشتروا سلاحا وخياما وذخيرة . ولكن هل كانت النية وحدها وصدق الرغبة لتغنى عن العذة والسلاح ؟ فان شعب مصر وان صدقت عزيمته فى الجهاد قد خانته المقدرة ، وعصته الحيلة ، وعزت عليه الوسيلة .

وماذا يستطيع الالوف من العامة فى مثل ذلك الوقت وهم كالقطيع لاراعى له ، ولم يكن لهم عهد من قبل بحرب ولا دفاع ، ولم يكن لهم علم بطرق الرماية وحيل السلاح ؟

الازهر وثورة سنة ١٧٩٨ :

وكانت الاسباب التى تبرر قيام الثورة قد بدات تتجمع منذ الايام الاولى للاحتلال الفرنسى حتى اذا جاء يوم الاحد ٢١ اكتوبر سنة ١٧٩٨ اي بعد الاحتلال بثلاثة

اشهر فقط ، انفجر البركان ، وانطلق رجال الازهر ـ شيوخه وطلابه ـ فى شوارع منطقة الازهر يتنادون الى الثورة ويلهبون مشاعر الاهالى بخطبهم الحماسية ويدعونهم الى الجهاد الدينى ضد الفرنسيين ويطلبون منهم التجمع فى الجامع الازهر ، واظهر الثوار ماكانوا يخفونه من الاسلحة . وذهب وفد الى قاضى القضاة يطلبون منه الذهاب معهم الى نابليون لعرض مطالبهم وشكواهم ولكن الرجل ابصر الجماهير المحتشدة فى الخارج فخشى ان ينساق وراءهم وفضل البقاء فى بيته فأخذ الثوار يقذفون بيته بالحجارة وحاول الهرب فلم يفلح .

ولما علم الجنرال ديبوى Dupuy الحاكم العسكرى لمنطقة القاهرة بالتحرك الثورى ، انتقل الى بعض الشوارع الثائرة ، الا أن الثوار حاصروه وكان معه وكيل محافظة القاهرة برتلمى اليونانى ـ او فرط الرمان ، المعروف بالقسوة والتهور فأطلق عيارا ناريا على احد الثوار ارداه قتيلا ، فازداد هياج الجماهير وهجموا على ديبوى فجرح جرحا خطيرا ادى به الى الموت .

وتجمع وثائق الحملة الفرنسية على ان الازهر كان له الدور الاكبر فى هذه الثورة كما تؤكد وجود تنظيم دبر وخطط له ، فقد نقل رجال المخابرات العسكرية الفرنسية الى الجنرال بون ان الجامع الازهر هو موئل زعماء الثورة ، وأنه يضم خمسة عشر الف ثائر يرابطون فى داخله وفى ساحته الخارجية وفى الازقة الملاصقة له واالجهات المجاورة ، فأرسل الى بونابرت التقرير الاتى :

« ان مركز الثورة لايزال فى حى العرب ، حيث يوجد اكبر جامع ـ الازهر ـ وقد اقام الثوار متاريس صغيرة

فى جميع الشوارع المؤدية اليه . وهذه الشوارع ليست مضاءة على الاطلاق ، وقد تعرضت دورياتنا لطلقات الرصاص برهة ، والمعتقد ان هذه الحشود التى تتخذ من هذا الحى مكانا للتجمع ، لن تتفرق غدا فى الصباح ، رارى فى هذه الحالة ان تأمروا باتخاذ اجراءات عنيفة جدا » .

ويحدثنا « رينو » عن لجنة تدبير الثورة فيقول :

« لقد اجتمع الى جانب تذمر الاهالى واستيائهم ، نشر الدعاية الى الثورة ، فكان فى الجامع الكبير المعروف بالازهر لجنة لتدبير الثورة تعمل على اثارة الكراهية فى نفوس الناقمين » .

ويقول نابليون فى مذكراته ان الشعب قد انتخب « ديوانا » للثورة ونظم المتطوعين للقتال ، واستخرج الاسلحة المخبوءة ، وان الشيخ السادات أنتخب رئيسا لهذا الديوان . وذكر فى تقرير الى حكومة الديركتوار عن ثورة القاهرة أن لجنة الثورة كانت تنعقد بالازهر .

ومن الطبيعى ان تكون قيادة الثورة او اللجنة التنفيذية للديوان من المشايخ ، القيادة الشرعية للامة ، لكن عضوية الديوان لم تكن قاصرة على الشيوخ ، بل على جميع ذات الشعب .

بل ان نقولا الترك الذى وان كانت كتاباته لا ترجح كتابات الجبرتى ولا مصادره ، الا ان التزامه اقل . ومن ثم فهو يجاهر على الاقل بما وصلت اليه قناعة السلطة عن وجود تنظيم دقيق واتفاق مسبق لدى غالبية الشعب فى انتظار اعطاء الاشارة ، فهو يقول :

« فى ذات نهار الاحد فى عشر من ربيع آخر نزل احد المشايخ الصفار ، وكان من مشايخ الازهر ، وبدأ ينادى

فى المدينة ان كل مؤمن موحد بالله ، عليه بجامع الازهر ، لان اليوم ينبغي ان نغازى في الكفار . وكان اغلب اهل البلد معهم الاس بذلك .. اما الفرنساوية فكانوا متغفلين عن ذلك ، وكلمة « الاس » تعنى فى الاصطلاح الشعبى الامر المتفق عليه المكتوم .

وبعد ان سيطر الفرنسيون على الموقف فى الازهر ومنطقته ، استقبل نابليون المشايخ أعضاء الديوان فى الرابع والعشرين من اكتوبر ، ويهمنا من كلمة نابليون للمشايخ نقطتين :

١ ـ ان نابليون لم يكن مطمئنا الى اخلاص علماء الازهر اعضاء الديوان للفرنسيين .

٢ ـ ان التصريح الذى ادلى به وهو أن الجيش الفرنسى قد استولى على الجامع الازهر وهى حقيقة كان يعلمها علما يقينا علماء الازهر ، يدل على اعتراف نابليون بأهمية الاستيلاء على الازهر باعتباره مركز الثورة .

وقدطلب نابليون من المشايخ ان يدلوه « عمن تسبب من المتعممين فى اثارة العوام » فلم يحققوا له هذا المطلب « فغالطوه عن تلك المقاصد » .

ثورة القاهرة ـ مارس سنة ١٨٠٠ :

لما حان وقت رحيل الفرنسيين بناء على اتفاقية العريش التى ابرمت فى يناير سنة ١٨٠٠ عرقلت تنفيذه الحكومة الانجليزية وكان قد دخل الى قلوب المصريين الاعتقاد ان امر هؤلاء الاغراب قد ذهب وان حكمهم قد انتهى وانتهز الفرنسيون الفرصة وباغتوا الاتراك فى المطرية وهزموهم ، واذا بالمصريين يرون الامال التى كانوا يتطلعون الى تحقيقها توشك ان تتبدد فيعود اليهم الاجنبى ليحكم بلادهم فهاجوا واضطربوا واشتعلت

في صدورهم الكراهية والكبرياء وانفجرت حفيظتهم انفجارا لم يسبق لهم مثله ، واتجهت أنظارهم الى زعماء يثقون بهم ويتيمنون برأيهم ، فكان السيد عمر مكرم أحد علماء الازهر كبير هؤلاء الزعماء واعظمهم فى اعين الناس فى ذلك الوقت فنادوه وهتفوا باسمه .

وكانت اليقظة الشعبية على درجة عالية الى الحد الذى جعل الثوار يضربون المتخاذلين حتى ولو كانوا من علماء الازهر ، قمة الزعامة الاجتماعية والدينية والسياسية والثقافية من ذلك انهم اقتحموا منزل الشيخ خليل البكرى نقيب الاشراف لانه كان قد وطد صلاته بالفرنسيين وكان يرسل اليهم الاطعمة ، فنهبوا منزله واخرجوه منه مع حريمه وأولاده وساقوه حافى القدمين عارى الراس فى شوارع القاهرة الى مقر قيادة الثورة فى الجمالية والجماهير تحيط به وتسبه بأقذر انواع الشتائم ولم ينقذه من ثورة الشعب الا السيد احمد محرم من كبار التجار اذ اخذه وحريمه واولاده وآواهم جميعا فى منزله .

ولما اشتدت المعارك بين الثوار وجيش الاحتلال ارسل الفرنسيون رسولا من قبلهم الى الباشا والامراء يطلبون المشايخ لمحادثتهم فى هذا الشأن ، فأرسلوا الشيخ الشرقاوى والمهدى والسرسي والفيومى وغيرهم وعرض عليهم شروط الصلح وهى ان يخرج العثمانيون ويلحقوا بالجيش العثمانى الذى ارتد الى الشام ، اما المماليك فلهم ان يختاروا بين البقاء فى مصر لا يمسسهم اذى او سوء وبين مغادرتها واللحاق بالعثمانيين واما افراد الشعب المصرى فقد قرر العفو الشامل عنهم وامنهم على حياتهم واموالهم . فلما قالوا أنهم يخشون ان امتثلوا

او جنحوا للموادعة وخرجوا وذهبوا الى سارى عسكرهم تنقمون منا ومن الرعايا بعد ذلك فأمنهم وطمأنهم .

فلما ترامت انباء ماجاء به المشايخ من آراء حول الصلح تجمعت عليهم الجماهير الغاضبة « وقاموا عليهم وسبوهم وشتموهم ، وضربوا الشرقاوى والسرسى ، ورموا عمائمهم واسمعوهم قبيح الكلام وصاروا يقولون : «هؤلاء المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيس ومرادهم خزلان المسلمين وانهم اخذوا دراهم من الفرنسيس » وقد فسروا طلب الفرنسيين الصلح بأنهم صارا ضعافا « لولا أن الكفرة الملاعين تبين لهم الغلب والعجز ماطلبوا المصالحة والموادعة وان بارودهم وذخيرتهم فرغت » .

وهكذا نجد ان الثورة فى مرحلتها الاخيرة اصبحت الامور فيها تحت السيطرة الكاملة لجماهير الشارع ، بل حتى التنظيم الذى قاد الثورة وامد لها فترة طويلة والذى كان بقيادة عناصر شعبية مرتبطة وموجهة من القيادات التقليدية ، وبالذات السيد السادات ، يبدو انه حتى هذا التنظيم ، اما أن الشارع غطاه ، او جرفه فى تياره ، وليست هذه أدانة أو اعتذار بل تقريرا لتطور دار فى الايام الاخيرة وهو امر معروف فى سائر الثورات من هذا النوع . بيد ان الخطر الاكبر كان يكمن فى انهيار قيادة المشايخ ، سواء تم ذلك بضربات نابليون ـ كما سنرى ـ من اعلى باعدام الشيوخ وضم عناصر غريبة مريبةالى التشكيلات التى تضم الشيخ .. أو جاء هذا الانهيار من أسفل بفقدان العامة ثقتهم فى الشيوخ ، فقد كان مستقبل مصر يرتبط الى حد كبير بتدعيم وتطور ارتباط العامة بالشيوخ .

الحملة الفرنسية تواجه الازهر بالعنف :

وبالرغم من كل مظاهر الاحترام والتقدير التى حاول نابليون أن يضفيها على سلوكه نحو الازهر ، الا انه اضطر اخيرا - ومن جاءوا بعده كذلك - الى مواجهة الازهر باساليب العنف ذلك أن مظاهر التقدير والاحترام لم تنس الازهر ابدا ان هؤلاء مستعمرين أجانب جاءوا الى مصر بهدف السلب والنهب والاستنزاف ، فشارك - كما راينا - فى الثورة وقادهافى معظم الاحيان .

ففى ثورة القاهرة الاولى « اكتوبر سنة ١٧٩٨ » ارسل الجنرال بون الحاكم العسكرى لمنطقة القاهرة الى نابليون يحثه فيها على ضرب الازهر لانه يشكل مركز الثورة فقال : « أن الدوريات التى قامت فى فجر اليوم باستطلاع الجامع الكبير « الازهر » ابلغتنى ان الهدوء يسود هذا الحى ، ولكن دوريات لاحقة وصلت الان . أخبرتنى عكس ذلك ، ومن الضرورى ايها المواطن الجنرال اتخاذ اجراءات عنيفة لتشتيت الجموع المسلحة التى تتجمع فى هذا الحى ، انى فى انتظار اوامركم ، ومن رأيى ان توجه قوات تزحف على هذا المسجد ، ولكن الافضل ان تحمل عليه - بواسطة تحركات مشتركة - من جميع النواحى التى تؤدى الى الجامع .

واستجاب نابليون لهذا الرأى ، فتلقى بون من رئيس اركان حرب الجيش امرا بضرب الازهر بكل عنف ومواجهة الثوار فيه باقسى مايمكن اللجوء اليه من الوسائل اذ جاء فى هذا الامر « عهد الى القائد العام ان ابلغكم ايها المواطن القائد ، بأن تهاجموا بصفة عاجلة جدا الحى الثائر ، وان تضربوا الجامع « الازهر »

بالمدافع ، وان تضعوا المدافع فى افضل موقع ليكون الضرب اشد اثرا .

« أصدروا الامر الى الجنرال « مارتا بان يفعل نفس الشىء ، وان يستولى على مدخل الازهر والمنازل الرئيسية التى تؤدى الى الجامع ، وعليكم ان تقتحموا الجامع الازهر بكتائبكم تحت حماية المدفعية ، وعليكم ان تامروا الجنرال دورمارتا بأن يفعل نفس الشىء فى نفس اللحظة .. « وعليكم ان تقتلوا جميع من فى الجامع .. »

ونفذ ذلك بالحرف الواحد ، ويصف الجبرتى عنف ضرب الازهر فيقول :

« مضى وقت العصر ، وزاد القهر والحصر فمنذ ذلك ضربوا بالمدافع والبنبات « القنابل » على البيوت والحارات وتعمدوا بالخصوص الجامع الازهر ، وجرروا عليه المدافع والقنبر ، وكذلك ماجاوره من أماكن المحاربين كسوق الفورية والفحامين فلما سقط عليهم ذلك وراوه ولم يكونوا فى عمرهم عاينوه ، نادوا : « ياسلام من هذه الآلام ، ياخفى الالطاف نجنا مما نخاف ، وهربوا من كل سوق ، ودخلوا فى الشقوق وتتابع الرمى من القلعة والكيمان .. حتى تزعزعت الاركان ، وهدمت فى مرورها حيطان الدور ، وسقطت فى بعض القصور ، ونزلت فى البيوت والوكائل ، واصمت الاذان بصوتها الهائل» « ص ٢٧٤ » .

حتى اذا اتى الليل تم مظهر آخر من الجريمة البشعة، اذ دخل الجنود الفرنسيين الازهر بخيولهم ، وتفرقوا بصحنه ومقصورته ، وربطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا بالاروقة والحارات وكسروا القناديل والسهارات ، وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة ، ونهبوا

ماوجدوه من المتاع والأواني والقصاع والودائع والمخبآت بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف والقوا بها على الارض وداسوها بأرجلهم ونعالهم « واحدثوا فيه وتغوطوا ، وبالوا وتمخطو ، وشربوا الشراب وكسروا اوانيه ، والقوها بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه به عروة ، ومن ثيابه اخرجوه » !!

كان الازهر كما قلنا هو مركز قيادة وزعامة الشعب ورمز عزته وسيادته ، واقتحامه واهانته على هذا النحو هو اهانة للشعب او اعلان لهزيمته على يد غاز بربرى .. فهو ليس مجرد مسجد .. فالفرنسيون هدموا عدة مساجد ، وضربوا الازهر من مسجد السلطان حسن الذى احتلوه وركبوا المدافع فى مآذنه .. ولاشك ان الاعتداء على حرمة المساجد اثار المصريين واهان مشاعرهم ، ولكن الازهر اكبر من ذلك . وباقتحامه على هذا النحو سقط كل زيف حاول الغزاة ان يستروا أهدافهم خلفه .. واصبحوا وجها لوجه ضد الشعب المصرى .

وفى الرابع من نوفمبر جاء عدد من الجنود الفرنسيين الى بيت البكرى حيث كانوا قد اعتقلوا خمسة من علماء الازهر ، وزعموا أنهم يريدونهم عند نابليون ليتحدث معهم فلما خرج الشيوخ معهم وجدوا بانتظارهم عددا ضخما من الجنود الذين قبضوا عليهم وذهبوا بهم الى منزل بون ثم عروهم من ثيابهم وصعدوا بهم الى القلعة .. فسجنوهم الى الصباح ثم اخرجوهم وقتلوهم بالبنادق والقوهم من السور خلف القلعة وظلت هذه المسألة خافية على الناس فترة من الزمن كثر فيها وقوف الجنود فى منطقة الازهر خوفا من انقلاب الناس

عليهم خاصة وقد تم الاتفاق وبدا الهدوء يعود الى مناطق الثورة قبل هذا الحادث اما العلماء الخمسة فهم : الشيخ سليمان الجوسقى ، شيخ طائفة المكفوفين والشيخ احمد الشرقاوى ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوى والشيخ يوسف المصيلحى والشيخ اسماعيل البراوى .

وقد غطى احد المؤرخين الفرنسيين الوصف الموجز الذى ذكره الجبرتى ، فأعطى صورة مفزعة عن الدقائق الاخيرة فى حياة هؤلاء العلماء فذكر انهم اقتيدوا من سجنهم الى ميدان القلعة فى حراسة مشددة من الجنود وكان على رأس القوة المرافقة لهم برتلمى اليونانى ، فأجلسهم القرفصاء على الارض ، واطلق على كل شيخ من اولئك العلماء عيارا ناريا ارداه قتيلا الواحد تلو الآخر .

وقد ذكرت الجريدة الرسمية للحملة فى مصر Courière de l'Egypte.

ان الذين اعدموا كانوا ستة لا خمسة وأدعت « ان معظم المشايخ حرضوا على الثور واشتركوا فيها لحقدهم على زملائهم الذين رقاهم القائد العام الى الوظائف الكبرى ولاشك ان هذا التفسير يحمل من الوهن والتزييف مايجعلنا لا نمضى فى مناقشته وتنفيذه .

اما الشيخ عبد الله الشرقاوى فقد ذكر ان العلماء كانوا ثلاثة عشر .

وبعد ثورة القاهرة الثانية اراد كليبر ان يمعن فى اذلال مشايخ الازهر ذلك انه كان قد دعاهم مع الاعيان الى وليمة فى اول مايو سنة ١٨٠٠ ، وفى نهايتها دعاهم الى الحضور اليه يوم الجمعة ٣-٥-١٨٠٠ وزعم ان الاجتماع سوف يكون بغرض « ترتيب الديوان لاجل

تنظيم البلد وصلاح حالكم وحال الرعية » مما جعلهم يتصرفون من عنده مطمئنين فرحين !

وفى اليوم المحدد بكروا بالذهاب الى كليبر ولبسوا افخر ثيابهم وتلقوا اول اللطمات عندما تركوا ينتظرون فترة طويلة دون ان يتلقاهم ثم دخلوا مكان المقابلة ، وتركوا فترة طويلة اخرى ، ثم جاء اليهم وجلس وسط المكان واخذ يحادثهم وهم واقفين وترجم المترجم الحديث فاذا به يطالبهم بجمع مبالغ طائلة وفى الواقع لم يكن ماقاله حديثا ، وانما كان جملة شتائم فهو يدعى أن المشايخ منافقين ضعيفى الخلق مهتزى الشخصية ، وانه هو وحده الذى هيأ لهم نفوذا لم يكن بامكانهم الحصول عليه وانه انشأ لهم ديواناوكان يستجيب لشفاعاتهم ، ثم اذا بهم ينقلبون عليه عندما يرون خصوم الفرنسيين من العثمانيين والمماليك ، ولما أنكسر الخصوم وذهبوا رجعوا اليه يستغفرون ويعلنون توبتهم ووبخهم كثيرا لانهم لم يقوموا بدور فى قمع الثورة . فلما ردوا بأن ذلك كان مستحيلا وذكروه بما فعله الثوار معهم قال : فما فائدة رياستكم ؟ واينما يكون نفعكم ؟ وحينئذ لاياتنا منكم الا الضرر .. فكان جزاؤكم ان نفعل معكم كما فعلنا مع أهل بولاق من قتلكم عن آخركم وحرق بلدكم وسبى حريمكم واولادكم » .

ثم قال انه لن يفعل ذلك برا بوعدهلهم بالأمان ، ولكنه يطلب الاتى :

اولا : فرض ١٢ مليون فرنك بصفة غرامة حربية على أهل القاهرة .

ثانيا : يلتزم سكان القاهرة بتقديم عشرين الف بندقية وعشرين الف طبنجة وعشرة الاف سيف

ثالثا : اعتقال خمسة عشر شخصا من الحاضرين ليكونوا بمثابة رهائن حتى تؤدى الغرامة .

وقام من فوره ودخل مع اصحابه الى الداخل واغلق بينه وبينهم الباب ووقف الحراس يمنعون الشيوخ من الخروج « فبهت الجماعة وامتقعت وجوههم ونظروا الى بعضهم البعض وتحيرت افكارهم « ولم يستثنى الا البكرى والمهدى ، يقول الجبرتى : « ولم تزل الجماعة فى حيرتهم وسكرتهم وتمنى كل منهم انه لم يكن شيئا مذكورا ، ولم يزالوا على ذلك الحال الى قريب العصر حتى بال اكثرهم على ثيابه وبعضهم شرشر ببوله من شباك المكان » !!!

وقد استمرت الاتصالات بين الشيخ المهدى الذى كان يداهنهم وبعض كبارالاقباط من ناحية وبين الفرنسيين من ناحية اخرى ، واستقر الراى على اطلاق سراح المشايخ والاعيان الذين لديهم مدخرات مالية تكفى لتغطية نصيبهم المقرر عليهم اداؤه من الغرامة الحربية ، فكان الواحد منهم ينصرف الى ذويه لاحضار قيمة الغرامة وهو محاط بجنود مدججى السلاح يذهبون ويعودون به لاستيفاء المبلغ ، اما غيرهم ممن عجزوا عن الدفع فقد اعتقلوا فى اماكن متفرقة فى القاهرة وامتهنت كرامتهم بل اهدرت آدميتهم فى المعتقلات .

وقد ذاق الشيخ السادات من الفرنسيين صنوف العذاب فى اعتقاله ، ينام على التراب ويتوسد بحجر ، ويضرب ضربا مبرحا خمسة عشر عصا فى الصباح ومثلها فى الليل ونهبت داره نهبا كاملا ولما كان قد خبأ زوجته وابنه ، احضروا تابعه محمد السندوبى واخذوا يعذبونه حتى دل على المكان فأحضروها وحبسوها معه « فكانوا

يضربونه بحضرتها وهى تبكى وتصبح وذلك زيادة فى الانكاد » .

وبعد مقتل كليبر فى ١٤-٦-١٨٠٠ صدر حكم المحكمة باعدام سليمان الحلبى وذلك بأن تحرق يده اليمنى ، ثم يعدم فوق الخازوق وتترك جثته حتى تفترسها الطيور الجارحة وان يعدم اربعة من طلاب الازهر قيل انهم شركاؤه وذلك بقطع رءوسهم ، ثم توضع فوق نبابيت ، ثم تحرق بقية جثثهم وان تنفذ احكام الاعدام امام الجنود والاهالى فوق تل العقارب بجهة الناصرية ، اما الطلاب الاربعة فهم :

١ - الشيخ عبدالله الغزى ، شاب فى الثلاثين من عمره ، مولود فى غزة ، وساكن بالجامع الازهر وصناعته قراءة القران .

٢ - الشيخ محمد الغزى ، شاب فى الخامسة والعشرين ، مولود فى غزة وسكنه بالجامع الازهر وصناعته قراءة القران .

٣ - الشيخ احمد الوالى ، قارىء بالجامع الازهر متوسط العمر ، مولود فى غزة .

٤ - اما الشيخ عبد القادر الغزى ، فقد قبض عليه بعدذلك ، وتبين من استجوابه انه قارىء بالجامع الازهر ومولده بغزة ، وقد قرر انه يعرف سليمان الحلبى وانه اخبره بعزمه على المغازاة فى سبيل الله .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل بدأ يشهد مجموعة من المعاملات الشاذة للازهر ومشايخه تنطق كلها بما شعر به الفرنسيون من ان هذا المكان هو الذى تنبع منه وتصنع فيه الحركات الثورية وهكذا نجد مينو يصطحب معه الجنرال بليار Bélliard الحاكم العسكرى

لمدينة القاهرة وكذلك محافظها يوم ٢ـ٦ـ١٨٠٠ الى الجامع الازهر بحجة البحث عن اسلحة قد تكون فيـه وقاموا باحصاء كل من بالازهر ، ثم امروا بالا يبيت احـد من الغرباء فيه والا يأوى أليه افاق واخرجوا منه الطلاب العثمانيين . وشرع المجاورون فى نقل امتعتهم منه ونقل كتبهم واخلاء الاروقة ونقلوا الكتب الموقوفة بها الى اماكن خارج الازهر .

وبات واضحا امام شيوخ الازهر مايراد به من سوء ، وراوا دفعا للشبهات والشرور ان يغلقوا ابواب الازهـر مع مايترتب على ذلك من تعطيل الدراسة والصـلاة . وتنفيذا لما استقر الراى عليه ذهب الشيخ الشـرقاوى والمهدى والصاوى فى عصر نفس اليوم الذى اشرنا اليه الى كليبر ليستاذنوا منه فى ذلك ، وكانت الحجة التى استندوا اليها هى « منع الريبة بالكلية فان للازهر سعة لا يمكن الاحاطة بمن يدخله . فربما دس العدو من يبيت به ، واحتج بذلك على انجاز غرضه ونيل مراده مـن المسلمين والفقهاء ، ولايمكن الاحتراس من ذلك ، فوافق مينو على هذا الطلب ، لما فيه من موافقة غرضه باطنا وفى صباح اليوم التالى ـ الجمعة ٢٨ محرم سنة ١٢١٥ « ٢١ ـ٦ـ١٨٠٠ » تم اغلاق الجامع وتسمير ابوابه من جميع الجهات وكانت هذه اول مرة فى تاريخ الازهر يغلـق فيها بعد ان لبث منذ انشائه نحو ثمانية قرون ونصف مفتوح الابواب لكل طالب وقاصد .

اثر الحملة الفرنسية على الازهر ثقافيا وتعليميا :

فاذا حللنا اثر الحملة الفرنسية على الازهر ثقافيـا وتعليميا ، فسوف نجد حقيقة ان الفرنسيين قد اتوا

بآلات حربية حديثه ومخترعات علمية عجيبة ، فاكتسحوا بها البلاد المصرية ولم تقو الالات العربية القديمة على الوقوف امامها ، فملك الفرنسيون مصر كما رأينا ومكثوا فيها ثلاث سنين اظهرت للمصريين من اثار العلم الحديث ما اظهرت ، فراوا المطبعة التى نقلوها معهم لطبع الجرائد والمنشورات ، ورأوا ما قاموا به من تجارب الطيارات ، ورأوا غير ذلك من آثار العلم الحديث الذى كان له الفضل فى انتصارهم ويحدثنا الجبرتى عن ذلك فيقول :

« وافردوا للمديرين والفلكيين ، واهل المعرفة والعلوم الرياضية : كالهندسه ، والهيئة والنقوشات والرسومات والمصورين والكتبة ، والحساب والمنشئين .. حارة الناصرية حيث الدرب الحديد وما به من البيوت ، مثل بيت قاسم بيك وامير الحج المعروف بأبى يوسف وبيت حسن كاشف جركس » . وفى هذا البيت أقام الفرنسيون مكتبة كبيرة « فتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين ، ويجلسون فى فسحة المكان المقابلة لمخازن الكتب على كراس منصوبة موازية لتختات عريضة مستطيلة ، فيطلب من يريد المراجعة مايشاء منها فيحضرها له الخازن . فيتصفحون ، ويراجعون ، ويكتبون « فاذا اراد احد من المصريين مشاهدة المكتبة « لا يمنعونه الدخول الى اعز اماكنهم ويتلقونه بالبشاشة والضحك واظهار السرور بمجيئه اليهم ، وخصوصا اذا رأوا فيه قابلية او معرفة او تطلعا للنظر فى المعارف ، بذلوا له مودتهم ومحبتهم ، ويحضرون له انواع الكتب المطبوع بها انواع التصاوير وكرات البلاد ، والاقاليم والحيوانات والطيور والنباتات ، وتواريخ القدماء ، وسير الامم وقصص

الانبياء بتصاويرهم وآياتهم ومعجزاتهم وحوادث اممهم »
ويعلق الجبرتي على ذلك بأن هذه الامور ممـــا يحير
الافكار ويؤكد انه ذهب بنفسه اليهم مرارا واطلعوه على
أعمالهم العلمية .

ويصف الجبرتي اجهزة العلوم الطبيعية وتجاربها فيقول
فى معمل الكيمياء : « ومن اغرب مارأيته فى ذلك المكان
« يقصد المجمع العلمى بمنزل حسن كاشف » ان بعض
المتقيدين لذلك اخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها
بعض المياه المستخرجة ، فصب منها شيئا فى كاس ،
ثم صب عليها شيئا من زجاجة اخرى ، فعلا الماءان ،
وصعد منه دخان بلون .. حتى انقطع وجف مافى الكأس،
وصار حجرا اصفر ، فقلبه على البرجات حجـرا يابسا
اخذناه بأيدينا ونظرناه .. » الخ .

ونستطيع ان نلمس مشاعر العجب الذى وقع فيـــه
المصريون امام هذه العلوم الجديدة عليهم بعد ان انساهم
اياها الاتراك فى اثناء حكمهم حتى اصبحت العلوم الطبيعية
غريبة فى وطنها العربى ، مغلقة على احفاد الفخر الرازى
وجابر بن حيان والحسن بن الهيثم ، ونستطيع ان نتصور
مشاعر العجب الذى وقع فيه هؤلاء الناس وهم يقفون فى
المجمع العلمى الذى كان يشغل اربعة قصور كبيرة « كانت
قائمة مكان المدرسة السنية الان وماحولها من المبانى » !
واذا كان هذا هو مبلغ عجب الشـــيخ عبد الرحمن
الجبرتي الذى لابد وأن كان قد راى كثيراً من الاجهزة الفلكية
والكتب العلمية والرياضية فى منزله ، فكم يكن عجـب
غيره من المشايخ ممن لم يروا الا كتـــب الفقه والاوراد
ودواوين الشعر ومجمـوعات النـوادر وكتـب البحـث
والطوالع ؟ .

واذا كان اهل الازهر قد راوا ذلك وغيره باعينهم آلا انه لم يحرك ساكنا من جمهرتهم ولم يوقظ غافلا منهم . ولم يحدث فيهم اى شك فى قيمة علومهم ولم ينبههم الى التقصير الذى نبههم اليه ذلك الوالى التركى فى العلوم الرياضية وما اليها من العلوم ، وكأن تنبيه ذلك الوالى حدث عابر ، ونصيحة دارت بينه وبين الشيخ عبد الله الشبراوى على غير مسمع منهم ، فلهم عذرهم اذا لم يتنبهوا بذلك الحدث العابر ، ولم يتأثروا بتلك النصيحة التى لم توجه اليهم . ولكن ماعذرهم وقد فزع الفرنسيون عليهم ابواب الازهر وراوا نهضتهم العلمية باعينهم ، وراوا آثارها فى قوتهم وعجز اهل مصر عن مقاومتهم ؛ وقد امرنا الله تعالى ان نعد لاعدائنا مااستطعنا من قوة ؛ وهذا يوجب علينا ان نأخذ بالاسباب التى اوصلتهم الى هذه القوة الهائلة وان ننفض عنا غبار القديم ، لنأخذ بما جد فى العلوم من ابتكارات وندرس ماحدث فيها من زيادات ؟

واذا تذكرنا ان المؤسسات التى اقامها نابليون كان شيوخ الازهر يمثلون الاغلبية فيها ، كان حديثنا عن اثرها هو حديث عن اثر الحملة فى فكر رجال الازهر ، ويهمنا هنا ان نتعرض لتفسيرات تحمل قدرا كبيرا من الخطورة ، ووجه الخطورة فيها انها تحمل الامور مالا تطيق وتذهب فى المغالاة جدا بعيدا ، فلويس عوض يشبه الديوان العام الذى انشاه نابليون ب « البرلمان » ويصفه بانه « اول تجربة عرفتها مصر فى الحكم النيابى منذ عهد البطالسة وانه عبارة عن « جمعية عامة مكونة من اعيان البلاد وذوى الشأن فيها وتكون لها صفة تمثيل المصريين على مستوى القطر كله بقصد استشارتها فى النظام النهائى للمجالس التى اسسها

وفى وضع النظام الادارى والمالى والقضائى فى الدولة » .

والغريب الذى يدحض مايقال عن الوجه الديمقراطى لهذه المؤسسات والذى ذكره لويس عوض نفسه أن الديوان العام وضع اقتراحا كان من شأن تنفيذه التوسع فى نقل نظام الحكم النيابى فى اعماق البلاد ومضاعفة عدد اعضاء الديوان العمومى ولكن نابليون تخوف من هذا المشروع ولم ينفذه فقد نظر اليه على اعتبار انه « شوكة فى جنب الحكم الفرنسى لانه يهيىء التربة الصالحة لتنظيم الشعب المصرى على مستوى البلاد كلها فى معركته ضد الاستعمار وفى كفاحه من اجل مزيد من الديمقراطية » .

ويقول لويس عوض كذلك « وقد اثبتت الحوادث بعد خروج الفرنسيين ان هذه الفترة الوجيزة التى شارك ابانها المصريون فى السلطة كانت العامل الحاسم فى تبلور القيادة الشعبية المصرية وفى دخول جماهير الشعب المصرى طرفا فى حكم بلاده وفى تقرير مصيرها بصورة لم يسبق لها نظير » !!

ان من العسير على النفس حقا ان تناقش نظرية تجعل احتلال مصر بداية تاريخها الديمقراطى « فكرا وتنظيما »

ان الحقيقة المؤكدة هى ان الشعب المصرى بقيادة الازهر قد رفض الوجود الفرنسى ولفظه « وان قادة الشعب كانوا يتشككون فى كل اجراءات نابليون ، بل ويتحالفون مع المماليك والعثمانيين رغم كل مظالمهم . ويؤكد وليم سليمان انه « فيما يتعلق بنظام الحكم فان الهدف من اقامة المؤسسات المحلية هو حكم مصر لصالح الاستعمار الفرنسى باكثر فاعلية » « وان بونابرت كان يريد ان يرى

اعضاء الديوان يحكمون مصر لا باعتبارهم ممثلين لشعبها ولكن كممثلين للفاتح » .

والرافعى يوول عن الديوان « ان سلطته لم تكن لتعدى مدينة القاهرة ، وان هذه السلطة لم تكن الا استشارية . ومقيدة بتعهد الاعضاء أن لا يعملوا شيئا ما ضد مصلحة الجيش فضلا عن انهم كانوا يعملون ويتداولون بعين من الفرنسيين تحت المراقبة المستمرة » كذلك يقرر ان الديوان لم تكن له سلطة مافى منع الغرامات والقروض الاجبارية التى يفرضها الفرنسيون ، ولعل ذلك كان من اهم الاسباب التى دعت الى سقوط منزلته فى نظر الشعب ويقول : « ان الديوان لم يكن فى مقدوره رفع المظالم ولا منع اقرار المغارم وتبين من تجربته انه لا حول له ولا قوة » .

واذا كنا قد اشرنا الى ماحدث من اهمال من رجال الازهر تعليميا وعدم تأثرهم بما كان يجرى من حولهم الا اننا — ودون مغالاة — نستطيع أن نستثنى من هؤلاء الشيخ حسن بن محمد العطار المصرى المولود بالقاهرة فى حدود سنة ١١٨٠ هـ — ١٧٦٦ م فقد طلب العلم فى الأزهر كغيره من الطلاب ، ولكن تهيات له عوامل كان لها اثرها فى حياته ، ولم تتهيأ لغيره من اهل الازهر وانه اخذ نفسه بالسياحة فى الاقطار الاسلامية من الشام وغيرها فلقى كثيرا من العلماء فى تلك السياحة ، ونقب فيها عن كثير من كتب المتقدمين التى أهملها علماء عصره ، فاستفاد كثيرا من سياحته وارتفع بها عن أهل الازهر بعد ان عاد اليهم .

واتصل العطار بالفرنسيين ابان الحملة ليعلم احدهم اللغة العربية ، فكان يستفيد منهم الفنون المستعملة فى بلادهم فيما يقول على مبارك .

وللرجل جهود عدة ، منها أنه اخذ ينبه الازهـريين في عصره الى واقعهم الثقافى والتعليمى ، ويبين ضرورة ادخالهم المواد الممنوعة كالفلسـفة والادب والجغرافيا والتاريخ والعلوم الطبيعية ، كما يبين ضرورة اقلاعهم عن اساليبهم في التدريس ووجوب الرجوع الى الكتب الاصول وعدم الاكتفاء بالملخصات والمتون المتـداولة ، ويتوسل الى ذلك بكل وسيلة .

وقد بدأ العطار يخرج على هذا الجمود العلمي الازهري بتدريسه الموادالممنوعة ، اذ بدأ يدرس الجغرافيا والتاريخ في الازهر وخارج نطاق الازهر ، كما كان تلميذه محمد عياد الطنطاوي يدرس الادب في الازهر بايحاء العطـار وتحت اشرافه في «مقامات الحريرى» حوالى سنة ١٨٢٧م. كما بدأ تلميذه رفاعة الطهطاوى ايضا يدرس الحـديث والسنة بطريقة المحاضرة وبلا نص ، مما كان مثار اعجاب العلماء ، وفى الخطط التوفيقية أن العطار « عقد مجلسا لقراءة تفسير البيضاوى، وقد مضت مدة على هذا التفسير لا يقرؤه أحد ، بحضر اكابر المشايخ فكانوا اذا جلس للدرس تركوا حلقهم وقاموا الى درسه » . ولعله بذلك يكون قد بدأ مالجأ اليه الافغانى ومحمد عبده من أعـادة تفسير القرآن فى ضوء الظروف المعاصرة ، والمهم ان هذا النص يدل على ان التربة من حول العطار لم تكن مواتا تماما ، فان قيام زملائه الشيوخ الى حلقته ، مع اشتداد معارضتهم له ونقمتهم عليه لنزعته التجديدية ولحملاته على تقصيرهم العلمى ، لهو أمر له دلالته .

الفصل السادس

من الانتصار
الى الانتكاس

مصر ملتقى القارات الثلاث ...
مصر الواصلة بين البحرين الاحمر والابيض المتوسط .
مصر قلب العالم العربى والاسلامى ..
مصر ذات التراث الحضارى الضخم ..

حقائق قائمة منذ عشرات بل مئات السنين لم يكن يجهلها احد ، ولكن اجراس الحملة الفرنسية شدت انتباه ذئاب الاستعمار العالمى اليها بصورة صارخة ، فاذابهذه الذئاب تجتمع حول الفريسة بعد ان تركها الفرنسيون ، كل يريد أن ينال النصيب الاكبر ، الاتراك، الانجليز ، قوى الرجعية المتمصرة من المماليك وغيرهم .. أما الشعب نفسه ، فلم يكن فى قائمة اصحاب الحق .. ولكن قلبه النابض الذى ظنوا انه قد توقف عاد بعد طول بطء وتكاسل وتراخ الى بث الدماء الحارة الساخنة بزعامة الازهر ليقلب كل الموازين ، واذا بالتاريخ يسجل حدثا من اجل احداث مصر .. الشعب يزيح كل هذه القوى من طريقه ليختار من يحكمه .

واذا كانت هذه الفترة قد شهدت صعود الازهر الى اعلى مايمكن ان يصل اليه فى قمة النفوذ والقوة والقيادة الى الدرجة التى جعلت من رجاله ـ هم الذين يملون على الدولة العثمانية الشخصية التى تم اختيارها لتحكم

مصر لاول مرة فى تاريخه ، اذا بهذه الفترة نفسها تشهد لا نزولا ولكن سقوطا من هذه القمة الى قاع الجمود . وسوء الحال وضعف المال وقلة النفوذ .. اما كيف كان ذلك كذلك ، فهذا هو ماستحكيه الصفحات التالية .

الازهر فى سنوات الاضطراب

كانت السنوات التى تلت خروج الفرنسيين من مصر سنة ۱۸۰۱ سنوات اضطراب وشدة ، كاشد مامر على البلاد فى ايام الاحتلال الفرنسى ، وما قبل ذلك من عصر ابراهيم ومراد . وحسبنا ان نذكر ان جنود الاتراك قد دخلوا اليها منتصرين ، وكانوا اخلاطا من اجناس مختلفة وشعوب متباينة ، وكانوا قد جمعوا من كل الاقطار ، بين شوام وترك وارنؤود ، ومغاربة وسودان ، وارسلوا الى مصر بقصد اخراج الفرنسيين منها . فما كان يربطهم رباط ولا يشملهم نظام بل ماكان لهم الا قصد واحد وهو ان يحصلوا على اثمان خدماتهم وغنائم حربهم على عادة محاربى العصور الوسطى . فلما انتهت الحرب لم يكن امامهم الا الشعب المصرى ينالونه بما تسوله لهم نفوسهم من الأذى والغضب ولم يكن للشعب فى ذلك الوقت الا ان يلوذ برجال الازهر .

فامراء المماليك يشعرون بالحاجة الى التقاط الانفاس بعدطول صراع فيرسلون فىطلب توسط المشايخ بينهم وبين الوالى التركى فيجمع الباشا المشايخ فى ديوان خاص ليقرأ عليهم رسالة هؤلاء الامراء التى جاء فيها الحديث موجها الى المشايخ مضمونها : انهم يسعون بينهم وبين الباشا فيما يكون فيه الراحة للبلاد والعباد ،وانه يخرج

هذه العساكر .. فانهم ان داموا بالاقليم كملوا خرابه وهتكوه بأفاعيلهم وظلمهم وفسقهم ، وطلب العلوفات التي لايفي ببعضها خراب الاقليم . واما نحن .. فاننا مطيعون السلطنة وخداموان بلا جامكية ولا علوفة ، وان مطيعون السلطنة وخداموان بلا جامكية ولا علوفة او ان لم يفعل ذلك يعطينا جهة قبلي نتعيش فيها . وان ارادوا الحرب .. فليخرجوا لنا بعيدا عن الابنية ، ويحاربونا في الميدان ، والله يعطى النصر لمن يشاء الى آخر ماقالوه .

ثم وجه الباشا الخطاب الى المشايخ قائلا : « اكتبوا لهم .. يأخذوا جهة اسنا ومقبلا » ولما كان المشايخ قد الفوا سرعة نقض العهود بين الباشا والمماليك ، لم يستطيعوا ذلك ، فقالوا : « نحن لا نكتب شيئا اكتبوا لهم مثل ماتعرفون » . وكان ذلك فى الحادى عشر من اغسطس سنة ١٨٠٤ .

وفى العشرين من نفس الشهر اراد الباشا فرض مزيد من الضرائب ، فأرسل الى المشايخ واجتمع بهم ، فلما علموا منه بالخبر دافعوا بما امكنهم من المدافعة ، فكان رده « هذا الذى نطلبه ، انما نأخذه على سبيل القرض ثم نرده اليهم » فقالوا له : « لم يبق بأيدى الناس مايقرضونه ، ويكفى الناس ماهم فيه من الغلاء . ووقف الحال وغير ذلك » .

وعندما يشتد الاضطراب وتكثر حوادث السلب والنهب يحضر سكان مصر القديمة « اول مايو سنة ١٨٠٥ » نساء ورجالا الى الازهر يشكون ويستغيثون من افعال الجنود المرتزقه ويرون كيف اخرجهم هؤلاء الجنود من مساكنهم وبلادهم قهرا عنهم ، ولم يتركوهم يأخذون ثيابهم ومتاعهم بل ومنعوا النساء ايضا عندهم ، وماخلص

منهم الا من تسلق وقفز فوق الجدران فلما سمع مشايخ الازهر منهم ذلك ركبوا الى الباشا ، وخاطبوه في امرهم فكتب فرمانا خطابا للجنود بالخروج من الدور ، وتركها الى اصحابها ، فلم يمتثلوا ولم ينفذوا ذلك وخوطب الباشا ثانيا واخبروه بعصيانهم فقال : « انهم مقيمون ثلاثة ايام ثم يسافرون » يقول الجبرتي :

« وزاد الضجيج والجمع ، فاجتمع المشايخ في صبحها يوم الخميس بالازهر ، وتركوا قراءة الدروس ، وخرجت سرية من الاولاد الصغار يصرخون بالاسواق ويامرون الناس بغلق الحوانيت ، وحصل بالبلدة ضجة .. » « ص ٦٢٦ — ٦٢٨ » .

وتمر الايام والاضراب مستمر « والمشايخ تاركون الحضور الى الازهر » فحضر الاغا فى الحادى عشر من مايو الى الازهر ونادى بالامان وفتح الدكاكين فى العصر فلم يصدقه احد وكان تعليق الجماهير : « واي شيء حصل من الامان وهو يريد سلب الفقراء وياخذ اجر مساكنهم ويعمل عليهم غرامات » !!

وفى اليوم التالى ركب المشايخ الى بيت القاضي واجتمع به الكثير من المتعممين والعامة والاطفال وصرخوا بقولهم : « شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم » ، ومن الاولاد من نقول : « يالطيف .. » ومنهم من يقول : « حسبنا الله ونعم الوكيل » ! وغير ذلك وانفض الاجتماع بغير نتيجة جوهرية .

وفى هذا الاجتماع اعلن المشايخ فى مواجهة مندوبى الوالى ان احدا لن يدفع الضريبة التى قررها الوالى فى اليوم السابق « ١١ — ٥ » وأنهم لن يعترفوا بسلطته كوال على مصر مالم يخضع للشروط التى يرون انها كفيلة باعادة

الأمن والاستقرار الي البلاد وانهاء الجرائم التى يرتكبها الجنود ووضع حد لمظالم الباشا . واتفقوا على كتابة مذكرة بمطالبهم جاء فيها :

١ ـ عدم مرابطة القوات العسكرية فى القاهرة وضرورة انتقالها الى الجيزة .

٢ ـ عدم السماح لاى جندى بدخول القاهرة حاملا سلاحا معه .

٣ ـ الامتناع عن فرض اية ضريبة على سكان القاهرة بدون موافقة المشايخ والاعيان .

٤ ـ اعادة المواصلات بين القاهرة والوجه القبلى .

واعيد الاجتماع مرة اخرى فى الثالث عشر من مايو فى نفس المكان ثم ذهب الجميع الى محمد على ودار بينه وبينهم الحوار التاريخي التالى والذى يصور كيف وصلت زعامة الازهرالى القمة بعزلهم الوالى المعين من قبل السلطان واختيارهم بمحض ارادتهم واليا اخر هو محمد على .

ـ قالوا : انا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا ولابد عن عزله من الولاية . فقال :

ـ ومن تريدونه يكون واليا . فقالوا له :

ـ لا نرضى الا بك ، وتكون واليا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير .

واظهر محمد على العزوف عن المنصب فى بداية الامر ، ثم قبله اخيرا ، واحضروا له آركا وعليه ففطان ، وقام اليه السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى ، فالبساه له ، وارسلوا المنادين يعلنون هذا الخبر فى شوارع القاهرة ، وكذلك ارسلوا الى خورشيد باشا الوالى ، وكان رده : « انى مولى من طرف السلطان ، فلا اعزل بامر

الفلاحين ولا انزل من القلعة الابامر من السلطنة » .

ثم كتب محمد علي والمشايخ رسالة الى كل من عمر الارنؤدي وصالح اغا قوش المعضدين للـوالى المخلوع يذكرون لهما ما اجتمع عليه راى الجمهور من عزل الباشا « ولا ينبغي مخالفتهم وعنادهم ، لما يترتب على ذلك من الفساد العظيم وخراب الاقليم » فردا عليهم « ارنا سندا شرعيا فى ذلك » . فاجتمع المشايخ ببيت القاضي وكتبوا فتوى شرعية بما استقروا عليه « فـلم يتعقلوا ذلك ، واستمروا على خلافهم وعنادهم » .

فلما استمر الوالى المعزول واتباعه على العناد وعدم الرضوخ للارادة الشعبية كان من الضرورى مقابلة ذلك بالثورة المسلحة » واجتهد السيد عمر افندى النقيب وحرض الناس على الاجتمـاع والاسـتعداد فى السادس عشر من مايو سنة ١٨٠٥ وركب هو والمشـايخ الى بيت محمد على ومعهم الكثير من المشايخ تسندهم جمـاهير غفيرة من الشعب بالاسلحة والعصى والنبابيت ولزمـوا الشوارع والحارات طوال الليل دون نوم « ويسرحـون احزابا وطوائف ومعهم المشاعل ويطوفون بالجهات والنواصى وجهات السور » واتفقوا على محاصرة القلعة .

وفي اليوم الخامس والعشرين من مايو سنة ١٨٠٥ تمت مقابلة هامة بين السيد عمر مكرم وبين عمر الارنؤودى دار فيها حديث طويل حول حق الشعب فى عزل الحاكم الظالم ومحاربته :

عمر الارنؤودى : كيف تعزلون من ولاه السـلطان عليكم . وقد قال الله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم » .

عمر مكرم : اولو الامر هم العلماء وحملة الشريعـة

والسلطان العادل وهذا رجل ظالم وجرت العادة من قديم الزمان ان اهل البلاد يعزلون الولاة ، وهذا شيء من زمان ، حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلونه ويخلعونه .

عمر الارنؤودى : وكيف تحصروننا ، وتمنعون عنا الماء والاكل وتقاتلوننا . انحن كفرة حتى تفعلوا معنا ذلك ؟

عمر مكرم : نعم قد افتى العلماء والقاضي بجواز قتالكم ومحاربتكم لانكم عصاة .

عمر الارنؤودي : ان القاضي هذا .. كافر !!

عمر مكرم : اذا كان قاضيكم كافرا ، فكيف بكم ، وحاشاه الله من ذلك . انه رجل شرعى لا يميل عن الحق .

زعماء الازهر يثبتون حكم محمد علي :

ولم يقف دور علماء الازهر عند حد تولية محمد علي ، وانما وقفوا ايضا بجواره عندما تعرض سنة ١٨٠٦ لازمة نقله من ولاية مصر الى سالونيك ، وكان محمد علي قد اغدق نعمه ظاهرة وباطنة على المشايخ علماء الازهر فوزع التزام القري التى كانت فى ايدى المماليك على المشايخ واصبح الرزق ياتيهم رغدا من كل مكان ، وكان محمد علي لايزال في حاجة الي تأييد المشايخ له ، فاستكثر لهم من حصص الالتزام ، ونجم عن ذلك ان تلاقت مصلحتهم مع بقاء محمد على فى مصر خوفا من ان يعصف المماليك بهذه الامتيازات ، وكان محمد على قد داب لمصلحته على طلب المشورة من المشايخ فى شئون الحكم ، وظفر هؤلاء فى اعين الجماهير بمركز سياسى واجتماعى مرموق .

وعقد عمر مكرم اجتماعا فى داره شهده ديوان افندى السكرتير الخاص لمحمد على ومترجم تركى واشترك

الثلاثة فى وضع وصياغة مذكرة تكتب باسم المشايخ الى السلطان وفى اليوم التالى ارسل محمد على هذه المذكرة الى الشيخ الشرقاوى شيخ الازهر وطلب منه توقيع المشايخ عليها ، وتم هذا بالفعل .

ويمكن ان نستخلص من هذه المذكرة الامور الاتية :

١ - تمسك شيوخ الازهر وباقى الزعماء بولاية محمد على برجائهم السلطان ان يديم « بهجة الزمان ورونق عنوان اليمن والامان .. بدوام وزير تخضع لمهابته الرقاب ، وتدنو لهمة سطوته المهمات الصعاب .. منتهى آمال المقاصد والوسائل ، ومحط صدر الصدور ومدبر مهمات الامور .. الصدر الاعظم محمد على باشا ، أدام الله دعائم العز بقيامه ، وفسح للانام فى أيامه ، محفوفا بعناية الرب الكريم ، محفوظا بآيات القرآن العظيم . »

٢ - رفضهم أن يضمنوا امراء المماليك برغم ان السلطان قد اعلن العفو عنهم لما يعرفونه عنهم بقولهم : « اننا نلتمس من شيم الاخلاق المرضية ، والمراحم العلية ، العفو عن تعهدنا وكفالتنا لهم ، فان شرط الكفيل قدرته على المكفول ، ونحن لا قدرة لنا على ذلك لما تقدم من الافعال الشهيرة والاحوال والتطورات الكثيرة .. والصغير « من المماليك » لا يسمع كلام الكبير ، والكبير لا يستطيع تنفيذ الامر على الصغير ، وغير ذلك مما هو معلومنا ومشاهدتنا .. »

٣ - تصريحهم للسلطان بانهم يطيعون الولاة طالما كان حكمهم متفقا وقواعد الشريعة الاسلامية اما اذا خالفوها فصحيح انهم يشيرون الى انهم يوكلون الى السلطان الامر ، الا أن السياق يفيد ضرورة ان يتقيد هو الاخر بنفس القاعدة ، فهم يقولون : « ونحن ممتثلون لولاة

اموركم فى جميع ماهو موافق للشريعة المحمدية ، على حكم الامر من رب البرية ، فى قوله سبحانه وتعالى : « يا ايها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واولى الامر منكم » فلا تسعنا المخالفة فيما يرضى الله ورسوله . فان حصل منهم خلاف ذلك ، فكل الامر فيهم الى مالك الممالك »

٤ ــ التماسهم الاعذار لمحمد على فى كثرة جمعه للضرائب خاصة وان ثورة الشعب على الولاة السابقين كانت سببا رئيسيا لها بقولهم انه « أضطر اليها لاجل اغراء العساكر وتقويتهم على رفع الاشقياء والمفسدين والطغاة المتمردين .. امتثالا لاوامر الدولة العلية فى دفعهم والخروج من حقهم ، واجتهد فى ذلك غاية الاجتهاد رغبة فى حلول انظار الدولة العلية »

وعلى الرغم من ذلك فقد قابل المندوب السلطانى هذه المذكرة بعدم الاكتراث وكتب مايفيد ضرورة تنفيذ امر النقل وارسل نسخة الى المشايخ ، فلما تقابل المشايخ مع محمد على عصر الرابع عشر من يولية سنة ١٨٠٦ سألهم محمد على :

ــ وصلت اليكم المراسلات الواردة بصحبة السلحدار؟

ــ نعم .

ــ وما رايكم فى ذلك ؟

ــ ليس لنا راى .. والراى ماتراه ، ونحن الجميع على رايك .

ــ فى غد ابعث اليكم صورة تكتبونها فى رد الجواب .

وكان مضمون الرد « ان الاوامر الشريفة وصلت الينا ، وتلقيناها بالطاعة والامتثال الا ان اهل مصر ورعيتها

قوم ضعاف وربما عصت العساكر عن الخروج فيحصل لاهل البلدة الضرر وخراب الدور وهتك الحرمات » .

وانتهت الامور ببقاء محمد على واليا على مصر .

ولعب المشايخ دورا بارزا في الصلح بين محمد على وامراء المماليك حيث اشتعلت المعارك بينه وبينهم ، وان كان قد اظهر تشددا معهم فى بداية الامر ، الا ان الامور تغيرت بعدما وصلته انباء الحملة الانجليزية فى الثامن من ابريل سنة ١٨٠٧ ، اذ اصبح متلهفا على الصلح فارسل الى المشايخ الثلاثة ، الذين كانوا رسل التفاوض ، يستعجلهم في اجراء الصلح « وقبولهم كل ماشترطوه على الباشا ولا يخالفهم فى شىء يطلبونه ابدا »

ولما اجتمع الامراء بالمشايخ سالوهم :

ـ ما المراد بهذا الصلح ؟

ـ المراد منه مراجعة الطرفين ورفع الحروب واجتماع الكلمة . ولا يخفاكم ان الانكليز تخاصمت مع سلطان الاسلام ، واغارت على ممالكه ، وطرقت ثغر الاسكندرية ودخلتها وقصدهم اخذ الاقليم المصرى كما فعل الفرنساوية .

ـ انهم اتوا باستدعاء الالفى لنصرتنا ومساعدتنا .

ـ لا تصدقوا اقوالهم فى ذلك واذا تملكوا البلاد لا تبقوا على احد من المسلمين .. ولا يصح ولا ينبغى منكم الانتصار بالكفار على المسلمين ولا الالتجاء اليهم .

ووعظوهم وذكروا لهم الآيات القرآنية والاحاديث النبوية ، وان الله هداهم فى طفولتهم واخرجهم من الظلمات الى النور ، وقد نشأوا فى كفالة اسيادهم ، وتربوا فى حجور الفقهاء وبين اظهر العلماء ، وقرأوا القرآن وتعلموا الشرائع وقطعوا مامضى من اعمارهم

في دين الاسلام واقامة الصلوات والحج والجهاد .. ثم يفسدون اعمالهم آخر الامر ويوارون من حادالله ورسوله ويستعينون بهم على اخوانهم المسلمين ويملكونهم بلاد الاسلام فيتحكمون في اهلها .. !!

واستمر الحوار بعض الوقت ثم أنتهى بنجاح المشايخ في مسعاهم .

دور المشايخ في دفع العدوان الانجليزي سنة ١٨٠٧ :

وقد كان لهذا الجهد من غير شك اثرا كبيرا في تمكين محمد علي من التفرغ لمواجهة الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ .

وعندما ترامت انباء الانتصار المصري العظيم على الانجليز في رشيد ووصل عدد من الاسرى والقتلى الانجليز بالفعل الى القاهرة ، طاف عمر مكرم بالقاهرة يحث الناس على حمل السلاح والتأهب للجهاد ضد الانجليز ، حتى مجاوري الازهر ، وامرهم بترك حضور الدروس وكذلك امر المشايخ المدرسين بترك القاء الدروس ، وكان ذلك في اليوم الخامس من ابريل .

ثم عقد اجتماع كبير في بيت القاضي حضره الشيخ الشرقاوي شيخ الازهر وعمر مكرم والشيخ الامير وباقي المشايخ ودارت المناقشة حول الحملة الانجليزية وضروره الاستعداد لحربهم وقتالهم وطردهم « فانهم اعداء الدين والملة ، وقد صاروا أيضا اخصاما للسلطان فيجب على المسلمين دفعهم ، ويجب ايضاان يكون آلناس والعسكر على حال الالفة والشفقة والاتحاد ، وان تمتنع العساكر عن التعرض للناس بالايذاء كما هو شأنهم وان يساعدوا بعضهم بعضا على دفع العدو »

وتولى الزعماء من المشايخ أمر ارسال النجدات العسكرية آلى رشيد عندما وصلتهم أنباء استعداد الانجليز لمواصلة القتال .. كل ذلك بمفردهم ومحمد على غائب فى الصعيد يقاتل المماليك .

وعاد الباشا من الصعيد في الحادى عشر من ابريل ، فذهب اليه الزعماء من المشايخ ومعهم عمر مكرم يعرضون استعدادهم لبذل النفس والمال ويطلبون اليه أن يبيح لهم ان يجودوا فى سبيل الوطن بالدماء ، فهش لهم فى بداية الامر ، ثم افضى اليهم بأن واجبهم فى النضال قد سقط عنهم ، وان حسبهم من الدفاع أن يبذلوا من المال مايكفى نفقات الجنود ومؤونة الحرب « ليس على رعية البلد خروج ، وانما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر »

فعاد الزعماء من مجلس الباشا تتعثر بهم الخطى ويملأ صدورهم خيبة الامال ! لقد رأى محمد على كيف تلتف الجماهير حول مشايخ الازهرولا تلتف حوله ، وتكتب لهم ولا تكتب له ، فبدأ يحقد على هذه الزعامة مضمرا لها السوء ، وأظهر هذا الموقف ماكانت تجيش به نفسه من رغبة جامحة فى الاستبداد واقصاء هؤلاء المشايخ عن تدبير الامور والمشاركة فى قيادة البلاد ومما يدل على هذه النية مايرويه « منجان » ، من ان محمد على قال له سنة ١٨٠٦ : « لقد ملكت مصر بالسيف ولن اتركها الا بالسيف » ! ثم جعل يبين له انه لا يعتد فى مقاومة السلطان الا بجنوده وقوته ، وانه لن يدخل شعب مصر فى امور الدولة مرة اخرى . ولكن تلك النية التى كان الباشا يضمرها منذ ذلك الحين ، لم تظهر

صريحة الا فى ربيع سنة ١٨٠٧ فى هذا الموقف الذى ذكرناه .

ولا نستطيع الا ان نأسف على أن هذه كانت بداية النهايه لزعامة الازهر للمجتمع المصرى ولا نستطيع الا أن نأسف على ان شعب مصر لم يبدأ حياته السياسية منذ ذلك الحين ، فانه عاد الى عزلته ينظر الى حكامه من بعيد رهو لايزال يتطلع الى حقوقه وحرياته وتجيش فى صدوره امال لايجد نفسه قادرا على النهوض الى تحقيقها .

ازمة فى العلاقة بين محمد على والازهر :

وبدأ الاحتكاك المباشر بين محمد على والازهريين عندما فرض ضريبة قدرها ٤٪ على كافة انواع الحبوب والمأكولات التى تباع فى الاسواق والميادين والشوارع وذلك سنة ١٨٠٨ وزاد الطين بلة انخفاض شديد فى مياه النيل فذهب المشايخ فى العشرين من اغسطس الى محمد على يطالبونه بالغاء هذه الضريبة وبوقف نشاط المضاربين الذين ما ان اعلنت أنباء الفيضان المنخفض حتى اختزنوا كل ماوصلت اليه أيديهم من المواد الغذائية ورفعوا اسعار الطعام فطلب منهم محمد على أن يصلوا صلاة الاستسقاء ويأمروا الفقراء والضعفاء والاطفال بالخروج الى الصحراء والدعاء الى الله ، فكان رد الشيخ الشرقاوى ، ان هذا وحده لايكفى بل لابد لمحمد على نفسه أن « ترفقوا بالناس وترفعوا الظلم » . وغاظ هذا الرد محمد على ، فكان رده عليه : « انا لست بظالم وحدى وانتم اظلم منى .. فانى رفعت عن حصتكم

القرض والمغارم اكراما لكم .. وانتم تأخذونها من الفلاحين .
وعندى دفتر محرر فيه ماتحت ايديكم من الحصص يبلغ
الفين كيس . ولابد انى افحص عن ذلك ، وكل من
وجدته يأخذ الفرضة المدفوعة من فلاحينه ، ارفع
الحصة عنه »

وهكذا نرى ان محمد على يتهدد الزعماء بتجريدهم من حصص الالتزام ، ويمن عليهم بالاعفاءات الضريبية التى شملهم بها ، ثم هو يسجل عليهم فى صراحة مطلقة الظلم الذى كانوا ينزلونه بالفلاحين ، وأهم من هذا كله يوجه اليهم الاتهام بأنهم اكثر ظلما وأشد قسوة على الفلاحين منه هو شخصيا . وقد لمس الزعماء خلال هذه المقابلة فى محمد على غلظة فى القول وأمعانا فى المضى فى سياسته الضريبية واعراضا عن الاستماع لمشورتهم وتصميما على الانفراد بالحكم دون أن يسمح لصوت واحد بمعارضته ، وقد افلحت هذه اللهجة التهديدية ، فلم يصر الزعماء على موقفهم .

وبدأ محمد على يمد يده لمصادر مالية متعددة ، فمن ذلك مصادرته لنصف « الفائض » وهو الفرق بين حصيلة الضرائب التى يجمعها الملتزم من الفلاحين وبين المبلغ الذى يورده لخزانة الحكومة وكان هذا الفائض يذهب الى جيب الملتزم ثم لم يقتصر عليه فحسب ، بل تطلع الى الرزق الاحباسية وهى أراض وعقارات كان اصحابها يوقفونها للصرف منها على أوجه الخير المختلفة وخاصة المساجد والمدارس ، وكانت الجمهرة الكبرى من نظار هذه الاوقاف من شيوخ الازهر فكانوا ينفقون منها على الاوجه المطلوبة ويأخذون الباقى ، فقرر محمد على أن يحصل هو أيراداتها لينفق منها ماهو مطلوب ويحول

الباقي الى الدولة .

واعتمد محمد علي على النظرية القائلة بأن كل المراسيم الصادرة عن السلطان السابق تعتبر لاغية ، وان على السلطان الجديد او من يمثله ان يجددها لهذا طلب من كل مستفيد من « رزقه » ـ متصرف ـ أن يقدم حجته الى « الديوان » خلال اربعين يوما لتجديدها والا تعرض لالغائها ، وانتقل حقه في مزاياها الى شخص آخر . وفي البداية طبقت سياسة محمد علي الجديدة في مديرية البحيرة ، حيث انشيء سجل دونت فيه كل الاراضي بما فيها اراضي « الوسية » و « الرزقه » ثم ارسلت الحكومة الى حائزي الارض خطابات تطالبهم فيها بدفع ضرائب اضافية . وعندما تسلم حائزو الارض تلك الخطابات اسرعوا الى مشايخ الازهر يشكون اليهم ويطلبون منهم ان يساعدوهم في مقاومة الضرائب الجديدة ووافق المشايخ على بحث المسألة مع الباشا الذى كان في رأيهم قد تجاوز الحدود وكانت نتيجة الصراع الذي نشب بعد ذلك بين مشايخ الازهر ومحمد علي ذات مغزى بعيد بالنسبة الى تاريخ مصر . محمد علي الذى جاء الى الحكم بتأييد من مشايخ الازهر ، كان قد حصل على هذا التأييد بعد أن وعد بالا يتبع سياسة جديدة بغير موافقتهم ، وعلى ذلك فان المشايخ قد اعتبروا قيام محمد علي بفرض ضرائب جديدة بصورة تحكمية ، حنثا من جانبه بالقسم الذى قطعه ، وهو حنث لا يستطيعون السكوت عليه .

ومن هنا فان المشايخ عندما حضروا بالازهر يوم ٣٠ـ ٦ـ١٨٠٩ كعادتهم للقيام بواجب التعليم ، حضر الكثير من النساء والعامة واهل احد طلاب الازهر كان رجال الشرطة قد القوا القبض عليه وكان يمت بصلة القرابة

الى احد علمائه ، وتدخل العلماء لدى رجال الشرطة للافراج عنه فلم يستمعوا لوساطتهم واقتادوا الطالب الى القلعة حيث اعتقل بها واخذت هذه الجموع تصرخ من مظالم محمد على وتستغيث بالازهر وابطلوا الدروس واجتمع المشايخ بالقبلة وارسلوا فى طلب عمر مكرم فجاء اليهم ، ثم تفرقوا الى منازلهم وكتبوا عرضحالا الى الباشا يذكرون فيه المحدثات من المظالم والبدع وختم الامتعة وطلب مال الاوسية والرزق ، والمقاسمة فى الفائض وكذلك اخذ قريب الشيخ البقلى واعتقاله بلا ذنب ، وذلك بعد ان جلسوا مجلسا خاصا وتعاهدوا وتعاقدوا على الاتحاد وترك التباغض والتحاسد .

ضرب الزعامة الازهرية :

ولم يكن للباشا عهد بأن يجتمع العلماء والاعيان على عدوانه مثل هذا الاجتماع ، وكان يعلم ان السيد عمر قد انحرف عنه ، ولكنه مع ذلك كان لايظنه يواجهه بالعداء مواجهة صريحة فلما رآه يسير فى الطليعة والجمهور من ورائه ، عرف أن الامر جد خطير ، وانه مقبل على نضال عنيف واراد أن يستخدم الدهاء والمكر مع التهديد والوعيد فأرسل سكرتيره الخاص الذى حاول أن يستدرجهم لكى يفضوا اليه بما فى نفوسهم نحو محمد على ومن هنا فقد اخذ يسبه ويصفه بالجهل والغرور ولكن الزعماء كانوا من الذكاء فى ذلك الموقف بحيث ادركوا غرضه فلم ينيلوه مطلوبه ، وشرحوا له مطالبهم بالتفصيل ، فنصحهم بالذهاب الى محمد على كى يخاطبوه مشافهة فيما يريدون « ينبغى ذهابكم اليه ، وتخاطبوه

مشافهة بما تريدون وهو لايخالف اوامركم ولا يرد شفاعتكم وانما القصد ان تلاطفوه في الخطاب لانه شاب مغرور جاهل ، وظالم غشوم ولا تقبل نفسه التحكم ، وربما حمله غروره على حصول ضرر بكم وعدم انفاذ الغرض » .

لكن الصلابة والوحدة التى كان عليها الزعماء جعلتهم يرفضون ذلك : « لا نذهب اليه ابداً مادام يفضل هذه الفعال ، فان رجع عنها وامتنع عن احداث البدع والمظالم عن خلق الله ، رجعنا اليه ، وترددنا عليه كما كنا فى السابق ، فاننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور .
ويحاول السكرتير ان يثنيهم عن عزمهم الاانهم قابلوه بالاصرار .

وانتهى الاجتماع بعد ان اخذ ديوان آفندى عريضة الزعماء لعرضها على محمد على ، ومضت اربعة ايام دون رد ، فقد كان صاحبنا يخطط ويدبر للوقيعة بين الزعماء حتى يستطيع اصطيادهم فرادى ، فالذئب لا يأكل من الاغنام الا القاصية منها !! وارسل موظفا لديه أسمه محمد افندى طبل لينفرد باثنين فقط من الشيوخ لمس سرا حسدهم لعمر مكرم واستطاع ان يستميل الشيخين مع الاسف وذهبا لعمر زاعمان له أن محمد افندى انكر ان الباشا يطلب مال الاوسية او الرزق ونقلا عنه قولا لمحمد على يقول فيه : « أنى لاأخالف اوامر المشايخ»وان حل القضية لا يتم آلا بمقابلته وهنا ابرز السيد عمر لهم المستندات التى تثبت صحة اخذ الدولة للضرائب والاموال المشار اليها . اما بالنسبة للذهاب اليه فقد رفض السيد هذا « واما الذهاب اليه فلا اذهب اليه ابداً . وان كنتم تنقضون الايمان والعهد الذي وقع بيننا ، فالرأى لكم »

ثم انفض المجلس *.

فلما تبين محمد على صلابة عمر مكرم ، اخذ يحيك المؤامرات والدسائس لعزله عن بقية المشايخ حتى يسهل ضربه « لما فى نفسه منه من عدم انفاذ اغراضه ومعارضته له فى غالب الامور ، ويخشى صولته ، ويعلم ان الرعية والعامة تحت امره ، ان شاء جمعهم وان شاء فرقهم . وهو الذى قام بنصره ، وساعده واعانه ، وجمع الخاصة والعامة حتى ملكه الاقليم ، ويرى انه ان شاء فعل بنقيض ذلك » .

وذهب الشيخان المهدى والدواخلى الى محمد على فتظاهر بالتودد لهم وبالغ فى الترحيب بهما واهما اياهما انه سميع لنصائحهما مجيب لشفاعاتهما ، لا يقطع رجاء لهما : « انا لا أرد شفاعتكم ، ولا اقطع رجاءكم ، والواجب عليكم اذا رأيتم منى انحرافا أن تنصحونى وترشدونى » ثم اخذ يظهر مافى نفسه نحو السيد عمر « وفى كل وقت يعاندنى ويبطل احكامى ، ويخوفنى بقيام الجمهور » . وفى الوقت الذى قال فيه هذا عن السيد ، اخذ يكيل للشيخين المدح والتقريظ ، ومن هنا فقد قال المهدى عن السيد : « هو ليس الا بنا واذا خلا عنا فلا يسوى بشىء، ان هو الا صاحب خرقة وجابى وقف . يجمع الابرار ويصرفه على المستحقين » !! ويعلق الرافعى على محاولة الشيخ المهدى تصغير شأن عمر مكرم والتهوين من امره فيقول : ان هذا الزعيم لم ينل مانال من المكانة لتوليه نقابة الاشراف ، بل ان مكانته ترجع الى شخصيته البارزة ونفسه العالية ، وشجاعته ونزاهته ، وترفعه عن الدنايا وسفاسف الامور ولو لم يكن نقيبا للاشراف لما نقصت مكانته عما صارت اليه من العظمة ورفعة الشأن .

وذهب الشيخان من فورهما بعد ماتبين قصد الباشا لهما ، ووافق ذلك مافى نفوسهم من الحقد على السيد عمر ، اليه واظهرا له غير ماهو كامن فى نفوسهما وحكيا عن بعض ماقاله محمد على من سماعه لنصائح المشايخ وذكرا انه عتب على المشايخ التجمهر وعقد الاجتماعات بالازهر مظهرا عدم تخوفه من ذلك « أما ماتفعلونه من التشنيع والاجتماع بالازهر ، فهذا لا يناسب منكم ، وكأنكم تخوفوننى بهذا الاجتماع ، وتهييج الشرور وقيام الرعية ، كما كنتم تفعلون فى زمان المماليك ، فأنا لاافزع من ذلك » ثم هدد بأن شيئا ما اذا حصل من جماهير الناس « فليس لهم عندي الا السيف والانتقام » .

واستمرت المفاوضة والمراسلة بين الباشا والزعماء بعد ذلك مدة اسابيع ستة ، وظل السيد عمر على رأيه الاول رافضا ان يذهب للمفاوضة فى أمر يرى ان الباشا لا حق له فيه ، واصر على ان يعدل الباشا اولا عن موقفه ويعلن الا حق له فى تغيير نظام الضرائب بارادته . وكانت حجته فى تشدده وتشبثه برأيه ان مصلحة البلاد تتطلب وضع مبدأ ثابت وحد فاصل بين مايجب للدولة من الحقوق وما يجب عليها من الحدود ، فكان دائما يشير الى ان الباشا قد لجأ الى فرض الضرائب الثقيلة معتذرا بأن الضرورة القصوى تدفعه الى ذلك دفعا ، وكان يعد فى كل حالة من هذه الحالات بأن يعدل عن تلك الخطة اذا زالت الضرورة التى دعت اليها ، واكد مواعيده هذه بالاقسام والايمان المؤكدة ، فاذا كان قد عاد الى الى السنة التى وعد بالعدول عنها فان الامر اصبح مبدأ لا يحتمل مفاوضة ، لان المفاوضة انما تكون على مقادير مايجبى ومايترك ولم يكن المطلوب عند ذلك تحديد

مقدار الضرائب ، بل تعيين مدى الحق الذى يخول للحاكم فى فرضها وجبايتها .

وحلت الازمة عندما رفض السيد عمر التصديق على خطاب اراد محمد على ان يرسله الى الباب العالى بخصوص انفاق اربعة الاف كيس ، وأعاد السيد عمر الخطاب مصحوبا بتعليق يقول فيه أنه لايقبل التوقيع عليه لان بيان الحسابات زائفة تماما ، وقال أيضا انه لا يمكن على الاطلاق وضع اى بيان دقيق عن المبالغ التى انتزعها محمد على من شعب مصر . فتملك محمد على الغضب ، وأصر على ان يقابل السيد عمر ، وقبل الاخير ذلك بشرط ان يتم اللقاء فى بيت الشيخ السادات لافى القلعة، وازداد غضب محمد على حين تلقى اجابته ، وقرر ازاحة عمر مكرم من منصبه الكبير ، فدعا القاضى والمشايخ الى الاجتماع فى بيت ابنه ابراهيم كما دعى عمر الى الاجتماع ولكنه رد بانه متوعك ولا يستطيع الحضور ، عندئذ فصل محمد على عمر مكرم من منصبه باعتباره نقيبا للاشراف وعين مكانه الشيخ السادات ، ونفى الى دمياط .

وباختفاء السيد عمر من المسرح لم يعد محمد على يخشى اى تهديد من جانب مشايخ الازهر فقد استفحل نزاعهم حول مسالة التقرير الواجب تقديمه الى السلطان فيما يتعلق بفصل عمر مكرم ، وفصل مفتى الحنفية احمد الطهطاوى من منصبه لانه رفض توقيع الصيغة التى اتفق عليها فى النهاية ، وحين فشل المشايخ فى الاتحاد ضد محمد على وحين ابدوا خضوعهم له بددوا قدرتهم على الرقابة عليه ، وحين بدا عجز الزعماء الدينيين بشكل واضح لم يعودوا يباشرون اى ضغط

ادبى على الباشا الذى اصبح لا يحد من سلطته المطلقة فى حكم مصر اى عامل جدى .

مسئولية مشايخ الازهر :

ان هذا المصير المؤسف لمكانة وقوة مشايخ الازهر والذى سنشهد صورا منه اكثر دلالة واشد عنفا يشترك الازهريون فى تحمل جزء لا يستهان به من المسئولية عنه، فعندما صدر المرسوم السلطانى بخلع خورشيد باشا وتعيين محمد على واليا على مصر ، وكانت جماهير الشعب ـ كما مر بنا ـ تحاصر الاول فى القلعة وراى عمر مكرم ان يستمر الحصار حتى يصفى الموقف مع خورشيد بينما راى الشيخ الشرقاوى وبقية الشيوخ العكس من ذلك وتنفيذا لرايهم ركب الاغا « المحافظ » وصحبته بعض المتعممين ونادوا فى المدينة بالامن والامان ، والبيع والشراء وان يلقى الناس السلاح نهارا . وقد قوبل هذا النداء باستنكار الناس وكان تعليقهم : « ايش هذا الكلام؟ حينئذ نصير طعمة للعسكر بالنهار وغفراء بالليل ! والله لا نترك حمل اسلحتنا ولا نمتثل لهذا الكلام ، ولا هذه المناداة » .

فلما فتح الناس فى الرابع عشر من يولية سنة ١٨٠٥ بعض الحوانيت ، ونزل المشايخ الى الجامع الازهر وقرأوا بعض الدروس « ففترت همم الناس ورموا الاسلحة ، واخذوا يسبون المشايخ ويشتموهم لتخذيلهم اياهم وشمخ عليهم العسكر وشرعوا فى اذيتهم وتعرضوا لقتلهم واصرارهم » . ٢

وبدأت نتائج فك الحصار تظهر بسرعة ، اذ قتل الجنود

اشخاصا فى جهات متفرقة حتى ضج الناس واغلقوا الدكاكين ، وكثرت شكاويهم الى السيد عمر مكرم حتى اضطر ان يصرح لهم بأن عليهم أن يشكوا الى الشيخ الشرقاوى والشيخ الامير « فهما اللذان أمرا الناس برمى السلاح » .

وفى الوقت الذى كان الجميع فيه مشغولين فيه بالصراع بين القوى المتنافسة فى البلاد من اتراك وانجليز ومماليك ، شغل بعض شيوخ الازهر بتنافس شخصى « واغراض نفسانية يطول شرحها » وانقسموا قسمين قسم مع الشيخ الشرقاوى ، وقسم مع الشيخ محمد الامير وكان يشكل الاغلبية ، فانتصروا بجعل الشيخ الامير ناظرا على الجامع ، وكتبوا له مذكرة بذلك وقعها القاضى والمشايخ والشيخ السادات وعمر مكرم ، وكانت النظاره شاغرة طوال حكم الاحتلال الفرنسى ، وكان يتقلدها أحد الامراء ، فلما خرج الامراء من مصر أصبحت تابعة للمشيخة . واجتهد الشيخ الامير فى القيام بواجبات النظارة حتى يثبت فيها فأحضر العمال وكنسوا الجامع وغسلوا صحنه ومسحوه وفرشوه وفرشوا المقصورة بالجديد من الحصر ، وعلقوا القناديل البوائك ، واصبح يتابع هذا كل يوم ومعه ابنه ويأمرهم بالتنظيف وغسل الميضأة والمراحيض وأمر باغلاق الابواب من بعد صلاة العشاء ماعدا الباب الكبير ، ورتبوا له بوابا وطردوا من يبيت به من الاغراب الذين يلتقون بالحصر ويلوثونها ببولهم وغائطهم وما الى ذلك .

ولم يقتصر الامر على التنافس على منصب ناظر الازهر واوقافه فقط بل امتد ليشمل التنظر على اوقاف الامير عبد الرحمن كتخذا وقد خشى البعض ماقد يجره الانقسام

والتنافس السيء من سيء الآثار ، وكان من هؤلاء الشيخ عبد الرحمن السجينى ، اذ دعاهم الى وليمة أقامهـــا لهم ، وفى ذلك يقول الجبرتى فى عرضه لاحداث اليوم الثامن من مايو سنة ١٨٠٦ « وفى هذه الايام كان بين مشايخ العلم مناقشات ومناقرات ومحاسدات وذلك من أوائل شهر رمضان وتعصبات بسبب مشيخة الجـامع ونظر أوقافه واوقاف عبد الرحمن كتخدا فاتفق أن الشيخ عبد الرحمن السجينى ابن الشيخ عبد الرءوف عمـل وليمة ودعاهم اليها فاجتمعوا فى ذلك اليوم وتصالحوا فى الظاهر » والكلمة الاخيرة تبين بما لايدع مجالا للشك أن الاحقاد والضغائن لم تصف تماما .

واظهرت الازمة التى مر بها عمر مكرم مقدار ما كانت عليه نفوس بعض الشيوخ من الضعف الى الدرجة التى تعاونوا فيها مع حاكم لمسوا استبداده ضد زميـل لهم طبع على العزة والاباء والوطنية لا لشيء الا لاحقـاد شخصية ومنافع ذاتية ، وكانت ذروة المأساة تتمثل فيما عقد عليه محمد على العزم فى التاسع من اغسطس سنة ١٨٠٩ عندما دبر اجتماعا ظاهره الشرعية وباطنه استغلال النفوذ وشراء ذمم الزعماء ضعاف النفوس من امثـــال الشيخ الشرقاوى والشيخ المهدى والشـــيخ السادات والشيخ الدواخلى والشيخ الفيومى ، وكان ذلك بمنزل ابنه ابراهيم بهدف الفصل فى النزاع بينه وبين عمر مكرم واتخذ محمد على من المشايخ شهودا له يركن اليهم فى جولته النهائية ، وسواء حضر عمر مكرم امام مجلس الشرع او امتنع عن حضوره ، فقد كان محمد على مطمئنا الى ان الحكم سوف يصدر فى صالحه تأسيسا على شهادة المشايخ وفى هذه الحالة يكون لمحمد على الحق فى نفيه

جزاء خروجه على السلطة الشرعية بدون وجه حق اما اذا رفض عمر مكرم حضور مجلس الشرع فان هذا الرفض يكون خروجا على ولى الامــر ، ويكون له نفس الاثر القانونى ، فالمؤامرة كانت محكمة التدبير ، ولو كــان الشيوخ قد تكتلوا الى جانب كبيرهم عمر مكرم ، لمــا استطاع محمد على ان يضرب عمر مكرم ، ثم يضربهم هم بعد ذلك واحداً بعد واحد .

ولم تكتمل فصول المأساة بهذا الموقف ، بل ان هناك موقفا آخر يبعث على الاسى والاسف فهو صورة من صور الاستبداد عندما يريد ان يطيح بزعيم صاحب صــفحات بيضاء ، اذ يعمل على تلطيخ سمعته باطلاق الاكاذيب من حوله والادعاء بأنه كذا وكذا من سيء الصفات ويجــد من الكثيرين عونا له على ذلك فتتأكد الاتهامات أمــام الجماهير ويذهب الشرفاء ويبقى اللصوص !! . فقــد خشى محمد على ان يرفض الباب العالى قراره بعــزل عمر مكرم فحرض المشايخ على كتابة مذكرة طويلة كلهــ اتهامات خطيرة ملفقة ضد الزعيم الشعبى ، منها أنه ادخل فى دفتر الاشراف أسماء أشخاص ممن أسلم من القبط واليهود ، ومنها انه اخذ من الالفى ـ سابقا ـ مبلغا من المال ليساعده على تملك البلاد ، ومنها انه راســـل الامراء المماليك فى سنوات الاضطراب ـ حين كـــانوا بالقرب من مصر ـ ليحضروا على حين غفلة فى يوم قطع الخليج وحدث منهم ماحدث ، ومنها انه آراد تحــريض الجنود لينقضوا على محمد على ، الا أن بعض الشرفاء رفضوا توقيع هذه المذكرة على الرغم من ان البعض الاخر وقع عليها،وكان على رأس المتنعين الشيخ احمدالطحاوى شيخ الحنفية مما جعلهم يتآمرون عليه هو الاخر فعزل

من منصبه « والحامل لهم على ذلك كله ، الحظوظ النفسانية والحسد ، مع ان السيد عمر كان ظلا ظليلا عليهم وعلى أهل البلدة ، ويدافع ويرافع عنهم وعن غيرهم » !!

وقد سارع بعض المشايخ المتآمرين الى محمد على بعد عزل عمر مكرم لتلقى اجر التآمر فهذا هو الشيخ المهدى يذهب فى الثانى عشر من أغسطس فينعم عليه الباشا ببعض وظائف عمر مكرم فتنظر على أوقاف الامام الشافعى ووقف سنان باشا ببولاق ولم يقتصر على هذا ، بل طالب بالكثير من المال السائل وكان ذلك فى صورة ما تأخر له من غلال خلال مدة أربع سنوات غاب فيها عن القاهرة وبلغت جملتها خمسة وعشرين كيسا يقول الجبرتى : « وذلك نظير اجتهاده فى خيانة السيد عمر » !!

اما الشيخ السادات فقد قلد منصب نقابة الاشراف فى الاجتماع السابق المشار اليه فى التاسع من أغسطس .

ومن المعروف ان الانتصار الذى انتصره محمد على على المماليك بذبحهم سنة ١٨١١ كان انتصارا رخيصا يقوم على الغدر والخيانة ، ومع ذلك فقد سارع بعض المشايخ الى محمد على يمارسون مزيدا من النفاق بتهنئته على هذا الانتصار الرخيص !!

محنة الازهر :

ظن عدد من مشايخ الازهر انهم بمعاونتهم لمحمد على سيكسبون المرتبة الاولى ويستمر نفوذهم قائما وخاصة بعد الاطاحة بعمر مكرم ، ولكنهم فى هذا كانوا واهمين ،

فالذى تجرأ وضرب عمر مكرم لن يتورع عن ضرب الباقى ثم أنهم بتكالبهم على الباشا وتحاسدهم وتباغضهم حطوا من قدر انفسهم امامه ، فلم يرقيهم مثلما كان الحكام السابقون يرون فى شيوخ الازهر رجال علم وفضيلة واصحاب خلق وقادة امة ، وانما راى فى هذا البعض طابورا من المنافقين الجبناء فسهل عليه بعد ذلك أن يضربهم واحدا بعد الاخر وتقوض على يديهم ماكان للازهر من مكانة وعلو شأن وإعانوا بذلك محمد على على القيام الخطوة التالية وهى سحب القيادة الثقافية والتعليمية كذلك من الازهر .

لقد عكست معاملات محمد على للعلماء عدم احترام لهم على عكس ماكانوا يلاقونه من الحكام السابقين ، ومن هنا نجده يأمر بتحديد اقامة الشيخ الشرقاوى شيخ الازهر وعدم خروجه من منزله حتى لصلاة الجمعة ،وكان ذلك فى العشرين من سبتمبر سنة ١٨٠٦ ويقول الجبرتى: « وسبب ذلك أمور وضغائن ومنافسات بينه وبين اخوانه كالسيد محمد الدواخلى والسيد سعيد الشامى وكذلك السيد عمر مكرم ، فاغروا به الباشا ، ففعل به ماذكر ، فامتثل للأمر ، ولم يجد ناصرا واهمه امره » ولما عقد محمد على الديوان فى الثانى والعشرين من نفس الشهر ، واجتمع عنده السيد عمرو المشايخ المتصدرون ، ماعدا الشيخ عبد الله الشرقاوى ومن يلوذ به ، فسأل عليه القاضى وعلى من تأخر ، فلم يقل له احد واقع الامر ، بل قيل له : « الان يحضر ، ولعل الذى اخره ضعفه ومرضه » وبطبيعة الحال لم يحضر الرجل ، وعلم القاضى بالحقيقة .

ولما حاول قاضى القضاة ان يتوسط فى امر الافراج

عنه ، رد عليه محمد على : « انا لا ذنب لى فى التحجير عليه وأنما ذلك من تفاقمهم مع بعضهم » ، فاستأذنه في مصالحتهم فأذن له في ذلك - فدعاهم القاضي الى وليمة عنده وصالحهم ، وقرأوا بينهم الفاتحة وانصرفوا الى دورهم وما فى نفوسهم كما هو ، يقول الجبرتى « والذى فى القلب مستقر فيه » !!

وبلغ أستهزء محمد على بشيوخ الازهر الى الدرجة التى تجعل الشرقاوى يتوسل اليه فى ان يشفع فى شخصين لجآ اليه بقوله : « لا تفضح شيبتى ياولدى ، واقبل شفاعتى واعطهما محرمة الامان » فتظاهر بقبوله هذه الشفاعة قائلا : « شفاعتك مقبولة ، ولكن لا نعطى محارم وأنا أمانى بالقول ، او نكتب ورقة ونرسلها اليك بالامان » : وصدق لشيخ ذلك . حتى اذا انصرف محمد على من عنده وطلع الى القلعة ارسل الى الشيخ يطلب الشخصين ، فقال لهما الشيخ : « ان الباشا ارسل هذه الورقة يؤمنكما ويطلبكما اليه » فدهشا ، اذ مادام الامر كذلك ففيم الطلب ؟ فقالا : « وما يفعل بذهابنا اليه ! فلا شك فى انه يقتلنا » . وابى الشيخ ان يصدق امكان حدوث هذا ، فيقول ردا على هذا التخوف « لايصح ذلك ولا يكون . كيف انه يأخذكم من بيتى ويقتلكم بعد ان قبل شفاعتى » . فذهبا مع الرسول ، وعندما وصلا الى الحوش - وهو مملوء بالقتلى ، وضرب الرقاب واقع فى المعتقلين - قبضوا عليهما ، وادرجا ضمنهم !!

وتمسح أراضى الوجه القبلى ويفرض على كل فدان سبعة ريالات كضريبة يقول عنها الجبرتى : « وهو شيء كثير جدا » وتحصى جميع الرزق الاحباسية المرصدة على المساجد واوجه البر والخير فتصل الى ستمائة الف فدان

يضرب على كل منها نصف الضريبة ويصيح اصحاب الرزق ويحضر الكثير منهم يستغيثون بالمشايخ ، فيركب هؤلاء الى الباشا ويتوسلون اليه بقولهم ان هذا سوف يترتب عليه خراب المساجد فيرد عليهم قائلا : « واين المساجد العامرة ؟ الذى لم يرضى بذلك ، يرفع يده ، وانا اعمر المساجد المتخربة وارتب لها مايكفيها ، ويعلق الجبرتى على نتيجة المقابلة فيقول : « ولم يفد كلامهم فائدة ، فنزلوا الى بيوتهم » .

وعندما اصدر محمد على امره بالغاء الالتزام « ضج الناس وكثر فيهم اللغط واجتمعوا على المشايخ » فذهبوا الى كتخدا بك فأكد لهم الخبر وضرورة تنفيذه ولا رجوع فيه ولم يفدهم صياحهم وقولهم : « كيف تقطعون معايش الناس وارزاقهم ، وفيهم ارامل وعواجز وللواحدة قيراط او نصف قيراط بتعيش من ابراده فينقطع عنهن ؟ » ثم ذهبوا الى الشيخ المهدى الذى كتب لهم مذكرة بشكواهم ورفعت الى محمد على . وكان ذلك فى شهر فبراير سنة ١٨١٤ ، ثم يتجمهر عدد كبير من النساء الملتزمات عند الجامع الازهر فى الخامس والعشرين من نفس الشهر ، وصرخوا فى وجوه الفقهاء ، وابطلوا الدروس ، وبددوا محافظهم واوراقهم وكان قد انضم معهم عدد كبير من العامة وما علم كل هؤلاء ان الازهر لم يعد كما كأن قوى النفوذ وانهم امام حاكم من نوع أخر ، ويعلق الجبرتى تعليقا رائعا يصور به ذلك فيقول : « وفى ظن الناس وغفلتهم ان فى الاناء بقية ، او انهم يدفعون الرزية، وما علموا ان البساط قد انطوى ، وكل قد ضل واضل وغوى ، ومال عن الصراط واتبع الهوى ، وكلب الجور قد كشر انيابه وعوى ، ولم يجد له طاردا ولا معارضا

رلا معاندا » (٥)

ولم يكن محمد على وحده هو الذى عامل الشيوخ بهذا الاسلوب ، وانما سار على نفس المنوال ابنه ابراهيم ، اذ انه عندما عاد من حملته فى شبه الجزيرة العربية ذهب المشايخ اليه كى يهنئوه ، وعندما دخلوا عليه كان جالسا فلم يقم لهم كما كانت تجرى العادة بذلك ، بل لم يرد السلام عليهم ، حتى اذا جلسوا واخذوا يهنئونه لم يمن عليهم بالاجابة لا كلاما ولا اشارة ، بل لقد اخذ يحادث شخصا آخر ، يقول الجبرتى : « وقاموا على مثل ذلك منصرفين ومنكسفين ومنكسرى الخاطر » !!

اما الشيخ الدواخلى الذى لعب دورا هاما فى التآمر على عمر مكرم ، فقد ابت الاقدار الا ان تذيقه من نفس الكأس ، ذلك ان الغرور كان قد ملأه لقربه من محمد على الى الدرجة التى جعلته يتطاول على كبار القوم ـ مسلمين واقباط ، تارة بالسب وتارة بالضرب ـ وشكوه كثيرا الى الباشا ولما كان قد استنفذ اغراضه منه ، فقد صح عزمه على ضربه وذلك بعزله من نقابة الاشراف التى كان قد تولاها بعد السادات ، فطلب المشايخ للاجتماع به فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٨١٦ وتم الاتفاق على تقليد المنصب للشيخ البكرى وفى الحال كتب فرمانا باخراج الدواخلى منفيا الى دسوق ونهجوا معه نفس النهج الذى اتبع مع عمر مكرم وذلك بكتابة مذكرة الى الدولة العلية بذنوبه وآثامه واستحقاقه ما حدث له !! ..

وعندما توفى الدواخلى فى منفاه ، علق الجبرتى تعليقا ساخرا فقال : « ان الذى وقع لهذا الدواخلى ، انما هو قصاص ، وجزاء فعله فى السيد عمر مكرم . فانه كان

من اكبر الساعين عليه الى أن عزلوه واخرجوه من مصر ..
والجزاء من جنس العمل كما قيل :
فقل للشامتين بنا افيقوا سيلقى الشامتون كما لقينا »
ويبلغ البعض حدا مزريا فيظهرون الشماتة بما حدث للدءأخلى ، بل ويقيمون ولائم وافراح ابتهاجا بذلك :
أمور تضحك السفهاء منها ويبكى من عواقبها اللبيب
على هذه الصورة انتهت حياة زعماء الصف الاول ، أما زعماء الصف الثانى من المشايخ والمتعممين فما كان بقدرتهم بعد ذلك ان يحيوا العظام وهى رميم ، لقد أصدر الجبرتى حكمه عليهم فقال انهم : « انهمكوا فى الامور الدنيوية والحظوظ النفسانية والوساوس الشيطانية ومشاركة الجهال فى المآتم ، والمسارعة الى الولائم فى الافراح والمآتم .. يتكالبون على الاسمطة كالبهائم ، فتراهم فى كل دعوة ذاهبين ، وعلى الخوانات راكعين ، وللكباب والحمرات خاطفين وعلى ماوجب عليهم من النصح تاركين » .

تخلف التعليم الازهرى عن التغييرات الحادثة :

شهدت مصر فى عهد محمد على تغييرات عدة ملموسة فى جوانب مختلفة كان من المفروض أن تمس اشعاعاتها ماكان قائما فى الازهر من دراسة وتعليم ، ولكن السياسة التى اتبعها محمد على نحوه بالصورة التى ذكرناها اضاعت الكثير من هيبته بالاضافة الى تعمد هذا الحاكم سواء برأيه او برأى مستشاريه من الاجانب ان ينأى بالازهر عن حركة التغيير الحادثة .
واذا كان الازهر لم يشهد تغيرا فيما قبل ذلك ، فالى

جانب ما أوضحناه سابقا من عوامل وظروف ، نجد أن « الحاجة » لم تدع الى ذلك مع الاسف الشديد ، واعنى بالحاجة هنا نوعيات العاملين لتى كان المجتمع يتطلبها فى ذلك الوقت بالفعل لا كما ينبغي أن يكون ، فهو بحاجة الى قراء يقرءون القرآن على المقابر وفى المآتم وغير ذلك من اماكن ومناسبات ، والى مأذونين شرعيين والى قضاة شرعيين والى فقهاء ولغويين وادباء ، وهذه النوعيات كان الازهر هو المؤسسة الرئيسية التى تقوم باعدادها وتفي بمطالبها .

حتى اذا اخذت الدولة باتجاهات الحضارة الغربية الحديثة واصبحت بحاجة الى نوعيات اخرى كالاطباء والمهندسين والصيادلة والضباط والزراعيين والصناع ، تلفتت الى الازهر فوجدت انه ــ بحالته التى كان عليها ــ يعجز عن الوفاء بهذه المطالب . وربما يتساءل الانسان الم يكن من الممكن ان تتناول الدولة الازهر بالتغيير والتطوير بحيث يتمكن بالفعل من اعداد هذه الفئات ؟ الحق ان هذا لم يكن مألوفا من مئات من السنين مضت ، وهو أن تتدخل الدولة فى مناهج التعليم الازهرى وكتبه وطرقه على الرغم من ان بدايته كانت بتدخل من الدولة كما رأينا ، هذا بالاضافة الى ان عملية كهذه كانت ستتطلب مجهودات عنيفة وأموالا طائلة وسنوات طويلة وذلك ان الامر لم يكن يقتصر على الجامع الازهر وحده ، وانما كان من الضرورى ان يشمل التغيير الكتاتيب المنبثة فى القرى والنجوع حيث انها هى التى كانت تمد الازهر بطلابه ، فكأنها كانت بمثابة المرحلة الاولى فيه وكان هو بمثابة المرحلة العليا ، وهذه الكتاتيب تعد بالالاف تقريبا وكان محمد على عجولا فى اعماله وانجازاته لانه كان

رجل دولة لا مصلحا اجتماعيا بالاضافة الى كـــونه مستبدا ، ورجل الدولة المستبد يهمه أن يشهد بعينيه نتائج اعماله وباقصي ما يمكن الوصول أليه من السرعة أما المصلح الاجتماعى فهو لايقيم دولة وانما يبنى مجتمعا ومن ثم قد لا يهمه أن يشهد بنفسه نتائج اعمـاله لانهـا قد تستغرق اكثر من جيل .

وليس صحيحا مايذهب اليه الدكتور أحمد عـزت عبد الكريم من ان محمد على كان يدرك النفوذ الذى مايتمتع به الازهر وعلماؤه فى مصر والعالم الاسلامى بحيـث جعله هذا يخشى ان يحدث التحويل المطلوب فى الازهـر لئلا يثير عليه المسلمين ، ولسنا فى حاجة الى تبرير راينا فى هذا الموضع اذ كانت الصفحات السابقة كلها على وجه التقريب تنطق بما كان محمد على يفعله للاســـتهزاء بالازهريين والحط من شانهم واذلالهم .

وجملة القول فقد ترك محمد على الازهر بما هو عليه وانشأ بجواره نظاما تعليميا مستقلا على النمط الغربى الحديث يختلف عن الاول فى معظم الجوانب فى الفلسفة والطريقة والاهداف ، فى المضمون والكتب والمناهج ... الخ وفى اعتقادنا ، ان هذه الخطوة كانت جريمة بشعة فى حق العقلية المصرية ، اذ انها اوجدت نمطين ثقافيين متباينين ، نمط متجمد تقليدى قبلته الى الخلف ، ونمط متغير حديث قبلته الى الغرب دائما ، وادى هذاالى انقسام جماهير المثقفين فى مصر الى فريقين كل فـريق متشيع لنمط منهما يشتعل بينهما الصراع وتشغل به آلاف الصحف وتهتز لكلماته المنابر والقاعات ، ويمتص بذلك طاقات كان اولى بها ان توجه توجيها احسن .

كذلك فان هذه الخطوة كانت طعنة فى التعليم الدينى ،

وذلك ان الناس كان لابد وان ينصرفوا عنه ، فهم يريدون مركزا اجتماعيا ومكسبا ماديا ومستقبلا مضمونا ، وكانت المدارس ذات النظام الغربى هى الطريق الى ذلك ، وبالاضافة الى هذا ، فان انفتاح هذه المدارس على كل ماهو جديد فى العلم والثقافة وانغلاق ابواب الازهر فى وجهه يدخل فى روع الناس ان التعليم الدينى دليل الجمود والتخلف ثم ان هذا الانقسام من شانه بطبيعة الحال ان يوجد التحاسد والتباغض بين ابناء المجتمع الواحد ويساعد على تفتيت وحدته الفكرية .

وعلى الرغم من ان التعليم الغربى الحديث كان هو الذى يحظى بعناية الدولة ورعايتها ويجد الاموال الكافيه لشئونه ، الا ان الازهر احتفظ الى حد كبير فى هذا العهد باقبال اكثر من الناس وحب اكبر ، ففى الوقت الذى كانت فيه الدولة تجبر الطلاب على الالتحاق بمدارسها وتلجأ الى طريقة التجنيد ، كان الطلاب يذهبون الى الازهر باختيارهم دون ضغط أو قسر واذا كان الطلاب فى المدارس الحكومية يقيدون بالانتظام فى الدراسة طوال ايام الاسبوع بساعات محددة للدرس والاكل والنوم والفسحة ، فان طلاب الازهر كذلك يختار الاستاذ الذى يرغب فى العلم على يديه ويختار الكتب والمناهج كذلك ، بينما لا يملك طالب المدرسة الحكومية مثل هذه الحرية . واخيرا فان الاهالى لم يكونوا قد لمسوا بعد قيمة الوظائف الحديثة وظل الشعور الدينى هو صاحب السيطرة والغلبة ومن ثم كان الحصول على تعليم دينى هو الامل والهدف الذى تهفوا اليه قلوب الكثيرين .

وعلى الرغم مما كان بين التعليم فى الازهر والتعليم فى مدارس الحكومة من تباين واختلاف الا أن التأثير والتأثر

بينهما كان لابد منه مهما كان ضئيلا :

ـ فلما كانت اللغة العربية تحتل مكانة مرموقة فى برامج الدراسة فى كثير من المدارس التى أقامها محمد على وكان الازهريون هم الدارسون والمعلمون بها ، كان من الطبيعى ان يستعان بهم فى المدارس الحديثة فى وظائف التدريس بل والنظارة فى بعض الاحيان، ولما كان الازهريون لا يتناولون فى ازهرهم فى ذلك الوقت مرتبا عاليـا ، فقد استقلت حكومة محمد على هذا وبخلت عليهم فى المرتبات ، فقد كان هناك مدرسون بل رؤساء مدرسين قضوا بمدارسهم اكثر من أثنى عشر عاما لا يصيبون من الحكومة الا مائتى قرش فى الشهر ، وهو قدر ضئيل يناله خريج مدرسة خصوصية حديث العهد بالوظائف .

كذلك نظرا لان مكاتب المبتديان كانت مناهجها تكاد تقتصر على القرآن الكريم واللغة العربية من صرف ونحو وحساب ، كان بامكان خريجى الازهر أن يحملوا عبء التدريس فيها بأكمله .

ـ واذا كانت المدارس الحكومية قد استعانت بالعديد من خريجى الازهر للتدريس بها فقد كان طبيعيا ان يترك هؤلاء المعلمون الكثير من بصمات التعليم الازهرى فى هذه المدارس وخاصة من حيث طريقة التعليم التى كانت تقوم على الحفظ والإستظهار ولم يقتصر الحفظ والاستظهار على الكتب التقليدية فى اللغة والدين ، بل امتد الى الكتب الحديثة كذلك ، وقد قوت هذه الطريقة شدة اهتمـام الحكومة والمدارس بالامتحانات بحيث وجد الطلاب أن خير وسيلة يتمكنون بها من اجتياز هذا الموقف الصعب هو الحفظ بغض النظر عما اذا كانوا يفهمون مايحفظونه املا .

ـ كذلك استعانت مدارس الحكومة بالكثير من الكتب

الازهرية وخاصة فى مكاتب المبتديان مثل كتب السنوسية والاجرومية والالفية والكفراوى ، اما فى المدارس التجهيزية فقد تمت الاستعانة بكتب الشذور وقطر الندى والشيخ خالد وغيرها .

— واذا كان محمد على قد أدرك انه لابد من الاعتماد على الثقافة الغربية كمصدر لاحداث التغيير المطلوب ، فقد اتجه اول الامر الى استخدام الاجانب كوسيلة لتحقيق هذا الغرض ، بيد نه وجد بعد ذلك أن هذه الوسيلة مكلفة ، بالاضافة الى عدم وثوقه بالكثيرين منهم وخاصة وقد كشفت الوقائع عن ان بعضهم كان من الافاقين الجهلة مدعى العلم ، ومن هنا فقد أعتمد على الترجمة وهكذا نشأت حركة ترجمة ، لم يكن هدفها ترجمة الكتاب اى كتاب وانما كان هدفها ترجمة الكتب المدرسية بالذات واذا كان هذا العمل قد تكفل به فى السنين الاولى من انشاء المدارس عدد من السوريين وغيرهم من المتمصرين . الا ان عددا اخر من الازهريين بعد ذلك استطاع أن يمهر فيها ويقوم بها خير قيام خاصة بعد فترة قضوها فى القيام بعملية تصحيح ماكان يترجمه الشوام من الوجهة اللغوية . وقد افاد بعض شيوخ من المحررين والمراجعين والمترجمين للكتب الغربية ففهموا بعض ماجاء فى الكتب العلمية المترجمة وكسبوا لانفسهم معارف جديدة واسعة واضافوا الى ثروتهم اللغوية ثروة جديدة لكثرة ماقلبوا الكتب باحثين ومنقبين ، ولكثرة مابحثوا واشتقوا واقتبسوا من الفاظ ومصطلحات جديدة ، وخير مثال على ذلك ماكتبه الشيخ محمد عمر التونسى فى مقدمته لكتاب « الجواهر السنية فى الاعمال الكيماوية » للدكتور براون يقول : « . . يامن تتصاعد اليه الارواح وتتسامى،

تذوب الاجسام من هيبة جلالة ، وعلى باب عقده تترامى
تنزهت ذاتك العلية عن التركيب والتحليل .. »
ـ ونظرا لان الدولة بدأت بانشاء المدارس العالية ،
فقد كان من الضرورى ان يكون طلاب هذه المدارس على
قدر لا بأس به من التعليم ومن هنا فقد استمد هؤلاء
من الازهر كذلك اختارت الحكومة من الازهر عددا
لا بأس به أوفدتهم في بعثاتها ألى الدول الاوربية على
الرغم من جهلهم لغاتها .
ـ كذلك نستطيع ان نضيف الي ماسبق ، تأثير « روح
الازهر والكتاتيب » في المدارس الحديثة ، فالتلاميذ فى
مكاتب المبتديان مثلا كانوا يجلسون على « حصر » مدت
على الارض ويقضون ساعات طوال يتلون القرآن
ويهتزون مع معلمهم الى الامام والى الخلف حين يتلونه
وكان تلاميذ المبتديان يفترشون الارض حين ينامون وحين
يأكلون اما المدارس فابنيتها لم تنظم بحيث يكون لكل
فرقة غرفة خاصة يتلقى فيها تلاميذها وحدهم الدروس
المقررة عليهم بمدرسة الالسن مثلا ـ وهى المدرسة التى
كان تكثر بها المدرسون من رجال الازهر يدرسون كتب
الازهر فى النحو والصرف والبيان والعروض للتلاميذ
الذين يعدون لاتقان اللغتين العربية والفرنسية ـ كان
تلاميذها جميعا يجلسون معا فى قاعة متسعة ويدرسون
معا دروسا مختلفة ، فهؤلاء تلاميذ يقراون « بند عطار او
« الكلستان » مثلا وهؤلاء غيرهم يقراون الادب الفرنسي
وآخرون الجغرافيا والتاريخ وهكذا ، واصواتهم جميعا
يختلط بعضها ببعض وفى هذا الاسلوب شبه كبير من
اسلوب الازهر فى اروقته وحول اعمدته .
وعلى الرغم من كل هذا فاننا لانستطيع ان نغفل

موقف التخلف والجمود والمقاومة فى الازهر بكل ماهو جديد ، فلقد أورد « بورنج » ملاحظة هامة ، وهى ان التعليم الذى كان يقوم به أساتذة الشريعة فى المعاهد الدينية لتنشئة رجال الدين المسلمين ، قليل الجدوى ، بل انه ليهبط فى مستواه حتى يبلغ من التفاهة حدها الاقصى ، فقلما كان يلقى درس الاخلاق . أما الآيات القرآنية التى تحض على الفضائل ، فقد كان حظها من الذكر والتفسير اقل مما تحظى به آيات تتصل بالامور الشكلية فى الاسلام ، فالمسائل التى كان يحتدم الجدل حولها وتعتبر على اعظم جانب من الاهمية حتى ان التوصل الى حلها قد يضفى على العلماء شهرة واسعة ، هى البحث فى مدى الفساد الذى يجعل الماء غير صالح للوضوء واعراب مايتلى فى الصلوات من ايات ، والحالات التى يجوز فيها تعديل احكام الصيام ، والاشارات التى تصدر فى اثناء الصلاة وتكون أكثر قبولا عند الله وقداسة الجهات المختلفة بالقياس الى بعضها البعض وما شابه ذلك من موضوعات .

ويروى براون انه كان مرة فى ضيافة الشيخ الجوهرى وفى صحبته صديقه وأستاذه الشيخ محمد عمر التونسى ، وكانت المائدة تضم عددا آخر من شيوخ الازهر ، وفى هذا الاجتماع دارت بين برون والشيوخ مناقشة طريفة حول رأيهم فى الكتب المترجمة ننقلها كما قال بروان نفسه « وبعدما تناول العشاء تحدثنا عن الدراسة والمدارس ، فقال شيخى التونسى بعض كلمات عن الكتب التى يراجعها فى مدرسة الطب ، فسألنى شيخ من الحاضرين عن ماهية الكيمياء فى اوربا لانهم

هنا لا يفهمون من لفظة « كيمياء » الا ثمة تحويل المعادن الى ذهب » وقد حدثتهم عن الكيمياء حديثا مختصرا ، فانبرى واحد من الشيوخ ، وقال : « وما فائدة هـــذه العلوم الدنيوية ؟ » . وبعد حديث طويل رد فيه براون على هذا الشيخ ، انتهى الى قوله : « ان مدح الجهـــالة هو اخطر علامة على التأخر الاجتماعى » .

واعل هذا هو ماجعل مفكرا مستنيرا مثـــل رفاعة الطهطاوى ان يرفع صوته ـ وخاصة فى عهد الخديوى اسماعيل لتطوير الازهر ذلك ان رفـاعة كان يعترف بفضل الازهر عليه فى ثقافته ، ويراه جنة علم دانيـــة الثمار ورياضة فهم يانعة الازهار . ولا عجب ان يكن له فى صدره هذا الاجلال ، فهو الذى مهد أمامه الطـريق الى الاعتراف من الثقافة الغربية ، وهو لذلك حريص كل الحرص على أن يصل هذا المعهد العتيد الى الدرجة التى يستطيع ان يؤدى فيها رسالته على أكمل الوجوه ، وهو من اجل ذلك يرى من الضرورى أن يعنى الازهر بالعلوم الحكمية ، وسائر المعارف البشرية المدنية ، وهذا الى جانب عنايته بالعلوم الشرعية والعربية .

الفصل السابع

دور الازهـــر فــــى
حركة اليقظة القومية

قبسات نور فى ظلام دامس :

كان من الطبيعى ان يشهد الازهر فى الفترة التالية لحكم محمد على ظلاما دامسا بفعل الاحداث التى مرت عليه والتى سبق ان اوضحناها ، الا ان هذا لاينفى وجود امثلة قليلة لمعارضة الحكام كانت تصدر من الازهريين ، فعندما تولى ابراهيم باشا ولاية مصر عزل الشيخ احمد الخليلى من منصب الافتاء موليا بدلا منه الشيخ محمد العباسى المهدى . وروى الفاضل محمد افندى التميمى فى الترجمة التى جمعها لابيه ان سبب عزله عن الافتاء ، احقاد قديمة كانت فى صدر ابراهيم باشا منه ، بسبب معارضته له فى أمور تخالف الشرع كان يريدها ويعارضه الشيخ فيها ، فلا يجد بدا من الاذعان بسبب اقبال أبيه « محمد على » على الشيخ ، فلما آلت ولاية مصر الى ابراهيم ، كان اكبر همه عزله عن الافتاء .

كذلك استطاع الشيخ المهدى ان يقف فى وجه عباس الاول ويعرض نفسه للتهلكة لما أستودع من امانة العلم .

وسبب ذلك أن هذا الوالى اراد ان يمتلك جميع مابيد

ذرية جده محمد على مدعيا انه ورد مصر لايمتلك شيئا ، فكل ماخلفه لذريته انما هو من مال الامة يجب رده اليها ، روضعه بيد امينها المتولي شئونها ، واستفتى الشيخ المهدى فلم يوافقه واصر على الامتناع ، ولم يحفل بوعيده وتهديده حتى طلبه فجأة الى بنها ، فسافر اليها ، وهو موقن بالهلاك ، وكان معه عند طلبه الشيخ ابو العلا الخلفاوي فسافر معه لمؤانسته ومواساته ، فلما وصل الى قصر بنها ، روجع المهدى فى الفتوى ، فأصر على قوله الاول ، فأمر بهما فانزلا الى سفينة بخارية سافرت بهما ايلافى النيل لنفى المهدى الى ابى قير ، واعتراه لشدة وجله استطلاق بطنه بشدة مما كاد أن يودى به ، وهو مع ذلك مصر على قوله ، والشيخ ابو العلا يهون عليه الامر ويؤانسه بالكلام ، الى ان صدر الامر بارجاع السفينة وانزلا منها وامرا بالسفر الى القاهرة وسلم الله .

وكما وجد الدساسون فى عهد محمد على من مشايخ الازهر ، وجدوا فى هذا العهد كذلك ، ففى سنة ١٢٧٨ هـ اراد الخديو اسماعيل عزل الشيخ مصطفى العروسى شيخ الازهر ولكنه خشى ان يقدم على هذه الخطوة ، فأخذ جس نبض العلماء وسبر غورهم فى ذلك ، فهون عليه الشيخ حسن العدوى الامر ، واوضح له انه وكيل للخليفة ، والوكيل له ما للاصيل ، فسر الخديوى ، وبادر الى عزل الشيخ العروسى فى اواخر السنة المذكورة . وكان العدوى يطمع فيها ، ولم يقل ماقال الا توطئة لنفسه ، فأخلف الله ظنه وصدر امر الخدير بتولية محمد العباسى المهدى والجمع له بين منصب الافتاء ومنصب شيخ الازهر .

وتمكن الشيوخ من ان يكونوا من المقربين الى رئيس الدولة واستطاعوا عن طريق هذا القرب ان يمدوا يد المساعدة الى الكثيرين ، نذكر من هؤلاء الشيخ على الليثى والشيخ على ابو النصر اللذان جعلهما الخديو اسماعيل ندبمين له كنديمى جذيمة وصار لايصبر بعدا عنهما فى مجالس انسه ، فكانا اذا حضرا تلك المجالس ، ازاحا الكلفة وتبسطا معه فى القول والتندر فكانت لهما فى ذلك من النوادر ما يملأ الاسفار .

وقد بلغ من شغفه بهما ان خصص لهما قاعة بديوانه يجلسان بها كأنهما من المستخدمين فيه ، وحدث ان أمر بكتابة الواح على باب كل قاعة من الديوان ليعرف من بها كقلم التشريفات ، وقلم التحريرات ، ونحوهما ، وسألهما العامل ، ماذا يكتب على قاعتهما ، فقال له الشيخ على الليثى : اكتب عليها : « انما نطعمكم لوجه الله » !

على أن هذا القرب اذا كان قد مكنهما من نفع الكثيرين : الا أن هذا النفع كان قاصرا على الحاجات الشخصية والامور المعاشية ، ولم يمتد بصرهما الى استغلاله فى مصلحة التعليم الازهرى .

الافغانى .. باعث الاصلاح والنهضة :

واذا كان الازهر قد شهد حركة يقظة وتطوير واصلاح على يد الشيخ محمد عبده فيما بعد ، فقد كانت هذه الحركة وليدة هذه الشخصية الفذة الفريدة ، التى لم تكن ازهرية ولم تكن مصرية ، وهى شخصية جمال الدين الافغانى ، يقول شكيب ارسلان فى تعليقه على « حاضر

العالم الاسلامي » : « وليس من المغالاة ان نقول انه هو حقا ابو جميع مافى مصر اليوم من نهضة وطنية ويقظة جنسية « قومية » ، فهو قد استطاع حق الاستطاعة ان يحكم بسلطانه ويستولي بشدة عارضته ليس على كبراء المحرضين الوطنيين مثل عرابى باشا فحسب ، بل ايضا على المصلحين المحافظين مثل الشيخ محمد عبده المصلح الكبير الذى ادرك وهن مصر وضعف امرها فأنشأ يعمل ويجد ثابت الجنان رابط الجاش فى سبيل الاصلاح ، وعندما قال بعض خطباء ثورة سنة ١٩١٩ لسعد زغلول : انك خالق هذه النهضة ، رد عليهم قائلا : « لست خالق هذه النهضة ، كما قال بعض خطبائكم ، لا اقول ذلك ولا ادعيه ، بل لا اتصوره ، وانما نهضتكم قديمة ، من عهد محمد على وعرابى ، وللسيد جمال الدين الافغانى واتباعه وتلاميذه ، اثر كبير فيها ، وهذا حق يجب الا نكتمه ، لانه لا يكتم الحق الا الضعيف » .

وقد جاء الافغانى الى مصر فى اواخر سنة ١٢٨٦ هـ ولقيه الشيخ محمد عبده لاول مرة عن طريق بعض الطلبة من الشوام ، فكان هذا اللقاء بدء الصلة بين الاستاذ وتلميذه الاكبر . وقد ذكر الشيخ محمد عبده كيف عرفه ولازمه فقال : « وقد صاحبته من ابتداء شهر المحرم سنة ١٢٨٧ « هجرية » « ابريل سنة ١٨٧٠ م » واخذت اتلقى عنه بعض العلوم الرياضية والحكمية « الفلسفية » والكلامية وادعو الناس الى التلقى عنه كذلك ، واخذ مشايخ الازهر والجمهور من طلبته يتقولون عليه وعلينا الاقاويل ، ويزعمون ان تلقى تلك العلوم قد يفضى الى زعزعة العقائد الصحيحة وقد يهدى النفس فى ضلالات تحرمها خيرى الدنيا والاخرة ... »

وقد ايقن جمال الدين ان لا سبيل الى ايقاظ المصريين من نومهم الا بتعليمهم لان الجهل اصدق حليف للعدو ، واهم عقبة فى طريق تأليف القلوب وشحذ الهمم ووضع اسس التضامن المثمر بين ابناء البلد الواحد ، ومن هنا فهو عندما يكتب عن « الامور التى تتم بها سعادة الامم » يذكر من اولها : « صفاء العقول من كدر الخرافات ومن الاوهام ، فان عقيدة وهمية لو تدنس بها العقل ، لقامت حجابا كثيفا يحول بينه وبين حقيقة الواقع ويمنعه من كشف نفس الامر ، بل ان خرافة قد تقف بالعقل عن الحركة الفكرية وتدعوه بعد ذلك ان يحمل المثل على مثله فيسهل عليه قبول كل وهم وتصديق كل ظن ، وهذا مما يوجب بعده عن الكمال ، ويضرب له دون الحقائق ستارا لايخرق ، وفوق ذلك ماتجلبه الاوهام على النفوس من الوحشية وقرب الدهشة والخوف مما لايخيف والفزع مما لايفزع » .

اما الامر الثانى فهو « أن تكون عقائد الامة ، وهى أول رقم ينقش فى الواح نفوسها مبنية على البراهين والادلة الصحيحة ، وان تتحامى عقولهم مطالعة الظنون فى عقائدها وتترفع عن الاكتفاء بتقليد الاباء فيها ، فان معتقدا لاحت العقيدة فى مخيلته بلا دليل ولا حجة قد لايكون موفقا ، فلا يكون مؤمنا »

والامر الثالث هو « ان يكون فى كل امة طائفة يختص عملها بتعليم سائر الامة ، لا ينون فى تنوير عقولهم بالمعارف الحقة ، وتحليتها بالعلوم الصافية ، ولا يألون جهدا فى تبين طرق السعادة لهم والسلوك بهم فى جوادها . ثم طائفة اخرى تقوم على النفوس ، تتولى تهذيبها وتثقيف اودها ، وتكشف عن الاوصاف الفاضلة

وحدودها ، وتمثل للمدارك فوائدها ومحاسن غاياتها وتفضح ستور الرذائل وتشق الحجاب عن مضارها وسوء منقلب المتدنسين ، وتشتد فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

والذى قد يدعو الى التساؤل حقا ، عما حمل الخديو اسماعيل الى استمالة الافغانى للاقامة فى مصر حيث ان لجمال الدين ماضيا سياسيا ومجموعة اخلاق ومبادىء لا يرغب فيه الملوك المستبدون ؟ والذى نرجحه ان جمال الدين عندما بارح الاستانة ، لم يكن قد وجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية والفكرية ، ومن هنا قصد الى مصر وقد سبقته اليها انباؤه وما لقيه فى « دارالخلافة» من العنت والاضطهاد . وكان أسماعيل ينافس حكومة الاستانة فى المكانة والنفوذ السياسى وليس خافيا ماكان يبذله له من المساعى للانفصال عن تركيا فى ذلك الحين . فلم يفت اسماعيل ان يغتنم الفرصة ليظهر ان مصر تأوى العلماء والحكماء حين تضيق عنهم « دار الخلافة » وانه احق من السلطان العثمانى بالثناء والتقدير ، بالاضافة الى مافى هذا العمل من النكاية بالدولة العثمانية .

وكان توفيق مدة ولاية اسماعيل يظهر عطفه على الافغانى وتحمسه لارائه ، ويروى المخزومى ان توفيق قال لجمال : « مع الاسف ان اكثر الشعب خامل جاهل ، لا يصلح ان يلقى عليه ماتلقونه من الدروس والاقوال المهيجة فيلقون أنفسهم والبلاد فى تهلكة » . فقال جمال الدين «ليسمح لى سمو أمير البلاد ان اقول بحرية واخلاص ، ان الشعب المصرى كسائر الشعوب لا يخلو من وجود الخامل والجاهل بين أفراده ، ولكنه غير محروم من وجود العالم العاقل ، فالنظر الذى تنظرون

به الى الشعب المصرى وافراده ينظرون به لسموكم .
وان قبلتم نصح هذا المخلص واسرعتم فى اشراك الامة فى حكم البلاد على طريق الشورى فتأمرون باجراء انتخاب نواب عن الامة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وبارادتكم يكون ذلك اثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » .

هذا اهم ماجرى فى هذه المقابلة التى كان فيها الخديو غير راض واسر فى نفسه البطش بجمال الدين ، ولكن لم يظهر له شيئا من ذلك .

فقد اصدر توفيق امره بنفى جمال الدين ، وكان نفيه بقرار من مجلس الوزراء ينعقد برئاسة الخديو ، وكان تنفيذه غاية فى القسوة والغدر اذ قبض عليه ليلة الاحد السادس من رمضان سنة ١٢٩٦ هـ ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩ وهو ذاهب الى بيته هو وخادمه الامين « عارف ابو تراب » وحجز فى الضبطية ، ولم يمكن حتى من اخذ ثيابه ، وحمل فى الصباح فى عربة مقفلة الى محطة السكة الحديد ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة الى السويس وانزل فيها الى باخرة اقلته الى الهند ، وسارت به الى بمباى .

موقف الازهر من الثورة العرابية :

وكان الشيخ محمد العباسى المهدى يتولى الافتاء ومشيخة الجامع الازهر حين قامت الثورة العرابية كما ذكرنا ولم يكن من انصارها ولا من المجندين لها فوقع النفور بينه وبين عرابى . فلما انتصرت الثورة وسقطت وزارة رياض باشا ، سعى عرابى وصحبه فى خلعه من المشيخة فأوعزوا لبعض الشيوخ ان يرفعوا لولاة الامور

شكاياتهم من معاملته ، وقد نقموا منه أنه وضع نظام الامتحان لاجازة العلماء بالتدريس ، وكانوا لا يريدون وضع اي نظام لتخريج العلماء .. وقع الخلاف بينه وبينهم ايضا بشأن الجراية وتوزيعها .

فألفت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برئاسة احمد رشيد باشا وعضوية كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، وأحمد صادق باشا ، واخذت تسمع شكاية الشيوخ فلم تر على شيء منها مسحة الجد والحق ، ولكن نظرا لعدم توافقه مع تيار الثورة وعدم رضائها عنه ، رأت اللجنة حسم الخلاف بابقائه فى منصب الافتاء ، واسناد مشيخة الازهر الى عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة واستندت اللجنة الى ما ظهر لاعضائها من ضرورة ازالة النفور بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف بينهم سواء صحت الدعوى عليه أو لم تصح ، ورأت ايضا أن مشيخة الازهر أسندت الى الشيخ العباسي زيادة على منصب الفتيا فى الحنفية ، وان المشيخة كانت معهودة من قبل الى علماء الشافعية فاستحسنت اسناد المشيخة الى احد علماء المذهب الشافعي ، واخذت الحكومة برأى اللجنة ورغبت الى علماء الازهر ان يختاروا لانفسهم شيخا من الشافعيين وان يختاروا من اهل المذاهب الثلاثة « الحنفي والمالكي والحنبلي » ثلاثة من العلماء ليشاورهم شيخ الجامع في شئون الازهر ، وانحسم الخلاف على ذلك ، وصدر امر الخديو فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ هـ « ٥-١٢-١٨٨١ » بانفصال الشيخ العباسي المهدى من مشيخة الازهر ثم تعيين الشيخ محمد الانبابى من كبار علماء الشافعية شيخا للازهر فى ١١-١٢-١٨٨١ .

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عليش شيخا السادة المالكية والشيخ يوسف الحنبلى شيخا للحنابلة والشيخ عبد الله الدرستارى للحنفية ، على ان يشاورهم شيخ الجامع فى شئون الازهر بحيث لا يبرم فيها امرا حتى يستقر عليه رايهم او راى غالبيتهم .

ومن هنا نفهم ماروواه لويس صابونجى واصفا زيارته للشيخ الانبابى شيخ الجامع ذات يوم بصحبة عرابى ، فيقول : أن الشيخ كان جالسا على وسادة فنهض واقفا وتقدم خطوات يلقى عرابى محتفيا به ، وقد خلع عرابى نعليه عند دخول الحجرة اجلالا للشيخ وقبل يده ، وكان مع الشيخ نفر من العلماء فتقدموا وسلموا على عرابى وحفوا من حوله مرحبين ، وقد طلب عرابى من الشيخ أن يذيع فى الناس نداء يحثهم فيه على الهدوء والسكينة ويطلب اليهم وفق تعاليم الدين الاسلامى الا يعتدوا على اموال اليهود والنصارى ولا على ارواحهم ، ووعده الشيخ باذاعة هذا النداء . ولمانشب الخلاف بين الوزارة والخديوى ازاء المذكرة المشتركة التى تقدمت بها انجلترا وفرنسا فى مايو سنة ١٨٨٢ ، تلقى « بلنت » الانجليزى المعروف بنصرته للثورة العرابية برقية من الشيخ الانبابى نصها : « من الشيخ الانبابى شيخ الاسلام سوى الخلاف بين الوزارة والخديوى ، والحزب الوطنى راض عن عرابى ، والجيش والامة يتحدان » وذلك لواد المؤامرة الاستعمارية باشاعة الفرقة والخلاف فى البلاد حتى يجدون مبررا التدخل .

ويبدو ان هذا التأييد الذى ابداه الانبابى للثورة العرابية لم يكن شديدا فعندما ارسل السلطان العثمانى درويش باشا الى مصر راى تحمسا من الناس مدهشا

للثورة واظهر دهشته من جرأتهم وخاصة علماء الازهر الذين اظهروا عطفهم الشديد على عرابى ومبادئه ولم يستثن منهم الا الشيخ الانبابى والشيخ العباسي والشيخ البحراوى والشيخ السادات الذين آثروا الانحياز الى الخديوى وذهب وفد كبير من العلماء الى درويش باشا ، يحملون مكتوبا موقعا عليه منهم ومن عدد عظيم من الناس يطلبون فيه رفض الاجنبى وخاصة ماجاء فيه عن ابعاد عرابى . واغلظ درويش فى مخاطبة الشيخ الذى تكلم باسم العلماء وهو الشيخ محمد خضر وانتهره قائلا : « امسك لسانك ، فما جئت هنا لأسمع الى النصائح من احد ، وانما جئت لآمر اوامرى » . ثم صرفهم فى جفاء وخشونة . وفى الوقت نفسه اعطى الحلة العثمانية لشيخ الاسلام ولبعض العلماء .

كذلك ارسل صابونجى لبلنت رسالة بتاريخ ١١-٦-١٨٨٢ يذكر فيها ان الشيخ عليش احد علماء الازهر أفتى بانه لا يصح ان يكون توفيق حاكما للمسلمين بعد ان باع مصر للاجانب باتباعه مايشير به القنصلان الانجليزى والفرنسي ، ولذلك وجب عزله ، وان مصر تؤيد عرابى : الاقباط والمسلمين على السواء ، وليس يخرج على عرابى من المديرين وعددهم اربعة عشر الا ثلاثة وان الشيخ الانبابى ، تمارض كيلا يحرج فى حضور درويش من الخديوى والحزب الوطنى .

وقد ورد نص الاستفتاء بعزل الخديوى فى محاضر التحقيق مع عرابى بعد فشل الثورة ، اذا جاء فيه :

« ما القول فى حاكم ولى من طرف سلطان المسلمين على ان يعدل فى الناس ويقضى بأحكام الله ، فنقض العهد واحدث الفتن بين المسلمين ، وشق عصاهم ، ثم انتهى

به الامر الى ان اختار ولاية غير المؤمنين على ولاية المؤمنين وطلب من الامم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم فى بلاد حكومته الاسلامية ، وامر رعاياه أن يذلوا ويخضعوا لتلك القوة الاجنبية ، وبذل عنايته فى الموافقة عنها . ولما دعاه المؤمنون للرجوع عن ذلك أبى وامتنع واصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة ، فهل يجوز شرعا ان يبقى هذا الحاكم حاكما حتى يمكن قوة الاجانب من السلطة فى البلاد الاسلامية ، او يتعين فى هذه الحالة عزله واقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه ؟ افيدوا الجواب » .

ولما بدا الغزو الانجليزى لمصر فى يولية سنة ١٨٨٢ واسفر الخديوى توفيق عن وجهه الخائن بالارتماء فى احضان الغزاة . كون الثوار جمعية شعبية ضخمة تتولى تصريف امور البلاد وعقدت اجتماعا يوم ٢٢ يولية حضره نحو الخمسمائة شخص ويكتب في هذا الاجتماع فتوى الشيخ عليش والشيخ العدوى والشيخ محمد ابو العلا الحلفاوى بمروق الخديوى ، وتقرر فى هذا الاجتماع ايضا رفض قرار الخديوى بعزل عرابى وضرورة استمرار الدفاع ضد الانجليز ، وكان من الموقعين على هذه القرارات من شيوخ الازهر وعلمائه :

ـ الشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الازهر ـ الشيخ حسن العدوى ، مفتى المالكية ـ الشيخ عبد الهادى الابيارى ـ الشيخ محمد الاشمونى ـ الشيخ خليل العزازى ـ الشيخ عبد القادر الرافعى عضو المحكمة الشرعية ـ الشيخ عبد القادر الدلبشانى عضو المحكمة

الشرعية ـ الشيخ عبد الله الدرستانى ، مفتى ضبطية مصر واعضاء مجلس المشيخة . مفتى الاوقاف ، الشيخ مسعود النابلسى ـ الشيخ محمد القلماوى ـ الشيخ زين المرصفى ـ الشيخ حسين المرصفى ـ الشيخ احمد الخشاب قاضى مديرية الجيزة ـ الشيخ أبو العلا الخلفاوى ـ الشيخ سليم عمر القلعاوى ـ السيد عبد الباقى البكرى نقيب الاشراف ـ الشيخ عثمان مدوخ .

وفى أثناء ذلك طفق العلماء يقراون البخارى فى الازهر ومسجد سيدنا الحسين ويدعون بالنصر لعساكر عرابى والهزيمة للانجليز ، وكان امام الخديو الشيخ الصالح السالم الابيارى فى طليعة الملتهبين غيرة ووطنية ، فنشر قصيدة ابراهيم دريد فى غارة التتار على بغداد فى ايام الخليفة العباسى المعتصم ، وهى عبارة عن دعاء وابتهال وقد أضاف اليها ابياتا من نظمه فكان من الناس من يقرأها ويتلوها بعد قراءة البخارى .

والحق أن الشعب المصرى على اختلاف فئاته كان شديد الحماس والنهوض لقتال الانجليز وكان شيوخ الازهر وعلمائه يعقدون الاجتماعات ويلقون فيها الخطب الحماسية والقصائد الدالة على كبر نفوسهم ، ومن ذلك قصيدة للشيخ احمد عبد الغنى قال فى مطلعها :

لعمرى ليس ذا وقت التصابى
ولا وقت السماع على الشراب
ولكن ذا زمان الجد وافى
وذا وقت الفتوة والشباب
ووقت فيه الاستعداد فرض
لتنفيذ الاوامر من عرابى

وقال الشيخ على المليجى فى خطبة له :

« قد مرت بنا فى الزمن السالف أيام غير صافية العشر للمسلم ، وما ذاك الا لعدم الحمية الاسلامية فى حكامه الذين كانوا كالليل المظلم اذ كانوا منهمكين فى ميادين حظهم الدنيوى وعن الدين غائلين وقد ظهرت الان البشائر بعز المسلمين وسطوتهم حيث قد اعتدل حكام الوقت ايدهم الله بالاخذ فى أسباب قوة الدين ورد ماضاع فى شوكتهم باذلين الهمة فى التوصل الى مايبعد الامة عن التشرد لما يكونون به آمنين .. » .

وقال الشيخ محمود ابراهيم فى خطبته باسيوط .

« اما بعد ، فان الانجليز قد طاشت عقولهم وعميت بصائرهم فلم يحسنوا الضروريات فقاموا بسوق أموالنا وديارنا نفيسها وساقوا الينا من زيف المعارضات خسيسها وقابلوا تحيتنا بخداع .. فنسأل الله ان يكون سعادة احمد عرابى باشا هو المشار اليه فى حديث : « يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الامة أمر دينها » فان البشائر دلت عليه ليمزق كل البغاة كل ممزق » .

وقال الشيخ محمد ابو الفضل فى الخطبة التى القاها فى جامع الحنفى بالقاهرة :

« قد تميز الغث من السمين ، واستبان أن الانجليز جاءوا محاربين يريدون — لا امكنهم الله — سلب الاموال وهتك الحرم ، وقد جاءوا بمكر وخداع يصطادون بشباكهم الاوطان من غير قتال أو دفاع ، كما هو ديدنهم القبيح فى كل اقليم ، فيقظ لذلك العقلاء والشجعان وذبوا عن الاعراض والاوطان » .

وقال الشيخ حميده الدمنهورى فى خطبة له :

« اعدوا لاعدائكم ما استطعتم من قوة ومن رباط

الخيل ماترهبون به عدو الله وعدوكم وكونوا لدين الله من المنتصرين تفوزوا برضى المولى اللطيف الخبير ، وقوموا لمحاربة أعداء الله واعدائكم الطغاة البغاة وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله فان انتهوا فان الله بما يعملون بصير . الجهاد فرض الان علينا ، واجب لدخول الاعداء فى بلادنا محاربين ، فمن اتى بواجب الجهاد احرز فضله ، ومن تطوع خيرا فهو خير له ، فالسعيد من سارع الى اغتنام الاجر من الله العلى الكبير » .

وقد نظم الشيخ احمد سيف البارى قصيدة جاء فيها :

اذا مارایة رفعت لمجد تلقاها عرابينا بيمينا

ونظم الشيخ السيد المرصفى قصيدة اخرى كان مطلعها :

ياصاح قم واشكر ألهك واحمد

فالدين منصور على يد احمد

الى غير ذلك من خطب وقصائد .

واذا كان هذا هو الوجه الابيض لشيوخ الازهر فى مناصرة ثورة الشعب بزعامة عرابى ، فقد كانت هناك صفحة اخرى سوداء لشيخ اتخذ موقفا آخر ضد الثورة متضامنا مع الرجعية الحاكمة والاستعمار القادم وهو الشيخ حمزه فتح الله ، اذ كتب مقالا فى جريدة الاعتدال كله هجوم شديد على الثوار وافتراء عليهم باسم الدين ودعوة الى القاء السلاح وعدم حمله فى وجه الانجليز : يقول الشيخ المذكور :

« ربنا لا تهلكنا بما فعل السفهاء منا . عباد الله لستم تجهلون اننى طالما ناديت فى جريدة البرهان بأن لا سبيل لنجاح الامة الاسلامية سوى اقامة الدين المبنى على مكارم الاخلاق ، والذى من مقتضياته حسن المعاملة ، والرفق

بالذميين والمستأمنين والمعاهدين والمصالحين ، هم الاقسام الاربعة التى قدمنا أن جميع الاجانب فى البلاد الاسلامية لم تخرج عنها . »

فهو هنا يسمى الثوار ب « السفهاء » ويضرب على وتر الدين وانه يطلب منا معاملة الاجانب معاملة حسنة ، دون ان يذكر ، وماذا يقول الدين حين يبغى هؤلاء الاجانب استغلالنا واحتلال اراضينا ؟ ثم يمضي الى ماهو اكثر من ذلك وهو الدعوة الى عصيان الثوار فيقول :

« ومن مقتضياته ايضا اعداد ما يستطاع من القـــوة ومن رباط الخيل ، وانه لاريب فى انه يدخل فى القوة المدافع وغيرها من انواع العدد الحربية الجديدة المناسبة لكل زمان ومكان وكذا ، جميع مايتصور العقل ان فيه نكاية للخصم . غير انه لسوء الحظ كان تلك الاية الكريمة الامرة باعداد ماذكر انما نزلت على خصوص الإجانب فعملوا بها دوننا ، ورفضناها نحن كفيرنا .. من شعائر ديننا وحدود ربنا تبارك وتعالى حتى بلغ من تضلع البغـاة الجهال من الفنون الحربية وخبرتهم بطرق النكاية للعدو أن يقابلوا الالات الانجليزية الحديثة العهد المصنوعة منـذ اشهر واسابيع بالات عتيقة مضى عليها من الاجيـــال ما اكلها به الصدا .. فاواه ثم اواه !!

ولكن هو الجهل حتى ينبح الكلب مولاه !

فلو اننا فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية، والحالة هذه ، وانها بامر الخليفة الاعظم او نائبه الخديوى الاكرم ، لوجب شرعا مخالفة امرهما بها لانها حينئـذ عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد وقد نهانا الله تعالى عن ان نلقى بايدينا الى التهلكة .. »

والنتيجة المنطقية المترتبة على هذه المقدمات هى ان

تلقى السلاح ونقلع عن مقاومة الغزاة مادام السلاح قديما ! ..

ثم يوجه الخطاب الى عرابى بكلمات سيئة يتهمه فيها بانه مغرر ولا يعى الا مصلحة نفسه فيقول :

« انك ياعرابى لما وقفت فى يدك ويد جهالك الالات الحربية وصرفتم نفس القوة التى من شأنها ان تكون عونا للحكام على تثبيت النظام وردع الاشرار وليس للحكومة اذ ذلك قوة اخرى تكسر بها شوكتكم امتلأت نفسك الخبيثة بالشرور ، فطمعت فى المستحيل ومااليس اليه سبيل واستعملت انت وحزبك للحصول على ذلك جميع الوسائل ولكنهم صاروا بعناية التوفيق كلما اوقدوا نارا لهذه الحرب اطفأها الله .. »

موقف الشيخ محمد عبده :

ولم يكن الشيخ محمد عبده من انصار الثورة حين شبوبها ، بل كان مؤيدا لرياض باشا اذ كان يتولى رياسة تحرير الوقائع المصرية « الجريدة الرسمية للحكومة » ولم يكن يشاطر العرابيين رأيهم فى الحكم والدستور ، بل كان يجادلهم فى ذلك ويميل الى نظام الحكم الفردى المقرون بالاصلاح حتى يعم التعليم وتنضج بالأمة للدستور وله فى هذا الصدد مناقشات واحاديث عدة يبدو منها اختلافه وزعماء العرابيين فى فائدة الدستور . ذكر السيد محمد رشيد رضا فى هذا الصدد حديثا له معهم فى ابان الثورة جادل فيه عرابى فى رأيه ، وكان مما احتج به عليه أن الامة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة فى ادارة شئونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية

معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع لانه ليس تصويراً لاستعداد الامة ومطلبها وانه « يخشى أن يجر هذا الشعب على البلاد احتلالا اجنبيا يسجل على مسببه اللعنة الى يوم القيامة يقول محمد عبده فى ذلك :

« لم تكن الثورة من رأيى ، وكنت قانعا بالحصول على الدستور فى ظرف خمس سنوات ، فلم أوافق على عزل رياض فى سبتمبر سنة ۱۸۸۱ ، وقبل مظاهرة عابدين بعشرة ايام التقيت بعرابى فى دار طلبة عصمت ، وكان قد جاء مع عرابى لطيف بك سليم ، وكان هناك عدد كبير من الزائرين ، فنصحت لعرابى بالاعتدال ، وقلت له : انى ارى ان بلادا أجنبية ستحتل بلادنا ، وان لعنة الله ستقع على راس من يكون السبب فى ذلك ، فأجابنى عرابى انه يرجو الا تقع هذه اللعنة عليه » .

وبهذا ندرك الاختلاف بين منهجى الافغانى ومحمد عبده ، ذلك أن الافغانى كان « ثوريا » يرى « الثورة » هى الوسيلة الاجدى والافعل فى بلوغ الغاية التى حددها « كاستراتيجية » لشعوب الشرق فى ذلك الحين .. اما الاستاذ الامام ، فلقد كان « اصلاحيا » يرى ان التدرج فى « الاصلاح » هو الطريق الاقوم والاضمن فى تحقيق هذه الغاية وان التربية المستندة الى الدين ، بعد تجديده ، بواسطة المؤسسات التربوية الجديدة — مثل دار العلوم مثلا — وكذلك المؤسسات التقليدية بعد اصلاحها — مثل الازهر والاوقاف والمحاكم الشرعية . يمكن ان تلعب دورا خطيرا فى ذلك .

وتدل وقائع واحداث الثورة على ان محمد عبده كان يمثل الجناح « المعتدل » فى صفوف الثورة العرابية .

فعندما يجتمع مجلس شورى النواب فى ٢٦-١٢-١٨٨١ لمناقشة مواد الدستور الجديد تظهر فى صفوف النواب الاتجاهات الثورية ، وكان أصحابها قلة من حيث العدد ، بينما يقف فى الجانب « المعتدل » اكثر النواب .. ويتحدث بلنت عن هذه الاغلبية المعتدلة فيقول :

« ان أغلبيتهم بدت كأصدقائى الازهريين ميالة للاعتدال » ، ويذكر ان الشيخ محمد عبده كان نصيرا لهذا الاعتدال ، وانه قال يومئذ : « لقد لبثنا مدة قرون فى انتظار حريتنا فلا يشق علينا أن ننتظر الان بضعة اشهر » .

وعندما يمتدح الشيخ محمد عبده وزارة شريف باشا التى خلفت وزارة رياض باشا وسبقت وزارة البارودى ، يصف رئيس النظار وزملاءه بأنهم يعملون « فى تمهيد سبيلنا بازالة العقبات منه ، متوسلين الى ذلك بالحكمة والاعتدال آخذين باسباب الثورة مراعاة الاحوال » ثم يخطب فى حفل اقامه النواب بمناسبة التصديق على لائحة مجلسهم ، فيتحدث عن « ان الفضيلة وان تفرعت اصنافها .. الا انها ترجع الى أمر كلى وهو الاعتدال فى السير الانسانى »

ويبدو تأييد محمد عبده لرياض باشا من قصيدة فى حوادث الثورة العرابية ، اذا يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند فى مدينتنا
لعزل خير رئيس كنت راجيه
ذاك الذى انعش الامال غيرته
وخلص القطر فارتاحت أهاليه

قاموا عليه لامر كان سيدهم
يخفيه فى نفسه والله مبديه
كان الرئيس حليف العدل منقبه
وسيد القوم يهوى الجور ياتيه
جروا مدافعهم وصفوا عساكرهم
عادوا باجمعهم سل ما ترجيه
فنال مانال وانفضت جموعهم
اما النظام فقد دكت مبانيه

ثم يبدأ موقف الشيخ يتغير الى حد كبير نحو الوقوف مع الثوار وقوفا كاملا وخاصة بعد ان استقال وزارة شريف باشا ، وتكونت وزارة الثورة برئاسة البارودى ، اذ يكتب مؤيدا التنظيم الجديد مؤكدا تحقيقه لمبدأ الشورى المرتكز على الراى العام . وعندما تتعرض التجربة المصرية الوليدة فى الحكم الدستورى الشورى النيابى لهجمات الخصوم وانتقاداتهم ويطلون ضدها نفس الحجج التى اطلقها من قبل الشيخ محمد عبده ، يتصدى هو نفسه لهؤلاء الخصوم ويسوق ضد حججهم نفس الادلة التى قدمها العرابيون منذ البداية للدلالة على اهلية البلاد للدستور ومجلس النواب وتقييد الحكومة بهذه المؤسسات

وكان محمد عبده يلقن الضباط يمينا بالمدافعة عن الثورة مضمونه « ... وحق باقى كتاب الله تعالى أننى وأنا فلان لا اخوان وطنى ولا اخون نفسى ، ولا اغش احدا من بلادى واحافظ على عرضى وعلى دينى ، وعلى عرض اهالى بلادى ، مادمت قادرا على منعه ... »

وبعد النكسة ؟

وبعد أن انتكست الثورة ، واستطاع الاستعمار من القوى الرجعية ان يسيطر على مقاليد الامور فى البلاد كان من الطبيعى أن يصيب مشايخ الازهر الذين تعاونوا مع الثورة ما اصاب غيرهم من الوطنيين ومن الامثلة على ذلك .

ـ الشيخ عبد الرحمن عليش : من العلماء نفي ٥ سنوات خارج القطر المصرى « الاستانة »

ـ الشيخ محمد الهجرسى : من علماء الازهر ، نفى ٤ سنوات خارج القطر المصرى « مكة المكرمة » .

ـ الشيخ يوسف شرابه : من العلماء نفى ٣ سنوات خارج القطر المصرى « غزة » .

ـ الشيخ محمد عبده : ناظر قلم المطبوعات العربية ، نفى ٣ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .

ـ الشيخ احمد عبد الجواد القاياتى من المنيا ، نفى ؟ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .

ـ الشيخ عبد القادر : قاضى مديرية القليوبية ، نفى ٤ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .

ـ الشيخ محمد عبد الجواد من المنيا نفى ٤ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .

ـ الشيخ امين ابو يوسف : من دمياط ، نفى ٣ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .

وقضى بتجريد العلماء الآتية اسماؤهم :

الشيخ حسن العدوى ـ الشيخ احمد المنصورى ـ الشيخ محمد السمالوطى ـ الشيخ احمد البصرى ـ الشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى ـ الشيخ احمد العدوى

« نجل الشيخ حسن العدوى » ـ الشيخ احمد عبد الغنى ـ الشيخ محمد عسكر ـ الشيخ احمد مروان .
وكذلك الموظفون الازهريون الاتية أسماؤهم :
الشيخ على الجمال : نقيب الاشراف بدمياط .
الشيخ محمد ابو عائشة : قاضي بورسعيد سابقا .
الشيخ عبد الوهاب عبد المنعم : قاضى اسنا سابقا
الشيخ احمد عبد الغنى : نقيب الاشراف بمديريه جرجا
الشيخ محمد جبر : قاضي المنصورة سابقا
الشيخ عبد البر الرملى : قاضى العريش سابقا
الشيخ احمد صلى : نائب محكمة المنصورة سابقا
الشيخ محمد غزال : قاضى مركز البحيرة سابقا
وإذا كانت الهزيمة قد اصابت البلاد بأضرار وكوارث تحتاج الى مجلدات لشرحها الا انها قد كشفت عن معادن الرجال الحقيقية ، ومن هنا وجدنا اناسا تظاهروا بالثورة عندما كانت الثورة منتصرة ، حتى اذا انتكست سارعوا بالهرب نحو المعسكر الاخر ، معسكر الاستعمار والرجعية ، من هؤلاء مع الاسف الشديد ، الشيخ عليش ، فقد ذهب الى خط النار فى كفر الدوار وقام فى طائفة من العلماء ومشايخ الطرق يدعو الله للثوار بالنصر على الاعداء وهم يؤمنون عليه ويقول فى دعائه :
« اللهم ان تهلك هذه العصابة الموحدة فلن تعبد بعدها فى مصر . اللهم عليك بالانجليز ، اللهم اشدد وطأتك عليهم ، وانزل بهم بأسك الذى لاترده عن القوم المجرمين اللهم انا نجعلك فى نحورهم ونعوذ بك من شرورهم . اللهم احصدهم عددا ، واقتلهم بدادا ، ولاترد منهم احدا ، انك على كل شىء قدير » .

ثم جاء الشيخ المذكور بعد الهزيمة يعتذر للخديوى عن نفسه وامثاله بقصيدة طويلة تبلغ ستين بيتا ، قال فيها :

يا عظيم الجناب ياخير ملك
سعده قد باد من قد تقول
من بغى والوغى اثار فحكم
فى طلاه الحسام والسيف فيصل
واجعل العدل عادل الرمح فيهم
نافذا قدر ما يعل وينهل
واسقهم قدر ما سقيناه انا
قد شربنا من بعد بعدك حنظل !!

وقد نسج على منواله وضرب على وتيرته الشيخ عبد الرحمن الابيارى قاضى الاسكندرية والشيخ محمد بسيونى .

الا اننا لم نعدم وجود رجال ثوريين حقيقيين حتى فى احلك اللحظات ، وابرز هؤلاء الشيخ حسن العدوى ، وتتبين لنا شجاعة هذا الرجل وثورته من التحقيق الذى اجرى معه بعد النكسة ، اذ جاء كما يلى :

س ـ ان وظيفتك هى بث العلوم وتدريسها ، فلماذا لم تقتصر عليها ، بل توجهت مرارا لكفر الدوار والتل الكبير ، مركز العصاه .

ج ـ ان سبب توجهى لكفر الدوار هو لقراءة البخارى والتضرع لله بالنصر ، اذ ان الحرب كانت بأمر راغب باشا رئيس مجلس النظار .

س ـ ان الامر الذى صدر من راغب باشا صار الغاؤه بمقتضى الارادة السنية التى صدرت بابطال

التجهيزات وصرف العساكر ، وتليت الارادة المذكورة بديوان الداخلية .

ج ـ أن الجمعية التي انعقدت بديوان الداخلية ، وتليت عليها تلك الارادة قررت انها على استمرار التجهيزات واصدرت قرارا بذلك ختم عليه شيخ الاسلام شيخ الجامع والعلماء جميعا ، وأنا بالجملة اذ أن المدافعة عن الوطن والذود عنه واجبان شرعا وسياسة .

س ـ علم من جملة شهادات أن فى ديوان الداخلية فى اليوم الذى انعقدت فيه الجمعية اثناء المداولة فى استمرار التجهيزات او ابطالها قمت وقلت ان الجناب الخديوى مرق من دين الاسلام وان الدين يوجب خلعه ، فهل هذا حقيقى ؟

ج ـ لم اقل هذا اللفظ مطلقا واقسم بمن اوجدنى من العدم انى لم انطق بهذه المقالة ، انما قلت أنه يجب علينا شرعا وسياسة الاستمرار على التجهيزات مادامت الحرب قائمة بيننا وبين أعداء الوطن والدين .

س ـ انعقدت الجمعية ثانية فى ديوان الداخليه بخصوص احمد عرابى ، فهل حضرت فيها ام لا ، وهل ختمت على القرار الذى صدر منها بابقاء احمد عرابى فى وظيفته وتوقيف أوامر الحضرة الخديوية والموافقة على عزله ؟

ج ـ نعم ورد لى خطاب من الداخلية بطلب حضورى ، فتوجهت وتوجه كثيرون من العلماء وختمنا على ذلك القرار .

س ـ وهل ختمت برغبتك ورضاك ام لسبب اخر .

ج ـ ختمت تابعا للعلماء الذين ختموا قبلى مثل شيخ الاسلام ومفتى الجامع الازهر وشيخ الجامع وغيرهم .

وكان ختمي برغبتي ورضائي للموافقة الواجبة شرعـا وسياسة وما كان ينبغي لاحد ان يمتنع عن الختم .

س ـ موجود بالقومسيون تلغراف صادر منك لاحمد عرابي بتاريخ ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ تعلمه بعزمك على التوجه لطرفه من اخوانك وصحبتكم البخاري الشريف لتقرأه عند الطابية الجديدة وطلبت ايضا الصفح عن شخص يدعى محمد عربي ، ودعوت الله أن يؤيد احمد عرابي المذكور وهاهي صورة التلغراف :

« الى سعادة عزيزنا الباشا ناظر الجهادية والبحرية . .

قصدنا بمشيئة الله تعالى القدوم باكر مع بعض الاخوان وصحبتنا البخاري الشريف عند الطابية الجديدة وغاية املي الصفح والعفو عن محسوبكم محمد عرابي ، حيث استجار ، وقد قال صلى الله عليه وسلم لام هاني « اخت سيدنا على لما استجار بمنزلها بعض آل مكة يوم الفتح قال : « اجرنا من اجرت يا ام هانىء » .. واملي من سعادتكم قبول رجائي والله يؤيدكم بنصره .

في ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢

الفقير حسن العدوى خادم العلم بالازهر

فكيف مع علمك بعصيان احمد عرابي على الحضرة الخديوية ، وخروجه عن الطاعة تتوجه لطرفه في مركز المحاربة مستصحبا بعض أخوانك والبخاري الشريف وتدعو له بالنصر ، ومن هو محمد عرابي الذى طلبت العفو عنه ؟

ج ـ ان التلغراف المذكور صدر مني حقا واسباب توجهي هي الشفاعة في محمد عرابي من اهالي المحلة حيث اسند اليه التكلم في حق احمد عرابي والتشيع للحضرة الخديوية وكذلك لقراءة البخاري لنصرة الدين وعز

الاسلام لا لنفس عرابى . وكان معى الشيخ احمد البصرى والشيخ احمد مروان .

س ـ قلت فى جوابك المتقدم انك لم تقــرأ البخارى لنفس عرابى بل لنصرة الدين مع انه موجود جواب منك للمذكور وصفت احمد عرابى فيه بأوصاف لا يصــفها بصفة الا من كان متشيعا له ومتحدا معه ، ودعوت له ان يجعل كيد عدوه فى نحره . وقلت له انك لا تنساه ولا اخوانك عقب درس البخارى ، فلا يخفى أن صدور ذلك ممن كان ملك معتبرا من اعظم العلماء يجعل احمــد عرابى يفتخر بنفسه ويظن مالا يتوهم ، فضلا عن تشويش الافكار وهاهى صورته :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« أن ابهى ماتوشحت بموصول نتائجه همم الابطــال وتزركشت بمسلسل اخباره أعناق الرجال ، سلام يفوق السماكين قدرا ويزدرى بنشر الطيب ذخراً .

حضرة من ســطع فى سماء الكمال نوره ، وتفتق فى رياضها زهر الفضل ونوره ، شمس المعــارف وبدر اللطائف ، انسان عين اهل المجد والعرفان ، وحامل لواء العز لاهل هذا الزمان ، سعادة احمد الاسم والخصال ، بلغنا الله وأياه الامال ، بحياة سيدنا محمد والصحب والآل .

« اما بعد ، فقد حضر الينا ولدنا احمد آفندى صادق بلغنا عن سعادتكم السلام ، فابتهلنا ورفعنا الاكف الى ذى الجلال والاكرام ان يرشدنا واياكم طريق الاستقامة والكمال ، ويوفقنا واياكم لمرضاة ذى العزة والجلال ، انه خير مسئول ، تجاه كل نبى ورسول . وارجو من الله بحباة حبيبه الاعظم ان يعرفكم الاسلام ، ويجعل كيــد

عدوكم فى نحره على الدوام .

« وواصل لديكم صحبة ولدنا محب الطرفين احمد افندي ، كتاب « ينبوع المسرات والنفحات الشاذلية » شرحا على البردة الاباصرية ، والنفحات النبوية فى الفضائل العشورية ببركة مافيها من الاحاديث النبوية ، ان يوفقكم لاظهار عز الملة الحنيفية ، وان يشاء الله بفضل الله لا ننساكم مع الاخوان عقب درس البخارى وفى الاعتاب الحسينية مع تبليغ سلامنا لحضرة ولدنا ذى المجد السامى محمد افندى الزمر وباقى اخوانكم ودمتم .

الفقير ، حسن العدوى ، خادم العلم بالازهر

ج ـ هذا الجواب صدر منى وكفى فى قولى رزقنا الله واياكم الاستقامة ووفقنا لمرضاته وهذا من باب النصيحة ومن باب الدعاء بعز الاسلام .

س ـ علم المجلس أنك افتيت بعزل الجناب الخديوى فهل هذا حقيقى ام لا ؟

ج ـ لم تصدر منى فتوى فى ذلك ، ولم أسأل فى هذه المادة ومع ذلك فاذا جئتمونى الان بمنشور فيه هذه الفتوى ، فانى اوقعه . ومافى وسعكم وأنتم مسلمون ان تنكروا ان الخديوى توفيق مستحق للعزل لانه خرج عن الدين والوطن ... ! »

ولو ان قذيفة القيت فجاة وسط الحجرة ، ما اعقبت من الوجوم والغم مثل مااعقبته كلمات ذلك الشيخ ! لقد ظهرت الصفرة فى وجنتى أسماعيل أيوب رئيس مجلس التحقيق السمراوين ولم ينبس احد ببنت شفة . ثم طلب الى الشيخ فى رفق ان يبرح الحجرة ، ولم يفكر احد

بعدها فى استجوابه قط ، وبعد بضعة ايام اطلق سراحه على شرط ان يذهب الى قريته جيث لا تكون له صلة بعد بتاريخ مصر .

وفى مقال منسوب للشيخ محمد عبده ان الشيخ على الليثى لم يسر فى مواكب المنافقين الذين اسرعوا باعلان الولاء لتوفيق بعد الهزيمة وطلب الصفح عما سبق : « ولم يأخذ الناس فى الدفاع عن انفسهم من سكوت عن الحق ، وموافقة على الباطل ، اذ تزلف بالنمائم ، وتقرب بالطعن فى الاصدقاء ، واظهار العداوة للاولياء ، بل صغر كل ذلك فى عينيه » . واول قول قاله للخديو ان نصحه وقال له :

« ان القوم خدمك ، والرعية حولك ونفوسهم اليوم تطمع فى عفوك ، وان كانت تتوقع بطشك وتخشى نزول نقمتك ، واشتداد اخذك ، وانت ملك قادر ، وقد مكنك الله من رقابهم ، واجدر بك ان تعفو عنهم ، فتملك افئدتهم بالمرحمة ، وتستعبد احرارهم بالاحسان ، ذلك خير من ان تدمى قلوبهم بالعقوبة ، وتورث العداوة اعقابهم » .

وقد ضرب احد شيوخ الازهر المثل الاعلى فى الوفاء ، وهو الشيخ محمد خليل الهجرسى الذى كان منفيا بالحجاز ذلك انه لما انتهت مدة نفيه ارسلت اليه الحكومة اذنا بالعودة الى وطنه ، فرفض ان يعود « حتى يعود عرابى وحتى يموت توفيق او يتنحى عن عرشه » .

وداب الشيخ الهجرسى على ارسال كتبه الى عرابى من الحجاز ، وكان اذا سمع عن احد رجال الثورة الباقين

انحرافا عن مبادئها كتب الى عرابى ليسقطه من حسابه ، ويتبين هذا فيما كتبه عن امين بك الشمسى ، فقد قابله اثناء الحج فكتب الى عرابى كتابا جاء فيه : « وقد زار المدينة عدة اناس منهم امين الشمس الزقازيقى ، وانى لالتمس من دولتكم الا تخاطبوه ابدا فى هذه الغربة حتى تنقضى هذه الكربة ، فانه أسيف على ضياع بعض أمواله وتغيير بعض أحواله بسبب هـذه المسألة ولا اسف له على الهم الاكبر من ضياع القطر وما حلّ بأعظم رجال الدين فى هذا الامر لان امثاله فى خدمة الدنيا فقط .. »

ولما استقر بالخديوى المقام فى العاصمة بعد الهزيمة اعاد الشيخ محمد العباسى المهدى الى مشيخة الازهر .

وفى سنة ١٣٠٤ هـ ، بلغ الخديو ان جماعة من الاعيان والتجار مثل محمد باشا السيوفى واخيه احمـــد باشا يجتمعون للسمر بدار المهدى فى اغلب الليالى فيتكلمون فى الامور السياسية ، ويظهرون اسفهم من وجـــود الانجليز بمصر وموافقة الحكومة لهم فيما يحاولون وغير ذلك من هذه الشئون . فحقق الخديو وارسل من يحضرون اليه محمد باشا السيوفى فلم يجدوه بل وجدوا أخـاه احمد باشا ، ومضى هذا معهم الى القصر ، فوبخه الخديو توبيخا شديدا ، وقال له : « يخيل لى انكم تريدون اعادة الثورة العرابية » فتبرأ من ذلك ، وحلف ان اجتماعهم لم يكن الا بقصد السمر والائتناس .

ثم قابل الخديو الشيخ فى احدى المقابلات الاعتيادية فلم يهش له كعادته ، بل قال له وقت الانصراف : «ياحضرة الاستاذ ، الاجدر بالانسان ان يشتغل بأمور نفسه ولا يتدخل فيما لا يعنيه ويجمع الجمعيات بداره ، فما كان

جواب الشيخ الا ان قال له : « اننى ضعفت عن حمل اثقال الازهر ، وارجو أن تعفونى منه ، ولم يكن الخديو يتوقع منه هذا الرد ، فغضب وقال مستفهما : ومن الافتاء ايضا ؟ » فقال له : « نعم ومن الافتاء ايضا .. ثم انصرف .

وامر الخديو يوم الثلاثاء من ربيع الثانى من السنة المذكورة باعادة الشيخ محمد الانبابى للازهر واقامة الشيخ محمد البناء للافتاء .

فجر الاصلاح والتجديد فى التعليم الازهرى :

كانت الفترة التالية لانتهاء حكم محمد على الى مجيء الاحتلال البريطانى قد شهدت حركة بعث قومى ويقظة وطنية وازدياد الاتصال بالحضارة الغربية الحديثة ، فالى اى حد استطاع التعليم الازهرى ان يتوافق مع ايقاع العصر ؟ الحق اننا لانستطيع ان نسرع بالقول بأن التوافق كان حادثا ، فمجتمعنا المصرى الذى جمد عدة مئات من السنين ، والازهر صاحب التراث القديم لا يمكن ان يجريا وراء ماشهدناه من جديد ومستحدث ، وليس ذلك من عجائب الامور ، فهكذا سائر المجتمعات حتى الحديثة منها لا تقبل على الجديد بسرعة وانما تفحصه وتختبره وتتردد فى قبوله ، الى ان يثبت بالتجربة انه اصلح واكثر فائدة ، بل اننا لو تصورنا ان المجتمع يسرع الى مستحدثات الامور ، فاننا لابد ايضا ان نتصور ان هذا المجتمع معرض أكثر من غيره لعوامل التفكك والتحلل والانهيار ، اذ ليس كل جديد مرغوب فيه وليس كل

قديم يمكن ان يستغنى عنه .

ومن هنا ما شهده التعليم فى الازهر فى هذه الفترة انما كان باهتا خافتا .. كان صوت الاصلاح والتجديد لا يعدو مرحلة الهمس واقصى ماوصل اليه مذكرة طويلة للشيخ مصطفى العروسى شيخ الازهر زمن اسماعيل وضح فيها تصوراته عما ينبغى ان تكون عليه اوضاع الازهر ، ولنتامل سويا بعض بنود هذه المذكرة .

البند الاول : يتحدث عن مركز العلماء وقيمتهم وكيف انهم « اجل الناس امرا وارفعهم قدرا » والسبب فى ذلك « لكونهم رؤساء الديانة المحمدية وامراء هذه الشريعة المرضية » . واذا كان الامر كذلك فلابد ان يكونوا للناس خير قدوة فيما يدعونهم اليه وما يعلمونهم اياه . والطريق الى ذلك « ان يكونوا على اعظم جانب من الجد فى العلم والاجتهاد فى الطاعة سالكين سبيل الوقار والحشمة فى جميع احوالهم منزهين مجالسهم عن اللغو واللهو،متنزهين عن الجلوس فى الاسواق وماساوقها مما لايليق من سائر الاماكن والجهات الا لحاجة وضرورة .. »

البند الثانى : واذا كان نظام التعليم فى الازهر يعطى الحق للمعلمين أن يختاروا الكتب التى يدرسون منها ، فان هذه المذكرة تذهب الى ضرورة تعديل هذا النظام بحيث « لا يقرا احد كتابا الا بحسب استعداده واقتداره على مايقرؤه وحسن تفهمه وتفهيمه اياه » ويستثنى من ذلك كبار العلماء الذين لديهم القدرة على تمييز الغث من السمين وتوافرت بالخبرة والمران لديهم القدرة على تبسيط الكتب وشرحها للطلاب . ومن ثم فقد اوجب

هذا البند ضرورة الاستئذان اولا عند اختيار كتاب ما للتدريس منه .

البند الثالث : كذلك كان نظام التعليم يعطى الطالب الحرية فى ان يدرس لدى اى معلم الا اننا هنا نجد دعوة الى ضرورة ان يعجم المعلم اولا عود من يقبل عليه من الطلاب « فمن راى فيه اهلية لحضوره اقره وقرأ له ، ومن راى انه قاصر عن تلقى هذا الكتاب والاشتغال به ، نصحه ومنعه من حضوره » ويرسم هذا البند للمعلمين علامات على طريق التدريس مثل :

ـ أن يراعى فى اختياره الموضوعات التى سيدرسها أن تكون مناسبة للطلاب ويشرحها « بطريقة سهلة يحصل بها التاثير والنقش فى أذهان الطلبه على حسب استعدادهم » .

ـ مراعاة التكرار فى الشرح « حتى يفهمها اقل الحاضرين فهما وأقصرهم ذهنا » .

ـ تبسيط الموضوعات الصعبة وتلافى الحشو .

ـ اذا سأل تلميذ المعلم سؤالا جيدا وكانت الاجابة حاضرة فى ذهنه اسرع بها ، فان لم يكن اجله الى اليوم التالى دون خجل حتى يكون مستعدا وفى حالة ما اذا كان السؤال سخيفا او تافها ، فليس من اللائق ان يوبخ المعلم التلميذ ، فقد يكون ذلك عن عدم فهمه للدرس « بل يلاطفه وينظر منشأ ذلك ، فان كان عدم فهم المقام افهمه اياه ، واوضحه له ، ثم نبهه وحثه على الالتفات » .

ـ الزام ضعاف التلاميذ بالمذاكرة مع زملائهم المتفوقين والزام المتفوقين بتفهيم الضعاف الدروس التى يحتاجون اليها ومتابعة ذلك والتنويه به اثناء الدروس الرسمية .

البند الرابع : كان الكثيرون من الناس يتزيون بزى العلماء ويتشبهون بهم وهم ليسوا منهم ويدخلون فى روع غيرهم انهم علماء فيرون منهم سلوكا غير طيب ويفتونهم فتاوى قاصرة تنم عن جهل حتى أدى ذلك الى الاستخفاف بالعلماء والاستخفاف بعلماء الدين « يلزم أن لا يجتمع احد من العلماء بالامراء والاعيان الا من كان معروفا لديهم عارفا بما تقتضيه اجتماعاتهم من الاداب »

البند الخامس : يتعرض لما كان يقوم به البعض من الاتجار بالعلم الدينى بطرق غير مشروعة وبأساليب ملتوية بهدف الكسب وجمع الاموال سواء فى المحاكم ام فى الفتاوى ام فى المعاملات القائمة بين الناس وطلب البعد عن ذلك وضرورة انزال اشد العقاب بما يستمرون فيه « فيلزم امتناع هؤلاء وهؤلاء عن هذه الرذائل المنكرة وكفهم عن تلك القبائح الظاهرة ، ومن تحقق انه فعل شيئا من ذلك فبوقته يجرى جزاؤه اللائق اول مرة والثانية اشد من الاولى والثالثة يطرد من الجامع رأسا ان كان من أهله ، والا عوقب بما يقتضيه الحال اذ ذاك » .

البند السابع : اذا رفعت دعوى على عالم من علماء الازهر او تعلق به امر فى ديوان من دواوين الحكومة ، لابد من الاتصال بشيخ الازهر ليحقق فى الامر « واذا رؤى ان القضية مهمة وفيها جزاء جسيم يقتضى اجراؤه بالحكومة ، افادها بما تحقق لديه ، وكذا يكون العمل مع كبار العلماء بجهات العلم الاخرى » .

البند الثامن : يرسم الحدود التى ينبغى ان يكون عليها المجاورون فى سلوكهم ، اذ يجب أن يسلكوا سبيل الاستقامة والرشاد ، ويعرضوا عن العبث واللهو ، ويقبلوا

على الجد والاجتهاد فى طلب العلم صارفين جميع اوقاتهم فى مطالعة دروسهم ، مجتنبين مخالطة من لا يجديهم مخالطته . وان يلتزم الطالب منهم بالادب فى اوقات الدروس بالتراث والانتباه الى مايلقى من المعلم . اما اذا لم يلتزم الطالب بمثل هذه الحدود ، فعلى المعلم ان يزجره قولا ، فان تكررت المخالفة طرده من الدرس . كذلك من الضرورى ان يلتزم الطلاب بطاعة معلمهم ولا يخالفوه فى الرأى « فان حق الشيخ على التلميذ اعظم من حق الولد على الولد » ...

البندان ١٦ ، ١٧ : لما كان العقل السليم فى الجسم السليم و « لما كان تعليم العلم وتعلمه لا يكون الا بواسطة صفاء الذهن وجمع الفكر وذلك لا يتم الا بواسطة كمال صحة الجسم » لهذا وجب مراعاة شرط النظافة نظرا لما كان عليه الازهريون القائمون بالجامع فى ذلك الوقت من قذارة لا حدود لها .

البند الثامن عشر : بما ان من المفاسد ايضا اختلاط الغلمان المرد الحسان من المجاورين ليلا ونهارا بعضهم ببعض ، وما قد يترتب على ذلك من انحرافات جنسية « فيلزم مشايخ الاروقة والحارات ان يتعهدوا اماكنهم فى هذا الامر » .

البند التاسع عشر : اذا خلا عامود من عواميد التدريس بالجامع بموت مدرسة ، لا يدرس فيه غيره الا باستئذان شيخ الجامع واذا تنازع فيه إثنان فلابد من مراعاة الاقدمية والاحقية والانفع ، والا فالامتحان من أي مذهب بمعرفة شيخ الجامع ، ولا يحجر عليه من أرباب مذهب

السلف بحجة انه قصر على اهل ذلك المذهب فيبقى خاليا مدة او يقرأ فيه من ليس اهلا للقراءة منهم او من غيرهم مع وجود من هو اهل .

البند التاسع عشر : ضرورة الالتزام بآداب سماع القرآن .

البند العشرون : نظرا لانتشار المطابع ، ضعفت وسائل الرقابة على المطبوعات واندس المحرفون والسذج الذين لايتحرون الدقة فى مراجعة مايطبع حتى انك لاتجد كتابا طبع خارج المطابع الاميرية « الا واغلبه تحريف وغلط بل تبديل كبير وسقط » وهذا امر خطير للغاية بالنسبة للكتب الدينية ، ومن هنا لزم التنبيه على ارباب المطابع بان يخصصوا لهم مصححين معتمدين عالمين بالقوانين ، ويكون ذلك بمعرفة شيخ الازهر .

البند الحادى والعشرون : ينوه بشعور شيخ الازهر بمسئوليته تجاه العلم والتعليم وامور الدين « فمن اوجب الواجبات علينا القيام بفرائض الوظيفة وسننها بغاية مجهودنا وحسن اخلاصنا »

البند الثانى والعشرين : ضرورة اعادة النظر فى برامج التعليم بالازهر حيث أن « المقرر فى اذهان العالم انه مشحون بالعلماء المحققين والفضلاء الراسخين مملوء بالافاضل الحائزين من كل فن طرفا ومن كل علم من العلوم الشرعية والعقلية طرفا ، والحال الان بخلاف ذلك فعلا ، فهنا اقرار واضح بخلو الازهر فى هذه الفترة من معظم هذه العلوم ، ولاشك ان لهذا اثره الكبير فى اضعاف مقدرة الازهريين العلمية » ولو طلب على جارى عادة الحكومة من اهل الجامع كاتب انشاء لديوان من دواوين صاحب

السيادة ، ماوجد الا نادراً ، او لزم ألى جهات الحكومة عالم لغوى او حكيم طبيعى او نحو ذلك لمقتضيات المصلحة كاد ان يعوز وجوده ويعجز حصوله. على أن هذا اكبر مناف لهذه الشهرة الباهرة فى الاقطار الشاسعة عن تلك المدرسة الجليلة . ومن هنا وجب ان يتعهد شيخ الازهر بالعمل على أعادة تدريس مثل هذه العلوم والفنون بالازهر « ويتفقه فيمن له المام وعناية بشىء من هذه الفنون فيوظفه في تعلمها ويلزمه بتدريسها لمن يرى فيه اهلية واستعداداً لها من المجاورين ، ولو بمساعدة من المراحم الخديوية » .

البند الثالث والعشرين : عقد امتحان عام للطلاب قبل العطلة الصيفية حيث ان مثل هذا الامتحان لم يكن معروفا بالازهر ، يترتب على نتيجته مكافأة الناجحين واختيار من يصلح منهم للتدريس ومنح الشهادات الدالة على النجاح .

البند الرابع والعشرين : مراعاة الدقة فى أختيار القضاة اهل الفتوى من الازهريين .

البند الخامس والعشرين : ضرورة أن يتابع شيخ الازهر احوال علمائه وطلابه .

ويرجع تاريخ هذه المذكرة الى السادس عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٨٢ هـ .

ومن الناحية العملية ، فان الكثير من هذا لم يتحقق مع الاسف الشديد .

الاصلاح التربوى كسلاح فى حركة مواجهة الاحتلال البريطانى

اذا كان محمد عبده قد ساير تيار الثورة فى عنفوانها ، الا انها عندما انتكست،اصابتهبصدمة زلزلت كيانهواعادت اليه اعتقاده السابق باولوية الاصلاح على الثورة ، ولعل مازلزل كيانه هو خيانة الاصدقاء والاولياء ، وتنكر من لم يكن يظن بهم التنكر ، حتى « تقطع حبل الامل وانقصمت عروة الرجاء ، وانحلت الثقة بالاولياء ، وضل الاعتقاد بالاصفياء ، وبطل القول باجابة الدعاء .. الخ . »وحرى بمثل هذا الرجل بتكوينه الاخلاقى الدينى ، ومزاجه الريفى الوفى ، ان يصدم من هذا التنكر صدمة تزلزل كيانه ، خصوصا اذا صدر ممن أولاهم ثقته واحسن اليهم ادبيا وماديا فى كل الظروف والمناسبات .

وسبب آخر زلزل كيان الرجل ، وهو الموقف المتخاذل الذى اتخذه عدد من قادة الثورة فى التحقيق امام « القومسيون » وهم الذين كانوا محل تقديره واحترامه فلقد كانت اخلاقيات محمد عبده تدعوه الى أن يذكر الحقائق ولو عن نفسه ، ولم يكن هذا امر البعض الاخر ، وفى التحقيق الذى اجراه القومسيون مع هؤلاء القادة ، حدثت مواجهات رمى فيها بعضهم الاتهامات على رقاب الآخرين ، وكذب فيها بعضهم بعضا ، ولقد نال الاستاذ

الامام نصيب منها .

ومن هنا فان الامام عندما عاد من منفاه ببيروت ، عاد وهو يزداد ايمانا بعقم المحاولات السياسية وضعف الامل فى الملوك والامراء ووجوب التعويل بعد هـــذه المحاولات العقيمة على الامم دون غيرها وحصر الامل كله فى اعداد هذه الامم للنهضة والمقاومة بعدة العلم الصحيح والتربية الاجتماعية الصالحة . وظـل على هذا الرأى يزداد ايمانه كل يوم ويضيف اليه من تجاربه مع الامراء والرؤساء كل يوم مايعززه تعزيزاً لا سبيل فيــه الى الشك عنده . وقد كانَ يقول لتلاميذه الفقهاء والادباء من امثـــال السيد رشيد رضا وحـــافظ أبراهيم ان السياسة ضيعت علينا اضعاف ما أفادتنا ، وان السيد جمال الدين كان صاحب اقتدار عجيب لو صرفه ووجهه للتعليم والتربية لافاد الاسلام اكبر فائدة ، وقد عرضت عليه حين كنا فى باريس ان نترك السياسة ونذهب الى مكان بعيد عن مراقبة الحكومات ونعلم ونربى من نختا من التلاميذ على مشربنا ، فلا تمضى عشر سنين الا ويكون عندنا عدد من التلاميذ الذين يتبعوننا فى ترك أوطـانهم والسير فى الارض لنشر الاصلاح المطلوب فينتشر احسن الانتشـار فقال : انما انت مثبط ..

وكذلك كان موقف الامام من السياسة ، فهو من جهة كان مقتنعا اشد الاقتناع بأن السياسة مادخلت شـيئا الا افسدته . وقد اشار فى « رسالة التوحيد » الى الاضرار التى لحقت بالعقائد الدينية حين تغلغلت فيهـا الاهواء السياسية فأورثت المسلمين شقاقا وخلافا ، ومن جهة اخرى كان العصر الذى عاش فيه محمد عبده عصراً

مليئا بالاحداث مثيرا للخواطر ، فلم يكن من شأنه ان يجعل الاعتزال فى غرفة المكتب امرا ميسورا وقد نستطيع أن نرى فى السياسة ماراى ارسطو فى علم « ما بعد الطبيعة » فنقول ان امتناع الانسان عن الاشتغال بالسياسة هو اشتغال بها أيضا . والواقع أن محمد عبده على الرغم من حبه وايثاره لرسالته كأستاذ ومرب للنفوس ، لم يكف قط عن ابداء رايه فى المشكلات المصرية الكبرى من سياسيه واجتماعية وربما كان فى السياسة عند بعض الناس ما يحفز الهمة ويبعث النشاط .

ويذكر حافظ ابراهيم : « كنت الصق الناس بالامام واغشى داره وارد انهاره والتقط ثماره ، فما سمعته يخوض فى ذكر السياسة ـ قبحها الله ـ ولكنه كان يملأ علينا المجلس سحرا من آياته ، وينتقل بنا بين مناطق الافهام ومنازل الاحلام ، ويسمو بانفسنا الى مراتب العارفين بأسرار الخلائق وحكمة الخالق ، وكان ربما ساقه الحديث الى ذكر احوال هذا المجتمع البشرى فأفاض فى شئون الاجتماع وحاج العمران ووقف بنا على اسرار الحياة ولم يزل ذاك همه ـ رحمه الله ـ يلقى فى الازهر درس التفسير وفى داره دروس الحكمة حتى مضى لسبيله . فان كانوا يسمون تلاميذه أحزابا ويقسمون تعاليمه أبوابا ، فتلاميذه حزب العلم والعرفان وتعاليمه سياسة التقدم والعمران ، على انه كان من اشد الناس تبرما بالسياسة واهلها حتى اعلن براءته من الالتصاق بها ، فقال عنها فى كتاب الاسلام والنصرانية ما قال ، لكنه كان يحتك بها اذا مادعت الى ذلك الحالة ، ويرصد

حركاتها رصدا ، ويصد غاراتها صداً ، خشية ان تقطع على العلم سبيله او أن تقف عثرة فى طريق الفضيلة » .
ولا موجب هنا للموازنة بين من يعدون الامم للاستقلال بالدعوة السياسية ومن يعدونها للاستقلال بالتربية والتعليم ، فان الامم تستطيع على الدوام ان تعتمد على كلتا الخطتين وان ترشح لكل منهما من هو اصلح لهما واقدر عليها وارغب فيها ، وليس ثمة من ضرورة توجب عليها أن تختار هذه وحدها او تلك وحدها منفصلتين غير مجتمعتين ، وانما المسألة هي مسألة هذا المصلح القدير على الاصلاح ، اى الخطتين يختار وايتها ترجى منه منفعتها ، ويؤمن فيها على وقته وجهده من الضياع.
ان هذا المصلح الذي تمت له عدة الاصلاح وقيادة الامة فى طريق التقدم والحرية ، قد جرب السياسة فلم تثمر له ثمرة يرضاها . انه آمن بأن عمل السنين فى السياسة والاعتماد على السياسة ، قد يضيع ولا يبقى من اثره مانفع ، بل قد يبقى من اثره مايضير ولا تمحو ضيره الايام والسنون ، ولكن عمل السنين فى تربية الامة وتعليمها لن يضيع ولن يذهب سدى ولن يقدم عليه العامل ولا الامة التى يعمل لها ، قصرت بها الطريق او طالت الى غايتها من التقدم والحرية ..
ولكن الامر المؤكد ان مثل هذا الموقف الفكرى والعملى لم يكن ليغضب قوات الاحتلال بل على العكس ، كانت ترى فيه « البديل النموذجي » عن موقف التهييج السياسى الذى أخذ فى اتخاذه مصطفى كامل وقيادة الحزب الوطنى بعد سنوات من عودة الاستاذ الامام ، فموقف محمد عبده من السياسة هو موقف يرحب به المحتل ، لانه ليس مجرد « اعتزال » فردي للسياسة ، وانما هو دعوة لهجران

العمل السياسى ، والاستعاضة عنـــه بالعمل التربوى وبتعليق الامال على التحرر بواسطته من الاحتلال ولو بعد قرون ؟!

والحقيقة أن المحتل كان اكثر ذكاء وابعد نظرا من محمد عبده ومدرسته فيما يتعلق بهذه الامور، فمحمد عبده قد اخطأ عندما اعتقد ان « الاصلاح بواسطة التربية » بديل عن العمل السياسي المباشر ضد سلطة الاحتلال ، فان التحرر الفكرى والسياسي والاجتماعي والاقتصادي .. الخ جميعها وجوه متعددة لعملة واحدة ، ولابد لاية حركة سياسية ناجحة تتصدى لمستعمر يحتل بلادها من ان تخوض صراعها ضد هذا المستعمر على كل هذه الجبهات التي تكون جميعا ميدانا واحدا لهذا النضال .. كما اخطأ محمد عبده فى الامال التى علقها على الاستفادة فى أعماله الاصلاحية من سلطات الاحتلال ، فلم يكن التحرر العقلى والاصلاح التربوى الذى يريده مما يسعد به المحتل ولا مما يرضى عنه المستعمرون ، والامر الذى حدث انهم كانوا يظهرون له الرضى والسرور والتشجيع فى الوقت الذى يتركون فيه مشاريعه ومحاولاته تحتضر وتجهض بواسطة القوى الرجعية التقليدية : قصر الخديوى حينا ، ومشـــايخ الازهر حينا كما سنرى ، وهكذا كســـب الاستعمار من وراء موقف محمد عبده السياسي الكثير ، بينما لم يجن هو من وراء تأييد المستعمرين الشـــكلى لمشاريعه الا القليل .

خطة محمد عبده فى الاصلاح :

فاذا أردنا بعد هذا ان نضع بين ايدينا خطة محمـــد

عبده فى الاصلاح التربوى ، نجد نصا هاما يعد اساسا ضروريا لهذه الخطة ، ففى مقال له بعنوان « ماهو الفقر الحقيقى فى البلاد » نشر فى الوقائع « العدد ١٠٧٣ ، الصادر فى ٢٨-٣-١٨٨١ نجد وعيا رائعا للامام بالتلازم الحيوى بين الثروة الطبيعية والثروة البشرية ، اذ ليست المسألة مسألة وجود معادن ومزارع وما الى ذلك ، وانما هى ايضا مسألة الايدى التى ستستعمل هذه الثروة وتستغلها وتوجهها ، يقول بعد أن ابان غنى مصر بالثروة الطبيعية :

« ولكن ليس كل هذا الذى ذكرته بكاف وحده فى الغنى والثروة ، والعزة والشوكة ، وان كان من كليات اسبابها ، بل لابد ان ينضم اليه حسن استعمال هذه الاسباب الجليلة ، ورشاد الرأى فى استخدامها ليوضع كل شىء فى موضعه الطبيعى وتستعمل كل وسيلة لما يناسبها ، فان ضلت الاراء وساء الاستعمال ، فهذا هو الفقر المدقع الذى يعسر علاجه » .

ثم بعد ان يذهب الى قلة هذه النوعية من البشر فى مصر ، ويعلل ذلك بـ « عدم سريان روح التربية الشرعية العقلية التى تجعل احساس الانسان بمنافع بلاده كاحساسه بمنافع نفسه وشعوره بأضرار وطنه كشعوره بأضرار ذاته ، ان لم نقل تجعل الاحساس الاول أقوى من الثانى وتزايد فى احساس الانسان بمنافعه واضراره » .

ويوجه محمد عبده الدعوة للاغنياء بأن يعوا هذه الحقيقة فيدلوا بدلوهم فى نشر التربية والتعليم « فعلى الاغنياء منا الذين يخافون من تغلب الغير عليهم ، وتطاول الايدى الظالمة اليهم اكثر من الفقراء ان يتألفوا ويتحدوا ويبذلوا من اموالهم فى سبيل افتتاح المدارس والمكاتب واتساع

دوائر التعلم ، حتى تعم التربية وتثبت فى البلاد جراثيم العقل والادراك ، وتنمو روح الحق والاصلاح وتتهذب النفوس ، ويشتد الاحساس بالمنافع والمضار ، فيوجد من ابناء البلاد من يضارع غيرها من الامم ، فتكون عند ذلك معهم فى تربية المساواة » .

ولعل هذا يفسر لنا علة ماكان عليه المسلمون فى زمن محمد عبده من تأخر وجمود اذ تنبه السفهاء من حكام المسلمين المتأخرين لدور العلم فى التربية فى بناء البشر بناء قويا سليما ، « اى عدو لهؤلاء أشد من العلم الذى يعرف الناس منزلتهم ، ويكشف لهم قبح سيرهم ؟ فمالوا على العلم وصديقه الاسلام ميلتهم ، اما العلم ، فلم يحفلوا بأهله ، وقبضوا عنه يد المعونة وحملوا كثيرا من اعوانهم على ان يندرجوا فى سلك العلماء ، وان يتسربلوا بسرابيلهم ليعدوا من قبيلهم ، ثم يضعوا للعامة فى الدين ما يبغض اليهم العلم ويبعد نفوسهم عن طلبه ، ودخلوا عليهم — وهم اغرار — من باب التقوى ، وحماية الدين ، زعموا الدين ناقصا ليكملوه او مريضا ليعللوه ، أو متداعيا ليدعموه او كاد ينقض ليقيموه »

ولم يكن هناك بطبيعة الحال ماهو ابعد من ذلك « ان المسلمين لما كانوا علماء فى دينهم كانوا علماء الكون وائمة العالم . اصيبوا بمرض الجهل بدينهم فانهزموا من الوجود ، واصبحوا أكلة الآكل وطعمة الطاعم » . ولم تقف المأساة عند هذا الحد « بل عدا بهم الجهل على أئمة الدين وخدمة السنة والكتاب ، فقد حملت كتب الامام الغزالى الى غرناطة وبعدما انتفع بها المسلمون ازمانا هاج الجهل بأهل تلك المدينة وانطلقت السنة المتعالمين من البربر بتفسيقه وتضليله ، فجمعت تلك الكتب

خصوصا نسخ « احياء علوم الدين » ووضعت فى الشارع العام فى المدينة واحرقت . قال قوم يعدون انفسهم مسلمين فى ابن تيمية وهو اعلم الناس بالسنة واشدهم غيرة على الدين انه ضال مضل . وجاء على أثر هؤلاء مقلدون يملؤون افواههم بهذه الشتائم وعليهم اثمها واثم من يقفوهم بها الى يوم القيامة » .

ولما كان الابتعاد عن العلم مما يضر بالدين ابلغ الاضرار حرص اصحاب الاديان المختلفة على تعليم الناس وتوعيتهم يقول محمد عبده : « لهذا نرى أرباب المذاهب والأديان منتشرين فى كل جهة ، ضاربين فى الارض يطلبون انتشار مذاهبهم وبث معتقداتهم بكل ما يمكنهم من الوسائل ، فمنهم من يستعمل الخطابة والوعظ ، ومنهم من يستعمل الكتابة والتصنيف ، ومنهم من ينشىء المدارس والمكاتب للتعليم ، وهذا القسم الاخير هو الاكثر عددا والانجح سعيا ، فان العقول فى سن الصغر ساذجة والاذهان خالية ، وهى مستعدة لقبول مايرد اليها من الافكار قابلة للتأثر والانفعال بما يطرأ عليها من صور الاعمال والاراء والاحوال ، خصوصا اذا كان جميع ذلك صادرا من شخص تكبره النفس وتعظم قدره ، مثل الاستاذ والمؤدب والمربى » .

وقد توجهت نفس محمد عبده الى اصلاح الازهر منذ ان كان مجاورا فيه بعد لقائه بجمال الدين الافغانى ، وقد شرع فى ذلك فحيل بينه وبين هذا ، ثم كان يرقب الفرص ، فما سنحت الا واستشرف لها واقبل عليها . وبعد أن عاد من المنفى ، حاول اقناع الشيخ محمد الانبابى شيخ الازهر بشىء ، فلم يصادف قبولا قال له مرة : هل لك أيها الاستاذ أن تأمر بتدريس مقدمة ابن خلدون فى

الازهر ؟ ووصف له من فوائدها ماشاء الله أن يصف ، فقال : ان العادة لم تجر بذلك . فانتقل به فى شجون الحديث الى ذكر الشيوخ ، وسأله : منذ كم مات الاشمونى « والصبان » ؟ قال منذ كذا ، قال : انهما حديثا عهد بوفاة ، وهذه كتبهما تقرأ بعد ان لم تجر العادة بذلك فسكت ولم يدخل فى الحديث .

ويعلق محمد عبده على هذا بقوله ان بقاء الازهر متداعيا على حاله فى هذا العصر محال ، فهو اما أن يعمر واما أن يتم خرابه » ، ويؤكد أنه سوف يبذل جهد المستطيع فى عمرانه ، فان دفعته الصوارف الى اليأس من اصلاحه ، فانه لا يأس من الاصلاح الاسلامى بل يترك الحكومة ويختار أفرادا من المستفيدين بخبرتهم على طريقة التصوف التى ربى عليها ليكونوا خلفا له فى خدمة الاسلام ، ثم يؤلف كتابا فى بيان حقيقة الازهر يمثل فيه اخلاق أهله وعقولهم ومبلغ علومهم وتأثيرهم فى الوجود وينشره باللغة العربية ولغة افرنجية حتى يعرف المسلمون وغيرهم حقيقة هذا المكان التى يجهلها الناس حتى من أهله ؟

وكان محمد عبده يكره طريقة التعليم فى الازهر ويتأوه من اشتغال الطلبة هناك بما يسمونه بـ « بعلم الكراس ، وما اكثره فى وجوه الاحتمالات وفى تأويل العبارات مما اضاع وقت الدارسين فيما لافائدة فيه وبقى ينوح على حالة التعليم فى الازهر ويندب جمود العلماء الذين فيه وعقم طريقتهم الى أن صار نفوذه فى مشيخة الجامع فاصلح من ذلك بقدر استطاعته . ولما زاره محمد رشيد رضا قال لرفيقه وخليله الشيخ عبد الكريم سلمان بأن يذهب معه الى كبار مشايخ الازهر كالشيخ العباسى

والشيخ الانبابي والشيخ عبد القادر الرافعي حتى يتعرف اليهم ، فلما زارا الشيخ الانبابي وجدا عنده عالما اسمه الشيخ الظواهري فلما ذكر الشيخ الكريم اسم محمد رشيد رضا وقال أنه من جبل لبنان ، قال هذا الشيخ : وابن جبل لبنان هذا ؟ أفي الغرب ؟ فأجابه الشيخ عبد الكريم : بل في سوريه ، أما رشيد فكاد يصعق من الدهشة يجهل الظواهري إلى هذا الحد معرفة البلدان . ولما رجعا الى البيت أخبرا محمد عبده بما وقع لهما قال : نعم وهذا الشيخ الظواهري الذى يجهل ابن جبل لبنان هو من علماء الطبقة الاولى !!

تطوير التعليم بالازهر :

كانت الخطوة الاولى هي في سعي بعض المخلصين من راغبي اصلاح الازهر في تدبير حيلة شرعية يتوسلون بها لذلك فكلفوا السيد محمد بيرم التونسى الذى كان أستاذا بجامع الزيتونة بكتابة استفتاء يوجهه الى كل من الشيخ محمد الانبابي شيخ الازهر ، والشيخ محمد البنا مفتى الديار المصرية في ذلك الوقت ، وكانت صورة هذا الاستفتاء بعد الديباجة كما يلي :

« ماقولكم رضي الله عنكم ؟ هل يجوز تعلم المسلمين للعلوم الرياضية ؟ مثل الهندسة والحساب والهيئة والطبيعيات وتركيب الاجزاء المعبر عنها بالكيمياء ، وغيرها من سائر المعارف لاسيما ماينبني عليه منها من زيادة القوة في الامة بما تجارى به الامم المعاصرين لها من كل ماشمله الامر بالاستعداد بل هل يجب بعض تلك العلوم على طائفة من الامة بمعنى ان تكون واجبا وجوبا كفائيا

على نحو التفصيل الذى ذكره فيها الامام حجة الاسلام الغزالى فى احياء العلوم ، ونقله علماء الحنفية أيضا واقروه؟ واذا كان الحكم فيها كذلك ، فهل يجوز قراءتها مثل ماتجوز قراءة العلوم الالية من نحو وغيره الرائجة الان بالجامع الازهر وجامع الزيتونة والقرويين ؟ افيدوا الجواب .

وكانت اجابة الشيخ الانبابى كما يلى بعد الديباجة :

يجوز تعلم العلوم الرياضيية مثل الحساب والهندسة والجغرافيا لانه لاتعرض فيها لشىء من الامور الدينية بل يجب منها ماتتوقف عليه مصلحة دينية أو دنيوية وجوبا كفائيا كما يجب علم الطب لذلك كما افاد الغزالى فى مواضع من الاحياء ، وان مازاد على الواجب من تلك العلوم بما يصل به زيادة التمكن فى القدر الواجب فتعلمه فضيلة ، ولا يدخل فى علم الهيئة الباحث عن أشكال الافلاك والكواكب وسيرها علم التنجيم المسمى بعلم احكام النجوم ، وهو الباحث عن التشكيلات الفلكية على الحوادث السفلية ، فانه حرام كما قال الغزالى وعلل ذلك بما محصله أنه يخشى من ممارسة نسبة التأثير للكواكب ، والتعرض للاخبار بالمغيبات مع كون الناظر قد يخطىء لخفاء بعض الشروط . واما الطبيعيات وهي الباحثة عن صفات الاجسام وخواصها وكيفية استحالتها وتغييرها كما فى الاحياء في الباب الثانى من كتاب العلم فان كان ذلك البحث عن طريق أهل الشرع ، فلا يمنع منها كما افاده العلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيثمى فى جزء الفتاوى الجامع للمسائل المنتشرة بل لها حينئذ اهمية يحسب اهمية ثمرتها ، كالوقوف على خواص المعدن والنبات المحصل للتمكن فى علم الطب ، وكمعرفة

عمل الآلات النافعة فى مصلحة العباد ، وان كان على طريقة الفلاسفة ، فالاشتغال بها حرام لانه يؤدى الى الوقوع فى العقائد المخالفة للشرع ، كما افاده العلامة المذكور ، فلم يظهر تجويزه لكامل القريحة الممارس للكتاب والسنة ، للامن عليه مما ذكرنا ، قياسا على المنطق المختلط بالفلسفة على ماهو المعتمد فيه من أقوال ثلاثة ، ثانيها الجواز مطلقا ونسبة الملوى فى شرح السلم للجمهور وثالثها المنع مطلقا ونسبه صاحب السلم لابن الصلاح والنووى . قال الملوى : ووافقهما على ذلك كثير من العلماء . ولما كان الامام النووى ممن يقول فى المنطق بالمنع مطلقا مشى على نظير ذلك فى الطبيعة ، فعد فى كتاب السير من الروضة من العلوم المحرمة علوم الطبيعيات بدون ان يفصل ، لكن حيث يعتمد التفصيل هناك فلنعتمده هنا ، اذ لا فرق فى ذلك ، فان مظنة الضرر والنفع موجودة فى كل منهما ، والظاهر أن موضوع كلام الروضة ماكان على طريقة الفلاسفة اذ غيره لا محظور فيه اتفاقا كالمنطق الخالص ، كما يشعر بذلك تعبيرها بعلوم الطبائعيين دون علوم الطبيعة . واما علم تركيب الاجزاء المعبر عنه بالكيمياء فان كان المراد به البحث عن التركيب والتحليل بدون تعرض لما يخشى منه على العقيدة الاسلامية فلا بأس به ، بل له اهمية حسب ثمرته ، والا جرت فيه الاقوال الثلاثة المتقدمة ، واما العلم المعروف بعلم جابر ، ويسمى ايضا علم الصنعة وعلم الكاف ، وهو الذى ينصرف اليه علم الكيمياء عند غالب الناس ، فقد أفاد العلامة ابن حجر فى شرحه على المنهاج انه ان قلنا بالمعتمد من جواز انقلاب الجسم عن حقيقته وكان العلم الموصل لذلك يقينا جاز تعلمه والعمل به ، والا حرم ، ولفقد هذا

الشرط لم يتحصل المشتغلون به فيما رأينا الا على ضياع الاموال وتشتت البال ، وتغيير الاحوال ـ فعلم أن العلوم الرياضية لا باس بها من قراءتها كما تقرأ علوم الالات ، وكذا الطبيعيات وعلم تركيب الاجزاء حيث كانت تقرأ على طريقة لا يفهم منها منابذة الشرع بحال ، كبقية العلوم العقلية مثل المنطق والكلام والجدل ، بل يجب كفاية من هذه الثلاثة مايحتاج اليه فى الحجاج عن العقـــائد الدينية » .

ولم تخرج فتوى البنا عن هذه الحدود .

ويستطيع الناظر فى هذه الفتوى أن يلمح منها انها تفتح الباب فيما اباحته للتفرقة بين طريقة وطريقـة وغاية وغاية ولاسيما فى المنطق والطبيعيات ، فلا يشق على المعارض فى تدريس علم منها أن يؤجل تدريسه على الاقل الى ان يثبت خلوص الكتاب المقرر من الشـوائب الممنوعة ، وابتعاد المدرس له عن مذهب الفلاسـفة او مذهب المنجمين .

وظلت الفتوى التى صدرت سنة ١٣٠٥ هـ ـ ١٨٨٧م حبرا على ورق .

فلما ولى عباس حلمى كرسى الخديوية وكانت به رغبة جياشة فى أظهار سلطته على البلاد فى الوقت الذى كان فيه الانجليز قد سيطروا على كل شيء تقريبا ماعدا القطاع الدينى ، انتهز الشيخ محمد عبده الفرصة واقنع الخديو بأن يمد يد الاصلاح الى هذا المجال ، وهكذا اراد الخديو بتقريب الشيخ اليه أن يستعين به على تعويض السـلطة التى انتزعها الانجليز منه بسلطة فى مجاله المـأمون

لا تمتد اليها يد الانجليز ، وان يقيم الحجة عليهم في دعواهم التى يلهجون بها ويتذرعون بها لتسويغ رقابتهم على دواوين الحكومة واطالة امد الاحتلال ، وهى دعوة الاصلاح ، فان الادارة التى تنقل الازهر والاوقاف والمحاكم الشرعية من الفوضى الى النظام لا تعجز عن اصلاح ديوان من دواوين الحكومة قديم عهد بالنظام « العصرى » مهما يعرض له من عوارض الاختلال . وأراد الشيخ بالتقرب الى الخديو أن يسند ولى الامر فى محنته من السلطة الاجنبية وان يستفيد من رغبته في العمل سندا للمصلحين وعونا له على رسالته المرجوة من قديم ، وليس بين يديه بعد عودته من منفاه - مجال انفع من هذا المجال من طريق الايمان الصادق والتعليم المفيد .

سبب آخر ، فان الخديو كان يطمح الى الخلافة ويريد ان يستمد من سمعة الازهر وعلمائه فى العالم الاسلامي سندا دينيا يرجحه على امراء المسلمين ، وكان يرجو من مصانعة المحتلين احيانا ان يعاونوه بالسند السياسى وان يؤيدهم فى المحيط الدولى بيت سفوا الايطالى صديق الاسرة العلوية القديم ، ومصلحته فى ترشيح الخليفة المصري ان تدين له اليمن وشواطىء البحر الاحمر لانه صديق الخليفة المطاع ولا يأبى المحتلون هذه المصلحة للدولة الايطالية لانها دخلت معهم في المساومة على املاك الدولة العثمانية واتفقت معهم على نصيبها من املاك الدولة العثمانية ، فضلا عن مصلحة بريطانيا بين مسلمى الهند وغيرهم فى قيام الخلافة فى بلد يهيمنون عليه . ولم يغفل عبد الحميد عن هذه المساعى الخفية ، بل فطن اليها واحتجز عنده جمال الدين الافغاني لكيلا يعود الى القاهرة ويؤيد هذه الحركة

بنفوذه ونفوذ تلاميذه من المصريين والشرقيين ، وحدث لما قام الخديو عباس بزيارة دار الخلافة للمرة الاولى انه التقى هناك بجمال الدين فاستدعى هذا اليه على الاثر وساله : اتريد ان تجعلها عباسية؟ يريد انه يتآمر مع الخديو على اسناد الخلافة اليه فكان رد الافغانى : ان الخلافة ليست خاتما فى يدى اضـــعه فى اصبع من اشاء .

وكان الشيخ الانبابى لا يزال شيخا للازهر ، ولكنه كان قد كبر ومرض حتى عجز عن العمل وقد كثرت شكوى أهل الازهر من أدارته لضعفه ، فلما أرادت الحكومة ان تأخذ فى اصلاح الازهر عينت الشيخ حسونة النـواوى وكيلا لشيخ الازهر ، وكان هذا فى سنة ١٣١٢ هـ ، وأذنت له فى ادارة شئون الازهر نيابة عن الشيخ الانبابى، على أن يعمل على تنفيذ ماتريده الحكومة فى اصـــلاح الازهر ويمكن الشيخ محمد عبده من تنفيذ ماىريده فيه ، وكان الشيخ حسونة من علماء الازهـر الذين اشتغلوا بالتدريس فى المدارس الاميرية وكان قبل تعيينه فى ذلك مدرسا بمدرسة الحقوق ، فامتاز بهذا على غيره مـــن شيوخ الازهر الذين أعتزلوا الحياة خارج الازهـر ولم يعرفوا ماحدث فيها من احوال جديدة ، وقد جعله هذا خير من يصلح للقيــام بما تريده الحكومة فى اصـلاح الازهر .

ولم تكتف الحكومة بتعيين الشيخ حسونه النـواوى وكيلا لشيخ الازهر ، بل سعت فى حمل الشيخ الانبابى على الاستقالة من منصبه لتعيين الشيخ حسونه فيـه بدله ، ليكون اقدر على القيام بما تريده فى اصـــلاح الازهر ، فتردد الشيخ الانبابى فى ذلك طويلا ، لانه كان

يريد ان يبقى الازهر على حاله ، ويعارض فى ادخال شيء من التجديد فيه ، ولكن الحكومة الحت عليه حتى قدم استقالته الى الخديو وهو فى مصيفه بالاسكندرية .

وهنا شعر انصار الجمود فى الازهر بما فى اصلاحه من خطر عليهم ، فارسلوا عريضة الى الخديو يطلبون منه فيها الا يقبل استقالة الشيخ الانبابى ، فكاد الخديو يتأثر بها ويرجع عن عزمه فى اصلاح الازهر . ولكن بعض انصار ذلك الاصلاح اشار عليه ان يراجع اسماء الكاتبين لهذه العريضة ، وأسماء الذين كانوا يقدمون الشكاوى فى الشيخ الانبابى بانه عاجز عن ادارة شئونهم وانه يخص اهل مذهبه من الشافعية بخيرات الازهر ، ويقصر عليهم كساوى التشريف ، فلما راجع تلك الاسماء وجد ان اكثر الكاتبين للعريضة التى تطالب بعدم قبول استقالة الشيخ الانبابى هم الذين كانوا يشكون منه ، فلم يلتفت الى عريضتهم ، وقبل استقالة الشيخ الانبابى وعين الشيخ حسونه النواوى شيخا للازهر فى اليوم الثانى من محرم سنة ١٣١٣ هـ .

وقد شكل قبل ذلك مجلس لادارة الازهر عقد اول اجتماع له فى السادس عشر من شهر رجب سنة ١٣١٢هـ وفى هذا الاجتماع قرر اعضاؤه خطة سيرهم وما يلزم البدء به من الاعمال وما يقدم من القوانين المحتاج اليها ، وظهر لهم ان اول مايهم اهل العلم هو مسالة المرتبات . اذ تقرر ان المرتبات السنوية « بدل الكساوى» لا يمكن ان يزيد عن اثنى عشر جنيها فى العام ولا ينقص عن ثلاثة جنيهات وجعل لاعطاء هذا النوع والترقى فيه بانحلاله عمن يموت من العلماء ضوابط مقررة لا يتعداها احد ، وان المرتبات السنوية الشهرية لايمكن ان تنقص

عن خمسة وسبعين قرشا ولا ان تزيد عن ثلاثمائة قرش الا اذا تجدد شيء في المقرر ، وبينهما درجات ، وجعل لاعطاء هذا النوع والترقي فيه ضوابط كذلك .

وفي السادس عشر من شوال سنة ١٣١٢ هـ صدرت ارادة سنية بالحاق الجامع الاحمدي بالجامع الازهر في التدريس والامتحان وادارة الشئون العلمية .

كذلك صدر قانون آخر بالحاق التدريس والامتحان في المسجد الدسوقي وفي دمياط بالجامع الازهر ؛ فوجه مجلس الادارة عنايته اليهما ووضع لكل منهما نظاما خاصا به ولما كان من عادة اهل الازهر الاهتمام بالماديات قبل كل شيء ، وقد فرغ المجلس من قانون المرتبات ، أتجه التفكير الى اصلاح نظام كساوى التشريف .

ثم توجه مجلس الادارة الى الغرض الاهم ، وهو اصلاح نظام التدريس والامتحان ، وهنا أراد الشيخ محمد عبده ان يجعله اصلاحا كاملا يقضي على كل اثر للجمود في الازهر فلم يوافقه اولو الامر على ماأراد من ذلك ونصحوه بأن يأخذ ذلك الاصلاح بالتدرج ، فقبل نصيحتهم على كره منه واخذ بقاعدة مالا يدرك كله لا يترك كله .

وقد أخذ مجلس الادارة في وضع قانون يقوم باصلاح نظام التدريس والامتحان على ذلك الاساس وقضى في وضعه وقتا طويلا حتى انتهى منه ، ثم قدمه الى الحكومة فألفت لجنة للنظر فيه فادخلت فيه من التنقيح ما ادخلت ثم قدم الى الخديو فاقره في اليوم العشرين من محرم سنة ١٣١٤ هـ .

فانتقل الازهر بهذا القانون من فوضى عامة في التدريس وغيره الى شيء من النظام وان لم يصل فيه الى الحد

المطلوب لان الحكومة ارادت ان تأخذ الاصلاح بالتدرج كما ذكرنا ، وقد صار به الازهر ادارة نظامية ، وقانون يقوم بضبط نظام التعليم فيه ، واخذ شيوخه بشيء من الحزم ، ليخضعوا لذلك النظام ، ويشعروا بأن عليهم مسئولية امام شيخهم وامام الحكومة التى عنيت بأمرهم فزادت في مرتباتهم ، ووضعت لهم ذلك القانون الذى يسير بهم فى طريق النهوض ، ويجعل منهم رجالا يشعرون بما جد فى عصرهم ، ويشاركون العاملين فى النهوض بأمتهم .

وفى اول السنة الدراسية سنة ١٣١٤ الداخلة فى سنة ١٣١٥ شرع المجلس في تنفيذ بعض مواد القانون ، فبدأ بالمادة الثانية والعشرين لانها اساس ترقى التعليم وهى القاضية على الحواش والتقارير فى الاربع سنين الاولى من سني التعليم ، فحدد الكتب ألتي تقرأ فيها بدون تلك الحواش وتلك التقارير التى تحول بين الطالب وبين الفهم وتشوش عليه موضوعات العلوم .

وكذلك لاحظ المجلس فى اثناء القاء الدروس فى تلك السنة الدراسية ان فى الازهر عادة مستحكمة وهى اهمال الاستاذ للطالب فى آدابه وفى مواظبته على الحضور فى الدروس واهمال الطالب لانه لم يتعود من مشايخه المراقبة عليه ، فاهمل فى احترامه لهم وتباطأ فى اعماله ، ولم يبال بحقوق اخوانه الطلبة ، ففسدت اخلاق الطلاب وضاعت آدابهم الدينية وتلاشت عوائد حسن المعاشرة بينهم ، فأصدر المجلس قرارا فى ٢٩ شعبان ليكون دواء لتلك الادراء ، يبين فيه أن على الطالب أن لايتلقى اقل من ثلاثة دروس فى اليوم ، وان يشتغل اثناء الدرس

بغيره ولا يكلم فيه غير استاذه فى الدرس اكثر من ثلاث مرات فى الموضوع الواحد ، فاذا بقيت لديه شبهة ، كلمه فيها بعد الفراغ من الدرس وان تكون سيرته الشخصية ملائمة لشرف العلم والدين وان يحترم استاذه فى الدرس ، فلا يرفع صوته عليه ، ولا يجلس بين يديه بهيئة تتنافى مع الاداب ، وان يعامل جليسه فى الدرس بالحسنى ، فلا يؤذيه بالقول ولا بالفعل وان يستمر فى تلقى الكتاب الذى ابتدأ فيه على الاستاذ الذى شرع فى تلقيه عنه حتى يتمه فاذا بدا له الانتقال الى شيخ آخر وجب عليه أن يخبر شيخ جهته المنتسب هو اليها واذا شرع الطالب فى تلقى كتاب وجب عليه اكماله ، فلا ينتقل الى كتاب ارفع منه قبل أن يتمه .

واما الاستاذ ، فقد حتم عليه فى ذلك القرار ان يكون القدوة الحسنة للطلبة فى حسن الاخلاق والسيرة الشخصية وان يتعهد الطلبة الذين يحضرون درسه بنفسه أن كان مبصرا ، او بمن يرافقه ان كان ضريرا ليعرف من يتغيب منهم عن الدرس ، فيخبر عنه شيخ جهته المنتسب هو اليها ليخبر شيخ الجامع بانقطاعه عن الدرس ، وان يراقب حال الطلبة اثناء الدرس حتى لاياتى احدهم بما نهى عنه ، فاذا خالف نبهه الشيخ اول مرة فاذا عاد زجره ، فاذا عاد ابعده عن الدرس واخبر شيخ جهته ليخبر شيخ الجامع ليعاقبه بما يراه وان يجتنب الاستاذ تلك العادة القبيحة ، وهى سب الطلبة وشتمهم الشتم القبيح وضربهم بالعصى والنعال ، وان يوجه ذهن الطالب الى تعقل المسائل وفهم المعانى من اقرب الوجوه متجنبا الاحتمالات البعيدة ، وان يحضر الاستاذ درسه قبل القائه فيراجع مايحتاج لمراجعته من الكتب لتصحيح

الفاظ الشعر التى تذكر فى الشواهد .

وفى الرابع من جمادى الاخرة سنة ١٣١٦ قرر مجلس الادارة اعادة النظر فى شئون امتحان طالبى التدريس وتطويرها .

وبعد هذا تحقق المجلس من ان كيفية امتحان التدريس جارية على غير قاعدة معينة وان كل عضو من أعضائه يسأل الطالب كما يشاء في اى وقت اراد على غير نظام . وهذا يؤدى الى تشويش ذهن الطالب ، فاصدر قرارا فى ٢٨ شوال سنة ١٣١٦ كان هو النظام الداخلى لامتحان طالبى التدريس ومقتضاه ان السنة الدراسية كلها ظرف للامتحان ، وان يعقد مجلسه فى كل اسبوع مرة على الاقل ، ولا يمتحن فى المجلس الواحد اقل من اثنين وان لا يسأل الطالب فى اول قراءته بل يمهل حتى يسكن روعه وينطلق لسانه . الى غير ذلك مما من شأنه تنظيم العملية تنظيما احسن .

وفى ٩ رجب سنة ١٣١٦ صدر قرار من مجلس الادارة تنفيذا للمواد ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ من القانون ، وهى متعلقات بتوزيع العلوم التى تدرس فى الازهر على الاساتذة المدرسين فيه ، وبتعيين الكتب لجميع العلوم التى تدرس فى الازهر خصوصا غير المتداولة فيه ، وبتحديد نوعى العلوم من المقاصد والوسائل وبتمرين الطلاب فى العلوم الآلية على تطبيق العلم على العمل ، وبتخصيص الزمن لكل نوع من النوعين ، ويمنع قراءة الحواشى والتقارير فى السنين الاربع الاول وبالزام الطالب بأن يبدأ اشتغاله بعلوم الوسائل حتى اذا جاء الى المقاصد كان لديه مايجعله اهلا لتلقيها .

ولقد كان فى وسع المجلس ان يصدر قراره بذلك كله

ويصير بمجرد صدوره واجب التنفيذ كما قضى به القانون
ولكنه اراد ان يشرك معه كبار العلماء ليشاورهم فى الامر
ويقف على آرائهم فى كل باب من هذه الابواب ، فلذلك
قرر تشكيل لجنة من أكثر من ثلاثين من افاضل العلماء
من كل مذهب تحت رئاسة الشيخ سليم البشرى ، وكان
اذ ذاك من اعضاء المجلس ، وضم الى اعضائها بعض
اعضائه الآخرين ، وكتب شيخ الازهر الى رئيس هذه
اللجنة كتابا بذلك ودعا العلماء الى الاجتماع فى ادارة
الازهر ، فاجتمعوا جميعا وتباحثوا فى القضية .

ولاشك ان الذى قيل عن طريقة التعليم الجديدة
صعب تنفيذه مادامت الدراسة تعتمد على الكتب القديمة،
لان من لوازمها تلك الامور التى فرض على المدرسين ان
يجتنبوها ، ولهذا كان ذلك النظام خطوة قصيرة جدا فى
طريق الاصلاح ، ولم يكن فيه من التجديد الا ما اتى به
من بعض العلوم الحديثة ، ومن الكتب الحديثة التى الفت
فيها ، ومثل هذا مايتعلق بسير نظام الدراسة . على ان
هذا النظام لم يلق من التعضيد مايجعله يؤدى الغاية
المقصودة منه ، بل كان يخطو الى غايته يوما ويتعطل
اياما .

وقد تم هذا الاصلاح بسعى الشيخ محمد عبده ، وقد
مكث عشرة اعوام يتعهده ويرعاه ولكنه لم يكن فى نظره
هو الاصلاح الذى يلزم للقضاء على الجمود فى
الازهر ، وللنهوض بالمسلمين فى هذا العصر ، ولهذا قال
فيه : انى بذرت فى الازهر بذرا اما ان ينبت ويثمر
ويؤتى اكله المغذى للروح والعقل ، فيحيا به الازهر حياة
جديدة واما ان يقضى الله على هذا المكان قضاءه الاخير
وقد نبت ذلك البذر فصار زرعا اخرج شطأه ، ولكن قل

من يتعهده بالسعي ومنع الحشرات الضارة ليستوى على سوقه ويؤتي اكله .

على انه اذا كان الشيخ محمد عبده لم يمكنه أن يصل الى غرضه في هذا الاصلاح فانه فعل كل ما يمكنه في دروسه وغيرها للوصول الى ذلك الغرض .

التطوير التعليمي يلقى حربا :

وكما جرت العادة في ازمنة مختلفة وفي مجتمعات متعددة ، واجهت افكار التطوير وخطواته العملية العوائق والعقبات تارة من القيادة السياسية للدولة وتارة اخرى من شيوخ في الازهر نفسه . والحق ان هذا من طبائع الامور ، فالتطوير يعنى تغييرا ، والتغيير يتطلب اعادة تفكير واعادة نظر وتحويل عوائد وتقاليد ، والانسان يركن في كثير من الاحيان الى التكاسل ويميل الى ماتعود والف ، بالاضافة الى ان التطوير لابد بالضرورة — ان يذهب بمصالح البعض فيضطرون الى محاربته وتعويقه . ولعل ماكان يلاقيه اصلاح الازهر وتطويره ، يعطينا دليلا جديدا على احساس الجميع بقوته ومكانته ، اذ لو كان ذا شأن صغير ما حفل بذلك أحد ، ولعل تلك الزيارة التى قام بها عميد الاحتلال له صورة من صور الاحساس بهذه القوة وهذه المكانة .

فقد سعى كرومى — وهو الحاكم الاعلى — ليتعرف بشبخه ، فقيل انه معتكف في حجرته بالجامع ، لا يخرج منها ، ولا يغادر باب الازهر لزيارة احد مهما يكن مركزه عظيما ، ويصف أحد الكتاب هذه الزيارة فيقول :

« وذهب اللورد لزيارة الاسد في عرينه ، او الناسك

صومعته ، وكان حينذاك فى أبان بطشه وقوته ويهابه الكل ، ويسارعون لتلبية امره ، وقد ظن انه سيجد من شيخ الاسلام تابعا ونصيرا ، ودخل الازهر وسار بين اعمدته وعلى بلاطه ، فامتلأ رهبة وروعة ووراءه الصمت السائد والطلبه الذين يتحركون فى صمت وخشوع كأنهم الاشباح السارية ، واستقبله وفد من المشايخ فى عمائم كبيرة ، واكمام واسعة طويلة ، بطيئى الحركة ، يسيرون فى تؤدة ووقار ، ولا يحنون رءوسهم الا ساعة الركوع والسجود . وسار بينهم يخترق الحجرات والابهاء وهو يتجرد فى كل خطوة من ثياب جبرونه وكبريائه .. حتى اذا وصل الى باب صغير ادى به السير اليه ، كان العميد البريطانى العظيم قد اصبح فردا يشعر بالضعف والخشوع ، وفتح الباب ، وتنحى الموجودون .. ودخل اللورد ، ومعه احد ياوران السراى ، فرأى نفسه فى حجرة مجردة من الاثاث والفراش عارية الارض ، مكشوفة البلاط ، سكنة ، يكتنفها شىء من الظلام الا من شعاع ينفذ من نافذة نصف مغلقة ، وفى واجهة تلك الحجرة دكة عالية عليها قطعة من بساط وقد تربع فوقها شيخ الاسلام والمسلمين فى ثياب بسيطة ، وفى يده مسبحة يعد خرزاتها ، ويتمتم بالتسبيح عليها ، وهو مطرق برأسه ، مستغرق فى نجواه .

وأدار اللورد نظرة حوله ، فلم يجد مقعدا ، وتقدم خطوتين فلم يرفع الشيخ رأسه ولم يبادره بالتحية ؛ ولبث يتمتم نجواه ، وهو فى سكون وجمود . ووقف اللورد فى وسط الحجرة وارتبكت حواسه وشعر بأنه يتضاءل امام ذلك الشيخ النحيف الجسد السامى فى ذكره حتى لم يعد يشعر بنفسه وبعد ان مرت فترة طويلة

رفع الشيخ راسه دون ان يتحرك من مكانه ونظر الى اللورد نظرة هادئة عميقة ، وقال بصوت لطيف : اهلا وسهلا . ثم مد يده اليه فتناول هذه اليد ولثمها بشفتيه واسترد الشيخ يده ، ثم قال له : « في امان الله .. في امان الله » .

وخرج اللورد يتعثر ، وقد ادرك ان في مصر من هو اعظم منه شأنا واقوى شخصية !!

وكانت تولية الشيخ حسونه النواوى مشيخة الازهر ضد رغبة العلماء الازهريين اذ كانوا يرون ان فيهم من هو اكبر سنا ، واكثر علما ، واحق بالرياسة عليهم منه ، ولانه جاء مؤيدا لتدريس الحساب والهندسة والجبر وتقويم البلدان وما اليها من علوم في الازهر ، وكانوا ينفرون منها بدعوى انها علوم مستحدثة ، وماهى الا علوم قديمة اشتغل بها المسلمون والفوا فيها ، وكانت تدرس في الازهر قبل انحطاطه وانما نفروا منها لبعد عهدهم بها ولظنهم انها من علوم الافرنج ، وانها مادخلت فى الازهر الا للقضاء على العلوم الشرعية او تقليل الرغبة فيها .

واشاع بعض الحاقدين ان الشيخ حسونة مطبوع على الشدة والجفاء في مخاطبة الناس ومعاملتهم ، وانه بعد التولية داخله شيء من الزهو والخيلاء ، كما اشاعوا انه ممالىء للانجليز على هدم مكانة الازهر ، وادخال العلوم الجديدة فيه .

وفى عهده حدثت حادثة رواق الشام وخلاصتها ان احد الطلبة مرض بالطاعون ولما اتصل الامر بالمسئولين عملوا على عزله ونقله الى المستشفى ، فابى اخوانه تسليمه لانهم تخوفوا ان يكون مصيره مصير زميل آخر خرج ولم يعد . ثم اشتدت الملاحاة بين الاطباء والطلبة

وابلغ الاطباء انهم اهينوا ، فحضر المحافظ الى الجامع الازهر ومعه وكيل المحكمة وكثيرون من الجنود ، فاعتدى الطلاب على المحافظ ، وقذفوه ومن كان معه بالحجارة فأصيب وكيل الحكمدار وجرح ، وكان باب الرواق مغلقا، فطلب قوة عسكرية جديدة ، وضرب الحصار على الجامع، ثم أمر الحكمدار بكسر الباب واطلاق الرصاص على الطلبة داخل الازهر واطاع الجنود فخلعوا احد ابوابه ، واخذ الحكمدار يطلق النار ، فتبعه الجنود وتفرق الطلبة في انحاء المسجد ، ثم دخل الضباط والجنود واخذوا يقبضون على كل من يجدون دون تمييز بين طالب وعالم، فقبضوا على ٨٢ من الشوام ، و ٢٣ من المصريين وفيهم بعض المدرسين واصيب بالرصاص خمسة مات بعضهم في الحال ، وبعضهم مات بعد ذلك .

ويقول الشيخ عبد الكريم سليمان فى تعليقه على هذا الحادث : « انه قد اخذ على الشيخ حسونه تقهقره عن الذهاب الى المتهيجين منهم فى الرواق قبل اشتداد الثورة فيهم وموافقة الحكومة على ماطلبته منه ، وهو كتابة خطاب الى الداخلية يبين فيه خطأ الشوام وانهم كانوا في غاية من التعصب ، وعدم الانقياد للاوامر الرسمية ، يبرر بذلك اطلاق الرصاص عليهم واقفال الرواق عاما كاملا ومحاكمة الكثير منهم امام المحاكم الاهلية ، ومعاقبتهم بشديد العقوبات فكان من هذا وذاك ان وقع الشيخ حسونة فى السنة الطلبة والعلماء والعامة والغوغاء فسلقوه فى مجالسهم » .

وبدأ الشيخ يستعيد ثقة الناس فيه عندما استطاع ان يقف موقفا صلبا امام الحكومة فى اواخر سنة ١٣١٦ هـ بشأن اصلاح المحاكم الشرعية ، فقد عرض

على مجلس شورى القوانين اقتراح بندب قاضيين من مستشارى محكمة الاستئناف الاهلية ليشاركا قضاء المحكمة الشرقية العليا فى الحكم ، فوقف الشيخ حسونه ضد ذلك الاقتراح ، وجرت مناقشة بين الشيخ ورئيس النظار مصطفى فهمى انتهت بأن غادر الشيخ المجلس مغضبا محتجا .

واكبر الناس موقف الشيخ ولاسيما بعد ان سرى الى الاذهان ان الحكومة تريد هدم الشريعة بذلك المشروع ، ولكن النظار أحفظهم ماوجه به الشيخ رئيسهم ، وحرك ذلك ماكان فى صدورهم منه يوم أرادوا منع الحج احتجاجا بالوباء ، واستفتوه ليجعلوا فتواه عصا يتوكأون عليها كلما ارادوا منع الحج ، وظنوا انه يوافقهم ، لكنه أخلف ظنهم ، وافتى بعدم جواز المنع ، فلما كانت حادثته مع رئيس النظار شكوه الى الخديو وطلبوا عزله .

وحاول الخديو حمل الشيخ على قبول الاقتراح بعد تعديله وتغيير مايراه مخالفا الشرع ، فاصر على الامتناع وقال : « ان المحكمة الشرعية العليا قائمة مقام المفتى فى اكثر احكامها ، ومهما يكن من التغيير فى الاقتراح ، فانه لا يخرجه عن مخالفته للشرع لان شرط تولية المفتى مفقود فى قضاة الاستئناف » ، وتألم الخديو من الشدة فى كلام الشيخ ، فمال لراى نظاره فيه ، ثم أصدر امره يوم السبت ٢٤ المحرم سنة ١٣١٧ هـ بعزل الشيخ عن رياسة الازهر والافتاء واقامة ابن عمه الشيخ عبد الرحمن القطب النواوى شيخا على الازهر والشيخ محمد عبده المستشار بالاستئناف الاهلى مفتيا .

ولما اذيع الامر ترددت وفود العلماء والوجهاء على دار الشيخ حسونه ، وانطلقت الالسنة بمدحه والثناء عليه ، وتعلقت به القلوب ، واقبل الناس عليـــه اي اقبال ، وتحققوا بطلان ما اتهمه به خصومه .

وقد حدثت قبل هذا عدة حوادث او مواقف في الازهر ظهر فيها الانجليز ، ولكنها كانت حوادث فردية ، وكان تدخل الانجليز فيها من وراء ستار ، وكان موقف الازهر فيها من الخديو والمعتمد البريطاني ، وذلك الذى يصـــفه الشاعر بقوله :

والمستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار

من ذلك حادثة زاوية العميـــان .. وندع الشـيخ عبد الكريم سليمان يصفها بقوله :

« ان شيخ تلك الزاوية التى هى رواق من اروقـة الازهر ـ وشيخها يوليه شيخة او مجلس ادارته ـ كان قد رفع دعوى على ديوان الاوقاف امام المحاكم الاهليـة يطالبه فيها بما تأخر للعميان من استحقاقهم فى وقف المرحوم عبد الرحمن بك كتخداى ، وكان الوكيل عنـه فى رفع هذه الدعوى احد مشهورى المحامين الـكبار ، وانتهى الامر فيها بأن حكم للعميان على الديوان بمبلـغ ٣٦٠٠ جنيه ، استحقوها فى السنين التى قبـل رفـع الدعوى ، وبأن يعاملوا فى المستقبل ، فيما يسـتحقون من تلك الاوقاف على الوجه الذى حكم لهم بمقتضاه .

وطال الجدل بعد الحكم النهائي بين الديوان والمحامى فى أمر التنفيذ ، فلم يتفقا على شيء فيه فاضطر المحامى الى استعمال الطرق القهرية ، وذهب المحضر الى الديوان وفتح خزائنه بالقوة القاهرة ونفذ الحـكم فى ١٦-٩-

١٨٩٧ الموافق ربيع الاول سنة ١٣١٥ . واستلم المحامى المبلغ بوصفه انه وكيل عن شيخ العميان ، وذهب به الى بيته فرحا جذلا وظن الطامعون انهم قد ربحوا ، وان الامر قد وقف عند هذا الحد . ولم يكن ليخطر على بال المحامي ان وراءه من يراقب عليه ويحافظ على ماقبضه على ذمة اولئك العميان .

ولما وصل خبر هذا التنفيذ القهرى الى المعية السنية وهى تعلم أن ديوان الاوقاف بمنزلة قلم من اقلامهـــا هالها الامر ، وفهمت ان الازهر — وهو غرس نعمتها !! — قد سيطر عليها ، واهان الديوان التابع لها بفتـــح خزائنه قهرا ، واخذ مافيها قوة واقتدارا .. ثم حتمت انه لم يكن من حق الازهر ان يعمل ماعمل . واذا فرض ووقع منه ماوقع ، فالواجب عليه ان يرد فوراً مااخذ ، واذا تأخر عن هذا الواجب . كان مخطئا ، ومســتوجبا لقطع الفيض « !! » عنه على الدوام .

« ولما وصل نبأ هذا التنفيذ الى الازهر — وهويعلم قوة المحامى ، وقدرته على عمل اى امر يريده على هؤلاء العميان الضعاف — تدبر فيما يأخذه من الاحتياط لحفظ هذا المبلغ ، وعدم ضياع شيء منه . وكانت قاعدة الفكرة ان المحكوم لهم من افقر الفقراء ، واذا نال الواحد منهم جنيها او جنيهين طار فرحا وسرورا ، لانه لم يتعود ان يمس الجنيه بيده ، فيأخذ مايعطاه ، وان لم يبلغ معشار حقه ، ويمضى صك الاستلام ، فاستدعى مجلس الادارة شيخ هذه الزاوية وكتب اليه كتابا فى ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣١٥ الموافق اغسطس سنة ١٨٩٧ مضمونه انه حكم على الاوقاف من محكمة الاستئناف بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه

وان يسلم لشيخها ، وقد نفذ هذا الحكم ، واستلم المحامى المبلغ بصفته وكيلا ، وكلفه باستلام هذا المبلغ من الوكيل واحضاره الى خزينة المشيخة حتى ينظر فى طريقة توزيعه لان المشيخة هى التى لها السلطة العامة فى ذلك .

فاخذ شيخ الزاوية هذا الكتاب وسلمه الى المحامى ، فلم يمتثل ، وعارض اشد المعارضة فى خروج المبلغ من خزانته ، فظهر لمجلس الادارة انه لايريد بالعميان خيرا ، فكلف شيخ الزاوية بأن ينذر المحامى انذارا رسميا ، فانذره بتاريخ ٩-٩-١٨٩٧ بأن يحضر المبلغ الذى قبضه فى ذمة العميان الى خزانة الازهر ليودعه فيها حتى يضع مجلس الادارة قاعدة لصرفه على مستحقيه وأن لم يفعل فى ظرف كذا ساعة ، عد مخالفا لمادة كذا من القانون ، لانه وكيل فى قبض المبلغ ، وواجب عليه أن يؤديه عند الطلب لموكله . فلم يكن من المحامى آلا انه اتفق مع بعض الاجانب على بيع بعض حصص العميان اليه ، وأنذر ذلك الأجنبى شيخ الزاوية وشيخ الازهر والمحامى بتاريخ ١١-٩-١٨٩٧ .

كل هذا والازهر خال الذهن مما فهمته المعية السنية فيه . ولم يكن من همه الا المحافظة على المبلغ من الضياع، ولم يحفل بالانذار الذى ارسله الاجنبى باتفاقه مع المحامى ، فان مطلوب الازهر قد حصل ، وهو حفظ المبلغ جميعه بدون أن يضيع منه درهم ولا دينار ..

بعد هذا ذهب المحامى الى بعض اهل الحل والعقد فى الحكومة ، وافهمهم ان الازهر يريد أسترجاع المبلغ لا ليعطيه الى مستحقيه المساكين ولكن ليعيده الى خزينة

الاوقاف استرضاء للمعية السنية ، فوقر هذا القول فى اذهانهم لانهم ماكانوا ليعقلوا الا أن الازهر سيكون آلة فى يد المعية تعمل به ماتشاء . وجاهر المحامى بهذا القول واستعمل حرية فوق المعتاد .. حتى انه لما دعته المعية الى الاسكندرية للاتفاق معه ، عاد يشيع اقاصيص استرضائه ، وتمنعه عن الاجابة ، ونشر الدعوة التى دعى بها فى الجرائد ليظهر انه غير مبال بجهة المعية ، وليؤكد فى ذهن رجال الحكومة ماهمس به من قبل ، وهو ان الازهر يبتغى مواساة المعية برد المبلغ المحكوم به الى الاوقاف .

ووقع الازهر بعد هذا فى حيص بيص .. فالمعية فهمت انه اهان الاوقاف ، ولم يراع حق النعم المغدقة عليه من وليها . والحكومة فهمت فيه انه يريد رد مبلغ الفقراء الى الاوقاف وحرمانهم منه والمحامى ينادى على رءوس الملأ بأن الازهر عامل على معونة الديوان ضد العميان ، حتى انه أثار فى رءوسهم الحمية ، فذهبوا الى سراى قصر الدوبارة يقود بعضهم بعضا ، يتكففون ويتعثرون ليسترحموا اللورد كرومر فى حفظ الحقوق . ولهم المعذرة ، فان المحامى اوهمهم بتلك المجاهرة ، وبتلك الحرية !! انه يمكنه ان يفعل مايريده ، وثبت فى اذهانهم ان الازهر لايريد بهم خيرا .. فالتبس الحق بالباطل على الكل ، وكاد الباطل يعلو على الحق فيزهقه ، ولكن الحق لا يعدم النصير ، والباطل لا يلبث أن يجبن امامه فى زمن قصير .. »

ويمضى الشيخ عبد الكريم سلمان ـ وكان مع الشيخ محمد عبده عضوين فى مجلس ادارة الازهر ـ فيذكر

ماكان بعد ذلك من اطلاع رئيس الديوان على الحقيقة ، ومقابلة الخديو ثم الاتصال برئيس النظار لكشف امر المحامى وما قصده من التشهير بالازهر ومجلس ادارته ثم قال : وانتهى الامر بأن المبلغ يوزع حالا بتمامه على المحكوم لهم ، وأن تذهب تلك الانذارات الصادرة من اولئك الاجانب هباء منثوراً ، والزم المحامى باسترجاعها، والاتفاق معهم فى شانها وقضى بأن يكون التوزيع على مايقدمه الازهر من الكشوف ببيان اسماء المستحقين وبيان نصيب كل واحد منهم ، وان يكون موزع هذه النقود هو حضرة عثمان بك مرتضى مدير الاقلام العربية فى الحقانية .. »

هذه الحادثة التى نقلناها عن كتاب « اعمال مجلس ادارة الازهر » وبقلم واحد من الرجال الذين عاصروا حوادث الازهر فى تلك الفقرة ـ وكان الى ذلك عضوا فى هذا المجلس ـ تكشف للقارىء موقف الازهر فى تلك الحقبة المظلمة من تاريخ مصر .. فقد كان بين حكومة محكومة بيد الانجليز تسخرها وتسيرها وفق ماتشاء ، وبيد سلطة اخرى ـ وهى سلطة المعية ـ يقوم عليها رجل يبدو فى نظر الازهريين انه الوالى الشرعى يمتن عليهم بانه ولى نعمتهم ، وصاحب الفيض السابغ عليهم فاذا تطلع فريق من اهله الى استرداد حق لهم فى وقف من الاوقاف التى حبسها الخيرون ، كان ذلك خطأ يستوجب قطع الفيض واساءة لا تغتفر !

مكائد القصر ضد محمد عبده :

ولما كان محمد عبده هو المحرك الاول لحركة التطوير

والاصلاح ، اتجهت مؤامرات الخديو وزبانيتـه أليه هو بالذات . ولم تكن الاسباب راجعة الى ذلك فحسب ، بل لان محمد عبده كان دائما يقف بالمرصاد لمحاولات الخديو لفرض سلطته على الازهر وسرقة اموال الاوقاف .

فالخديو كان ينفق من اموال الاوقاف العامة على اسرته وعلى مزارعه الخاصة ، فكف يده عن ذلك ، فصل الحسابين ومراجعة المجلس الاعلى للمصارف والموارد فى « ميزانية الديوان » ولجأ الى الحيلة ـ مع تشـديد الرقابة على الميزانية ـ فاصطنع طريقة الاستبدال لحمل الديوان على اقامة المبانى وتعمير الارض البور وعرضـها بعد ذلك للمبادلة بينها وبين مزارعه التى لا تساويها فى القيمة ولا فى الجودة ، وكان اشهر هذه الصفقات صفقة ارض مشتهر وارض ديوان الاوقاف التى اعدت للبيع فى الجيزة بثمن أرض البناء ، وفرق مابينهما من الثمن لا يقل عن ثلاثين الف جنيه ، وظاهر الامر انها مبادلة بين مسيو زرقوداكى اليونانى الذى عرض على الديوان مزرعة مشتهر باسمه وقسم المبانى فى الديوان ، ولسوء حظ الخديو ان موظفا من كبار موظفيه فى القصر كـان مندوبا عن ولى الامر بالمجلس الاعلى فكان رايه كـراى المفتى فى هذه الصفقة وآراء الخبراء المختصين بتقـدير المبادلات ، وثبت من معاينتهم ان هناك نقصا فى تقـدير احد البدلين ، وزيادة فى تقدير البدل الاخـر تبلـغ جملتهما خمسين الف جنيه ، فغضب الخديو على موظفه الكبير وعزله من خدمته لانه يسأل عن سـبب عـزل الموظفين فى ديوانه ولكنه لم يستطع عزل المفتى لهـذا السبب ولا كان فى حدود سلطته القانونية أن يعزله لغير سبب ، فتحمل الاسباب للسخط عليه فى غير مسـائل

الصفقات التى يتحاشى ان تثار للقيل والقال .
وكان محمد عبده كذلك يبذل جهده لابعاد الازهر عن تداخل الحكومة مما اثارها عليه فقد دار حوار بينه وبين رشيد رضا حول هذا الموضوع كما يلى :
الشيخ رشيد : ان قرار مجلس ادارة الازهر هو كقرار كل مجلس رسمى وكل محكمة ، يطالب القانون بتنفيذه ويعاقب على تركه ، فلماذا لاتطالب بتنفيذ هذه القرارات الكثيرة التى يمتنع شيخ الازهر عن تنفيذها بصفة رسمية ؟ فلو فعلت هذا مرة واحدة ، لنفذ كل قرار .
محمد عبده : ان هذا لا يكون الا بسلطة الحكومة ، واننى ارجو أن لا ادع الحكومة تتداخل فى الازهر مادمت فيه ، فكيف أكون انا الذى يدعوها الى ذلك ؟ فنحن ندعو الشيخ بالاقناع معتصمين بالصبر . وفى مناسبة اخرى دار حوار بين الرجلين كما يلى :
محمد عبده : ان لورد كرومر أرسل الى انه يريد ان يزورنى ، وانا اعلم ان غرضه الكلام فى حالة الازهر . ويريد ان تتدخل الحكومة فى عزل الشيخ سليم البشرى كما فعلت فى عزل الشيخ حسونه النواوى .
الشيخ رشيد : وماذا تنوى ان تقول له ؟
محمد عبده : اقول احسن ما اعلم ، واسكت عن شر ما اعلم ، ولا اقول الا حقا ، ولا ادع منفذا لنفوذ الاجنبى ان يتسرب الى هذا المعهد الدينى .. وانا مادمت فى هذا المكان لا ادع للحكومة مجالا للتدخل في شئونه لانها حكومة واقعة تحت سلطة اجنبية .
وكادت أوامر الخديوى فى الأزهر ان تكون الغاء تاما لقوانينه التى وضعت لترقية احواله وصيانة الكرامة

الواجبة لعلمائه ومنع العبث بدرجاته العلمية ورواتبه الدينية فلم تكن كساوى التشريفة لعلمائه بأسعد حظا من الرتب والنياشين التى كانت تباع فى الاسواق بأسعارها المحدودة لكل درجة من درجاتها ، سوى ان الرتب والنياشين تباع بالمال ، وكساوى التشريفة تباع بالخدمات والسعايات فى سوق الدعاية او سوق المتاجرة باسم الدين ، وانه لمن اغرب الخواطر التى خطر للخديو ان يسوم المجلس عليها ان يرسل الى احد الاعضاء من يقترح عليه الاستقالة ويأمر رئيس المجلس ان يطلب كسوة التشريفة من الدرجة الاولى لامام قصره تمهيدا لتعيينه خلفا للعضو المستقيل ، وبهذا يتطوع المجلس لتحزيل هيئته الموقرة الى اداة تجرى اهواء الخديو ولباناته مجرى القوانين وتحوى تبعاتها امام الناس على الرغم من انوف المخالفين له من الاعضاء ، ولا يبقى بعد ذلك اعضاء ينتظر منهم الخلاف غير محمد عبده وصاحبه عبد الكريم سلمان . فلما تأخر صدور الطلب من شيخ المجلس بالانعام على امام القصر بالكسوة المطلوبة ، قال له مؤنبا فى محفل التشريفات : الم آمرك بتوجيه كسوة التشريفة الى امام معيتى بدلا من الشيخ الذى ينوى أن يستقيل ؟ فتلعثم شيخ الجامع ، وبادر الشيخ محمد عبده الى الجواب قائلا : ان المجلس انما يعمل بالقانون الذى اسدره سموه ، فاذا بدا لسموه ان ينقضه ليجرى الانعام بالكساوى العلمية على حسب رغبات سموه الشخصية فهو صاحب الشأن فى اصدار القانون بالنظام الجديد .

ولم يشأ الخديو ان يحارب محمد عبده مباشرة نتيجة

مواقفه هذه ، وانما بدا يستميل اليه بعض المشـايخ من ذوى النفوس الضعيفة ، مثلما فعل جده محمد على مع السيد عمر مكرم ، من ذلك على سبيل المثال الشيخ احمد الرفاعى ، يقول احمد تيمور :

« لما انحرف الخديو السابق عباس بن توفيـق عن الامام الشيخ محمد عبده مفتى مصر والعضو بمجلس ادارة الازهر ، واراد كف يده عنه ، سـاعده المترجم « الرفاعى » على ذلك واخذ فى معاكسة الشيخ وتدبير المكايد له ، وتنفير الازهريين منه ، وتقرب من الخديو واكثر من الترداد على قصر القبة ومداخلة الحاشـية حتى حظى عنده ، واقبل عليه اقبالا عظيما فلما عزل الخديو الشيخ سليم البشرى عن الازهر فى ٢ ذى الحجة سنة ١٣٢٠ هـ واراد ارجاع الشيخ حسونه النواوى او تنصيب الشيخ محمد بخيت ولم يرض النظار ، رشـح الشيخ رفاعى واستدعاه واعلمه بانتخابه له ، فعاد الى داره جذلا واشاع الامر ، وهيأ السكر لشرب المهنئـين والرمل الاصفر لفرشه بصحن الدار ، وكاد الامر يتم له لولا أن بعض مبغضيه من المقربين للخديو صرفه عـن توليه ، وذكر عنه هنات ، الله اعلم بها ، فعدل الخديو عن تنصيبه والتمس لنفسه مخرجا من وعـده الذى وعده به ، فاعمل بعض المقربين الحيلة ، واسـتدعوه بحضرة الخديو وسألوه عن قبوله التولية ، فقال لهم :

ــ نعم ولانى مولاى الخديو وقبلت .

فأخذوا يذكرون صعوبة مراس اهل الازهر ، والمشاق التى يعانيها شيخهم لاخضاعهم ولمحوا له انهم لا يظنونه يقوى عليهم ، فقال : من اهل الازهر ؟ انا ادوسهم بقدمى

فقالوا : انك ستكون مع الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان العضوين بمجلس الادارة ، فهل ترضى بأن يشاركاك فى الادارة ؟ وكيف شانك معهما ؟ فقال :

ــ كلا ، لا ارضى أن يشاركاني ، بل اشترط لقبول التولية عزلهما ، وهما عندى كافران لايوثق بهما .

فاستغرق الخديو فى الضحك وقال :

ــ شرطك لايمكن تنفيذه ، ونحن نريحك من رياسة الازهر ، ونعوضك عنها بشيء نجريه عليك من الاوقاف .

فاسقط فى يده ورضى مرغما ، ثم صرفوه !

ولما عين الشيخ عبد الرحمن الشربينى عدو الاصلاح شيخا للازهر خلفا للسيد على الببلاوى فى سنة ١٣٢٣ ، راى الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان انهما لا يمكنهما ان يستمرا فى عملهما معه ، فاستقالا من مجلس الادارة بعد تعيينه بستة ايام .

وفرح أعداء الاصلاح بذلك ، واندفعوا ينفثون عن حقدهم بالهجوم على ادخال العلوم الحديثة مجال التعليم فى الازهر ، وكان اهدا ماكتب فى ذلك ، مقال للشيخ الاحمدى الظواهرى وكان من شباب العلماء فى ذلك الوقت ، وقد نشرت جريدة المؤيد هذا المقال بعنوان :

« كتاب مفتوح الي سمو مولانا الخديو المعظم » ، واهم مافيه انه انتقد طريقة الازهر القديمة فى التعليم لانها مبنية على التقليد وضيق الفكر ، والتسليم لما يقرره المشايخ فى تفسير الكتب ، كما انتقد طريقة الاصلاح الجديدة فى المعاهد الدينية ، ورجا من الخديو أن يشمل هذه المعاهد بعنايته ، ويقطع منها جراثيم الفساد والانحطاط .

ولما كان لهذا المقال قيمته ذهب الاستاذ خليل مطران صاحب جريدة الجوائب المصرية الى الشيخ الشربينى شيخ الازهر ليأخذ منه حديثا فى شأنه ، وقد نشر حديثه فى جريدته بعنوان : « حديث مع عظيم من علماء المسلمين » ، وهذا نص ذلك الحديث على طريق السؤال والجواب :

س : ماذا يرى مولانا فيما قام يلتمسه الشيخ الظواهرى من الجناب الخديوية ؟

ج : الظواهرى انما نطق بلسان كل محب لخير الازهر ، عالم بالغرض الذى اسس له ، والخدمة التى اداها للدين ولا تزال ترجى منه مادام فيه جدار قائم .

س : وما ذلك الغرض وتلك الخدمة يامولاى ؟

ج : غرض السلف بعد تأسيس الازهر اقامة بيت الله يعبد فيه ، ويطلب فيه شرعه ويؤخذ الدين كما تركه لنا الائمة رضوان الله عليهم ، واما الخدمة التى قام بها الازهر للدين ولا يزال يؤديها له فهى حفظ الدين لاغير ، وما سوى ذلك من امور الدنيا وعلوم الاعصر فلا علاقة للازهر به ، وقد خرج منه بحمد الله فى كل زمان ومكان من أدى هذه الخدمة الشريفة حق ادائها ، فعلماؤه فى مشارق الارض ومغاربها هم هداة الخواص ومرجع العوام فى الكثير من امور دينهم .

س : وهل حدث يامولاى مايقف للازهر فى الخدمة المطلوبة منه ؟

ج : فتبسم الاستاذ ثم قال : بل ان الذى حدث من شأنه ان يهدم معالم التعليم الدينى فيه ، ويحول هذا المسجد المعظم الى مدرسة فلسفة واداب تحارب الدين وتطفىء نوره فى هذا البلد وغيره من البلاد الاسلامية

وانى اسمع منذ سنوات بشيء يسمونه اصلاح الأزهر ، ولكني لم ار لهذا الاصلاح نتيجة تذكر سوى انتشار الفوضى في ربوعه وذهاب ماكان من مودة ورحمة ومهابة بين الطلبة ومشايخهم .

وقد رد الشيخ محمد عبده على هذه الاقوال بمقال منسوب لاحد علماء الازهر الاعلام فقال تفنيدا لراى الشربيني انه اذا كان يريد ان التعليم فى الازهر يجب ان يكون قاصرا على الفقه واصوله والحديث ومصطلحه ، وعلم تقرير العقائد ، كما ورد به الكتاب والسنة وعلم آداب الدين والاخلاق المؤسسة على ماورد منه واما ماعدا ذلك وان كان من مقدمات هذه العلوم السابقة ذكرها فلا يصح ان يدرس فى الازهر - ان كان يريد ذلك لكان محمد عبده اول موافق على رايه لو كان التعليم فى الازهر قاصرا على ذلك فى القرون الماضية ولو كان الشربينى نفسه لم يتعلم ولم يعلم فى الازهر غير هذه العلوم . لكنا عرفنا الشربينى يقرىء فنون البلاغة والنحو والمنطق وعلم الكلام ، على مافى علم الكلام من المذاهب الفلسفية وغيرها ، وعلى مافى مقدمات الادلة التى يأتى بها المتكلمون من التعرض لمعنى الوجود وهل هو عارض للممكنات او عين الممكنات ؟ والتعرض لاحكام الجواهر والاعراض مما لايمكن فهمه الا ببحث دقيق فى حقائق الكون . وقد ذكر بعض عشاق الشيخ الشربينى لمحمد عبده أن له براعة فى علم الكلام والوقوف على مذاهب الناس فى العقائد مما لم يساوه فيها غيره وقال له انه يعرف من كتاب المواقف لعضد الدين الايجي وشراحه ويقف على اسراره مالم يتفق لغيره أن يعرفه ويقف عليه ، ويؤكدمحمد عبده انه شارك الشيخ فى اربعين سنة من الخمسين التى

ذكرها ولم يجد للاهتمام فى الازهر وجهة الا تعليم فنون الوسائل من النحو والصرف والمعانى وغيرها مما ليس فى علوم الدين وان كان من مقدماتها ، وأنه يعرف للشيخ طريقة فى تدريس تلك الفنون من اغرب الطرق ، فاذا قرأ « شرح التلخيص فى المعانى والبيان » للسيد التفتازانى افنى فيه بضع سنين يحقق معانى الفاظه والروابط بين كلماته ، وقلده بعض الناس فى ذلك حتى أصبح آباء الطلبة يئنون من طول الاقامة فى الازهر الشريف دون أن يخرج الطالب منها بشىء والفضل فى ذلك لمذهب الشيخ فى التحقيق والتدقيق ، كأن كلام المؤلف قد انزل من السماء على معصوم فلا يصح ان تقع فيه اداة الا ولها من اسرار المعانى مالا يعرفه الا مثل الاستاذ من علية المحققين اما كتاب الله فلا نعهد فيه للشيخ دروسا تستوفى من التحقيق مايستوفيه احد شروح « السعد » على التلخيص ولا يخص محمد عبده الشربينى بذلك ، بل هذا كان شأن الازهر الذى وجده عليه .

اذن ، فقد كان محمد عبده يوافق الشيخ على مارآه ان صح ان يكون ذلك مراده لو سعى هو وزملاؤه فى انشاء مدارس لتعليم الوسائل التى يرتقى بها الى فهم علوم الدين ، وبعد ان يستعد الطالب فيها لتلقى العلوم الدينية وينال الشهادة بذلك يأتى الازهر ويتعلم الدين خاصة .

كل ذلك لم يكن ، فلم يبق الا ان الشيخ اراد من علوم الدين مايجمع مقاصده ووسائله حتى علم المنطق والكلام ، فاذا أراد الشيخ ذلك ـ ولا محيص له عن ان يريده ـ يوجه محمد عبده اليه أسئلة مثل : ماذا يقول فى إمام الحرمين والامام الرازى وغيرها من ائمة

مذهبه وفيما جاء بالتواتر من كتبهم وما احتوت عليه من البحث فى حقائق الاكوان ليبنوا عليها الادلة التى رأوا اقامتها لاثبات مكونها ؟ وفى العلماء الاجلاء الذين كانوا يقرؤونها فى الجامع الازهر فى كل زمان ، وقد يعرفهم الشيخ كما نعرفهم ؟ ان سمح الشيخ لنفسه باللوم على متقدم ، فمن العسير لوم هؤلاء السابقين . فاذا صح ان هؤلاء الائمة سبقوا الى اضافة هذه العلوم ـ علوم البحث فى حقائق الاكوان ـ الى علوم الدين لانهم عرفوا ان لا سبيل الى اقامة الادلة الصحيحة على العقائد التى شرط فى العلم بها اليقين الا بذلك البحث ـ فما الذى كان ينكره الشربينى من علوم سماها « علوم الاعصر » او امور سماها « أمور الدنيا » ؟

هل كان يعد الحساب من ذلك ؟ وهو باب من ابواب الفقه فى قسم من اهم اقسامه وهو علم الميراث او علم الفرائض ؟ هل كان يحسب من ذلك سيرة النبى صلى الله عليه وسلم التى امر كثير من المشايخ بتدريسها وهى قسم من الحديث ؟ هل كان يدخل فى ذلك علم الآداب الدينية او الاخلاق التى تكتسب من الدين وهو الفقه ولا قوام لعلم من علوم الشريعة بدونه ؟ هذه الفنون التى كانت تقرأ من قبل فى الازهر لكن لا على سبيل الالزام فالزم بها الطلبة ، وأصبح كل واحد منهم يعرف انه لا ينال درجة العالمية الا بتحصيلها ، وماعدا ذلك فهو لازال على ماكان ، فهل هذه الفنون هى التى كان سميها الشربينى مبادىء الفلسفة ؟

اما قول الشيخ ، ان فى الطلبة من يحط من مقام الائمة وينكر عليهم مراتب الاجتهاد فيذكر محمد عبده انه سمع شيئا من ذلك ، غير انه يذكر انه يعرف أن كثيرا

من الطلبة يختلف الى من لادين له ممن يسمون بالمسلمين ويخوضون معهم فيما لا يليق لا متعلقا بالائمة فقط ولكن قد يصعدون الى من هو اعلى واقدس ، وهو شيء يشتكي منه طلاب الاصلاح وحاولوا دفع ضرره بتعليم الطلبة تاريخ سلفهم الصالح من الصحابة والتابعين والائمة ، فان الذى يخدع الطالب ، ذلاقة لسان المنافق وجهل الطالب ونقص علمه ، فتروج عنده الاباطيل بسهولة ، ولو علم حال من مضى سلفه ، كان من السهل عليه ان يهدى الضال لا ان يتبعه فى ضلاله ، فهل كان الشربينى يسمح بتعليم تاريخ السلف فى الازهر حتى يعرف الطلبة من احوال الائمة مايدفعون به المطاعن فيهم ؟ وهل كان الشيخ يعلم احدا من هو الامام الشافعى ؟ وكيف حصل العلم ؟ وكيف عمل على نشره فى الافاق ؟ وكيف كان يعيش فى بعد عن مشاغبات الخاصة وغوغاء العامة مع الوقوف على احوالهم ، وتقرير الاحكام بما يتفق مع مصالحهم فى شئون دينهم ودنياهم ؟ كلا بطبيعة الحال !!

.. وهكذا كان محمد عبده يحارب اشد محاربة واعنفها من جهات متعددة : الخديو عباس يتخذ السيد توفيق البكرى وغيره وسيلة للافساد بينه وبين رجال الازهر وتحريض اعضاء مجلس الادارة بالازهر على الاستقالة حتى يحل محلهم من يكرهون الشيخ محمد عبده ويقفون فى سبيله . وكثير من شيوخ الازهر يخاصمونه لانه يهدم قديمهم ويطلع عليهم بجديدلم يألفوه ، ويشيعون بين العامة كفره وزندقته !

من الاصلاح التربوى الى الثورة السياسية

سبق أن بينا ماكان بين كل من جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده من اختلاف فى المنهج والاسلوب . فالاول يريد تغيير المجتمع وتجديده عن طريق الثورة السياسية ، اما الثانى فكان يعمل عقب الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ على انتصار المنطق الاصلاحى التربوى اذ لم يكن يقبل أن يرتفع صوت بعد الهزيمة السياسية والعسكرية مطالبا بمزيد من الثورة وكيف يكون ذلك كذلك وقد افتقد الشعب القوة المادية من جيش وسلاح وفقد زعماءه وقبضت على ناصية البلاد قوى احتلال اجنبية تساعدها قوى رجعية عميلة ؟ وهنا فقد توسلت الحركة الوطنية فى مصر بالتعليم لمناهضة الاحتلال .

ولكن تبين بعد ذلك انه يكاد يكون من المستحيل ان يعاد بناء الانسان المصرى عن طريق الاصلاح التربوى فى مناخ مثل هذا المناخ الذى ساد مصر منذ الاحتلال ، ومن ثم فقد عاد صوت الثورة من جديد وعاد أقوى مما كان رغم انه لم يستند الى القنابل والبنادق والجيوش ، لكنه كان صوت شعب يتحرك بتلقائية ، وعادت الى اذهان الازهريين ايام نابليون والحملة الفرنسية فشمروا عن ساعد الوطنية وهبوا يشاركون فى ثورة الشعب المجيدة ،

ثورة ١٩١٩ . اما كيف كان ذلك كذلك ، فهذا هو ماسوف نبحثه فى هذا الفصل ..

التآمر على تلاميذ محمد عبده وانصار الاصلاح :

توافرت فى الشيخ محمد عبده ألكثير من صفات الاستاذية والتى جعلت عددا لا يستهان به من المفكرين يجرى نفس المجرى الذى كان يسير فيه متابعين آراءه ناهجين نهجه ، ومن هنا فان الحرب ألتى شنتها الرجعية المتمثلة فى القصر الخديوى وبعض شيوخ الازهر مثلما وجهت جهودها الى أمام التطوير وأستاذ الاصلاح ، وجهت مثله الى هؤلاء المشايعين المتابعين له وعلى راس هؤلاء بطبيعة الحال الشيخ محمد رشيد رضا .

فقد حفلت مجلته الشهيرة « المنار » بالعديد من الدراسات التى هدفت جميعها الى تطوير الفكر الدينى الاسلامى ، ومن المجالات التى اسهمت فيها هذه الدراسات ، مجال التعليم الازهرى الذى حظى بنصيب الاسد من هذه الدراسات ، من ذلك على سبيل المثال ذلك المقال الرائع تحت عنوان « محاورة فى اصلاح التعليم فى الازهر » ، هاجم فيها السيد رشيد جمود اساتذته فى تمسكهم بالعلوم القديمة ، وخوفهم من التجديد ، فقال : « لولا ان أليأس من روح الله مقصور فى كتاب الله على القوم الكافرين لقلنا كيف يرجى اصلاح حال امة يعتقد علماؤها ان الاصلاح محال ، وان العمل على ارجاع مجد الدين عبث وضلال .. وان العلوم العصرية حتى الحساب والتاريخ مضلة للامة ضارة لهم عن سبيل الحق مسجلة عليهم الحرمان من السعادة » ثم اوضح رشيد رضا اهمية نظام التدريس واختيار

كتب العلوم التي رأى محمد عبده ادخالها في الازهر ، حتى تحمى الطلبة من الحواشي وما يترتب عليها من تشويش العقل والفهم .

ولجأ الخديو عباس الى اسلوب الوقيعة بين محمد عبده وتلميذه ، وذلك بأن بعث الشيخ محمد شاكر وبطرس غالى الى محمد عبده ، واذن لهما بالتصريح له بأن الخديو يرضى عنه ويساعده كل المساعدة على اصلاح الازهر بشرط ان يبعد عنه صاحب المنار ويقطع صلته به .

وجاء كل من مندوبى الخديو لمحمد عبده الواحد وراء الآخر ، وكان بطرس غالى اول من فاتح محمد عبده في رأى الخديو ، فقال له الاستاذ الامام : اذا كنت انا انسانا ذا قيمة في الوجود ، فانما ذلك باخلاقى لا بوظيفة الافتاء ولا بغيرها ، واى خلق يكون لى اذا كنت اترك صحبة السيد رشيد رضا لاجل الخديو وكيف لا اترك صحبتك انت ايضا لاجل الخديو اذا اراد ؟ احب ان تعلم ويعلم الخديو اننى افضل ان اعيش انا والسيد رشيد رضا ههنا في رمل عين شمس ، على البقاء في منصب الافتاء وعضوية مجلس ادارة الازهر لان هذا الرجل متحد معي في العقيدة والفكر والراى والخلق والعمل . ولما جاء الشيخ شاكر يحمل نفس رأى الخديو لمحمد عبده ، قال له الاستاذ الامام هذا القول البليغ المفحم : كيف ارضى بابعاد صاحب المنار عنى وهو ترجمان افكارى ؟

ولما يئس الخديو من تغير نفس محمد عبده على رشيد رضا ، لجأ الى صاحب المنار عسى أن ينجح فيما فشل فيه مع الاستاذ الامام ، فأرسل له اثناء الحملة الكبيرة على محمد عبده بصدد فتوى الترنسفال يقول : ان الخديو يحبه ويحترمه ويود مساعدته على خدمة المنار للاسلام

بالمال والنفوذ ، وانه هو الذى قطع الطريق على نفسه بتشيعه للشيخ محمد عبده ، ثم اضاف الى ذلك قائلا له ان الخديو يعد الان حملة من اشهر الكتاب للطعن فى الفتوى الترنسفالية ، ويطلب من رشيد رضا السكوت فقط عن الدفاع عن المفتى فقال رشيد رضا : ان هذه مسالة دينية ، وهى من اخص مباحث المنار ، فلا يمكنه السكوت عمن يخوضون فيها بغير علم ، واوضح انه يدافع عن الحق لا عن شخص المفتى . وأضاف رشيد رضا على ذلك قوله لكل من اراد منه الوقوف موقفا سلبيا من الامام محمد عبده : أن الاصلاح الذى ادعو اليه لاينهض الا بزعيم تثق به الامة ، ولا اعرف أحدا اجدر من محمد عبده به أو يساويه فى استحقاق هذه الزعامة ، فانا ادعو الى تعميم الثقة به .

ولقى رشيد رضا الكثير من الاذى بعد وفاة محمد عبده . ورماه خصومه بالحق والباطل فاضطر الى تاليف كتاب سماه « الازهر والمنار » وصدر سنة ١٣٥٢ هـ شرح فيه آراءه وخلاصة تجاربه فى هذا الميدان مع تاريخ مفصل لهذا العهد من حيث نشأته ورسالته وما اعترضه من تطورات وجمود وقال فى مقدمة هذا الكتاب أنه انفق خمسة وثلاثين عاما ، هى عمر شبابه وكهولته فى الاصلاح الاسلامى العام ، واصلاح الازهر خاصة ، مع التزام الادب والتواضع مع اهله واجتناب الدعوى ، وانه أوذى فى هذه السبيل بكل مااوذى به طلاب الاصلاح من قبله ، ومن ثم فانه قد اضطر الى مكاشفة الامة بتاليف هذا الكتاب يوضح فيه ماضى الازهر وحاضره ومستقبله ، مع خلاصة فى جهاده فى سبيل اصلاحه .

الجمعية الازهرية :

واذا كـــان محمد عبده قد توفى ، الا ان حياة جديدة اخذت تدب في اوصال الازهريين من شيعة الاســتاذ الامام ومن ابنائه الصادقين ، وجيلهم من طلبة الازهر المتقدمين ، فقد اخذ هؤلاء الطلبة يتعارفون ويتواصلون واخذت تربطهم وتؤلف بين قلوبهم أبوة مشتركة ، هى ابوة الاستاذ الامام وغرض مشترك هو اصلاح الازهر . واول ما اتجه اليه نظر هذه الجماعة من الطلبة هو ان تجد بين علماء الازهر من يتولى امام تعليمهم وتخريجهم على مثل طريقة محمد عبده ، وقريبا منها ، ولم يكن يومئذ فى علماء الازهر من ينجه آليه النظر ليقوم هذا المقـــام المرجو غير الاستاذ الشيخ احمد ابو خطوة فلبى رجـــاء الجماعة ، وشرع يقرأ لهم كتاب « طـــوالع الانوار » للبيضاوى ، وهو كتاب يعتبره الازهريون من كتب الحكمة وفيه ذكر مذاهب الفلاسفة الاسلاميين وغيرهم . واختار الاستاذ ابو خطوة وقت قراءة الكتاب بعد صلاة المغرب فى منزله بعيدا عن الازهر ، ولعله قدر فى نفسه أن الذين سيحضرون هذا الدرس هم هذه الجماعة القليلة من ابناء الاستاذ الامام وكذلك بدأ يقرأ الكتاب لثلة من اولئك الطلبة يعرفهم ويعرفونه ، ومنهم مصـــطفى عبد الرازق وشقيقه على عبد الرازق . ولكن لم يمض الا ايام قلائل حتى اخذ الازهريون ينسلون من كل حـدب الى درس الشيخ ابو خطوة حتى امتلأت وضاقت بهـــم ساحة المنزل على سعتها واستمر هذا الدرس شـــهرا او نحوه ، واذا الاســتاذ ابو خطوة ينقطع فجـــاة عن متابعته .

وجرى الحديث يومئذ ان الخديو عباس قد نمى اليه حديث هذا الدرس وما لقيه من رواج بين طلبة الازهر ، فخشي عواقبه ، واظهر غضبه منه ، وما كان لاحد من شيوخ الازهر ولا من غيرهم الا من عصم الله أن يتعرض لغضب الخديو يومئذ ، ومصرع محمد عبده لا يزال حديثا جديدا ، ورأس الذئب الطائر عن جثته ماثلا امام العيون، لمن ألقى السمع وهو شهيد .

ولم يرجع هؤلاء الطلاب عما صمموا عليه من اتمام دراستهم على منهج محمد عبده ولما كانوا لا يجدون امامهم غير ابو خطوة ذهبوا يشاورونه فى أمره وامرهم ، ثم اتفقوا على ان يقرأ لهم فى غرفته من بيته بعد صلاة العصر درسا خاصا لا يؤذن بحضوره الا لنحو عشرة من الطلبة معروفين له باسمائهم واشخاصهم ، وكذلك بدأ ابو خطوة يقرأ رسالة الجامى فى الصفات وهى رسالة فى صفات الله تعالى على أسلوب يجمع بين الفلسفة والتصوف .

وأتم قراءتها فى نحو ثلاثة اشهر ، ولم يلبث ان توفى عقيب ذلك ، فلم يبق امام ابناء الاستاذ الامام من وسائل النشاط الا ان يجمعوا جهودهم حول الجمعية التى انشأوها باسم « الجمعية الازهرية » ابتغاء العمل على جمع شملهم ادبية او اصلاحية ليس فيها خطر ولا لها عواقب

واختارت الجمعية مصطفى عبد الرازق رئيسا لها ، وساروا بالجمعية سيراً حميدا ، حتي ارتفع ذكرها بين الازهريين ، وتطلعت اليها الانظار ، وتعلقت بها الامال ،

وان اختلفت فيها الظنون واحاطتها بعض الشبهات ، على انه لم يكن لها فى الواقع من عمل تقوم به غير ان اعضاءها كانوا يجتمعون فى كل اسبوع او اثنين فيخطب بعضهم ، ويتناقشون فيما بينهم مناقشات علميـة او ادبية او اصلاحية ليس فيها خطـر ولا لهـا عـواقب تخشى .

جهود الظواهرى فى الاصلاح

ولم تقتصر دعوة الاصلاح والتجديد على اتباع محمد عبده فقط ، بل اضطر الى مشايعتها آخرون ممن لم يكونوا من تلاميذه ، من هؤلاء ، الشيخ الظواهرى الذى الف كتابا بعنوان : « العلم والعلماء » سنة ١٩٠٤ ينقد فيه اوضاع الازهر ويرسم طريق اصلاحه وتطويره ، ولما انتهى من طبع الكتاب رأى ان يقدم نسخة منه للخديو : فلما طلب مقابلته ، قدم النسخة الى احمد شفيق باشا رئيس الديوان الملكى لكى تحدد له ادارة التشريفات يوما لتقديمها للخديو ثم اتصل بالشيخ على يوسف صـاحب جريدة المؤيد ، وهو صديق الخديو ، فأخبره بانه هـو والخديو حانقان عليه ، ذلك لان الكتاب يثبت اقـدام الشيخ محمد عبده لانه يدعو الى مايدعو الشيخ اليه مع ان الخديو يريد انتزاع هذا الشيخ من الازهر .

وفى ذلك المسار تقابل الظواهرى مع السيد البكرى، فلما أخبره قصة الشيخ على يوسف قال ان المعجب بالكتاب هو رياض باشا رئيس النظار ونصحه ان يذهب اليه ، فلما قابله احسن استقباله كثيراً واطراه ، ولما اخـبره بحديث الشيخ على يوسف وامتعاضه وامتعاض الخديو

من ظهور الكتاب وخشيته منهما ، فقال : لا ، انت شجاع فى كتابك ، فكن شجاعا فى عملك ، واعلم ان الحاكم هو لورد كرومر »

وفيما هو محتار فى امره ، هل يذهب للخديو ليقدم الكتاب ام يعرض عن هذه الفكرة نصحه صديق له بعدم تقديمه فى هذه الظروف السيئة ، ولكن الظواهرى رأى ان يكتب خطابا للخديو يقدم به الكتاب ويطلب منه الحرص على قراءته ، ونشرت جريدة المؤيد هذا الخطاب، فانتهز الشيخ على يوسف وهو صاحب هذه الجريدة فرصة هذا الخطاب وعلق على بعض عباراته تعليقات توافقه وتخدم اغراضه فى احباط اعمال الظواهرى واعمال الشيخ محمد عبده وتمهيدا لاخراج الثانى من الازهر .

وانتهز شيخ الازهر الشربينى وكبار العلماء فرصة غضب الخديو وكذلك الشيخ على يوسف على الكتاب فارادوا هم الاخرون ان يظهروا غضبهم ، فارسل الشيخ الشربينى الى شيخ الجامع الاحمدى ، وهو والد الظواهرى ليجمع كتاب العلم والعلماء وليحرق نسخه ، وهدده اذا لم يفعل ذلك فانه هو نفسه سيعزل من منصبه ، وفعلا حضر مندوب عنه الى منزل الظواهرى بطنطا واحضر له الوالد نحو خمسين نسخة حرقت فى حوض المنزل ارضاء لشيخ الازهر .

جهود عبد العزيز جاويش :

كذلك لم يكن عبد العزيز جاويش تلميذا لمحمد عبده ، وانما كان عضوا فى الحزب الوطنى الذى ناصبه العداء فى

أصعب الظروف ومع ذلك فلم يكن امامه ألا أن يرفع هو الاخر صوته فى معركة التطوير والاصلاح خاصة وان الحزب الوطنى نفسه كان ينظر الى التعليم على انه السلاح الرئيسى فى معركة النضال الوطنى ضد الاستعمار ، فقد كان جاويش يلتقى بالشباب المتطلع من الازهر موجهـا اياه العمل للدراسة الفرنسية عن طريق المدرسة الاعدادية التى أنشأها وكان يدرس بها للازهريين والتى أمها عدد كبير من علماء وطلبة عددهم نحو اربعمائة طالب معـدا مشروعه الخاص بارسال بعثات منهم الى اوربا .

وكان هدف جاويش من ارسال بعثة ازهرية الى اوربا من نوابغ الازهر هو ان تتزود بالمعارف الحديثة ثم تعود فتتولى مناصب القيادة والتوجيه وتغير انظمة الازهـر على نحو يدفعه الى التطور ومسايرة معاهد التعليم الكبرى وقد شقى من أجل مشروعه هذا ، فجمع له المال ، فقد كانت البعثات تسافر من كل المدارس ماعدا الازهـر ، وقد انقطعت اسبابه عن الحياه والمعرفة . ولكن مالبثت مؤامرات الاحتلال ان احاطت بالمشروع وثبطت الهمـم وروجت الشبهات حول المدرسة ، ووصل الامـر الى الحد الذى اضطرب له جاويش نفسـه ، وهدد الازهريون بقطع مرتباتهم ، مما اضطر بعضهم الى العدول عن اتمام الدراسة ، ثم تناقص تدريجيا ، ومضى جاويش بمساعدة اسماعيل شيمى وفؤاد حسيب فى اعداد « الارسالية » وتقرر ان يكون الزى وسطا بين الشرقى والاوربى ، فاختار لهم العمامة العالية مع البدلة الافرنجية . ولاشك كان الغرض من البعثة ـ كما صوره جاويش ـ عملا رائعا وهو « تكوين رجال يرجعون الى مصر وقد أستقوا العلم من مناهله ليصلحوا من فئتهم مابها من الامراض وليخرجوا

هذه الامة بين جمودها ، وقد رايت من التاريخ الطبيعى ، ان الاشياء تزيد وتنقص من داخلها لا من الخارج . وقد رأيت ان ابذر فى مصر من الازهريين رجالا فارسلهم الى حيث يبلغون العلم الصحيح ليرجعوا لنا وقد جمعوا منه مايمكنهم ان يدرسوه لامثالهم من الازهريين ، وقد لاقينا مشقات جمة فى سبيل جمع المال ، ولكن آلينا على انفسنا ان نخدم هذه الامة خدمة صادقة غير منتظرين من ورائها جزاء . ان الازهر وقد كان يقفل الابواب فى وجه كل علم عصرى يسعى اليوم ان يتخلص من هذه القيود التى تقيده » وقد اشار جاويش الى انه اقتفى فى ذلك اثر الشيخ محمد عبده فى اصلاح الازهر .

وقد تكونت البعثة الاولى من : على الشهداوى ، محمد مصطفى التونسى ، محمد مصطفى رزق ، وكانت على حسب الامة مباشرة ، فسافرت فى ٢٦-٢-١٩١١ ،وسافر معها جاويش الى بونلييه « فرنسا » « سافرنا معهم اذ انسنا منهم الحاجة الى معين خبر اداب القوم وعاداتهم ومواصفاتهم العامة ، فلما وصلنا الى مستقرهم لم يبيتوا فى الفندق الاليلة واحدة ، ثم عدنا بهم الى مدرسة المعلمين فبوانا لهم بها المساكن وقضينا لهم ما يريدون من المآدب والحياج ـ ولبثنا فى مدينة مونبلييه اسبوعا نزورهم فيها ونؤدى لهم مايحتاجون اليه حتى اطمأنوا وارتاحت نفوسهم » .

واشار جاويش فى رسالة منه الى جريدة « العلم » من « ليون الى انه استهدف الوقوف على اساليب التعليم الحديثة ليطبقها فى الجامعة الازهرية التى كانت تضم ١٤ الف طالب حتى تصبح جامعة عصرية بالمعنى الصحيح وحتى يعرف ان المصريين يعتمدون فى سبيل استقلالهم

على انفسهم قبل كل شيء .

وقد كان من الممكن ان يثمر هذا المشروع وينجح لولا ان اماتته ظروف مصر في هذه الفترة كما أماتت غيره من المشروعات .

ثورة الازهريين سنة ١٩٠٨ :

منذ ان انشئت المحاكم الاهلية بمصر سنة١٨٨٣ اقتصرت المحاكم الشرعية على النظر فى المسائل الشخصية من زواج ووقف وغيرهما . وكانت الناس تشكو كثيرا من سوء الادارة فى هذه المحاكم لعدم توافر شروط الكفاءة فى قضاتها ، فاضطرت الحكومة الى تشكيل لجنة عهد اليها بحث أحوال هذه المحاكم بحثا دقيقا ووضع نظام يكفل أصلاحها . وكان من اعضاء هذه اللجنة الشيخ محمد عبده ، فزار بعض هذه المحاكم وقدم تقريرا ابان فيه ماكانت عليه من الفوضى واختلال النظام وظهر له ان القضاة لم يسبق لهم شيء من التعليم الخاص الذى يؤهلهم لتولى مناصب القضاء بالكفاءة المرغوبة ، ولم يكونوا على شيء من الاهلية او الدراية الخاصة بأعمالهم وكانوا لذلك يحاولون اجتناب الوقوع فى خطأ الاحكام بأن يصلحوا بين المناقضين،وقال عن الكتبة أنهم كانوا على جهل تام اذ لم يكن انتخابهم مبنيا على قواعد موضوعة واغلبهم كانوا يتبوءون مناصبهم عن طريق التوارث والتعاقب ، وختم تقريره بطلب انشاء معهد خاص ينتخب طلبته ممن يتعلمون بالازهر وهؤلاء يتدربون فيما بعد لتولى مناصب القضاء ويزاد على العلوم الدينية التى يزاولونها فى ذلك المعهد بعض العلوم الحديثة كالرياضيات والطبيعيات والجغرافيا والتاريخ .

هذا ولاشك فى ان محمد عبده كان يرى فى انشـــاء مدرسة القضاء الشرعى غرضا اهم وابعد من اصـلاح القضاء الشرعى فى ذاته ، ذلك هو تخريج فئـة مثقفة ثقافة دينية سليمة تستطيع ان تحقق الغرض الاكبر الذى كان يعمل له الاستاذ الامام وهو النهوض بالمسلمين عن طريق الدين .

وقد اخذ سعد زغلول تلميذ محمد عبده والذى كان وزيرا للمعارف سنة ١٩٠٧ على عاتقه تنفيذ هذه الفكرة التى صدر بانشائها بالفعل أمر عال فى ٢٥-٢-١٩٠٧ ، الا ان الازهريين شعروا ان المدرسة التى انشأها ذلك القانون ليست هى المدرسة التى اراد الاستاذ الامام ان ينشـئها ليكون هو مرشد الطلاب فيها ومربيهم والتى كانت من اجل ذلك تهفو اليها الافئدة وتتعلق بها الامال وذلك لشعورهم انها سلبت الازهر اختصاصـا آخر من اهم اختصاصاته ونعنى به تخريج القضاة الشرعيين بعـد ان سلب منه اختصاص تخريج مدرسين للغة العربية بانشاء دار العلوم سنة ١٨٧٢ .

وفى اعتقادنا فان هذا القانون هو الذى القى على نفوس الازهريين شعلة من النار لم تزل تسرى فى تلك النفوس حتى الهبتها وجعلتها نارا مستعرة وثورة هائجـة عنيفة ذلك ان المدرسة الجديدة قامت على اساس الفصل بينها وبين الازهر فصلا تاما على الرغم من ان شيخ الازهر جعل رئيس مجلس ادارتها وعلى الرغم من ان طلبتها يختارون من طلبةالازهر ومن ان الشهادة التى يعطاها المتخرجون فيها تعتبر شهادة عالمية الازهر ، وعلى الرغم من كثير غير ذلك مما افيض عليها ليعطيها صورة الانتساب الى الجامع الازهر . ولكن المدرسه برغم ذلك كله قد جعلت تابعـة

لوزير المعارف ، فهو صاحب الرأى الغالب فى تكوين مجلس ادارتها وفى يديه ميزانيتها ، وقد أفيض عليها المال بسخاء فجعل للطلبة اعانات شهرية وقدم لهم طعام الغداء مجانا ، كما جعل راتب المدرسين فيها فوق راتب امثالهم من المدرسين فى الازهر ، واختير ناظر المدرسة من غير الازهريين وكذلك كثير من مدرسيها ، واختير لها مكان فسيح فى حى يبعد عن الازهر كثيرا .

وبعد ذلك بعام كامل صدر قانون الجامع الازهر وماشاكله من المدارس العلمية الدينية الاسلامية فى السادى عشر من مارس سنة ١٩٠٨ ويمتاز هذا القانون امتيازا ظاهرا بأمور منها : اضعاف معنى تبعية المعاهد للازهر ، قال فتحى زغلول : « وكان معهد الاسكندرية اذ ذاك يتقدم تقدما ملموسا ، والتعليم فيه يترقى ترقيا ظاهرا فاق به الازهر وملحقاته الاخرى فتاقت نفسه الى الاستقلال . ولما جاءت فرصة الاصلاح الجديد ولمع بارق تعيين شيخ من ذوى المقدرة للجامع الاحمدى واستقلت الجهتان وحاولت دسوق اللحاق بهما وحاولت احداهما أن تضمها اليها صدر القانون الجديد مؤذنا بذلك فى ديباجته » .

ومما يسترعى النظر فى هذا القانون ماجاء فى المادة «١٣» : « والعلوم التى تدرس بالمدارس الدينية العلمية الاسلامية هى العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية والعلوم الرياضية وغيرها من العلوم العقلية التى لا تضر بالعقائد حسبما يقرره المجلس العالى » ، واى شىء يسترعى النظر اكثر من النص فى قانون المعهد الدينى العلمى الكبير على مايفيد ان بعض العلوم تضر بالعقائد ؟ ثم اى شىء ابعد عن حسن التقنين من هذا النص الغامض فى اهم مايمس

المعاهد وهو موضوع العلوم التى تدرس فيها ؟

وقد اجتمعت نواقص كثيرة في القانون الجديد مع مشاعر الالم والمرارة لقانون مدرسة القضاء الشرعى لتدفع بطلاب الازهر الى ثورة عنيفة كان اول ماطالبوا به فيها ان يلغى القانون الجديد . ولكن هذا المطلب ـ على عدالته لم يكن فيما يظهر كافيافى نظر الجمهور لان يكون وحده سببا للثورة ولا اساسا للاصلاح الذى ينادون به وكان لابد للازهريين ان يحددوا ـ ولو على نوع من الاجمال ـ معانى الاصلاح الذى يبتغون ووجوهه حتى تكون ثورتهم مفهومة عند الناس ، ويكون دعاؤهم مسموعا . ولكن الذين بدأوا حركة الاضراب الازهرى لم يفكروا فى شىء من ذلك ، بل كان مطلب الغاء القانون الجديد يملأ قلوبهم ويغطى على سمعهم وانصارهم ، وكان ذلك نقصا ظاهرا فى الحركة .

ولولا ان جماعة من الطلبة الازهريين تداركوه من أوله لاصيبت الحركة باخفاق سريع فقد اجتمع عدد منهم ، ووضعوا مطالب للازهريين حددوها تحديدا كاملا على اساس تفكير سليم والفوا لجنة الاتحاد الازهرى من جماعة مختارة من الطلبه قاموا قياما حسنا بتدبير الاضراب وتوجيهه رجهة مرضية استحقت من الرأى العام عطفا وتشجيعا .

ولم يكن مستساغا ان يقف علماء الازهر موقفا محايدا من هذه الحركة البريئة التى لا تريد الا خير الازهر واصلاحه ، ولم يكن مستساغا ان يترك العلماء طلبتهم يتعرضون وحدهم لما اصابهم به الاضراب من عنت ومن ارهاب ، فتم تأليف جمعية باسم « تضامن العلماء » كان على راسها مصطفى عبد الرازق ، وكان لهذه

الجمعية صدى مدو فى جهات الحكومة وفى الرأى العام ايضا .

ولم يكن الغريب ان يثور اهل الازهر على القانون الجديد بعد ان مكثت العلوم الحديثة تدرس بينهم من سنة ١٣١٤ هـ لان الخديو حينما وضع هذا النظام بارشاد الشيخ محمد عبده لم يلبث أن غضب عليه كما رأينا لاسباب سياسية لا اصلاحية ، ولكن غضبه عليه جرأ اهل الازهر عليه وعلى النظام الذى اتى به ، فلم يستقر الفه فى نفوسهم ، ولم يتدربوا على الخضوع له ، وهذا بالاضافة الى ان الخديو كان يختار لمنصب شيخ الازهر مثل الشيخ سليم البشرى ومثل الشيخ عبدالرحمن الشربينى ، وكانا من أعداء هذا النظام ولا يعقل ان يكونا من اعدائه ولا يكون اكثر اهل الازهر على رايهم فيه ، لان المرءوسين عندنا يتبعون دائما رئيسهم فى رايه ، وكان الواجب ان يقصر منصب شيخ الازهر على من يخلص لهذا النظام ولايرى انه مفسدة للدين والعلم .

فلما حان وقت العمل ، قامت الصعوبات فى وجه المنفذين ، فعمدوا الى امتحان جميع الطلبة فى بعض العلوم دون بعضها ، ورتبوهم فى جميع سنوات الدراسة على حسب نتيجة ذلك الامتحان فوقع اضطراب شديد بين الطلاب لان منهم من تأخر عن سنوات دراسته ومنهم من تقدم ، وكذلك وقع اضطراب آخر بين العلماء لانهم كلفوا فى مجموعهم بتدريس مجموع العلوم المقررة فى النظام الجديد،ونشأ عن ذلك اضطراب من نوع آخر بين الطلبة واشتد التنازع بين التنفيذ والخاضعين له ، فاضرب الطلبة بل والعلماء ايضا وانتقل سبب الاضراب من تعذر تنفيذ النظام الجديد الى مطالب كثيرة وادت الاضرابات

الى استقالة شيخ الازهر وعهد الى خليل باشا حمادة مدير عموم الاوقاف فى ادارة شئون الازهر مؤقتا لكن الطلبة كانوا قد زادوا وقويت شوكتهم ، فتدخل البوليس بوسائله المعروفة .

ويروى احمد شفيق انه فى يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ تناول الوزراء ورئيسهم ومدير الاوقاف طعام الغداء على مائدته . وبعد الانتهاء دارت مناقشة عنيفة بين سعد زغلول وحسين رشدى حول الازهر فقال سعد : « ان الاصلاح الذى تقرر ماهو الا حبر على ورق لانه لاتوجد المعدات اللازمه لهذا الاصلاح فلا سيوفر المدرسون اللازمون فى العلوم العصرية للمعاهد الدينية ، والمشايخ الموجودون لايمكنهم القيام بما يتطلبه النظام الجديد فقال رشدى باشا : نأخذ من دار العلوم ومن المتخرجين فى مدرسة القضاء مساعدين للمشايخ ، وكذا نستحضر من الخارج من يلزم » فرد عليه سعد باشا بأن هذا لا يمكن فاشتد الجدال حتى قال رشدى « انت ياسعد لا تريد الا بقاء مدرسة القضاء الشرعى وتريد محو الازهر » !!

وقد ترتب على الاضطرابات السابقة صدور أمر عال فى ٢٩ محرم سنة ١٣٢٧ هـ « ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٦ » بايقاف العمل مؤقتا فى الازهر بالنظام الجديد والرجوع الى قوانين سنة ١٣١٢ و ١٣١٤ ، وهدأت بذلك حركة الاضطراب فى الظاهر غير انها كانت لاتزال متقدة فى النفوس .

وكان الجامع الاحمدى قد ثار ايضا على النظام الجديد، ولكن الخديو كان قد اختار له شيخا قويا هو الشيخ محمد حسنين العدوى فامكن ان يتغلب على ثورة الطلاب

وكان يعاونه فى ذلك شيخان هما الشيخ عبد الله دراز والشيخ عبد الهادى مخلوف ، وكان الاول وكيلا له وكان الثاني مفتشا او مراقبا . ولم تثر المعاهد الاخرى كما ثار الازهر والجامع الاحمدى ، لان كلا من الجامع الدسوقى والجامع الدمياطى كان قليل العدد وكان طلابهما من المبتدئين الذين لا يقوون على الثورة ، اما معهد الاسكندرية فانه كان قد الف النظام بهمة شيخه الشيخ محمد شاكر .

وفى ٣٠ رمضان سنة ١٣٢٧ « ١٥-١-١٩٠٩ » راى المجلس العالى اعادة العمل بمقتضى قانون سنة ١٣٢٦ وتطبيقه تدريجيا من السنة الدراسية التالية على طلاب السنة الاولى من القسم الاولى وصدرت الارادة السنية بذلك فى ٤ شوال سنة ١٣٢٧ « ١٩-١٠-١٩٠٩ »

ومع ذلك ، لم تلبث ان ظهرت حركة الاضطراب من جديد وتلاهم نحو مائة من العلماء وأعاد الجميع المطالب الاولى وعاد الهرج الى الازهر وعطلت اعماله مرة اخرى وصدر امر بتشكيل لجنة ثانية للنظر فى الوسائل التى يحسن اتخاذها .

قدمت اللجنة المذكورة تقريراً فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٥٨ « ١-٥-١٩١٠ » وقصرته على مارأته فى المطالب المذكورة ، ولم تتعرض لنظام الجامع الازهر ومما جاء فى تلك المطالب :

١ - ان يناط التدريس فى كل سنة باكفاء وان يراعى فى توزيع الدروس على سنواتها قوى الطلبة والزمن الذى تدرس فيه .

٢ - ان تصرف كتب العلوم الحديثة والادوات الفنية

للطلبة بالمجان وان يوسع نطاق الكتبخانة ويباح الانتفاع بكتبها للطلبة .

٣ ـ اعطاء مرتب مناسب لكل من يعين للتدريس من وقت تعيينه « وكان أولا لكل من ينال شهادة العالمية »

٤ ـ الحاق تلاميذ مدرسة القضاء الشرعى بطلبة الازهر بعد ابطال اسمها « وكان قبلا تفضيل الطلبة على تلاميذ المدرسة » .

٥ ـ تعيين شيخ الجامع والوكيل والمفتش وأعضاء الادارة بانتخاب العلماء عامة وتعيين مشايخ الاروقة والحارات وكذا مشايخ المذاهب بالانتخاب .

٦ ـ الترخيص للعلماء بالسفر بالسكة الحديد بالمجان وللطلبة حين حضورهم وحين عودتهم .

٧ ـ ترتيب اعانة شهرية للفقراء من الطلبة .. الخ

وقد قبلت بعض الطلبات ورفض البعض وعدل البعض الاخر .

ونتيجة لذلك صدر قانون آخر للازهر وهو قانون ١٤ جمادى الاولى سنة ١٣٢٩ هـ « ١٩١١ » بجعل مدة الدراسة خمس عشرة سنة بدل اثنتى عشرة كما كان فى القانون السابق ليتسنى للشاكين ان يعودوا بطريقتهم القديمة فى التدريس الى مثل ماكانت عليه ولا يختصروا فى شيء منها كما اختصروا فى هذا النظام الحديث . وقد زاد هذا القانون على قانون سنة ١٣٢٦ للغاية السابقة انشاء هيئة كبار العلماء ، وهى هيئة اريد منها عند انشائها ان تتفرغ لدراسة أمهات الكتب فى العلوم القديمة ، فتاخذ فى دراستها بالطريقة القديمة فى التدريس ولا تتقيد فيها بشيء مما تقيدت به فى النظام الحديث ؛ وقد كلف عالم من هذه الهيئة بتدريس العلم الذى يرى

انه اكمل فيه من غيره ، على ان يلقى فيه ثلاثة دروس على الاقل فى كل اسبوع ، وان يكون درسه فى وقت يمكن ان يحضر فيه عدد كبير من العلماء ليعرفوا الطريقة الازهرية القديمة فى التدريس بعد ان كاد النظام الحديث ينسيهم لها بما اختصره فيها .

ومما ينبغى الاشارة اليه ، ان اللجنة التى الفت لوضع هذا القانون كانت مؤلفة من احمد فتحى زغلول شقيق سعد زغلول ووكيل الحقانية ، واسماعيل صدقى وكيل الداخلية وعبد الخالق ثروت النائب العمومى . لكنهم لم يكونوا احرارا فى كل وجه ، فانهم موظفون اختارهم الامير ليزيلوا عوامل القلق فى الازهر بتلافى مافى قانون سنة ١٩٠٩ من دواعى الارتباط ، فلم يكونوا بطبيعة الحال قادرين على الرجوع الى المبادىء التى وضعها محمد عبده ، فان الامير يكره الشيخ محمد عبده ولست تجد ذكر اسم الشيخ فى تقريرهم وان المعوا الى عهده بالثناء الماعا ، ولم يكن فى وسعهم ايضا ان يشيروا بتخليص الازهر من تدخل المعية الخديوية وما كان يخف على فطنتهم ان ذلك هو سبب الداء .

وقد علق التقرير على مطالب الازهريين بقوله : « والغرض الاصلى من الازهر تعلم علوم الدين .. وآمال اهله وغايتهم من تعلم علوم عبادة ربهم باتباع أوامره واجتناب نواهيه والانتفاع ونفع الناس بنفوس مطمئنة فى عيشة راضية .. » وجاء فيه : « كذلك مما لايتفق مع هذه المطالب ان ينظر الى الجامع الازهر كأنه احدى المدارس المدنية العصرية فيساق له نظام من نظاماتها ويخضع اهله الى ماينافى طبيعة وجودهم ويجرى عليهم من القواعد والاحكام مايجرى على اى مجتمع كان . ومن

الخطر ان يطلب من الازهر مايطلب من دراسة الحقوق أو الطب او الزراعة بل كل وماخلق له ، اهل الدين للدين واهل الدنيا للدنيا » .

وظل هذا القانون معمولا به الى سنة ١٢٤٢ هـ .

الازهر فى سنوات الحرب العالمية الاولى :

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ كان الازهر احد المصادر الرئيسية التى اقلقت الانجليز ، ولكنهم مع الاسف الشديد قد استطاعوا باستغلالهم بعض ذوى النفوس الضعيفة ان يحققوا عن طريقة بعض اغراضهم فى نهاية الامر بعد مالاقوا من مقاومة فى البداية ، فقد ارادوا مثلا تعطيل الدراسة فيه ، ولكن رجال الازهر افهموا مستشار الداخلية الانجليزى ان الازهر جامع تؤدى فيه الشعائر الدينية ولا يجب اغلاقه ، فعدل الانجليز مطلبهم الى تقليل عدد الطلاب ، وكان عددهم فى ذلك الوقت ٨٢٢٢ طالبا ، فأوعزوا الى شيخ الازهر بفصل الطلبة الذين عرفوا بعدائهم للانجليز من مصريين واتراك وغيرهم من ابناء المستعمرات البريطانية والفرنسية ، فتم فصل ٣٠٠٦ طالب من الطلاب بحجة عدم انتظامهم فى الدراسة واشتغالهم بغير طلب العلم واعتبروا الاشتغال بالسياسة اشتغالا بغير العلم ، ونجحوا الف طالب فى امتحان عقد على عجل ، وبذلك انخفض عدد الطلبة الى النصف .

وطلبوا من مجلس الازهر الاعلى ان يرسل منشورا دوريا الى المعاهد الدينية فى القاهرة والاقاليم لحض الطلبة على التزام الهدوء والسكينة ، كما نشرت مشيخة الازهر الاعلان الاتى بين طلبتها ، وهو لا يختلف عن

المنشور الذى ارسل الى الاقاليم الا فى شىء واحد ، وهو انه حظر على الطلبة الخروج من منازلهم بعد الساعة السادسة مساء ، وهذه صورته :

« مشيخة الجامع الازهر تلفت نظر طلاب العلم بمناسبة اعلان الاحكام العرفية فى القصر المصرى ، الى وجوب التفرغ لدروسهم وعدم الخوض فى الامور السياسية وان يلتزموا جانب السكينة والهدوء ، وان يكونوا على الدوام بمعزل عن المجتمعات التى قد تقع عليهم فيها من المسئولين مالا يؤدونه ولا تحمد عقباه ، وان لا يتكلموا فى الاحوال الحاضرة بشىء ما » .

كذلك تأمرهم المشيخة ان يلزموا بيوتهم من الساعة السادسة بعد الغروب وأن يكونوا قدوة للجمهور داخل الازهر وخارجه « والله يوفقهم الى الخير والصلاح » !!

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل سعى حسين رشدى رئيس الوزراء فى ذلك الوقت الى أن يستصدر بيانا من الازهر يدعو فيه الشعب كله للامتثال للاحكام العرفية فدعا كلا من الشيخ الظواهرى شيخ الجامع الاحمدى بطنطا والشيخ ابو الفضل الجيزاوى شيخ معهد الاسكندرية كذلك دعا الى نفس الاجتماع الشيخ سليم البشرى شيخ الازهر والشيخ محمد بخيت والشيخ عبد الرحمن قراعة ، فوجه رشدى باشا الكلام الى العلماء ، وقال : « انتم تعرفون ان الاحكام العرفية قد اعلنت فى البلاد والحكومة تريد أن يطيع الاهالى هذه الاحكام لانها من مقتضيات الحرب ، وقد عمل الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع بيانا للهدوء وتريد الحكومة نشره فى كل القطر وهاهى نسخة منه قد اعدت فعلا أريد ان اعرضها عليكم » .

ثم ناولهم النسخة وقرأوها فوجدوا فيها ان الشيخ سليم البشرى يدعو للرضوخ للاحكام العرفية استنادا الى الدين !! وعندما قرأوها لاحظوا أن الشيخ سليم كأنه واجم وغير مرتاح ، فأراد الظواهرى أن يساعده فى موقفه الحرج فوجه الكلام لرشدى وقال : هل يسمح لى عطوفة الباشا فى ابداء ملاحظاتى فقال : وهل هناك ملاحظات ؟ » : فقال : انى ارى أن هذا البيان سيهيج الناس لصدوره من رجال الدين وأنى ابدى رأيى لعطوفتكم بصراحة » . حينئذ تكلم الشيخ بخيت فحبذ رأى الظواهرى ثم تحمس الشيخ ابو الفضل وانضم الى الظواهرى فى الرأى ولم يستطع رشدى ان يجيبهم برأيه قبل ان يستلهم سادته الذين امروه بذلك فقام الى التليفون حيث تحادث مع شخصية انجليزية طويلا ، ثم التفت الى العلماء وقال : « يمكنكم ان تعدلوا فى البيان وتضعوا فيه ماتريدون » . فغير العلماء مواضع بعض الجمل وصدر باسم هيئة كبار العلماء بالصور الاتية :

« نظرا للظروف الحالية قد اجتمعت هيئة كبار العلماء بالازهر الشريف ، ورأت بذل النصح للمسلمين من سكان هذا القطر بالتزام جانب السكينة والطمانينة وحررت لذلك الدعوة الاتية التى بعثت بها لرياسة مجلس النظار لنشرها فى الجرائد اليومية وهاهى :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

الحمد لله الذى حذر عباده من الدخول فى الفتن ، وامرهم باجتناب ماظهر منها ومابطن والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى حض الناس على مكارم الاخلاق ، وحثهم على ملازمة السكينة وترك الشقاق وعلى صحبه

وآله الذين اتبعوه ونسجوا على منوآله .

اما بعد ، فيامعشر المسلمين ! انتم تعلمون ان الحرب القائمة الان على ساق وقدم قد تطاير الى سائر الاقطار شررها ، وعم جميع البلاد ضرورها وقد دهم النـاس مادهمهم رزاياها ، وعمهم ماعمهم من بلاياها . وقـد قيض الله لكم يامعشر المصريين ان تكونوا فى امن مـن خوض غمارها وهيأ لكم ان تتجنبوا شرها وبلاها بدون ان يكلفكم نفسا ولا نفيسا .

فالواجب عليكم ازاء هذه الحال ان تلازموا السكون والسكينة ، وان تخلدوا الى الراحة والطمأنينة ، وان ينصح كل واحد منكم الاخر بذلك وان لاتخوضوا فى شيء بما لا شأن لكم فيه . وان يشتغل كل واحد منكم بشئونه ، فقد قال تعالى « يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لايضركم من ضل اذا اهتديتم » .

واياكم ان تتعرضوا لما يجلب عليكم المضرة ولا تأمنوا عواقبه وشره ، فتلقوا بأيديكم الى التهلكة بل الزموا فى جميع الاحوال الاحسان فى الاقوال والافعال ، فقـد قال تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسـنوا ان الله يحب المحسنين » .

واحذروا ان تجلسوا مجالس اهل الفتن والشـرور واجتنبوا المجامع التى يكثر فيها القيل والقـال ، ولا تسمعوا الى مايشوش به عليكم ذو الغايات والجهـال ، فلا خير فى سر هؤلاء ولا نجواهم كمـا قال تعالى فى امثالهم ــ لاخير فى كثير من نجواهم الا من امر بصـدقة او معروف او اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغـاء رضوان الله فسوف يؤتيه أجرا عظيما .

وليحذر كل واحد منكم ان يتعرض لما يصيبه ضره ،

ولا يقتصر عليه شره فقد حذركم الله من ذلك فقال تعالى « واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصـــة » وفى صحيح البخارى عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والنائم فيها خير من الماشى ، والماشى فيها خير من الساعى من استشرف لاتستشرفه . فمن وجد فيها ملجأ او معاذا فليعذبه » . ومعنى هذا الحديث أن كل من كان ابعد عن الفتنة كان خيرا ممن قرب منها ، وأن من تعـرض لها تهلكه !

فهانحن معاشر العلماء قد راينا من واجبنا فى هذه الظروف الحاضرة ان نبذل لكم ايها المسلمون النصـح امتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة . وفى الحديث الصحيح : من حسن أسلام المرء ترك مالا يعنيه ، وكفى بهذا نصيحة » !!

امضاء ١٢ من هيئة كبار العلماء ، ١٥ من العلماء

وتأتى خطورة هذا البيان من ان انجلترا كانت تعانى من خوف شديد ، اذ انها كانت تواجه الدولة العثمـانية وفيها الخلافة الاسلامية ، ومصر قلب العالم الاســلامى فان ينجحوا فى استصدار مثل هذا البيان من علمـــاء الازهر بالذات فقد كان هذاكسبا كبيرا لهم من غير شك هدأ من روعهم وادخل فى قلبهم السكينة والهـــدوء ، فلا خوف من الشعوب الاسلامية مادامت اكبر هيئـــة اسلامية تدعو المسلمين الى الهدوء والبعد عما لا يعنيهم والمقصود هنا بطبيعة الحال البعد عن الاشتغال بالأمـور السياسية بحيث لاتتعدى اهتمامات الناس أمور معاشهم اليومية العادية !!

بل تنعكس الامور ونصبح نحن الخائفين ، ويتمـــكن

الاجانب من تضخيم بعض الاحداث البسيطة التـافهة ليحصلوا على مايريدون من مكاسب ولينالوا من أهـل الأزهر ، فقد حدث ـ مثلا ـ فى سنة ١٩١٥ ان مرت بجوار بناء المعهد الدينى بطنطا جنازة رجـل مسيحى يونانى وكان فى هذا الوقت بعض من صغار الطلبة موجودين بالمعهد يأكلون جزرا أثناء الفسحة فرموا أطراف الجزر فى الشارع فجاء صدفة على الجنازة اثناء سيرها ، ومع أن هذا الحادث برىء وكان يجب أن يفهم على حقيقته الا ان القسس الروم هاجوا له هيجانا شديدا وشـكوا بالتلغراف الى السلطات العسكرية الانجليزية فى مصـر والاسكندرية والى المديرية بطنطا وقالوا فى شكواهم ان المصريين ساخطون على الأحكام العرفية التى أعلنها الانجليز فى مصر ، وان هذه الحادثة اول قطرة من الغضب التى ستظهر حتما فيما بعد ولا تقتصر على طنطا فقط ، بل ستشمل القطر كله . ومن الغريب أن هذا التلغراف لقى من السلطة العسكرية ومن الحكومة المصرية اهتماما شديدا الى درجة ان السلطان كان له شأن فيه ، وكان الظواهرى شيخ المعهد فى القاهرة ، فلمـا عرف الخبر حضر الى طنطا سريعا وعرف حقيقة الامر وعرف أسماء الطلاب الصغار الذين فعلوا ذلك وهم فى السنة الاولى والثانية الابتدائية ، ثم استدعى مدير الغربية الفريق ابراهيم فتحى الظواهرى فسأله عن الموضوع فقال له : أفرجوا أولا عن الطلبة الذين اعتقلتموهم وانا أضمن لك ان اخبرك بالحقيقة غدا لانى لا ازال اواصل البحث . وفى الغـد ارسل الى الشيخ ثانيا وقال : « ماذا صنعت ؟ ان السلطة دوشتنى ، ولكن اذا عرفت الحقيقة فلن اخبرهم

بشيء حتى اعلم ماذا يريدون أن يفعلوا ، فانهم يريدون اغلاق المعهد » !

وفي اليوم الثالث استدعاه أيضا ، فاتصل أمامه برشدي باشا رئيس الوزراء بالتليفون وقال له : « ان الحكاية ظهرت حقيقتها وبعد ان عجز البوليس اتصلت بالشيخ الاحمدي فقص على القصة وقال انهم طلاب صغار كانوا يرمون اشراش الجزر » ، فقال رشدي : اذن اذهب الى المعهد واجلد هؤلاء الطلاب أمام اخوانهم » . فلما اخبره فتحي باشا بذلك قال الظواهري : « ياباشا ، قبل ان تجلدوا الطلاب انا اقدم استقالتي ، واني ساجمع مجلس الادارة للنظر في الامر من جهتنا ، واذا امرت السلطة العسكرية على جلد هؤلاء الطلبة فليكن بعيدا عنا وعن المعهد وليس بصفتهم من الطلبة » ، فأبلغ ذلك الى رشدي باشا بحضوره ايضا ، فوافق ولم يجلد الطلبة .

وفي الوقت الذي بلغت فيه درجة النفاق أقصى درجة لدى أحد المشايخ نجد آخر رفض ذلك ويثور عليه حتى ولو كان ذلك متصلا بالسلطان القائم ، فعندما تهيأ طلاب بعثة الجامعة المصرية للسفر الى فرنسا اخر عام ١٩١٥ دعوا الى لقاء مع السلطان حسين ، وبعد أن تحدث اليهم وقف طه حسين ليرد قائلا : اعز الله نصر مولانا واعلى كلمته . نحن ابناء العلم ، نهضنا فيه صغارا وسنمضي فيه كبارا وقفنا عليه ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا ولم نشتغل الا به ، ولم نفكر الا فيه . ليس لنا في حياتنا غاية الا أن نخدم وطننا العزيز وسلطاننا المحبوب خدمة علمية صادقة فباسم الجامعة المصرية نرفع الى عرشك الكريم تحية العلم ظاهرة صادقة تمثل شكره

لك ورجاءه فيك . لقد احسنت يامولاي الى العلم ، ورفعت قدره . فليزد الله قدرك رفعة وليحسن جزاءك عن العلم والمتعلم .

وقد منح السلطان لكل طالب بعثة مبلغ خمسين جنيها .

فلما ذهب السلطان ليؤدي فريضة الجمعة في مسجد عابدين في آخر ديسمبر سنة ١٩١٥ قال الشيخ محمد المهدي امام جامع عزبان « وكان هو الخطيب » في خطبته معلقا على موقف السلطان من طه حسين وزملائه السابق : « جاءه الاعمى فاكرمه وبفضله عليه تجلى ، وما عبس في وجهه وما تولى » وذهل المصلون لهذه الكلمة مما هو واضح فيها من الاساءة الى الرسول عليه السلام تملقا للسلطان واخذوا بعد ذلك يستعدون لصلاة الظهر لتيقنهم من بطلان صلاة الجمعة ، وقام الشيخ محمد المهدي يصافح الناس ، فلما وصل الى الشيخ محمد شاكر وكيل مشيخة الازهر وعضو هيئة كبار العلماء في ذلك الوقت ، رفض ان يمد اليه يده ، وقال بصوت عال : « لااصافحك ولا اضع يدي في يدك . فاخرج من هنا فانك مرتد لتعريضك بالنبي صلى الله عليه وسلم » ثم توجه الشيخ شاكر الى قصر عابدين وقابل كبير الامناء وابلغه ماحدث وافهمه ان ماوقع من الشيخ المهدي تعريض بالنبي وهو ردة وكفر ، وطال بينهما النقاش دون نتيجة .

والجأ بعض المشايخ الى الدس لبعضهم البعض املا في مغنم دنيوي فعندما تولى « فؤاد » السلطنة سنة ١٩١٧ بعد وفاة حسين كامل ، كانت علاقة الشيخ الظواهري به وثيقة وحدث ان خطرت للشيخ فكرة جديدة وهي جعل دراسة الوعظ والارشاد بمثابة تخصص يستزيد به العالم بعد الحصول على درجة العالمية ، ثم

تطورت هذه الفكرة عنده الى تعميم هذا التخصص بعد العالمية ليشمل نواحي اخرى من العلوم الازهرية فيتخصص العالم بعد نواله شهادة العالمية فى طائفة من العلوم يختارها حسب ميله ورغبته على أن تنقص مدة الدراسة العادية الى اثنى عشر عاما ، ثم تخصص الثلاث السنين الباقية التخصص وبذلك تبقى مدة الدراسة فى مجموعها كما كانت بدون زيادة .

وانتشرت هذه الفكرة بين العلماء والطلاب ، وبدأوا يلتفون حول الشيخ وأثار هذا حقد البعض فأخذوا يدبرون دسيسة له ففى يوم من الايام طلب الشيوخ قراعه وابو الفضل والبرديسى مقابلة السلطان فؤاد ، وبعد ان تمت المقابلة بيومين ، قابل الظواهري السلطان الذى بادره بقوله : انى غير متفق معك هذه المرة فى الراى فقال الشيخ فى اى رأى يامولاى ؟ فقال فى التقرير الذي رفعته لمجلس الازهر الاعلى واقترحت فيه تقصير مدة الدراسة الى اثنتى عشر سنة بدلا من خمس عشرة ، فقال الظواهرى أن اقتراحى لاينقص المدة العامة ، فهى خمسة عشر عاما كما كانت ، ولكنى رأيت أن تكون الثلاث السنين الاخيرة منها للتخصص ، وفكرة التخصص هذه فكرة خطرت لى وبها يمكن أن نحصل على علماء متخصصين راسخين فى العلم » .

فقال : ولماذا لايكون التخصص بعد ستة عشر عاما بدلا من ١٢ عاما ؟ فقال : ان هذا يطيل مدة الدراسة كثيرا ولا داعى له ، واذا كان مولاى لا يرى فى وجودى بالمعاهد فائدة ، فانى التمس منه ان يقبل استقالتى . فقال السلطان : أبدا ، ابدا . انت زعلت ؟ بالعكس انا أقدرك واقدر افكارك ، وسأفتن لك على العلماء ، فانهم

كانوا عندي امس وأخبرونني انك باقتراحك تنزيل الدراسة الدراسة العادية الى اثنى عشر سنة انما تريد اكتساب الطلبة والتفافهم حولك وانك ايضا تدعو الى الاعتصاب والهياج » !!

دور الازهر في ثورة سنة ١٩١٩ :

والمستقرىء لاحداث ثورة الشعب العظيمة في سنة ١٩١٩ لابد أن يجد للازهر مكانا بارزا فيها ، فقد كان الازهريون في مقدمة صفوف المتظاهرين ، ومن أكثر الطلبة جراة وحماسة وتضحية ، ومن اشد العاملين على بث روح الثورة والاضراب في طبقات الشعب ، وكثيرا ماكانت المظاهرات تبدأ من الازهر ، هذا الى أن الاجتماعات العامة كانت تعقد فيه غالبا ، فكان يموج كل مساء بالالوف المؤلفة لسماع الخطب النارية والقصائد الحماسية تلقى فيه ضد الاحتلال والحماية ، فكان يتعاقب على المنبر الازهريون وطلبة المدارس ، وبعض العلماء والقسس والمحامين والصحفيين والعمال وغيرهم من مختلف الطبقات والجموع تؤمه وقت القاء الخطب ، فيضيق فناء المسجد على سعته ، وفيه كانت تدبر المظاهرات وترسم الخطط .

ففي التقرير المرسل من سير « تشينام » الى وزير الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢-٣-سنة ١٩١٩. نجد :
« في صباح اليوم التالي ١١ مارس أنتشرت الثورة في اماكن عديدة من القاهرة ففي ساعة مبكرة من الصباح تجمع الثائرون ومعظمهم من طلبة الازهر وبعض الافراد في الاماكن الرئيسية في قلب المدينة وزحفوا في اتجاه ورش السكك الحديدية لاخراج من يعملون فيها » .

وكان طلبة الازهر والمدارس الاخرى ، لم يعلموا بمظاهرة اليوم الاول للثورة وهو التاسع من مارس ، فلما علموا بها اتفقت كلمة الجميع على الاضراب في اليوم التالي وتأليف مظاهرة تضمهم جميعا . وفي اليوم التالي - الاثنين ١٠ مارس سنة ١٩١٩ كان جميع طلبة المدارس والازهر قد اضربوا عن دروسهم واعلنوا الاضراب العام وألفوا مظاهرة كبرى ، انضم اليهم فيها من صادفهم من افراد الشعب .

وفي التقرير السابق نجد أيضا : « وفي يوم ١٧ مارس سارت في شوارع القاهرة مظاهرة اشترك فيها نحو ١٠ آلاف شخص راحوا يهتفون للهيئات الفرنسية والايطالية والامريكية وكانت المظاهرة بقيادة طلبة الازهر يتبعهم غيرهم من الطلبة وكل من امكن حشدهم من الجموع في المدينة ، وكانت مظاهرة منظمة على احسن وجه » ، وفي مذكرة وكيل وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩-٤-١٩١٩ نجد : « .. وقد اصبح الجامع الازهر مركز الاثارة ، تلقى فيه الخطب المحرضة النارية ليلا ونهارا »

ويكتب الجنرال اللنبي الى وزير خارجيته في ٦-٤-١٩١٩ يقول : « المهم أنه نمت حملة اخطر من أعمال الشغب ، فان العناصر الجاهلة الشديدة الحماس من بين طلبة الازهر برهنوا على انهم لا يقيمون وزنا لكلام رؤسائهم من رجال الدين ، واصبح مسجدهم ملجأ ليليا لجماعات كبيرة من الناس يجتمعون فيه ليسمعوا خطبا من وعاظ غير مسئولين مليئة بكل مايدعو الى الاذى والتعصب ، فكانت المدينة تعج بالنشرات التي تحتوى على مواد ملتهبة لا تحتاج الى جهد كبير لاشعالها » .

ومن النماذج التي تبين اتجاه الخطب التي تلقى

بالازهر ، تلك الكلمة ألتى قال فيها احد شيوخ الازهر فى احد مساجد القاهرة : « ان المسلمين في الهند ، الذين ظلوا طوال ١٥٠ عاما تحت الحكم البريطانى قد حذوا حذو المصريين حين سمعوا انباء الاضطرابات فى مصر ، ولن تستطيع انجلترا ان تواجه الاضطرابات فى مصر وفى الهند كليهما بعد أن سرحت نصف جيشها ، ولذلك فان فرصة النجاح كبيرة امام نشوب ثورة عامة . فيلزموا الهدوء ، وليستعدوا لمثل هذه الحركة يوم ١٠ مايو . ان ايطاليا غير متفقة مع ويلسون . والايطاليون يريدون لنا الحرية » .

ونضرب الموظفون فى مصر تضامننا مع الثورة ، فيجتمع بالازهر نحو ثمانين الف مواطن من مختلف الطبقات والفئات ليردوا على مزاعم الصحف الاجنبية من أن مطالب الموظفين ان هى الا مطالب فئة قليلة لاتعبر عن الرأى العام . وعقد الاجتماع برئاسة الشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ، وقرر المجتمعون تأييد الموظفين فى طلباتهم كما قرروا الاضراب عن اعمالهم حتى تجاب تلك المطالب، وترتب على هذا القرار ان انقطعت الحركة فى المدينة بسبب الاضراب العام بعد انضمام العمال الى الموظفين .

وفى الحادى عشر من ديسمبر وقع حادث كان وقعه شديدا فى مصر كلها اعاد الى الاذهان ذكرى ما فعله نابليون من قبل بالازهر ، ففى صباح ذلك اليوم قامت مظاهرة مؤلفة من طلبة الازهر ومن انضم اليهم ، وانطلقت من ميدان الازهر وسارت حتى شارع السكة الجديدة حيث كانوا ينوون الذهاب الى دور معتمدى الدول ، الا ان الجنود الانجليز ادركوها قبل ان تصل شارع الموسكى بسياراتهم ، وهاجموا المتظاهرين ، فتفرقوا ، وعادوا

الى قواعدهم بميدان الازهر ودخل كثير منهم الى المسجد للاحتماء به ، فدخل وراءهم الجنود الانجليز بنعالهم واسلحتهم بالضرب والايذاء ، فحدث هرج ومرج فى الجامع واقتحم الجنود مكاتب الادارة وحاولوا كسر الابواب ، ففزع الموظفون وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه .

وكان لابد ان تثور ثائرة المشايخ ، فسارعوا الى شيخهم يروون له ماجرى ، فعقد اجتماعا عاجلا مع هيئة كبار العلماء الذين كتبوا احتجاجا شديدا وقعوا عليه جميعا وارسلوا نسخا منه الى السلطان فؤاد والى يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم الى اللنبى ، جاء فيه :

« حدث فى منتصف الساعة العادية عشرة من صباح يوم الخميس ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٣٨ هـ « ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ » ان فصيلة من الجنود البريطانية كانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الازهر الشريف بنعالها وعصيها منتهكة حرمة هذا المعهد المقدس والجامعة الاسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلوم من جميع الاقطار ، ثم اخذت تضرب وتردع وتجاوزت ذلك الى الاعتداء على كل الادارة والعمال يؤدون وظيفتهم ، محاولة كسر الباب الموصل الى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الازهر لولا مكانته ، ثم صعدت الى الدور الاعلى من الرواق العباسى ، فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات ، وقد كان الرعب استولى على من فيها من العمال فاوصدوها على انفسهم .

ان هذا الحادث قد احزن جميع المصريين المقيمين فى فى القاهرة وآلمهم اشد الايلام وسيزداد هذا الاثر السيء

بسبب انتشار الخبر في أرجاء مصر وتردد صداه في انحاء العالم الاسلامى ، فنحن الموقعين على هذا من علماء الجامع الازهر واعضاء مجلسه الاعلى نحتج على هذه الحادثة السيئة قياما بالمفروض علينا من خدمة الازهر الشريف واهله » .

وكان تاريخ هذا الاحتجاج ١٣-١٢-١٩١٩ .

وفزع اللنبى من هذا فسارع بكتابة خطاب اسف لشيخ الازهر حاول فيه ان يعتذر عما حدث منتهزا هذه الفرصة لدعوته الى ان يستخدم نفوذه فى منع اتخاذ الازهر مركزا للثورة ومما جاء فى رده بتاريخ ١٧-١٢-١٩١٩ .

« ... وقد يظهر ان بعض الافراد السيئى النية كانوا قد هاجموا الحوانيت ، ولما طاردتهم الجنود البريطانية التجأوا الى الازهر وجعلوا يقذفون منه الاحجار على الجنود حتى اذا ما أثاروا غيظهم اقتفوا اثر المعتدين اللاجئين فى جوانب الازهر . ولا يغرب عن فضيلتكم أن ذلك قد حدث فى الوقت الذى تهيجت فيه نفوس الجنود ولكم ان تثقوا بانه لم يقصد البتة انتهاك حرمة الازهر ولا التعدى على كرامة فضيلتكم او السادة العلماء او الطلاب المسالمين . وبينما نأسف فى هذه الاونة لوقوع هذا الحادث ، الا اننا نرجوا أن نوجه نظر فضيلتكم الى انه من الواجب على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن تمنع استعمال جوانب الجامع لاعمال الاعتداء المخالفة للقانون » .

وأدرك علماء الازهر ان أعادة الهدوء الى البلاد ليس بمنع الخطب والمظاهرات فى الازهر وانما فى الاعتراف باستقلال البلاد ، ومن هنا حرروا بيانا بذلك ارسلوه

الى السلطان والى رئيس الوزراء والمندوب السامى البريطانى جاء فيه :

« ان علماء الازهر الشريف واعضاء مجلسه الأعلى بازاء الظروف الحاضرة ، وما جرت على البلاد من خطوب تفاقمت فى هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة لا يحسن السكوت عليها ، يرون من اقدس الواجبات التى فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا فى القيام بوظيفتهم فى ابداء النصح والارشاد الى مافيه تأييد السلم فى الارض وتوطيد العلائق الحسنة بين الامم والشعوب على دعائم الصفا والعدل طبقا لما امر الله به فى جميع الشرائع المنزلة ، ولاسيما الشريعة الاسلامية الغراء .

اجمعت الامة المصرية على التمسك بحقها الشرعى فى الاستقلال التام ، واصرت على المطالبة به بكل مالديها من الوسائل المشروعة دون ان يظهر من جانب الحكومة الانكليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق ، فأدى ذلك الى احوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر والقلق فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل المصالح العامة والخاصة .

لذلك يرى علماء الازهر الشريف ورجال مجلسه الاعلى الموقعون على هذا ان الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة ، هى أن تفى الدولة الانكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة ومقامه الراجح فى بلاد الشرق اجمع ، وبذلك تمتنع وسائل الشدة التى طالما ظهرت آثارها بما يوجب الاسف الشديد ، ويخلد ابناء الامة كلهم الى الهدوء والسكينة

ولا يضمرون ضغنا ولا حقدا للحكومة الانجليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل سائر مصالح الدول الاجنبية .
هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا قد اديناها قياما بالواجب على خدام الدين » .

وقام بمثل هذا العمل ، علماء الاسكندرية وطنطا ودسوق ودمياط .

وفي الحق ، ان اتحاد عنصري الامة في ثورة سنة ١٩١٩ هو اعظم انجازات الثورة اطلاقا حتي ولو لم يترتب على قيامها تحقيق اى نصيب من الاستقلال ، فقد اصبحت مصر بذلك تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التي لا تمزقها العصبيات والنعرات القومية والدينية .
وقد تمثل التئام عنصري الامة المصرية اثناء الثورة في بعض مظاهرها المدهشة ، فقد تآخى الجميع بعد ان الف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز واتخذوا لهم علما ، في وسطه هلال ابدلت نجومه بصلبان واخذ القساوسة من الاقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الازهر ، واخذ مشايخ المسلمين يخطبون امام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية . ويصور تشيتام في تقرير له ذلك فيقول : « ان زعماء الازهر يحاولون اقناع البطريركية القبطية وطائفة الاقباط بالانضمام الى الحركة بطريقة فعالة » ويكتب اللنبي بعد ذلك .
« عقدت اجتماعات للصلاة في مختلف الكنائس القبطية ، وكان اهمها اجتماع عقد في الكنيسة المرقسية بالقاهرة حضره كبار انصار سعد زغلول وبعض مشايخ الازهر ، والقيت فيه بعد الصلاة ، الخطب ، بعضها عدائى ، ركز فيها الخطباء على ضرورة الوحدة بين المصريين في كفاحهم

من اجل الاستقلال وأكدوا أهميـــة الاســـتمرار في المظاهرات » .

ولم تقتصر الخطابة فى المساجد على القسس فقط ، بل ان السيدات المسيحيات ايضا دخلن المساجد ، والقين الخطب كما حدث في يوم ٢٤ ابريل عندما استقبلت لجنة من السيدات المسلمات المجتمعات بمسجد السيدة زينب وفدا من السيدات القبطيات اللاتى اتين لشكرهن على التهنئة بعيد الفصح ، فقد القيت هنـــاك مـــن المسلمات والمسيحيات مما لم يسبق له نظير . وكان من ابرز الخطباء القسس القمس سرجيوس الذى خطب في احدي المرات فقال : « اذا كان الاستقلال موقوفا على الاتحاد ، وكان وجود الاقباط في مصر حائلا دون ذلك ، فانى مستعد لان اضع يدي فى يد أخوانى المسلمين للقضاء على الاقباط أجمعين لتبقى مصر امة متحـدة مجتمعة الكلمة » .

ولم تقتصر جهود الازهريين على مدينة القاهرة فحسب وانما امتدت لتشمل مدنا اخرى كبرى فى مصر ، ففي يوم الاربعاء ١٢ مارس كانت مظاهرة كبيرة في طنطا ، تألفت بداءة ذى بدء من طلبة الجامع الاحمدى والمدرسة الثانوية ، واخذوا يطوفون فى الشوارع الكبيرة ، وانضم اليهم الشعب ، فصارت مظاهرة ضخمة ، جمعت عدة آلاف من المتظاهرين ، ينادون بالحرية والاســـتقلال ، وسارت المظاهرة بسلام الى ان وصلت الى شارع المديرية واتجه المتظاهرون صوب المحطة ، ليجعلوها خاتمة المطاف ثم يتفرقون ، ولكن حدث هناك حادث مروع ، اذ كانت شرذمة من الجنود البريطانيين ترابط بالمحطة ، فما ان اقترب المتظاهرون ، وكلهم عزل من اى سلاح ، حتى

انهال عليهم الجند رميا بالرصاص وكان معهم بعض رجال البوليس المصري ، فبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين ستة عشر قتيلا وتسعة واربعين جريحا.

واذا كانت الاحـــداث والوقائع السابقة تتراوح بين الخطبة والمظاهرة الا ان الازهريين شاركوا في الثورة بما هو اكثر من ذلك .

ذلك أنه لم يكد يذاع نبأ القبض على سـعد زغلول وزملائه حتى أسرع العلماء الى الرواق العباسي وعقدوا اجتماعا خطيرا فيه ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة لكتـــابة المنشورات ، وتنظيم الخطابة والاجتماعات التي تعقدحول منبر الازهر ، وكانت هذه اللجنة تتكون من المشــايخ : يوسف الدجوى ومحمد الابيارى « وهما مكفـــوفان » ، ومحمد عبد اللطيف دراز ، وسليمان نوار ، ومحمـــود الغمراوى ، ومصطفى القاياتى ، وعلى سرور الزنكلونى ومحمود ابو العيون وبدأ عمل اللجنة في الحال فكتب الشيخ سليمان نوار منشورا ثوريا طبع في مطبعة سرية بالفحامين . وكان هذا المنشور ـ فيما يرى بعض المعاصرين لهذه الثورة ـ هو اول عهد مصر بالمنشورات ، ثم كان بيت الشيخ عبد اللطيف الصوفانى بعد ذلك فى الحلميـة مركزا لتدبير هذه المنشورات واحـكام المؤامـرات ضد الخونة .

واتجهت الحركة اول ماأتجهت الي حصار اليهود في مناطقهم وقتل الارمن أينما وجدوا لانهم جاهروا بعدائهم للثورة ، ثم قتل ابن اليشع من كبار صاغة اليهود ، ولم يمض يومان على الحصار حتى طلبوا وفدا من الازهـــر للاتفاق معهم ، فتوجه اليهم وفد ، كون من بعض العلماء وكبار الطلاب ، فكان من العلماء والمشايخ : الزنكلونى

وابو العيون والقاياتى ومن الطـــلاب محمد الطنيخى وعبد الحميد عرام ومحمود يوسف ومحمد شافعى البنا . ثم عاد هؤلاء ومن ورائهم جموع كثيرة من طوائف مختلفة تعلن تضامنها مع الامة فى ثورتها على الانجليز .

كذلك شارك مشايخ من الازهر فى تكوين الجمعيات السرية التى كانت تزاول نشاطا عنيفا ضد الاحتلال طوال الثورة ، واشهرها جمعية اليد السوداء التى تكونت تحت رياسة عبد الحليم البيلى المحـــامى وابى شادى بك والشيخين مصطفى القاياتى ومحمود ابو العيون وغرضها اثارة الرأى العام واتلاف الاشياء بحيث تكلف الحكومة نفقات كبيرة وجمع الاموال فى سبيل الحركة ، وكـانت هذه الجمعية ترسل خطابات التهديد الى السـياسيين الرجعيين ، فقد وصل الى وهبة باشا خطاب تهـديد مكتوب بالحبر الاحمر وعليه علامة اليد السوداء ومدفع وكلمة الفدائيين .

وشاركوا فى تنظيمات الطلبة المحركة للثورة ، وكانت هذه التنظيمات تتخذ شكل لجان : فكانت هناك لجان لطلبة الازهر مثلما كانت هناك لجان لطلبـة المـدارس العالية ولجان لطلبة المدارس الثانوية ولم تـكن هـذه اللجان او النقابات تابعة للوفد رسميا فى المراحل الاولى للثورة ، فقد كانت تعمل بوحى من شعورها الوطنى . وكانت تتبع التعليمات التى تصدر من القيادات المنظمـة للمظاهرات والتى كان مقرها فى الغالب الازهر .

ولما شعرت السلطة الانجليز بيد الازهر القوية وراء الكثير من احداث الثورة ، استدعت دار الحماية فى الثانى من ابريل الشيخ محمد ابو الفضل الجيزاوى شيخ الازهر وطلبت منه اغلاق ابواب الجامع ، فرفض محتجا بأنه

مسجد تقام فيه الشعائر الدينية ، وليس له أن يوصد ابوابه في وجوه المصلين ، فطلبت ان يفتحه فى مواعيد الصلاة فقط ، فرفض وظل مفتوحا فى كل وقت كما كان من قبل .

وافادت الوثائق البريطانى ان قوة « بوليس وطنى » تنظم فى الازهر فى الخامس عشر من أبريل وبعدها بيومين اثنين ظهر اثرها سريعا ، اذ افادت نفس هذه الوثائق واظهرت قوة « البوليس الوطنى » التى شكلها الازهر لمدة قصيرة فى الشوارع ، وبدأ من الدلائل مايشير الى ان الإزهر يسعى لانشاء هيئة ادارية خاصة به تتولى القيام بأعمال الحكومة فى النهاية .

واشترك طلاب آلازهر فى الاضرابات العامة فى ابريل .

وفى التاسع والعشرين عقد اجتماع فى الازهر فى الساعة العاشرة صباحا اشترك فيه مع طلاب الازهر طلاب من المدارس والكليات الاخرى ، وقرر الحاضرون الاستمرار فى الاضراب مالم تنفذ الشروط الآتية :

١ ـ الغاء وظيفة المستشار البريطانى لوزارة المعارف .

٢ ـ فصل جميع الموظفين ومديرى المدارس والمدرسين الانجليز من المدارس التابعة للوزارة المذكورة .

٣ ـ الغاء تدريس اللغة الانجليزية من مدارس الحكومة فورا .

٤ ـ الاعتراف بأن الحماية انتهت ، وأن الحركة فى مصر ليست دينية ولا هى وحشية ولكنها حركة وطنية سلمية مطلبها الاستقلال التام .

وفى الثانى من سبتمبر وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزارة بينما كان راكبا سيارته من داره الى سراى الوزارة ببولكلى بالاسكندرية اذ القى عليه « السيد

على محمد » الطالب بمعهد الاسكندرية الدينى قنبلة انفجرت ولكنها لم تصبه . وقد حوكم هذا الطالب أمام المحكمة الجنايات التى حكمت عليه فى فبراير سنة ١٩٢٠ بالاشغال الشاقة عشر سنوات .

واستطاعت سلطات الاحتلال أن تلقى القبض على الشيخ محمود ابو العيون والشيخ مصطفى القاياتى لاصرارهما على القاء الخطب المثيرة فى الجامعة وذلك فى شهر نوفمبر .

ولعل مثل هذه الاحداث تفسر لنا صدور قانون «٣٩» لسنة ١٩٢٠ « ١٧-١٠ » عن الاحكام التأديبية فى الازهر والمعاهد ، اورد فى صدر ديباجته الهدف منه « نظراً لان اشتغال طلبة العلم والمدرسين والموظفين والموظفين بما يصرفهم عن التعليم والتعلم وتأدية واجباتهم مما يؤدى الى عدم قيام المعاهد بما هو مطلوب منها للعالم الاسلامى ، ونظرا لان كثيرين ممن لا يشعرون بالواجب عليهم قد اندسوا بين طلبة المعاهد واتخذوا احترام هذه الامكنة الدينية وعدم اباحة التعرض لها ذريعة لالقاء بذور المشاغبات وبث الاراء الفاسدة فى الاذهان مما نجم عنه الاخلال بالامن .. » ومن هنا تقرر ان يفصل او يقطع راتبه ، كل مدرس او موظف يستعمل الجوامع او المساجد فى القاء الخطب او المحاضرات او توزيع المنشورات مما يلهى طلبة العلم او يخل بالنظام العام . وتقرر عقوبة الطرد لكل طالب يشتغل بأمر من هذا ، او تثبت له علاقة سياسية بأحد الاحزاب أو الجمعيات السياسية . وقد اجاز لرجال الامن ان يدخلوا المساجد لاخراج من يلقى خطبة سياسية او يوزع منشورات .

الفصل العاشر

صراع السلطة يقتحم الأزهر

منذ ان حصلت مصر على استقلالها الشكلى المنقوص في فبراير عام ١٩٢٢ ، بدأت الساحة السياسية تشهد صراعا عجيبا بين القوى الداخلية من اجل الهيمنة والسيطرة على الازهر ، وقد استقطب هذا الصراع فى جبهتين واضحتين : اولاهما ، تضم القصر الملكى ، تعاونه الجمهرة الكبرى من احزاب الاقلية ، وثانيهما ، حزب الوفد الذى كان يعبر عن تيار الشعب فى تطلعاته الديموقراطية ، وقد تتعدد الصور ، فنرى خلافا يبدو فكريا او تعليميا أو تنظيميا ، وهكذا ، لكنه فى جوهره واحد ، وفى مضمونه مشوب بمصالح القوى المتصارعة ، وهذا مايتضح لنا من استقراء الفترة من ١٩٢٣ — ١٩٣٦ » .

الملك يرسى قاعدة هيمنته على الازهر :

عندما انتهت اللجنة الخاصة التى شكلت لوضع الدستور من عملها ، رفعته الى عبد الخالق ثروت الذى عهد به بدوره الى وزير الحقانية « العدل » ليكلف اللجنة الاستشارية بفحصه برئاسته وكان النظام التشريعى المعمول به فى البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة ، وكانت هذه اللجنة مشكلة من اعضاء كلهم اجانب فيما عدا الدكتور عبد الحميد بدوى . ونتيجة

لهذا تعرض مشروع الدستور لتعديلات لا ديموقراطية ، منها على سبيل المثال ، انها عمدت الى حذف المـــادة ٢٣ من المشروع التى نصت على أن « جميع الســـلطات مصدرها الامة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا الدستور » ، وكان ذلك بحجة ان سائر مواد الدستور المبادىء التى نص عليها فيها تغنى عن ذكرها .

وكان موضوع تبعية الازهر للملك وسلطته القديمة فى اختيار شيخ الازهر وكبار علمائه وكذلك فى أختيار رؤساء الاديان الاخرى موضع نقاش ومباحثة بين اعضاء اللجنة التى وضعت هذا الدستور ، فقد طرأ لبعض اعضائها ان حقوق الملك هذه التى يدعيها فى تعيين الرؤساء الدينيين تنتقل من نفسها وبطبيعة الحكم النيابى الى الحكومة من جهة التنفيذ ، والى البرلمان من جهة التشريع وجهة الاشراف ، شأنها فى ذلك شأن باقى شئون الامة الاخرى ، ثم طلبوا ان يتنازل الملك عن هـذه الحقوق السابقة الى هاتين الجهتين .

ومن بين ماحدث بالدستور من تعديلات ، حكم يحيل الى قانون يصدر فيما بعد ينظم الطريقة التي يباشر بها الملك سلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين والاوقاف التى تديرها وزارة الاوقاف ، وعلى العموم بالمسائل التى تخص الاديان القائمة فى مصر ، ثم اتبعت هذا بعبارة « واذا لم توضع احكام تشريعية تستمر مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والعادات المعمول بها الآن » « المادة ــ ١٥٣ » . وحصل الملك بهذا على اعتراف دستورى بأن له سلطة خاصة بالنسبة للاديان ، واقرارا دستوريا ببقاء الوضع الراهن حتى يصدر قانون جديد ينظم هذه السلطة . وسجلت اللجنة الاستشارية التى

ادخلت هذا التعديل الهدف من ذلك بقولها أن للملك على المعاهد الدينية الاسلامية « اختصاصات خاصة به يباشرها بشخصه » كالتعيين فى الوظائف الدينية الكبرى ومنح الالقاب ومميزات الشرف لكبار رجال الدين ، وان له في ادارة الاوقاف « حقوق منحت له طبقا لمبادىء الشريعة الاسلامية نفسها » ، وان له بالنسبة للاديان الاخرى اختصاصات معلومة « وقد اعتبرت كل هذه الاختصاصات دائما حقوقا شخصية للملك » ، وهى حقوق ذات « صبغة دينية » يتعين استبعادها من النظام العام الذى وضعه الدستور لمباشرة الملك سلطته عن طريق الوزراء .

وفي ٢٠ ابريل عام ١٩٢٣ ، غداة صدور الدستور ، كتب امين الرافعى فى الاخبار أن هذا معناه ان تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر ، وان الملك يصدر فى شأنها اوامر ملكية بتعيين شيخ الازهر وبما جرت به العادة ان تصدر به اوامر ملكية . أما والدستور يعفى الملك من المسئولية ويلقيها على الوزراء وحدهم ، فان وجود هذا النص يخالف الاساس الذى قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعاً ويلقى على الملك مسئولية لا قبل لاحد بالقائها عليه .

اما الدكتور هيكل فذهب الى ان النص على بقاء الحال الى ان يصدر قانون ينظم شئون المعاهد الدينية يقتضى الحكومة ويقتضي البرلمان الاسراع في اصدار هذا القانون الذى يكمل الدستور ، ويزيل التعارض الذى يخشه الرافعى ، ويرفع عن الملك مسئولية لا يجوز ان تبقى ملقاة عليه . واذا كانت وزارة المعارف فى فرنسا تسمى

وزارة المعارف والاديان ، ففى الامكان اتباع المعاهد الدينية فى مصر لوزير المعارف او لغيره من الوزراء ، ليتيسر اجراء حكم الدستور فى المسئولية الوزارية على مايقع فى هذه المعاهد .

لكن الملك فؤاد اخذ يروج لفلسفة اخرى ومبررات مختلفة ظاهرها مصلحة الازهر ، وباطنها رغبته الواضحة فى ان يكون الازهر « ملعبا » ينفرد هو باللعب على ارضه ، ومن خلال علماء الدين ، يمكن ان ينفذ الى الكثير مما يتطلع اليه خاصة وهو يعلم علم اليقين مدى مايملكه هؤلاء من سلطة علي عقول الجماهير . ومع الاسف الشديد فقد تبنى فلسفته بعض رجال الازهر من الكبار طمعا في رضائه وكسبا لوده .

من ذلك ماتؤكده الشيخ الظواهرى فى كتاب «السياسة والازهر » من ان الازهر يرى ان الحكم النيابى الجديد الذى سوف تحكم مصر بمقتضاه عقب صدور الدستور ، لابد سيشمل فرقا واحزابا سياسية هى مستلزمات حتمية لهذاالنظام النيابى ، هذه الفرق وهذه الاحزاب ستختلف حتما وستتناطح حتما بعضها مع البعض وسيسعى كل منها للوصول للحكم شأن الحكم البرلمانى ، وان كل حكومة منتمية لاحد هذه الاحزاب ستخالف زميلتها فى الاغراض التى تسعى اليها ، وفى الوسائل التى ستحكم بواسطتها ، وسيتبع ذلك حتما تدافع وتجاذب وتصادم وتشاد ، خصوصا فى اول عهد الاستقلال فقد تلغى حكومة قائمة نظاما او أعمالا قامت بها حكومة سابقة ظنا منها ، اذا كانت الحكومة حسنة النية ، ان سابقتها كانت مخطئة ، او رغبة منها في الاختلاف

والتنبير لمجرد الاختلاف والتغيير ، اذا كانت اغراضها حزبية .

موقف الازهر من الغاء الخلافة

وفى تركيا نفسها ، كان كمال اتاتورك قد استطاع ان يفرض قبضته على البلاد بعد انتصاراته . ونتيجة لما تم التوصل اليه فى لوزان ، احرز اتاتورك هيبة وسلطة كانتا لازمتين لاتمام تشكيل دولة جديدة . وفى اكتوبر اصدر المجلس الوطنى الكبير قانونا جديدا نص فيه على جعل انقرة العاصمة الرسمية للدولة التركية بدلا من استانبول التى تحمل ذكريات الخلافة والسلطنة . وفى ٢٩ اكتوبر اقر المجلس دستورا جديدا نص على كون تركيا جمهورية تستمد سيادتها من الشعب ، وانتخب كمال اول رئيس للجمهورية التركية الجديدة وبقيت بعد ذلك الخطوة الاخيرة الخاصة بالغاء الخلافة التى لم تعد لها سوى صلاحيات دينية لا سياسية ، وكان كمال يستهدف من هذا الاجراء اسكات معارضة الفئات الدينية للتغييرات السياسية خاصة وان الخلافة كانت تشكل الصلة بالماضى وبالاسلام ، وكان عبد المجيد ــ آخر الخلفاء ــ قد جرد من كل سلطة حقيقية ، فلم يعد له دخل بقضايا البلاد السياسية والادارية .

واخذ الناس فى مصر اضطراب وحيرة ، فلم يعرفوا كيف يصنعون ، وقد اصبح العالم الاسلامى للمرة الاولى منذ وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بلا خلافة ، ولم يدر الناس لمن ينصرف دعاء الداعين حين يبتهلون الى الله فى ظهر كل جمعة ان يشمل بعنايته وتوفيقه خليفة المسلمين وكانت اول خطوة اخرجت الناس مما هم فيه من حيرة

وارتباك ببيان مذيل بامضاء ستة عشر عالما من علماء الازهر اذاعوه بعد الغاء الخلافة بأربعة ايام ، يقررون فيه بطلان ما تجرأ عليه الكماليون من عزل الخليفة عبد المجيد الذي انعقدت له البيعة من المسلمين جميعا ، لانه صادر من فئة قليلة لا يعتد بهم « فبيعته صحيحة شرعا في عنق كل مسلم يؤمن بالله واليوم الاخر » ، وينبه البيان المسلمين الى حاجتهم للخليفة ، ثم يدعوهم للاسراع في عقد مؤتمر لبحث « مايراه في أمر الخلافة من الطريق الشرعي » ويحذرهم من « تسرب الخلاف الذي يؤخر الاسلام ويوهنه » .

وفي اليوم التالي نشر محمد حسنين وكيل الازهر السابق مقالا بين فيه خطأ الكماليين فيما ذهبوا اليه من ان الخلافة عقبة في طريق التقدم ، وختمه بدعوة المسلمين للنظر في امر الخلافة قائلا :

« فاذا لم يكن الخليفة قد تنحى عن منصب الخلافة بل لايزال متمسكا به ، فان بيعته لاتزال في الاعناق ، وان لا ، يكون قد اعتزل بنفسه الخلافة ورأى عدم كفايته لها ، فتبرأ ذمة المسلمين من عهدته ، وتنحل بيعته من أعناقهم ، ويجب النظر في اسناد الخلافة لمن هو اهلها واحق بها ، فان الاجتماع منعقد على وجوب نصب الخلافة للمسلمين ، وقد ورد في صحيح مسلم « من مات وليس في عنقه بيعة ، مات ميتة جاهلية » ، واولى الناس بهذا الواجب الخطير ، الامة المصرية ، فان فيها من علماء الدين وطلابه آلافا عدة ، ومن اهل الحل والعقد وذوي المشورة والرأي مالا يجتمع في غيرها ، وفيها الازهر الشريف الذي امتازت به عن سائر الاقطار ، يؤمه القاصي والداني في مشارق الارض ومغاربها ، ولمصر

فى نفوس العالم الاسلامى منزلة تستحق عليها السبق الى هذا الواجب الاكيد ، فيجب على العلماء واهل الحل والعقد ان يبادروا الى النظر فى بيعة خليفة المسلمين حتى يخرجوا من عهدة هذا المنصب الخطير » .

ومنذ ذلك الوقت ، كثرت الدعوات لعقد مؤتمر الخلافة ، وبرز اسم الازهر كمصدر لهذه الدعوات ومركز من اهم مراكز النشاط الاسلامى الذى يحاول معالجة هذه المشكلة .

ونشطت حركة الدعوة الى عقد هذا المؤتمر حين ذاعت الشائعات التى ترشح الملك حسين بن على للخلافة ، فنشر علماء التخصص بالازهر بيانا حذروا فيه من الانخداع « بنداءات الخونة المارقين الذين ينادون ببيعة الملك حسين ابن على صنيعة الانجليز » ، كما حذروا فيه من أن تتهافت كل مملكة على جعل الخليفة فيها فتتعدد بذلك خلفاء المسلمين وتذهب ريحهم وتضرب عليهم الذلة والمسكنة الى يوم الدين .

وفى يوم الثلاثاء ١٩ شعبان سنة ١٣٤٢ هـ اجتمعت بالادارة العامة للمعاهد الدينية هيئة علمية دينية كبرى تحت رئاسة شيخ الازهر « محمد أبو الفضل الجيزاوى » بعضوية رئيس المحكمة العليا الشرعية « محمد مصطفى المراغى » ، ومفتى الديار المصرية « عبد الرحمن قراعة » ووكيل الازهر ومدير المعاهد الدينية « أحمد هارون » والسكرتير العام لمجلس الازهر الاعلى والمعاهد الدينية : « حسين والى » وشيوخ المعاهد الكبرى « الظواهرى » و « الفحام » و « عبد الغنى محمود » و « ابراهيم الجبالى » ، ومشايخ الاقسام بالازهر ، والكثير من هيئة كبار العلماء .

وجاء فى بيان مطول لهذه الهيئة بحث عن ضرورة الخلافة وشروطها « او الامامة » ، وطعنوا فى شرعية خلافة الامير عبد المجيد لعجزه عن تدبير احوال المسلمين ولتسلط الكماليين « والنتيجة لهذا كله انه ليس للأمير عبد المجيد بيعة فى أعناق المسلمين لزوال المقصود من الامامة شرعا ، وانه ليس من الحكمة ولا مما يلائم شرف الاسلام والمسلمين ان ينادوا ببقاء بيعة فى اعناقهم لشخص لا يملك الاقامة فى بلده ولا يملكون هم تمكينه منها » .

ولاشك ، انه فى شهر مارس على التحديد ، عام ١٩٢٤ ، كان الملك فؤاد يبحث عن سلاح يفل به سلاح حزب الوفد ، ويفك به الحصار الذى فرضه عليه الدستور الجديد والبرلمان والوزارة الجديدة ، وكان أكثر مايزيغ البصر لديه ـ فيما يبدو ـ ويبعث المرارة ، ان يضطر الى أن يدعو بنفسه خصومه السياسيين لتولى الوزارة والمشاركة فى السلطة ، واصل البلاء عنده كما اظهرت ثورة ١٩١٩ ، هو التكوين الوطنى المصرى للجماعة السياسية الذى استندت عليه الثورة والتنظيم الديموقراطى الذى نادت به ، ومبعث البلاء ، هو تأييد الشعب فى هذين الامرين للوفد .

فى هذا الوقت بالتحديد القى الاتراك رمز الخلافة طريحا على الارض تحوطه عواطف المسلمين وانظارهم بالتوقير ، والخلافة ملقاة تنتظر من يمسكها ، وهى طريق لا بأس به الى عواطف الجماهير بعد ان انقطع السبيل بين الملك وبينهم ، وهى مؤسسة تعلق بها الكثير من تقاليد نظم الحكم فى العصر الوسيط ، وهى المؤسسة القادرة على اكساب الملك شيئا من التأييد الشعبى ،

وعلي محاربة دستور سنة ١٩٢٣ ، واذا لم يكن فؤاد ذا ملكات تميزه عن غيره من الملوك والامراء ، فان لديه مصر ذات الثقل بين الشعوب الاسلامية ، ولديه الازهر ذو المكانة التاريخية ، وذو المنزلة التى زادت كثيرا بعد الغاء الخلافة من تركيا فى نظر شعوب الاسلام ، ومصر والازهر كفيلان بانجاح مسعاه ، وكان الانجليز وراءه فى هذا المسعى ضمانا لوجود الخلافة ذات النفوذ الكبير فى ارض يحتلونها ومع ملك يرتبط بهم .

وجد الملك فؤاد فى الرمز الملقى ضالته ، ولكنه فى هذا الوقت بالتحديد ايضا لم يكن مطلق اليد والارادة ، اذ تقف على ابوابه وزارة ثورة ١٩١٩ برئاسة سعد زغلول وخصمه السياسي ، والمعروف منذ بداية حياته السياسية معارضا للجامعة الاسلامية ، وكان سعد زعيما للثورة والشعب ذا سيطرة كبيرة على الراى العام ، قادرا على حمل الناس على الشك فى كل مايصدر عن القصر من مشاريع . واخفى الملك رغبته لم يكشفها على الملأ ، وكان طريقه الى الخلافة يبدأ بالازهر ، فاستعان بكبار رجاله .

وكان حسن نشأت وكيلا لوزارة الاوقاف ، وعلي اتصال وثيق بالملك ، ثم صار وكيلا للديوان الملكى ، وقد اكثر نشأت من الطواف بالاقاليم للدعوة للمؤتمر وتكوين لجانه ، واجتمع بعلماء الدين فى طنطا والاسكندرية وتتابع اتصاله بلجان الخلافة فى هذه المدن . ويحكى عن الشيخ الظواهرى انه . أى تأليف لجان الخلافة فى انحاء مصر لتروج للمؤتمر وتنتقد قراراته فيما بعد . كما رئي ان يكون الذين يدعون لتاليف هذه اللجان هم رجال الدين انفسهم ، كبارهم قبل صغارهم ، بل فلتقم ادارة الازهر ذاتها بهذه المهمة فيكون

شيخ الازهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التى تقع فى مناطقهم . وكان الظواهرى شيخا لمعهد اسيوط ، فالقيت اليه مهمة تأليف لجان الصعيد من بنى سويف الى اسوان ، وكان له وكلاء فى كل مديرية يعاونونه في تأليف اللجان ومنهم القاضيان الشرعيان ابراهيم حمروش وعبد الرحمن حسن .

وقد اجتمعت على افساد هذا المؤتمر ، ووضع العراقيل في سبيله عوامل كثيرة . وبدات المعارضة لترشيح الملك فؤاد للخلافة اول مابدات فى الازهر نفسه ، فقامت الحكومة باستجواب نحو اربعين من علماء الازهر لانهم وقعوا عريضة اعربوا فيها عن رأيهم فى ان مصر لا تصلح دارا للخلافة لتسلط الانجليز عليها . واحاطت الحكومة تصرفها هذا بالسرية حتى لايذيع امره فيشجع غيرهم على المعارضة . ولكن هذا لم يغن شيئا عن اتساع نطاق المعارضة ، فانقسم العلماء وذوو الراى من المسلمين فى شأن الخلافة الى قسمين : الاول تمثله الهيئة العليا لعلماء الازهر الرسميين وعلى راسهم شيخ الازهر ، والثانى ، تمثله جماعة الخلافة الاسلامية برياسة الشيخ محمد ماضى ابو العزايم .

وبعد اكثر من عام ، نددت جريدة السياسة الاسبوعية بدور الازهر فى هذا الشأن ، واثارت الشكوك حول تصرفات شيخه المالية وكيف انه طالب عدة مرات دعم ميزانية الازهر ، واجاب وكيل الاوقاف حسن نشأت الطلب فورا وكانت هذه الاموال تنفق على المؤتمر وخاصة المشايخ محمود ابو العيون ومحمد فراج المنياوى وعبدالباقى

سرور نعيم ومحمد قنديل الرحمانى ، وجملة المال هو ٢٥٠٠ جنيها « هؤلاء المشايخ الذين يتظاهرون امام الناس بالورع والتقوى ، وانهم ليقولون ويكتبون للذود عن دين الله وحمايته ، والذين يتبرعون باتهام غيرهم بالزندقة والالحاد ، تبين انهم لا يخطون خطوة ولا ينقلون قدما ولا يحركون لسانا ولا قلما الا بالمال ، أفهذه عبادة الله وتقواه ام هى عبادة عجل الذهب وتقديسه ؟ وما قيمة اقوال هؤلاء الذين يسمون انفسهم مصابيح الهدى والارشاد ونورهم لا يظهر له بصيص الا اذا حركه المال ؟ »

وكان الشيخ على عبد الرازق فى سنة ١٩٢٥ قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية الابتدائية ، عندما كتب كتيبا صغيرا اثار ضجة كبيرة ، عنوانه : « الاسلام واصول الحكم » ، وكان مما جاء فى هذا الكتاب :

« انه لعجب عجيب ان تأخذ بيدك كتاب الله الكريم وتراجع النظر فيما بين فاتحته وسورة الناس فترى فيه تصريف كل مثل ، وتفصيل كل شىء من أمر هذا الدين « مافرطنا فى الكتاب من شىء » ، ثم لا تجد فيه ذكر لتلك الامامة العامة ، او الخلافة . أن فى ذلك لمجالا للمقال ، ليس القرآن وحده هو الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها ، بل السنة كالقرآن ايضا قد تركتها ولم تتعرض لها » .

وقد ووجه الكتاب بعاصفة من النقد ، كانت اهم وثائقه كتاب الشيخ محمد بخيت « حقيقة الاسلام واصول الحكم » ، وكتاب الشيخ محمد الخضر حسين « نقض الاسلام واصول الحكم » ، وحيثيات حكم هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ عبد الرازق من زمرة العلماء ، فضلا عما امتلأت به الصحف والدوريات التى هاجمت الشيخ ،

واهم الردود ذات الدلالة في سياق هذا البحث ، كتاب الشيخ بخيت من حيث ان الشيخ كان واحدا من انشط الدعاة لمؤتمر الخلافة في مصر وقتها ، والف الكتاب ونشره فيما لا يزيد عن سبعة اشهر من ظهور كتاب عبد الرازق ، فبلغ نحو ٤٥٠ صفحة ، وكان يعارض كتاب عبد الرازق سطرا بسطر على وجه التقريب .

ولم يقف الشيخ عبد الرازق ساكنا تجاه هذه الاعاصير فكان يكتب فى « السياسة » يدفع عن موقفه الفكرى الهجوم ، ويذود عن نفسه تهمة المروق من الدين ، وتهمة الهجوم الصريح على الملك فؤاد . وكان حديثه هادئا بسيطا مربكا للمعارضة ، وقد وقف حزب الاحرار بداهة مع الشيخ فى معركته هذه سيما بعدما صنع الملك معهم باخراجهم من الوزارة وانهاء التحالف بينهما ، واندفع مثقفوا الاحرار ومفكروهم فى مساندة الشيخ بما يملكون من الثقافة وما يملكون من ادوات الجدل والمنطق .

وقد جاء فى حيثيات محاكمة عبد الرازق مناقشة هيئة كبار العلماء للعديد من القضايا والمسائل التى اثارها الكتاب فنقدته نقدا عنيفا ، وكان مما جاء فى هذه المناقشة « ولو سلم للشيخ على ذلك جدلا ، لما تم له بزعمه من انكار اجماع الصحابة على وجوب نصب امام للمسلمين ، فان اجماعهم على ذلك شيء ، واجماعهم على بيعة امام معين شيء آخر ، واختلافهم فى بيعة امام معين لا يقدح فى اتفاقهم على وجوب نصب الامام ، اى امام كان . وقد ثبت اجماع المسلمين على امتناع خلو الوقت من امام ، ونقل الينا ذلك بطريق التواتر ، فلا سبيل الى الانكار » .

واذا كان الموقف من هذه القضية يمثل الاساس النظرى للموقف من الخلافة بحيث كان ينبغى ان يأتى اولا ، الا أن ماينبغى التنبه له :

اولا : ان الخلاف الحاد والنقاش الغزير الذى نشأ بخصوص قضية الخلافة ، هو الذى فجر — وبدرجة اعلى — النقاش حول قضية العلاقة بين الدين والسياسة .

ثانية : ان صور النقاش التى حدثت عن العلاقة بين الدين والسياسة قبل الغاء الخلافة قد اتخذت مسارا عجيبا نجدها فيه مختلفة عن تلك التى اتخذها بعد الالغاء :

فقبل الغاء الخلافة ، اعلن مصطفى كمال فصل الدين عن الدولة ، وجرد الامير عبد المجيد من السلطة المدنية ، واعلن الجمهورية .

واذا كانت مذاهب الناس قد تباينت فى هذا الانقلاب ؛ الا ان كثرتهم ايدت مصطفى كمال ورجت من ورائه الخير للمسلمين واستبشروا برد الحكم جمهوريا يستند الى الشورى والى رأى الجمهور كما سنه الاسلام وكما سار عليه الخلفاء الراشدون ، وانكر بعض العلماء والناس هذا البدع الجديد الذى ابدعه الكماليون فى الاسلام بفصلهم بين السلطة والدين وانكروا ما اقام من خلافة مجردة عن السلطة ، ولكنهم كانوا قلة قليلة .

وعندما جاء مصطفى صبرى شيخ الاسلام بتركيا فارا من تركيا الى مصر ، كتب مقالا ينتقد فيه موقف المؤيدين للكماليين ، فاذا بالشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الازهر يكتب مقالا مطولا بالاهرام بداه بالثناء على «ابطال الشرق ، رجال المجلس الوطنى الكبير ، وحماة الاسلام فى انقرة ،»

وهاجم فيه هجوما عنيفا السلطان الاسبق وحيد الدين وغيره من الخلفاء من آل عثمان ، ثم يتساءل بعد هذا :
« أفلا يجدر بالمسلمين بعد هذا ان يفكروا فى قلب هذا النظام العتيق رأسا على عقب حتى ينقذوا الاسلام والمسلمين من هذه الكوارث ، وحتى يضعوا حدا لتصرفات البلاط الشاهانى والباب العالى فى الشئون الاسلامية العامة » .

وعندما ألغيت الخلافة ، أخذ الذين ناصروا مصطفى كمال بالامس يعتذرون عما ساقوا اليه من مدح ويبرءون من صنيعه ، ويبالغون فى ذمه ومهاجمته مثل مبالغتهم فى الاعتذار عنه وغلوهم فى مدحه من قبل ، فكتب الشيخ شاكر نفسه : « خليفة يخلع ، وخلافة تخلع ، واموال تصادر ، واوقاف تضم الى املاك الدولة وتعليم دينى يمحى ومحاكم شرعية تغلق ، واسرة عثمانية تطرد من آفاق البلاد وتحرم حتى من جنسيتها التركية ، فمـا معنى هذه العاصفة الهوجاء ، عاصفة الجنون التى تهب على العالم فى مشارق الارض ومغاربها من عاصمة الجمهورية التركية بقرارات الجمعية الوطنية فى انقرة » ؟

وبرزت قضية الدين والسياسة فى كتاب « الاسلام واصول الحكم » فجعل الشيخ عبد الرازق الشريعة الاسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الدنيا ، فقال فى ص ٧٨ « والدنيا من اولها لآخرها وجميع مافيها من اغراض وغايات ، أهون عند الله من ان يقيم على تدبيرها غير ماركب فينا من عقول وحيانا به من عواطف وشهوات ، وعلمنا من أسماء ومسميات ، هى اهون عند الله ان يبعث لها رسولا واهون عند رسل الله ان يشغلوا بها وينصبوا لتدبيرها » .

وقال في ص ٨٥ : « ان كل ماجاء به الاسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات ، فانما هو شرع ديني خالص لله تعالى ولمصلحة البشر الدينية لا غير ، وسيان يكون منها للبشر مصلحة مدنية ام لا ؟ فذلك لا ينظر اليه الرسول » .

وتسخر هيئة كبار العلماء من راي عبد الرازق وتتساءل مستنكرة : « هل يرى الشيخ على ان تدبير امر الدنيا وسياسة الناس أهون عند الله من مشية يقول الله في شأنها « ولا تمش في الارض مرحا » ، واهون عند الله من شيء من المال يقول الله في شأنه « ولا تؤتوا السفهاء اموالكم » ، ويقول ايضا « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط » ، واهون عند الله من صاع شعير او رطل ملح يقول الله في شأنهما « اوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم » ؟ .

كذلك تساءلت الهيئة : « وماذا يفعل الشيخ علي في مثل قوله تعالى « وانا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله » ، وقوله تعالى « وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم » وقوله تعالى : « ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها ، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » وقوله تعالى « لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم » ، وقوله تعالى في شأن الزوجين « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ، ان يريدا اصلاحا يوفق الله بينهما » .

واكد عبد الرازق ان مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغا للشريعة مجردا عن الحكم والتنفيذ ، فقال

فى ص ٧١ « ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن فى الملك السياسى وآياته متضافرة على ان عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان » . ثم عاد فأكد ذلك فى قوله فى ص ٧٣ « القرآن كما رأيت صريح فى ان محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن من عمله شىء غير ابلاغ رسالة الله تعالى الى الناس وأنه لم يكلف شيئا غير ذلك البلاغ وليس عليه ان يأخذ الناس بما جاءهم به ولا ان يحملهم عليه » .

وتؤكد هيئة علماء الازهر ان كلام الشيخ على « مخالف لصريح كتاب الله تعالى الذى يرد عليه زعمه ويثبت ان مهمته صلى الله عليه وسلم تجاوزت البلاغ الى غيره من الحكم والتنفيذ فقال تعالى « انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله » ، وقال تعالى « وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ماانزل الله اليك » . واستشهدت الهيئة بآيات اخرى ومواقف واحاديث عدة للرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد واصل على عبد الرازق دعوته للفصل بين الدين والسياسة من خلال مناقشته لدور الازهر السياسى فهو يشير الى دوره فى ثورة ١٩١٩ ودوره فى تولية محمد على « بل الحق ان الجامع الازهر وليد السياسة ، لم ينشأ الا لخدمة السياسة وبث الدعاية السياسية » . وقد دلل على ذلك بتتبع الدوافع التى دفعت الفاطميين الى انشائه ، وهو يذكر كل هذا وغيره مما يسير فى الاتجاه نفسه ليطرح السؤال الاساسى « فهل يمكن أن تكون الدعاية اذن هى المعنى الذى يراد من الازهر والغاية التى

يجب ان يمضي فى طريقها » ؟ « السياسة الاسبوعيـــة فى ٥-٢-١٩٢٧ » .

وعلي عبد الرازق لا يجيب على هذا السؤال مكتفيا بالقول بأن البعض يرى ذلك ، ويضيف الي هؤلاء بعضـا آخر يري اصحابه ان يكون الازهر جامعة علمية ، واخرون يرون ان يكون معهدا دينيـــا مقتصرا على علوم الدين وفروعها لا شأن له بعد ذلك بالسياسة .

واذا كان صاحبنا قد سكت دون تحديد موقفه فى هذا المقال ، الا ان موقف جريدة السياسة ألتى كان يكتب فيها معروف ، وموقفه هو نفسه فى كتابات اخـرى اكثر معرفة . ومن الملاحظ ان جريدة السياسة قد نشرت مقالا حول نفس الفكرة في نفس العدد ، حيث جاء فيه: « وكان مفروضا أن تزول هذه الصفة السياسية لهيئة علمية كالازهر من يوم ان تولت الامة أمـرها بيـدها ، فللأزهر كما الجامعة وغيرها من دور العلم ومعاهده وظيفة معينة لا يجوز ان تتخطاها والبلاد فى امنها وطمأنينتهـا والحكم فيها للدستور والنظام » !!

وعلى العكس من ذلك ، كتب الشيخ محمد شاكر وكيل الازهر سابقا مقالا يحذر فيه الحكومة من بعض مظاهر يمكن أن تجر مصر الى « العلمانية » على مثال تركيـا التي اقتبس تصريحا لرئيسها قال فيه « أنه ليس لتركيا الجديدة علاقة بالدين » ، وعن وزير خارجيتها قوله : « اننا قد طلقنا الدين الاسلامى فلسنا بعـد دولة دينية واننا نحن اتراك قبل كل شيء » . اما هذه المظـاهر التي ابدى وكيل الازهر تخوفه منها فمنها :

ــ هناك جامعة مصرية « جامعة القاهرة الآن » يأوى اليها شبان الاسلام التماسا للثقافة العصرية كما يقولون،

ثم نرى من كبار اساتذتنا من يقول فى بعض تعاليمه « ان الدين فى نظر العلم الحديث ظاهرة كغيره من الظواهر الاجتماعية » .

ـ وهنالك لجنة ألفتها الحكومة لاصلاح الازهــر من اعضائها رئيس تلك الجامعة المصرية . اما تحديد الفرض من الاصلاح المنشود ، فقد اعرب عنه احد اساتذة الجامعة المصرية على صدر الاهرام حيث يقول « ان الشكل الذى تواجهه اللجنة اليوم ، قد وجد في اوربا نفسها حين بدأت العلوم الحديثة او الروح الجديدة تنتشر فيها فى أواخر القرون الوسطى وبداية العصر الحديث .. كانت السربون قديما اكبر كلية دينية ثم اخذت تغزوها العلوم الحديثــة شيئا فشيئا حتى انقلب نظامها الاول تدريجيا وحلت كلية الاداب محل الكلية الدينية » ، الى ان قال : « فنحن الان بين امرين : اما ان نكتفى بانشاء كراسى للعلوم الدينيــة فى كلية الاداب بالجامعة المصرية ، واما ان نجعل الازهــر كلية آداب ثانية ، فيجب العمل على اصلاح الازهــر والقضاء على روح الجمود التى لا تزال فى بعض نواحيه »

اما محمد الخضر حسين الذى كان يرأس تحرير مجلة الازهر ، فقد هاجم ايضا من يريد فصل الدين عـــن السياسة ، وكان مقاله هذا ردا على مقال جاء باحـدى المجلات التى لم يسمها عنوانه « داء الشرق ودواؤه » حيث ذهب كاتبه الى ان جمع السلطتين فى شخص واحد بدون تحديد لهما ، كان من ادعى الامور الى اختـــلال النظام ، وأن هذا الامر اذا كان قد افاد المسلمين فى صدر الاسلام وامر العلم لهم ، الا انه كان بلاء بعـد انقســام المسلمين الى ممالك وفرق وشيع ومذاهب واحـــزاب ووجود دول أخرى تنازعهم السيادة على العالم .

وقد صنف الخضر حسين الذين يدعون الى الفصل بين الدين والسياسة الى فريقين : فريق يعترف بأن للدين احكاما واصولا تتصل بالقضاء والسياسة ، ولكنهم ينكرون ان تكون هذه الاحكام والاصول كافلة بالمصالح ، آخذة بالسياسة الى احسن العواقب ، ولم يبال هؤلاء ان يجهروا بالطعن فى احكام الدين واصوله وقبلوا ان يسميهم المسلمون ، ملاحدة لانهم مقرون بأنهم لا يؤمنون بالقرآن ولا بمن نزل عليه القرآن .

اما الفريق الآخر ، فقد رأى الاعتراف بأن فى الدين اصولا قضائية واخرى سياسية ، ثم الطعن فى صلاحها بالادعاء ان الاسلام توحيد وعبادات ويجحدون أن يكون فى حقائقه ماله مدخل فى القضاء والسياسة .

واكد شيخنا ان ليس فى الاسلام سلطة دينية الا على معنى ان الامير ينفذ احكام الشريعة المفصلة فى الكتاب والسنة او المندرجة فى الاصول المأخوذة منهما ، وقاعدة الشورى التى قررها القرآن الكريم وجرى عليها الخلفاء الراشدون كافلة بصحة الاجتهاد فى الاحكام المستنبطة من الاصول ، اما النظم التى تقوم بها الشورى على وجهها الصحيح ، فموكولة الى الاراء الراجحة وماتقتضيه مصالح الامم او العصور ، فالاسلام لم يترك السلطة التى وضعها فى أيدى الامراء مطلقة عن التقيد ، واذا استهان بعض الامراء بقاعدة الشورى ، فان الوزر على من لم يأخذ نفسه بما قرره الشرع .

« ان الامير المسلم ليس عنده فى الواقع سوى سلطة واحدة ، هى تدبير شئون الامة على مقتضى القوانين الشرعية والنظم التى لا تخالف شيئا من اصولها فتجريد الامير من السلطة الدينية هو عزل له عن الامارة فى نظر

الشريعة ، ومن لم يكن اميرا فى نظر شارع الاسلام ، فليس باميرفى نظر المسلمين .. ولم تكن السلطة الدينية بيد الامراء فى يوم من الايام بلاء على المسلمين ، وانما بلاء المسلمين فى عدم قيام بعض أمرائهم بما توجبه هذه السلطة من نحو العدل والشورى والمساواة واعداد القوة لتقرير الامر وكف العدو . »

اللعبة الحزبية تحيط بالازهر

عندما تولى حزب الوفد الحكم سنة ١٩٢٤ بزعامة سعدزغلول ، ساد البلاد تفاؤل كبير يقوم على اساس انالمصريين لابد مقبلون على جنى ثمار كفاحهم ونضالهم منذ اشتعال ثورة ١٩١٩ ، وراى الازهريون أنهم وقد كانوا ركنامن اهم أركان الثورة الاخيرة ، جديرون من ولاة الامور بنظرة عطف واشفاق على حالتهم المادية والمعنوية . ويشير احمد شفيق صاحب حوليات مصر السياسية الى ان الازهر منذ بدأ يظاهر المسألة الوطنية اصبح معرضا للتأثيرات السياسية ومستعدا للعمل بما يوجهه اليه المغرضون ممن لهم منفعة فى اثارته بعلمائه وطلابه فيتعكر جو البلاد بمطالبهم واحتجاجاتهم كلما بدت حاجة الى هذه الاثارة . ولا غرابة ان يكون ذلك كذلك اذا نحن تأملنا ان الازهريين يودون ان يروا انفسهم متمتعين بكل مايشهدون من اسباب فى الطبقة الراقية ، وما كل ذلك الا نتيجة تضييق نظام العيش المدنى الحديث على هؤلاء الذين انتسبوا الى العلوم والاعمال الدينية التى اخذ ظلها يتقلص فى اكثر انحاء الشرق ، وانه لا مناص من الاصلاح ليدخل الازهر فى صفوف المدارس العليا التى تؤهل خريجيها للمناصب الكبيرة .

واذا كان الازهر معقلا من معاقل الوفد الحصينة فى ثورة ١٩١٩ ، فانه كان قد تحول الى معقل من معاقل القصر وفقا لما تم فى دستور سنة ١٩٢٣ ، وكان هذا التحول قد تم بعمل من اعمال المهارة السياسية للملك فؤاد كما رأينا ، الذى ادرك اهمية استغلال الدين فى الصراع السياسى بينه وبين الوفد .

وعندما عاد سعد زغلول من مفاوضاته مع الانجليز ، كان الملك قد هيأ المناخ الازهرى للنيل من سعد ، ذلك الخصم العنيد ، وسعى هو واعوانه بالوقيعة عند الازهريين لانهم يعلمون من ماضى سعد أنه صاحب الراى قديما فى انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين ، وان الازهريين كانوا ينقمون من نشأة هذه المدرسة لانهم يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما اليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية قبل السماح باجراء الاصلاح فى برامج التعليم الازهرية وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين احوالهم ، فألفت الوزارة لجنة خاصة لدرسها والاشارة بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات ، فاستثارهم خصومه مدخلين فى روعهم انمدرسة القضاء عائدة وان مطالبهم غير مجابة ، فخرجوا فى الطرقات يتظاهرون ويهتفون ويعرضون بسعد فى هتافهم مهددين متوعدين ، ونسوا او نسى صغارهم أن امر المعاهد الدينية بيد الملك لابيد الوزارة ، فاذا تاخرت اجابة المطالب ، فليست الوزارة صاحبة الراى الفصل فى التاخير او الرفض والقبول .

كذلك فان سعد زغلول راى ان الذين يطالبونه باصلاح الازهر هم طلابه لا شيوخه ، وانه لا يمكنه هذا الاصلاح

الا اذا اتفق عليه الشيوخ والطلاب معا ، فضلا عن ان سعد كان من تلاميذ الشيخ محمد عبده ، فكان رأيه في اصلاح الازهر من رأى استاذه ، وقد رأى اولئك الطلاب قد التبس عليهم الامر في الاصلاح فرأوه مطالب وظائف لا مطلب نهوض ، ولهذا اكتفوا في مطالبهم الاصلاحية بترقيع ذلك النظام الذى ابقى على كل قديم فى الازهر ، وانه يجب اعادة بناء الازهر من جديد .

ورغم ان هذه الحركة الازهرية كان لها اسبابها من صميم مشاكل الازهر وساهم فيها من كان باعثهم رفع الغبن عن الازهريين ، فقد استغل الملك واعوانه هذه الحركة لصالحه ، ونشط حسن نشأت فى هذا الامر فأخذ يوجه رجاله من الطلبة الى المزيد من التصعيد كلما بدأت الحركة تهدأ ، وعزت الصحف الانجليزية الامر لاسباب سياسية وان المعارضة تثيره لتضع العراقيل امام وزارة الوفد .

وبدا للملك انه كسب من الوفد نقاطا فى صراعهما ، فقد بقيت سلطته على الازهر لم تنازع كما نوزعت على غيره ، ثم كانت هتافات الازهريين بألا رئيس الا الملك ، مما يندر ان يسمعه الجالس على العرش من جماهير سيما بعد ثورة ١٩١٩ ، ثم كان من اهم ماكسبه انه نجح في ان توضع المسألة الازهرية بالوضع الملائم لمصالحه باعتبارها في الجوهر مشكلة مهنية ومطالب اقتصادية .

لقد قاوم الخديويون والحكام كما رأينا من قبل نزعة الاصلاح على طريقة الاستاذ الامام من حيث كونها تدعو لفتح باب الاجتهاد وتجديد مناهج التفكير ، وقاوموها لانها بهذا تهدد النسق الفكرى الذى يستخدمونه سندا لحكم الفرد المطلق ولدوام الوضع الاجتماعى الراهن ،

فاذ فرغ مطلب الاصلاح من هذا المحتوى ليصير تعديلا لبعض برامج الدراسة بما يلائم زيادة الطلب على خريجى الازهر فى الوظائف وليصير مطلبا للعمالة الاوسع ، فقد وضع الاصلاح بهذا على طريقة تستبقى الفكر المحافظ ، ووضع « الاصلاح » بين يدى الحاكم يحوطه سيف المعز وذهبه ، وامكن قياس مدى سيطرة الملك على الازهر بحساب الزيادة والنقص فى فرص العمل المتاح للخريجين وحساب الرواتب ، وباثارة التنافس بين خريجى الازهر وخريجى المدارس الموازية له .

ولم تكن الضجة التى اثارها ظهور كتاب « الاسلام واصول الحكم » ضجة شعبية ، فالقارىء المثقف العادى لم يجد فى هذا الكتاب ، بل فى هذا الكتيب الذى لم يزد حجمه عن حجم محاضرة متواضعة مايثير خواطره ، انما كانت الضجة ضجة ملكية زادها صخبا ان على عبدالرازق هو ابن الرجل الذى عرض عليه عرش الخديو فى سنة ١٩١٤ ، كما عرض على محمود سليمان « باشا » والد محمد محمود زعيم الاحرار الدستوريين ، فاعتذروا عن قبوله لان العرض جاء من سلطة غير شرعية وهى سلطة الاحتلال البريطانى وقبله بعض امراء اسرة محمد على ومنهم الملك فؤاد بالطبع .

لقد راى القصر الملكى فى كتاب الشيخ على عملا مضادا لمصالح الارستقراطية ، ذلك أن الملك قد استرعى انتباهه قول الشيخ : ان الاسلام « دين » لا « دولة » وان الرسول نبى مبلغ وليس حاكما ، وان المسلمين احرار فى اختيار الحكم الذى يريدون .

وينبغى أن نشير هنا الى موقف سعد زغلول من مسألة الكتاب ، فقد ذكر ان بعض رجال الوفد من اصدقاء

مؤلف الكتاب رأوا ان يرفعوا عريضة الى الملك بالتماس عدم محاكمته امام هيئة كبار العلماء . وقد علق سعد زغلول على ذلك بقوله « ما ابسط انصارنا » ، وذلك لانه كان يرى ان « لا وجه لهذا الاسترحام لان لكل هيئة لحق فى النظر فيما اذا كان احد افرادها خالف نظامها فتفصله من هيئتها » . واضاف « وما أراد اولئك الاصدقاء باشراك السعديين الا أن يتفقلوهم ويوهموا ان المسألة ليست حزبية » . هذا أولا ، وثانيا « لان ينحمل السعديون بعض ماينتج من الغضب منها » ، بل انه فسر دفاع حزب الاحرار عن المؤلف بأنه « لم يكن الا حزبيا ، ولو كان من غير حزبهم لكانوا مع الذين ضده لا له » . ولهذا فقد عبرت صحف الوفد عن هذا الراى .

وباعتبار جريدة « السياسة » لسان حال حزب الاحرار الدستوريين ، وكانت اسرة عبد الرازق من الاساطين التى يعتمد عليها الحزب ، كان من الطبيعى أن تقف مؤازرة له فى رأيه ، وزعم هيكل ان الكتاب لم يتجاوز التدليل على فكرة اقتنع بها صاحبها ، واورد على صحتها مختلف الاسانيد ، فلو كان خاطئا ، لكان اكبر جزائه ان يتصدى له من يرد عليه ويفند حججه واسانيده ، يقول : « ولم أتردد فى اثبات رأيى فى « السياسة » ، وفى الدفاع عنه بكل قوة ، فما كنت لافهم محاكمة رجل من اجل رأيه ، وبخاصة اذا كان هذا الراى موضع نقاش واخذ ورد . وما كنت لافهم كذلك ان دفاع رجل عن رأيه يتنافى مع كرامة العالمية » .

وقد استمرت علاقة التحالف بين القصر والازهر طوال عهد الملك فؤاد حتى نهاية حياته ، ونظرا لان القصر

على علاقة تحالف اخرى مع الانجليز فى اطار متطلبات المصالح البريطانية ، فلم يكن مفر من ان يتأثر الازهر بهذه العلاقة أيضا ، ولذلك حين اتجهت السياسة البريطانية فى ربيع عام ١٩٣٥ تحت ضغط الحركة الوطنية الى تقديم بعض الترضيات للجماهير على حساب القصر ، فرضت على الملك فؤاد اخراج الشيخ الظواهرى من منصب شيخ الازهر وتعيين الشيخ مصطفى المراغى مكانه ، لم يجد مفرا من اجابة الطلب .

وعلى هذا النحو ، عندما اعتلى فاروق العرش ، كان الشيخ محمد مصطفى المراغى فى مشيخة الازهر ، وكان الشيخ المراغى على صلة بالسلطات البريطانية منذ ان كان موظفا كبيرا فى السودان ، وعندما نقل الى القاهرة ؛ اتصل باللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى ؛ واصبح على علاقة وطيدة معه الى حد انه لم يكن يمضى اسبوع دون أن يكون الشيخ مدعوا او زائرا فى دار المندوب السامى ــ كما حكى محمد شفيق رئيس القسم العربى بدار المندوب السامى ــ وقد كان لذلك اثره فى تعيين الشيخ المراغى شيخا للازهر سنة ١٩٢٨ ، ولكنه لم يستمر طويلا فى منصبه بسبب اقراره مشروعا يعطى الحكومة حق مشاركة الملك فى اختيار الرؤساء الدينيين ، واستمر على هذا النحو حتى عاد الى مشيخة الازهر بناء على ضغط المندوب السامى كما ذكرنا .

ولم تلبث الاحداث ان قادت الى ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتراجع دور الانجليز الى المقام الثانى وانقلبت العلاقة بين القصر والانجليز من تحالف الى خصومة . ولما كان الملك فؤاد قد مات ، فقد انقلبت علاقة الشيخ المراغى تدريجيا مع الانجليز تبعا لتطور علاقته مع فاروق

فقد اخذ جانب القصر على النحو الذى آدى به الى تبنى موقفه فيما بعد من الانجليز أثناء الحرب العالمية الثانية .

والذى يقرأ حديثا للمراغى عن الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ يشعر بالكثير من الاسى لان يضطر عالم دينى يقف على رأس هذه المؤسسة الرائدة الى سوق كلمات هى ادخل فى باب النفاق والممالاة لصاحب السلطة ، يقول شيخنا : « فجلالة الملك فؤاد مؤمن قوى الايمان ، مخلص الاخلاص كله لمبادىء الدين السامية ، يعتقد ان الخير كله فى المحافظة على الدين والعمل به ، وعالم خبير بنظريات الفلاسفة « !! » وآراء الناس فى الخير والشر وبالمذاهب الاجتماعية التى وجدت فى العالم !!

ولقد حافظ جلالة الملك على التقاليد الدينية والتقاليد القومية الصالحة ، وانا واثق اتم الثقة من انه لولا هذا الحرص الذى يبدو منه دائما على هذه التقاليد ، لتقطعت صلة الناس برسوم كثيرة ولطغت تقاليد العصر الجديد على مقومات حياتنا الاجتماعية اكثر مما طغت » .

وعندما تولى زيور باشا الوزارة بعد سعد زغلول ، وارادت الوزارة ان تتقرب الى طلاب الازهر ليكونوا من انصارها ، فشرعت فى اجابة مطالبهم التى تباطأت وزارة سعد باشا فى اجابتها وصدر بالتعديل امر ملكى فى ٩-٩-١٩٢٥ . وكسب طلاب الازهر كثيرا بهذا النظام حيث قضى بتبعية مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى للأزهر وكذلك المدارس الاولية . لكن ماكسبه هؤلاء ، لم يصلوا اليه من غير ثمن ، بل كان ثمنه تأييدهم لوزارة زيور التى بقيت الى ان استقالت فى ٧-٦-١٩٢٦ فخلفتها وزارة عدلى يكن وكانت وزارة ائتلافية اشتركت فيها

الاحزاب التي كانت تناوىء الوزارة السابقة . وقد اتفقت هذه الاحزاب على ان يكون عدلي رئيسا للوزراء وسعد زغلول رئيسا لمجلس النواب .

فلم ينس سعد لطلاب الازهر تأييدهم لوزارة زيور ؛ ولهذا عمل على ان يبطل ذلك النظام الجديد فاتفق هو والحكومة على الغاء هذا النظام بحجة انه وضع فى غيبة مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

وشهدت الصحف وكذلك شهد البرلمان العديد من المحاولات التى بذلت من اجل مد رقابة البرلمان على كافة بنود ميزانية الازهر وكذلك من اجل تقييد سلطات الملك على الازهر . ومما اشار اليه عبد الرحمن عزام فى برلمان ١٩٢٧ ان المشكلة تتلخص فى سياسة فصل الازهر تدريجيا عن « كتلة الامة ووضعه جانبا لغاية مخصوصة » وعلاج هذه المشكلة الا يكون الازهر هيئة منعزلة وان يشرف البرلمان على ميزانيته . وقد نجح البرلمان بالفعل فى اصدار قانون فيه ان يكون استعمال الملك لسلطته على الازهر والمعاهد « بواسطة رئيس مجلس الوزراء » ، كما تقرر أن يجرى فى شأن ميزانية الازهر والمعاهد وحسابها الختامى مايجرى على ميزانية الدولة من احكام دستورية ومن ثم تخضع لرقابة البرلمان وموافقته .

الدور الذى لعبه الازهر بالنسبة لبعض قضايا العالم الاسلامى

وطوال تاريخه ، كان الازهر يفتح أبوابه لكل ابناء المسلمين من مختلف الاقطار ، وهو بحكم هذا ، وبحكم وجوده فى مصر بوزنها السياسى ، كان يجب ان يكون له رأى وموقف فيما كان يواجهه العالم الاسلامى عن مشكلات

وقضايا . وتأتى قضية « الخلافة » فى مقدمة هــذه القضايا والمشكلات حيث فصلنا القول فيها .

وما يهمنا هنا هو متابعة بعض الاوساط الاسلامية خارج مصر للنقاش الذى دار حول كتاب على عبد الرازق ، فقد ذكر مراسل جريدة السياسة المصرية فى تونس ان عددا من علماء وطلبة جامع الزيتونة من الذين يتبعون خطة السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار ، قد نظر الى المسألة من وجهة نظر « سلفية » واستصوبوا خطة زملائهم الازهريين . وكان كتاب الاسلام واصول الحكم حديث نواديهم طوال هذه المدة ، بل ان بعضهم قد عزم على الكتابة فى الموضوع ، وكان اول من بدأ منهم الشيخ محمد الطاهر عاشور كبير علماء المالكية ورئيس مجلسهم الشرعى ومحكمة الاستئناف الشرعية ، فنشر سلسلة مقالات فى جريدة النهضة اليومية ، رد فيهـا ردا مطولا على تفصيلات ماجاء فى الكتاب . وذكـر المراسل ان مجلة النهضة سوف تنشر مقالات اخـرى بهذا المعنى للشيخ محمد بن يوسف وكيل المجلس الشرعى الحنفى ووكيل كبير علماء الحنفية ايضا .

ومن جهة اخرى ، فقد نقل المراسل رأيا آخر لتيار مشايع لاتجاه « السياسة » اسماه « الرأى المستنير » ، وقد نشر هذا الرأى فى جريدة « الصواب » حيث وصفت الجريدة ماحدث بأنه يؤكد ان مصر قد سارت الى الوراء ليس فى الحرية السياسية فقط ، بل حتى فى حرية القول فى الشئون الدينية التى هى ملك مشـاع بين المسلمين . كذلك ذكرت « فالذى يسوؤنا فى هذه الحادثة بنوع خاص ، انما هو تدخل اعيان علمائنا فى الامـر

ووقوفه موقف الخصم العنيد لهذا الشيخ « يقصد على عبد الرازق » الذى أراد ـ وان اخطا ـ خدمة الاسلام وتخليصه من وصمات طالما الصقها الجهلاء » .

وقد ادى الغاء الخلافة الى ازدياد مكانة الازهر : فأصبح هو رمز الجامعة الاسلامية ، ووضح لدى المسئولين عنه وعى بالاعباء الجديدة التى اصبح يتحملها ، وظهر هذا جليا فى ذلك البيان الذى اذاعه شيخه الاكبر سنة ١٩٣٠ عندما اشتدت حملة الفرنسيين على الاسلام واللغة العربية بين مسلمى المغرب ، وجاء فى هذا البيان :

« لقد ارتحت الى ماتضمنه بيان المفوضية الفرنسية من ان فرنسا واقفة فى المسائل الدينية على الحياد ، وأن البربر مسلمون وسيبقون مسلمين ، وانه بتشجيعها رممت مساجد كثيرة فى بلاد المغرب الاقصى ، ولكنى لم ار فيه مايكشف الحقيقة من جميع وجوهها ، ولا مايرد على كل تلك التفاصيل التى وردت بها الانباء وكانت سببا فى هياج الرأى العام الاسلامى ، فهو لم يتعرض لما قيل من ارسال الف راهب الى تلك النواحى لتشجيع التبشير المسيحى ، ولا ماقيل من الغاء المكاتب القرآنية والمحاكم الشرعية ولم يبين ماهو نظام الارث الذى أقر الآن لأمة البربر ، ولا ماهى الاحكام الشخصية التى اقرت البهم الان أيضا مع انهم ماداموا مسلمين لايجوز شرعا ان يكون لهم نظام ارث غير نظام الارث الشرعى ، ولا احوال شخصية غير النظام الاسلامى ، وتلك هى النتيجة المنطقية لانهم مسلمون وسيبقون مسلمين .. »

وختم الشيخ الاكبر بيانه بقوله : « وأنى بصفتى

الدينية التى اعمل بها على توطيد دعائم السلم ومعاملة الاجانب من اى دين أو اى جنس بالحسنى والتسامح ، آملين من القائمين بالامر ان لايساعدوا على مايثير حفائظ النفوس ، وان يعملوا على اعادة الاطمئنان فى تلك البلاد الاسلامية » .

وهذا الوعى الذى يبدو فى الفقرة الاخيرة من البيان قد بدا كذلك فى تقديم مجلة نور الاسلام « الازهر بعد ذلك » لهذا البيان حيث ذكرت : « وردت رسائل من نواح متعددة تطلب من مشيخة الازهر ، بما لها من حق الدفاع عن حقوق المسلمين الدينية ان تقول كلمة فى هذه المسألة » .

ونجد صورة أخرى من المكانة الكبيرة التى احتلهـا الازهر بين ربوع العالم الاسلامى بعد الغاء الخلافة فى الاستفتاء الذى بعث به احد مدرسى اللغة العربيـة فى زنجبار يسأل :

أ ـ عن حقيقة الاخوة الاسلامية المرادة بقوله تعالى « انما المؤمنون اخوة » .

ب ـ وعن حقيقة معنى دار الاسلام ، وحق المسلم فيها وان لم تكن هى وطنه .

وقد جاء فى رد المجلة الناطقة بلسان الازهر :

« ان دار الاسلام هى التى تجرى فيها احكام الحنيفية السمحة ، وتعتبر بالنسبة لسائر المسلمين بلدا واحدا ، وبعبارة اخرى ، دار الاسلام هى الاقليم الواقع تحت ولاية ملك مسلم تجرى فيه احكام الاسلام .. فكل مملكة من ممالك الارض جرى الامر فيها على الوصف الذى قدمناه تعتبر دار اسلام وان اختلفت هذه الممالك باختلاف الملك والمنعة اذ لا عبرة باختلاف الدار فى حيز

المسلمين بعضهم مع بعض ، لان حكم الاسلام يجمعهم فالممالك الاسلامية كلها فى حكم المملكة الواحدة .. والدين الذى يوجب القصاص ، فيقتل المسلم بالذمى ، والحر بالعبد ، حقنا للدماء وصيانة للانفس ، لا يبيح لاهله ان يتفرقوا شيعا مهما اختلفت الدار ، ولا يجيز لاهله ان يعاملوا بعضهم بعضا معاملة غير جائزة ، فليس من الجائز فى الدين ان يعامل مسلمو افريقية مسلمى آسيا معاملة لا يرضونها لانفسهم متذرعين بأنها ليست موطنا لهم ، فان ذلك من حمية الجاهلية التى نعاها الله على مشركى العرب ، ولان المسلم من اى قبيلة او اية قارة اخ للمؤمن فى الدين لان الايمان قد عقد بين اهله من السبب القريب والسبب اللاحق ما ان لم يفضل الاخوة النسبية لم ينقص عنها . واخوة المؤمن للمؤمن معناها ان كلا منهما انتسب لاصل واحد هو الايمان الموجب للحياة الابدية ، والذى هو جماع الفضل ومكارم الاخلاق ، ومنشأ المجد والسؤدد » .

ومع الاسف الشديد ، فان هذه الروح ، لم تستمر فى كل الاحوال والاوقات ، نفهم هذا من ذلك اللوم والعتاب الذى وجهه الامير شكيب ارسلان الى علماء الازهر فقد داب ارسلان على نشر الكثير من صور الفضائح التى ارتكبها الفاشست الطليان فى ليبيا ، لكن المراغى اراد ان يشكك فى هذا ، مما جعل ارسلان يعلق قائلا : « الشيخ المراغى يقول انى لست فى طرابلس الغرب ، وانا اقول له : الا انى تأتينى الاخبار من الثقات من طرابلس الغرب ، ومتى تواتر الخبر ، لزم تصديقه ، فانا لست فى مصر ايضا ومع هذا فانى مصدق بوجود الشيخ المراغى فيها لتواتر الخبر بوجوده فى مصر ،

وهكذا اصبحت عندنا ، اخبار فظائع الطليان فى طرابلس » .

كذلك اشارت مجلة « الفتح » ـ العدد ٢٥٤ ـ التي كان يصدرها محب الدين الخطيب الى مانشرته الصحف الايطالية من اخبار المظاهرات التى جرت فى مصر والشام وفلسطين « من جراء فظائع الطليان بطرابلس » وتعلق المجلة قائلة « ولكن المهم عندنا ليس هذا .. بل المهم ان جرائد روما مظهرة رضاها عن « علماء الاسلام » فتقول ان ٨٠ بالمائة منهم لم يشتركوا فى التظاهر على ايطاليا . ثم توجه الخطاب الى علماء الدين قائلة . « فهنيئا لكم أيها المشايخ الذين لم يتظاهروا على ايطاليا بحسن شهادة صحف الفاشست ..

هنيئا لكم ايها الصابرون على استباحة اعراض المسلمين ورفس المصاحف بالارجل واحراقها للطبخ »

وبطبيعة الحال ، فان رد فعل الازهر كان يقف عند حدود « البيانات » و « التصريحات » ، فمن ذلك على سبيل المثال مانوه به الشيخ الظواهرى من تلهف الازهر على معرفة احوال المسلمين « فى روسيا ومايعانونه من اضطهاد دينى فى تلك الفترة فى تلك البلاد بعد ان ضمها السوفيت اليهم وقد عبر عن شديد أله بعد ماجاء الى مصر بعض زعماء مسلمى القفقاز وأيدل اورال ، وقصوا عليه كثيرا من صنوف المعاملات الشاذة التى يعامل بها المسلمون هناك ودونوا ملخص ذلك فى مذكرة قدموها اليه وفيها الشيء الكثير من « الفظائع » التى كانت ترتكب ضد الاسلام والمسلمين فى روسيا وشفعوها بكثير من البينات والوثائق التى تؤيدها .

ثم يعلق الظاهرى على ذلك بقوله : « وقد أزعجتنا

تلك الفظائع التى قصوها علينا او وردت فى مذكرتهم والتى تدل فى مجموعها على الاضطهاد الديني الشديد الموجه بنوع خاص الى المسلمين فى القفقاز وايدل اورال ، فبازاء هذا نحتج على هذا الاضطهاد اشد الاحتياج ونطلب الى جميع المسلمين ان يبتهلوا الى الله الواحد القهار عقب الصلوات الجامعة ان يرفع هذه الكارثة عن المسلمين وروسيا » .

ولاشك ان هذا المظهر السلبى الواضح انما يعكس ما آل اليه امر الازهر من ضعف سياسى بحيث أصبح لا حول له ولا قوة ، فبعد ان كان رائدا ، اصبح « اداة » و « وسيلة » فى يد النظام القائم ولان النظام القائم بدوره لم يكن ليستطيع شيئا ازاء هذا ، فقد وقف الامر عند هذا الحد ، وهو حد « الابتهال » و « الدعاء » ، وبطبيعة الحال فها قد مرت السنون والاعوام ، ولم ترتفع هذه الكارثة عن المسلمين لان الله لايغير مابقوم حتى يغيروا ما بانفسهم .

ودعا السيد محمد امين الحسينى رئيس المجلس الاسلامى الاعلى فى فلسطين الى مؤتمر ينعقد فى القدس يوم ٢٦ رجب سنة ١٣٥٠ ، وجاء فى الدعوة ان الغرض من المؤتمر النظر فى امور تهم المسلمين واشيع مع هذا ان المؤتمر سينظر فى مسالة الخلافة .

ولم يكن هذا بطبيعة الحال مما يسعد القصر الملكى فى مصر ، ذلك أن مناقشة قضية الخلافة بعيدا عن ارض مصر وفى القدس ، من شأنه أن يبعدها عنه ، ومن هنا كان تحفظ الازهر كما عبرت عن ذلك مجلته « ولما كانت الخلافة امرا خطيرا فى الاسلام لا يجوز طرحها فى اى مؤتمر الا بعد روية ويجب ان تكون الدعوة اليها

صريحة لكي يتمكن مندوبو الاقطار الاسلامية من درسها واستطلاع آراء الشعوب التي ينتمون اليها وحتى لاتمثل الحادثة التي كانت قد جرت في عمان من قبل ، فنحن نرجو ان لايكون شيء من تلك الاقاويل صحيحا ، فان الخوض في مسألة الخلافة لم يحن بعد » .

وعلى الرغم من فتح الازهر ابوابه امام طلاب جميع البلدان الاسلامية ، فقد نشرت جريدة الاهرام حديثا للسيد امين الحسيني ومحمد علي علوبة عضوي الوفد الاسلامي الى الهند قالا فيه عن الجامعة الازهرية « ان التعليم فيها يكاد يكون مقتصرا على الشئون الدينية ، وان حواجز وقيود تحول دون دخول الاجانب فيها » ، فقابل مندوب الجريدة شيخ الازهر وساله رايه في هذا الموضوع فابدى دهشته العميقة لان يصدر هذا الكلام من هاتين الشخصيتين بالذات مؤكدا ان الجامعة الازهرية « مازالت منذ انشائها منهلا عذبا يرده ابناء المسلمين على اختلاف اقطارهم وتباين لغاتهم ولهجاتهم وما ردت طالبا لجنسيته . كذلك اشار الى المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٣٠ حيث نصت على ان « الجامع الازهر والمعاهد الدينية واقسام العامة معدة لقبول الطلبة المسلمين ايا كانت جنسيتهم » .

بل لقد منحت القوانين المتبعة الطلبة الاجانب امتيازات ضنت بها على زملائهم المصريين ، واثبت شيخ الازهر ان الجامع كان به ١٨ رواقا معدة لهؤلاء تضم ٦٤٣ طالبا من جنسيات مختلفة واقطارمتباينة .

وقد ارسل الازهر بعوثا من علمائه المبرزين الى الامم الاسلامية المختلفة لبث الثقافة الدينية والدعوة الى الاسلام في البلاد الوثنية .. فارسل بعثات الى الصين والحبشة

وجنوب افريقيا والهند واليابان .

وانشىء قسم الوعظ والارشاد سنة ١٩٢٨ بناء على اقتراح المراغى حيث اقنع صديقه محمد محمود رئيس الوزراء بأن في تعيينهم خدمة للامن حيث كانوا يعينون فى وزارة الداخلية . وقد امتد نشاط الوعاظ الى الشعوب العربية ، فذهب بعضهم الى ارتريا وبعضهم الى السودان .

كذلك صدر قرار بتكوين لجنة الفتوى بالازهر فى ١٣ جمادي الاولى سنة ١٣٥٤ هـ « ١١- ٨- ١٩٣٥ »وكان الغرض منها سد حاجة كان يشعر بها المسلمون فى الاقطار الشقيقة ، فقد كانت ترد على الازهر استفتاءات كثيرة فى مسائل دينية مختلفة ، وكان اصحاب هذه الاستفتاءات يطلبون الافتاء على مذهب معين أو من غير تقيد بمذهب معين .. لهذه الحاجة ولاهمية المسائل التى كان يطلب من الازهر اصدار الاحكام فيها ، راى المراغى تكوين لجنة من العلماء الثقات لتضطلع بهذا العبء الجسيم .

النشاط التربوى والدينى الاجنبى فى مصر

ومن المعلوم ان هيئات وجمعيات دينية غربية متعددة جعلت من مصر مسرحا لها تقيم عليه نشاطها التبشيرى بين قوم يؤمنون بالله وبرسله جميعا ، فالغالبية مسلمون والبقية تؤمن بنفس عقيدة الغربيين الغالبة الا وهى المسيحية مما جعل علامات الاستفهام تتناثر حول حقيقة البواعث التى تكمن خلف هذا النشاط خاصة وقد ثبت أن الكنيسة القبطية المصرية نفسها كانت

لا تبدى ارتياحا كبيرا لنشاط الأرساليات ألدينية الأجنبية لما لمسته من ارتباطها الخفى بالاهـــداف الســـياسية الاستعمارية .

ومن الغريب حقا ان تمتد يد المبشرين حتى الى داخل الجامع الازهر نفسه ، نعرف ذلك من رسالة أرسلهـا طالب طرابلسى كان يدرس بالازهر الى مجلة الفتـــح « العدد ٦٤ » ، حيث ذكر انه بينما كان جالسا بالازهر يراجع بعض دروسه ، اذا بطائفة من المسيحيين يدخلون الازهر ، وما كادوا يصلون الصحن حتى تفرقوا فى أنحائه وذهب كل واحد منهم الى ناحية كعادة موزعى الاعلانات ، فعلم أن فى الامر شيئا ، وقام من مجلسه لعله يعـرف السبب الذى دعاهم الى الانتشار على خلاف المعتاد ، وماهى الا أن لقيه بعضهم فدفع اليه بكتاب من الكتب عنـوانه « النجدين » يدور حول الكيفية التى يصير بها المسيحى مسلما والتى بها يعتنق المسلم المسيحية ، والهدف الاخير كان هو المقصود بالذات ، فذهب الدارس الى بعض أولى الامر فى الازهر سائلا :

ـ أهكذا تتركون المبشرين ينشرون كتبهم التبشيرية بالازهر ؟

فكان رده : « معلهش » !!

وكذلك كشف احد دارسى الازهر أن الجامعة الامريكية وزعت مرة بجوار الازهر منشورات تدعو فيها طلاب العلم للانتفاع بمحاضراتها ، فلبى عدد من الازهريين دعوتهـا وملأوا قاعة المحاضرات حتى ازدحمت بهم وكأن الدعـوة لم تصل الا للازهرى فيما يقول صاحب الرواية ، بالاضافة الى عدد قليل من غيرهم . وكانت المحاضرة باللغـــة الانجليزية التى لا يعرفها الازهريون ، ومن هنا كـانت

الجامعة تستعين بمترجم ينقل معناها الى المستمعين .
يقول صاحب الرواية ، انهم فوجئوا بالمحاضر يبشر وبوجه الى الاسلام مطاعن خبيثة حتى تبرموا واعتذر المترجم بانه ناقل فحسب .
ولعل مايوضح ماذكرناه من « خبث » هذا النشاط التبشيرى الغربى ، ان جريدة الاهرام نشرت بين برقياتها لمراسلها الخاص فى لندن بتاريخ ٨-١٠-١٩٢٨ برقية جاء فيها :
« عقدت جمعية المبشرين العامة اجتماعها السنوى فى مدينة بلفاست ، فألقت المس سميث من السويس خطبة عددت فيها مافى مصر من الافات والخطايا والاحزان وماتعانيه البلاد من آلام ومصائب ، ثم قالت « أن معظم آمالنا تنحصر فى مصر الحديثة ، ففى ثلاث مدارس من مدارس المبشرين يتعلم الاولاد الطاعة والامتثال ، والميل الى النصرانية ، ولكنهم لا يجرؤون على اعلان التدين بغير دينهم » .
وقد انتهز الشيخ محمد شاكر وكيل الازهر سابقا هذه الفرصة ليستغيث من هذا النشاط ويقارن بين يقظة اقباط مصر وغفلة المسلمين ، مع أن هؤلاء اكثر تضررا ، ففى ديسمبر سنة ١٩٢٧ دعت اللجنة القبطية المركزية اعيان الطائفة للمداولة فيمن يجب اختياره بطريركا للاقباط الارثوذكس ، فاجتمع من أعيانهم عدد يتجاوز المائتين فى فندق الكونتيننتال يمثلون الفئات المختلفة فى القاهرة والاقاليم ، وبعد ما صلى القمص لوقا ، تناوب الخطباء على منبر الخطابة وكان من بينهم ابراهيم تكلا « بك » ناظر مدرسة شبرا الثانوية الاميرية فى ذلك الوقت ، وتقول الاهرام فى السبت ١٧-١٢

المذكور ان الاستاذ تكلا تكلم فأسهب فى بيان المساعى التى يبذلها القمص يوحنا فى خدمة العلم وانشاء المدارس والصرف بسخاء على المعلمين والمعلمات مع أنه ليس لكنيسة السودان اوقاف ، وذكر ان من اعظم اعمال القمص المذكور « حفظ الشبيبة القبطية من التعلم فى مدارس المرسلين الاجانب » .

كان نشاط المبشرين يتعاظم ، وبدات الشكاوى وصيحات الاحتجاج ترتفع من كل مكان ، فكان لابد للازهر من ان يتخذ موقفا حازما ، ولذلك نجد انه فى يوم الاثنين ٣ ربيع الاول سنة ١٣٥٢ هـ « ٢٦-٦-١٩٣٣ اجتمعت هيئة كبار العلماء بالجامع الازهر برئاسة شيخه . وقد عرض فى هذا الاجتماع ما استفاضت به الاخبار من قيام المبشرين بتنصير ابناء المسلمين فى مختلف الجهات بما يتخذون من وسائل الحيل والفنون والاغراء تارة ، وضروب العنف والارهاب تارة اخرى .

وبعدالبحث والمداولة قررت الهيئة « انظر مجلة نور الاسلام ، ربيع اول ١٣٥٢ هـ » :

اولا : مطالبة الحكومة بأن تسن تشريعا حازما حاسما يجتث بذور هذا الفساد ويستأصل شأفة هذا المرض الوبيل الفتاك كى يطمئن المسلمون على الدين الاسلامى القويم والقرآن المجيد ، وكى يكون اولادهم واخوانهم واقاربهم فى مأمن من ان تصل اليهم يد بالاعتداء او بالاغراء لتحويلهم عن دينهم .

ثانيا : اصدار بيان ، ومما جاء فيه :

« لقد انبث هؤلاء المبشرون فى المدن والقرى واتقنوا الحيل فظهروا امام ضعفاء العقول بمظهر مرسل الرحمة فانشأوا المستشفيات تقبل المرضى وتعالجهم مجانا

وأنشأوا المدارس تقبل أولاد الفقراء وتعلمهم بلا مقابل وبنوا الملاجىء تقبل المعوزين وتوسع عليهم فى النفقة .. عمل ظاهره فيه الرحمة وباطنه فيه الختل والخداع ، فأقبل ضعفاء الادراك والعقول على مستشفياتهم ومدارسهم وملاجئهم ورائدهم حسن النيـة لا يدرون أن وراء الاكمة وراءها .

انهم أيها المسلمون يتخذون من هذه المسـتشفيات والمدارس والملاجىء شباكا يصطادون بها ضعفاء العقول من الاطفال والمرضى والفقراء والمعوزين » .

الموقف من حرية الفكر

الفكر حركة عقلية نقدية ، قلما تركن الى المـوروث لتسلم به تسليمادون بحث أو مناقشة ، وهو يتجه الى الى واقع المجتمع ليكشف عما فيه من صور الخلل وآيات ضعف ليعمل فيها معاول التحليل والتعرية كى يستطيع ان يتجاوز ذلك لوضع تصورات المستقبل وآمال الغد . واذا كان بحثنا معنيا بالدور السياسى للازهر ، فانه من الحيوى ان نكشف عن موقف الازهر من بعض الممارسات الفكرية لدى عدد من المفكرين لنستقرىء موقف الازهـر من حرية الفكر ، ذلك ان هذه الحرية لا تتجزأ بحيـث يمكن ان تباح فى جانب وتفرض عليها القيـود فى جانب آخر .

ولابد هنا ان نفرق بين آتاحة الفرصة للمفكر كى يدلى برايه فى قضية ما ، وبين الموقف من هذا الرأى نفسه ، فقد لانجد مانعا ، بل نجد ضرورة ان تتاح لمفكر فرصـة ان ينشر رأيا ينكر فيه التعددية الحزبية ، لـكن هـذا

لا يلزمنا بالتالى ان ننكر نحن أيضا هذه ألتعـددية ، ويكون المطلوب هو ان نطرح الراى الاخر لنقرع الحجـة بالحجة لنرى ايها اقرب الى الصواب .

ومن هذه الزاوية نناقش موقف الازهر ..

والقضية التى نبدأ بها هنا هى تلك القضـــية التى اشرنا أليها من قبل او وهى قضية « الاســلام واصول الحكم » ، فنحن هنا لانناقش محتوى افكار عبد الرازق لنحكم بما اذا كانت خطأ او صوابا ، وانما مرادنا ان نفتش عن مدى صحة « ألموقف العملى » للازهر منها .

وارل مايواجهنا هنا هو تلك « العريضة » التى قدمها عدد من علماء الازهر تصدرتها عبارات متعددة عن دور الازهر فى حراسة الدين وان دين مصر هو الدين ألاسلامى وان مهمة الازهر ان يحارب الالحاد والزندقة . وتبرز العريضة فكرة ان التشكيك فى الدين وتسريب الريب فيه الى المسلمين لم تقف عند حد اولئك الذين لم يدرسوه فحسب، بل امتد ايضا الى بعض علمائه « فنرغب الى مقامكم السامى ورياستكم العظمى على تلك المصـــلحة الكبرى ، مصلحة الدين ألتى تتمتع بكل الصفات المرعية فى مصالح الدولة من قوانين عالية وارادات ســنية ، ومقام لدى ولى الامر لا يدانيه مقام ، وكرامة فى الامـة دونها كل كرامة .. نرغب اليكم وانتم بهذه ألصفة العالية ان تتخذوا للدفاع عن الدين وتأييده بالحجة والبرهان جميع وسائل النفوذ المشروعة التى تخولها لكم القوانين حتى تظفروا به على كل خصم » .

وان المرء ليتساءل : اذا كان رافعو الشكوى جملة من علماء الازهر ، فلماذا لا يواجهون الموقف بما يطلبونه من شيخ الازهر من مناقشة وتفنيد و « مقارعة الحجة

بالحجة » ؟ لكن المرء ايضا ليسر لهذه اللفتة الهامة لاصحاب التوقيع من مطالبتهم بضرورة أن ينزل الازهر « الى معترك الحياة العامة ، ومشاركة الناس فى مصالح الحياة اعلانا بأن الدين لا ينافى الدنيا ، بل أنما جاء لصلاحها ، والعمل على رفع الشر والظلم منها وبث العدل والامن فيها ، وان يدرس رجال الدين كل مايطرأ عند الناس من شبهة فى الدين ليكشفوا عنها اللثام ويعود الخلاف فى الامة وفاقا » .

فالحق ان هذا هو المطلوب ، ذلك ان جزءاً كبيرا من « النجاح » الذى تصادفه النقود التى تظهر فى مواجهة الفكر الدينى ، انما يرجع الى عزلة كثير من اصحابه عن معترك التغير الاجتماعى ودورانهم فى نفس دائرة قدامى الفقهاء ، مع أن ماكتبه هؤلاء ودرسوه كان استجابة لمعطيات اجتماعية واقعة .فكان الاولى بالمقلدين تقليدهم فى المنهج بحيث يتجهوا هم ايضا الى معطيات الحياة الاجتماعية لدراسة مشكلاتها لبيان موقف الدين من كل منها .

وعلى الرغم من الخصومة السياسية بين حزبى الوفد والاحرار ، فقد اضطر بعض كتاب الوفد الى الوقوف بجوار على عبد الرازق لا دفاعا عن محتوى كتابه بقدر ماكان ذلك دفاعا عن مبدأ « حرية الفكر » ، فكتب عزيز ميرهم فى جريدة « كوكب الشرق » ينعى على رئيس تحريرها احمد حافظ عوض نقده للشيخ مؤكدا ان السياسية لا تبرر انتقاد القول البرىء . فرد عوض مبينا ان علماء الازهر هم المختصون بمناقشة الكتاب دون علماء القانون والاجتماع ، وان للحرية حدا ان جاوزته كانت شرا على نفسها . وعاد ميرهم الى القول

مبينا خطورة ان تعقد هيئة كبار العلماء محاكمة للشيخ ؛ فهذا عدوان على الحريات وهو نظام لم يرزأ به الاسلام من قبل « اللهم أنت المسئول ان تحفظ المسلمين من نظام يئن منه المسيحيون » .

وقد ساعد هذا الحوار على ابراز القضية على انها قضية « حريات » بدرجة ما ، فلما اصدرت هيئة كبار العلماء حكمها ضد المؤلف ، اجتمع عدد من كبار رجال الصحافة والفكر وأعدوا عريضة للملك تهيب به الا يستباح الدستور في « اقدس ماكفل وصان وهي حرية الفكر » . ونددت بمحاكمة هيئة تصطبغ بالصبغة الدينية لعالم بسبب فكره ، وكان ممن وقع العريضة : احمد حافظ عوض « كوكب الشرق » الوفدية ، وعباس محمود العقاد « البلاغ » الوفدية ، ومحمد صبرى ابو علم من رجال الوفد ، ومحمود عزمى من « السياسة » ومنصور فهمى ، وكذلك احمد شفيق المؤرخ ، وصالح جودت المحامى من اعضاء الرابطة الشرقية .

ولما طلب الملك من رئيس الوزراء ان يفصل على عبد الرازق من منصبه كقاض وطلب هذا من وزير العدل عبد العزيز فهمى رئيس الاحرار الدستوريين ، أراد هذا ان « يسوف » في المسألة حماية لعبد الرازق ، فأحال الموضوع على لجنة قسم القضايا فى الوزارة مبينا لها ماعنده من « الاشكال » فى تنفيذه لترى رأيها فيه ، وكان مما قاله : « وحيث اننا نتشكك كثيرا « اولا » فيما اذا كان نص الفقرة الاولى من المادة ١٠١ من قانون الازهر نمرة ١٠ لسنة ١٩١١ يقصر الموضوع الذى تختص هيئة كبار العلماء بالنظر فيه على الافعال الشائنة التى تمس كرامة العالم كالفسق وشرب الخمر والميسر والرقص

وما اشبه ذلك مما يتعلق بالسلوك الشخصى ، ام هو يتعدى ذلك الى الخطأ فى الرأى فى الابحاث العلمية الدينية من مثل ماينسب للشيخ على عبد الرازق ووقعت المحاكمة فيه . « ثانيا » على فرض ان اختصاص تلك الهيئة شامل بمقتضى النص لجريمة الفعل الشائن الماس بكرامة العالم ، ولجريمة الرأى معا ، فهل هذا النص مستمر النفاذ للان فيما يتعلق بجريمة الرأى ؟ ولا تأثير لاحكام المواد ١٢ و ١٤ ر ١٦٧ من الدستور فيها ؟ «ثالثا» ان كان نص الفقرة المذكورة عاما يشمل الجريمتين وكان لا تأثير لشيء من احكام الدستور فيه ، وكان الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ على عبد الرازق عن زمرة العلماء صحيحا ، فهل الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة وهى المنصوص فيها على العقوبات التبعية ، هى ايضا واجبة التنفيذ لم ينسخها شيء من احكام مواد الدستور المذكورة او غيرها من احكام » .

لقد كانت النتيجة ان عزل عبد العزيز فهمى من الوزارة وترتب على ذلك ازمة وزارية ادت الى خروج حزب الاحرار من الائتلاف الحاكم بينه وبين حزب الاتحاد الذى كان يراسه يحيى ابراهيم ، وكانت رئاسة الوزارة لزيور .

والمثال الآخر لموقف الازهر من الممارسة الفكرية لحرية الفكر ، هو موقفه من الكتاب الذى أصدره طه حسين سنة ١٩٢٦ باسم « فى الشعر الجاهلى » ، ففى يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ تقدم الشيخ حسنين الطالب بالقسم العالى ببلاغ للنائب العمومى يتهم فيه طه حسين «الاستاذ بالجامعة المصرية » بأنه الف كتابا أسماه « فى الشعر الجاهلى » ونشره على الجمهور ، وفى هذا الكتاب طعن

صريح في القرآن حيث نسب الخرافة والكذب لهــذا الكتاب السماوى الكريم .. الى آخــر ما ذكره في بلاغه .

وكان من الممكن ان يحفظ هذا البلاغ ولا يلقى اهتماما مذكورا لولا انه « بتاريخ ٥ يونية سنة ١٩٢٦ ، ارسل فضيلة شيخ الجامع الازهر لسعادة النائب العمــومى خطابا يبلغه بأن لديه تقريراً رفعه علماء الجامع الازهر عن كتاب ألفه طه حسين المدرس بالجامعة المصرية أسماه « فى الشعر الجاهلى » كذب فيه القرآن صراحة وطعن فيه على النبى صلى الله عليه وسلم ونسبه الشــريف واهاج بذلك ثائرة المتدينين واتى بما يخل بالنظم العامة ويدعو الناس للفوضى ، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجعة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسمى وتقديمه للمحاكمة ، وقد أرفق بهذا البلاغ صورة من تقرير اصحاب الفضيلة العلماء الذين أشار اليهم فى كتابه .

وفى سبتمبر من نفس العام « ١٩٢٦ » ألقى الشيخ مصطفى القاياتى كلمة مطولة فى مجلس النواب الذى كان عضوا فيه نقل فيها بعض نصوص الكتاب يبين للنواب كيف ان طه حسين يذهب فى كتابه الى أن حادثة ابراهيم واسماعيل التى نطق بها القرآن حادثة لا يعول عليهــا التاريخ ، ولا يمكن التسليم بها وانما هي حادثة روجهــا المسلمون لسبب مخصوص هو سبب سياسى اكثر منه دينى : « للتوراة ان تحدثنا عن ابراهيم وأسماعيــل ، وللقرآن ان يحدثنا أيضا ، لكن ورود هذين الاسمين فى التوراة والقرآن لا يكفى لاثبات وجودهما التاريخى » .

ويعلق الشيخ النائب : « ومعني هذا أن دعوى الله

ان شيئا حصل ، لا ينهض دليلا على ان هذا الشيء حصل ، والله يعلم ان هذا القول يساوى قوله ان الله كذاب فيما قال » .

وكان سعد زغلول هو رئيس مجلس النواب ، وقد وقعت مشادة بينه وبين عبد الخالق ثروت رئيس مجلس الوزراء وطال الاخذ والرد ، ورفعت الجلسة دون الوصول الى قرار معين لان رئيس الوزراء « جبهة الاحـــرار الدستوريين » هدد بالاستقالة ، وانتهى الامر بأن تقدم النائب عبد الحميد البنان ببلاغ الى النيابة العامة .

والف طلبة الازهر مظاهرة ضخمة وتوجهوا الى بيت الامة وخطب احدهم موجها القول الى سعد زغلول : « نعلن اليك يامولانا ، اننا كما اتخذك المصريون سلاحا يحاربون به المغتصبين ، فسنتخذك سلاحا نحارب به الملحدين » . فرد سعد قائلا : « ان مسألة كهذه لايمكن ان تؤثر فى هذه الامة المتمسكة بدينها ، هبوا ان رجلا مجنونا يهذى فى الطريق ، فهل يضير العقلاء شىء من ذلك ؟ ان هذا الدين متين ، وليس الذى شك فيه زعيما ولا اماما حتى نخشى من شكه على العامة ، فليشك ماشاء ، وماذا علينا اذالم تفهم البقر ؟ » .

والذى يلفت النظر حقا هو ذلك الارتياح الذى كان يبدو فى كتابات الغربيين تعليقا على مثل هذه الاتجاهات ، مما يضع بالفعل علامات استفهام امام نوايا اصحابها ، وعلى سبيل المثال ، فاننا نجد « نيومان » فى كتابه Great Britain in Egypt يكتب عام ١٩٢٨ عن تلاميذ الشيخ محمد عبده : « وكان برنامجهم فوق ذلك يشجع التعاون مع الاجانب لادخال الحضارة الغربية الى مصر » . وكذلك كتب يقول : « فى مصر اليوم من الامارات

مايدلّ على أن تعاليم الشيخ محمد عبده تتسرب ببطء الى ادمغة المسئولين المصريين ، فقد تطور العالم خلال القرون ، بينما ظل الاسلام واقفا في مكانه لايتحرك ، فاذا امكن للمبادىء الاسلامية ان تتطور مع الزمن المتطور ، بدلا من الارتباط بعالم خيالي لا يسمح للتطور الزمنى ان يتطرق اليه ، وقد تراكم عليه نسيج العنكبوت منذ « فرار » محمد من مكة ، عند ذلك سوف تصبح يقظة الشرق حقيقة واقعة ، وليست اضغاث احلام ، وعند ذلك سوف يتحرر ملايين البشر من هذه العقائد الاثرية الشيباء ليأخذوا مكانهم بين الحركات الحديثة » !! .

كيف السبيل الى اصلاح الازهر ؟

هى قضية كبيرة من غير شك لا نود أن « نتوه » فى ازقتها وحواريها ، ومن هنا فسوف نقتصر هنا على ابراز « الاراء » لا القواعد واللوائح والقوانين الخاصة بما يجب ان يكون عليه حال الازهر ، ومن خلال هذه التصورات ، سنحاول استكشاف المفهوم السائد عن الوظيفة السياسية للازهر ، وسوف تتنوع الاراء التى سنسوقها بين فئات ثلاث :

الفئة الاولى ، هي فئة الطلاب والدارسين .

الفئة الثانية : فئة علماء الازهر ومشايخه .

الفئة الثالثة : فئة الكتاب والمفكرين الذين ينتمون الى المعسكر الذى اصطلح على تسميته بأنه معسكر « العلمانيين » .

ففى عام ١٩٢٥ اتفق طلاب الازهر وطلاب معهد طنطا على مجموعة من المطالب التي تبين تصورهم للاصلاح ،

وانفرد كل منهما بطائفة من المطالب ، اما تلك التى اتفقا عليها فمنها:

١ ـ اعتبار الازهر الشريف جامعة كبرى تتكون عناصرها من المعاهد الدينية الحالية ومدارس القضاء الشرعى ودار العلوم والمعلمين الاولية بحيث تكون هذه الجامعة مشرفة على جميع مايختص بتعليم الدين وتعليم اللغة العربية .

٢ ـ المساواة الفعلية بين حاملى شهادات الازهر ونظرائهم من حاملى شهادات وزارة المعارف فتساوى الاولية الابتدائية ، والثانوية البكالوريا ، والعالمية اللسانس ، وذلك فيما يختص بميزاتها وبالمرتبات والترقيات واحتساب المعاش مع حفظ امتيازات العلماء المتاحة لهم مثل كوبونات السكك الحديدية .

٣ ـ اقرار مشروع التعليم الدينى فى المدارس وهو الذى قررته وزارة المعارف السابقة ، واسناد القيام بتعليمه الى خريجى الازهر خاصة .

٤ ـ الغاء القوانين الاستثنائية والقرارات التى ترتبت عليها واباحة الانتساب والتحويل الى الجهة التى يريدها الطالب .

٥ ـ ارسال بعثات الى الجامعات الاوربية لدراسة العلوم التى تناسب التعليم فى الازهر .

ومن الواضح من استقراء هذه المطالب أنها تدور حول احتياجات « مهنية » ولا يقلل من ذلك ماجاء فى المطلب الاول مما قد يوحى بانه يتصل بتصور فكرى عام ، إذ لا تفاصيل هناك مما يجعلنا نرجح ـ اتساقا مع المطالب الاخرى ـ انه أقرب الى الجانب الادارى من حيث الرغبة فى « مركزة » عدة عمليات فى يد الازهر وحده .

بل أننا لو استقرانا مطالب كل جهة على حدة والتى نشرتها مجلة المنار ، مثل مطالب معهد طنطا ، ومطالب الازهر ، ومطالب قسم التخصص ، ومطالب جمعية تضامن العلماء ، فسوف نجدها كذلك تدور حول نفس المعانى المهنية باستثناء مطلب واحدفى مطالب معهد طنطا حيث طالب بضرورة « ايجاد قسم لتعليم اللغات الاجنبية المتداولة فى العالم ليمكن للعالم الازهرى ان يبين حضارة الدين الاسلامي فى اللغة العربية للعالم الاوربى » .

فاذا ماجئنا الى مجموعة من كتاب جريدة السياسة الاسبوعية ، فسوف نجد الافكار هنا تدور حول الجوانب التالية : « السياسة الاسبوعية ، الاعداد ١١١ ، ١٢٢ ، ١٢٦ » .

ـ فمحمد الغمراوى يلقى كلمة مطولة فى جمعية الثقافة العربية فى باريس تنشر السياسة الاسبوعية نصها يؤكد فيها « ان معهدا كهذا يجب ان يصلح اصلاحا يسمح لمتخرجيه بأن يقوموا بعمل منتج فى الحياة ويبرروا انفاق هذه المبالغ الطائلة او ان يغلق لتنفق هذه الميزانية الضخمة فى وجوه اخرى نافعة وليوجه مجهود كثير من أبناء البلاد الى طرق اخرى تنفعهم وتنفع البلاد معهم » .

ومادامت هناك مدرسة للقضاء الشرعى ومدرسة دار العلوم لدراسة اللغة العربية ، فان الازهر « يجب ان يقصر على تعليم الدين الاسلامى » ، وحصر مفهومه فى هذا بانه عملية « وعظ وارشاد » فقط ومن ثم فقد طالب بأن يقتصر القبول فيه على عشرين طالبا فى المتوسط .

ـ اما الدكتور محمد حسين هيكل ، فهو يشير أيضا الى نفس الفكرة وهى قيام مدرسة القضاء الشرعى بتخريج القضاة الشرعيين وقيام دار العلوم بتخريج معلمى اللغة العربية ، وبالتالى فان « التعليم فى المعاهد الدينية على صورته الحاضرة قد أصبح لا يتفق فى شىء مع حاجات العصر الحاضر » .

والسبيل الى الاصلاح والتغيير اذن فى راى هيـــكل هو « سلوك طريقة التعليم الدنيوى » او التعليم العلمى بمعنى اصح فى المعاهد الدينية » . لكنه لم يبين هل يعنى بذلك التنظيم والطريقة ام اذابتها فى التعليم المدنى ؟

ـ وتنشر السياسة مقالا آخر بدون توقيع يطلب فيه كاتبه من شيخ الازهر « المراغى » ان يسائل نفسه لماذا يدخل التلاميذ الى الازهر وهل يريدون ان يتخـرجوا « علماء دين » يوحدون الله ويقبعون فى بيوتهم زهـادا عاكفين على الصلاة والعبادة ، او هم يقصدونه ليتعلموا علما يطعمهم الخبز ويلبسهم الثوب ؟ وهل مافى الازهر من علم ، يطعم صاحبه خبزا او يلبسه ثوبا فى هذا الزمن او هو يلقى به عاطلا يطرق ابواب العمل فلا يلقى له من سميع ؟ « ان الازهر يجب أن يتحول الى جامعة عصرية تعلم فيه العلوم جميعا ، وان علم الدين يجب ان يكون علما عاليا كالطب والهندسة والحقوق تخصص له كلية يدخلها الطالب بعد أن ينتهى من دراسته الابتـدائية والثانوية » .

والحق ان هذا الراى يعتبر مفسرا وموضحا لما سبق لهيكل ان ساقه مما يجعلنا نضع احتمالا أن يكون الكاتب هو هيكل نفسه .

ـ والغريب ان الدكتور طه حسين يكتب مقالا فى مجلة الرابطة الشرقية تحت عنوان « اصلاح الازهر » لا يخرج عن هذه الدائرة ، اذ يقول : « الغرض من الازهر انما هو ارشاد المسلمين الى الخير وتفقههم فى الاسلام ودعوة غير المسلمين الى الدين واقامة حجته عليهم ظاهرة بالرفق والحكمة والموعظة الحسنة ، فاما تولى مناصب الحكم والتصرف فى شئون الدولة والتمكن من الكسب ، فأشياء اضافية ليس من المحتوم ان يسعى اليها مصلحو الازهر » .

ثم ينتهى الى اقتراحه المحدد : « فخليق بالذين يسعون الى اصلاح الازهر أن يعرفوا لقانون توزيع الاعمال حرمة فيتركوا القضاء للقضاة والتعليم للمعلمين ، ويكتفوا بما قسم الله لهم وما فرضه الله عليهم من الوعظ والارشاد والدعوة الدينية » .

كذلك طالب طه حسين الازهر أن « يدع الدنيا للذين تعنيهم اعراض هذه الحياة الدنيا » .

وهكذا نجد ان مجمل هذه الآراء يسعى الى حصر الازهر فى ركن الوعظ والارشاد فقط دون حتى ان تمتد وظيفته لدرس اللغة العربية والشريعة الاسلامية ، وان يتحول الى ان يكون مجرد « كلية » ضمن عديد من كليات الجامعة مثل غيرها مع الاختلاف فى التخصص .

فاذا مااستقرانا نماذج من كتابات خريجى الازهر انفسهم فسنجد « محمد السيد الطويل » يكتب عن الدور الذى قام به علماء الازهر قديما ، وكيف تضاءل فى وقته ، مرجعا هذا سببا فى تمكين قوى الاستعمار من التسلل الثقافى الى جماهير المسلمين وتخريب اخلاقياتهم « وتواكل العلماء عن النهوض بواجبهم ،

ورضي كثير منهم ان ينزوى للتنسك والعبادة الخلوية فى كل حال قاطعا بينه وبين الجمهور من صلات القيادة والايقاظ والارشاد بعيدا عن التطلع الى اخبار وتطورات الامم الاجنبية ». « الفتح ، العدد ٥٤ »

وهو يؤكد ان الاسلام « روحي ودنيوى ، ملىء بانظمة الحكم واسس الادارة الصالحة فى كل مكان وزمان ، وقد وكل ماسواها مما يختلف باختلافهما الى ما يلائم التجارب والتطورات بعد ان طواه فى اصول عامة موكولة الى اجتهاد الحاكم » . ان هذا ـ فيما يرى ـ له نتيجته التي لابد من اعتبارها « فكان لزاما على ابنائه ان يتوسعوا فى علوم العمران وفنون الحضارة » .

وعلى هذا فان زعامة العلماء للمسلمين كانت ترتبط بمواكبة هؤلاء العلماء لاحتياجات الناس ومشكلاتهم وقضاياهم ، حتى اذا تخلوا عن هذا التلاحم مع المجتمع كان من الطبيعى أن تتضاءل مكانتهم الى درجة منخفضة الغاية .

وكتب « محمد عرفة » احد اساتذة معهد الاسكندرية مشيرا الى وظائف ست رأى وجوب أن يسعى الازهر الى تحقيقها . وباستقراءهذه الوظائف نجدها شمولية وان كانت لاتركز كثيرا على « الوظيفة السياسية » التى تأتى بالتبعية فى بعض الوظائف وبطريقة غير مباشرة ، هذه الوظائف هى : « الفتح العدد ٥٦ »

اولا : تخريج قضاة مجتهدين او على الاقل متبعين يتبعون المجتهد بعد قيام الدليل .

ثانيا : تخريج معلمين ذوى كفاية لتعليم اللغة العربية والدين .

ثالثا : تخريج وعاظ ومرشدين يقظين عارفين بسياسة المدينة والمنزل وما به يسعدا وملمين بطباع الجمهور ، عارفين بوسائل الاقناع .

رابعا : جعل رجال الدين مسئولين عن الحياة الخلقية فى مصر ، فكما ان مصلحة الصحة مسئولة عن صحة اجسام من فى مصر ، كذلك رجال الدين مسئولون عن صحة أخلاقهم .

خامسا : تسليح رجال الدين بالعلوم الضرورية « وان كان لم يسمها » .

سادسا : اطلاق العقول من اسر التقليد وممارسة الحرية فى الفكر والاستنباط « وايجاد حركة علمية ابتكارية فى علوم الاخلاق والاجتماع والدين واللغة والعلوم الفلسفية » .

أما محمد الخضر حسين الذى تولى رئاسة تحرير مجلة الازهر ، وكذلك تولى مشيخة الازهر نفسها فيما بعد ، فقد انتقد الرأى الذى عرضناه لطه حسين مؤكدا أن الاسلام « اتى بأصول تسلك فى شئون الجماعة وتتغلغل فى احشاء الدولة ، وانه اسمى من ان يرضى لعلمائه البعد عن مناصب الحكم والنظر فى شئون الامة » .

وعلى هذا يكون الفرض من المعاهد الدينية هو تخريج رجال القضاء ومعلمى اللغة العربية ، وكذلك رجال « يقومون بجانب من ادارة شئون الامة » .

واثناء فترة رئاسته لتحريرمجلة الازهر ، كتب مقالا هاما معترفا بأن التاريخ الاسلامى شهد فريقا من العلماء قضوا حياتهم فى بحث الشئون العلمية البحتة ، لكنه شهد ايضا فريقا « كانوا ينظرون فى الشئون العامة

ويمثلون السيرة التى تكسوها صاحبها جلالة وترفع له بين الخلائق ذكرا » .

ومن الامثلة ذات المغزى حقا مما اشار أليه الخضر فى وجوب الا يسكت عالم ديني عن خلل مارآه فى المجتمع عن التنبيه عليه ، ان السلطان سليم كان قد قرر قتل مائة وخمسين رجلا من حفاظ الخزائن ، فبلغ هـذا الاستاذ علاء الدين الجمالى ، وكان متوليا أمر الفتوى ، فذهب الى السلطان وقال له « أن وظيفة أرباب الفتوى ان يحافظوا على آخرة السلطان ، وهؤلاء الرجال لا يجوز قتلهم شرعا ، فعليك بالعفو عنهم » ، فغضب السلطان سليم وقال له : انك تتعرض لامر السلطنة وليس ذلك من وظيفتك ، فقال علاء الدين : لا ، بل اتعرض لامر آخرتك ، وهذا من وظيفتي ، فان عفوت ، فلك النجاة ، وآلا فعليك عقاب عظيم . فانكسرت سورة غضب السلطان وعفا عن الجميع . « نور الاسلام ، ربيع أول ١٣٤٩ هـ »

لقد كانت تلك الفترة حقا هى نهاية مرحلة انتقال بين عهود قام فيها علماء الازهر بما فرضه عليهم المفهوم الشامل المتكامل للدين ، فأشاروا وعلموا وقادوا وراقبوا ووجهوا وقاوموا ، فأحاطهم الجميع بالتقدير والاحترام ، واصبحت كلمتهم نافذة ، يعمل الحاكم والمحكوم حسابا لها ، وبين فترة تالية ، سجنوا الازهر فيها فى مفهوم ضيق يقتصر به عند حدود مهنية ، واصبح اداة سياسية لا موجها سياسيا ، وتحول علماؤه الى مجموعة من الموظفين الحكوميين يطلبون رضى الحاكم وعلاواته ودرجاته وحوافزه ، فضاعت هيبتهم وتضاءلت فاعليتهم فى الحياة الاجتماعية بصفة عامة .

الفصل الحادي عشر

الأزهـــر تحـــت المظلة (الفاروقيـة)

احتفال ديني بتنصيب فاروق ملكا :

عندما توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، كان ذلك ايذانا باختفاء بطل رئيسي من على مسرح السياسة المصرية كان دائم المناوأة للوفد ، الاول ممثلا للاتجاه الاوتوقراطي والثاني ممثلا للاتجاه الديمقراطي .

وعندما أجريت الانتخابات نجح الوفد وشكلت وزارته ، تم الاتفاق على مجلس للوصاية يتولى سلطته الملك الجديد « فاروق » الذى لم يكن قد بلغ بعد السن القانونية ، وتكون مجلس الوصاية من الامير محمد على وعزيز عزت « باشا » وشريف صبرى « باشا » .

وقد حرصت وزارة الوفد على تأكيد سلطتها بطريقتين : أولاهما : باهمال القصر تماما مما دفع بالاوصياء الى الشكوى لدار المندوب السامى من تجاهل الوفد لهم فى كل شيء وان النحاس يهدف بوضوح الى اقامة ديكتاتورية وانه يعمل على التقليل من سلطة القصر الى ادنى حد . ثانيهما ، بالسعى الى الاستيلاء على السلطة فى القصر نفسه وذلك بمحاولة انشاء « وزارة للقصر » ، ولم تنجح هذه المحاولة .

ولما حسب عمر فاروق وفقا للتقويم الهجري ، تبين

انه يصل الى سن الثامنة عشر فى يوم ٢٨ يولية سنة ١٩٣٧ وقد اقترح الامير محمد على رئيس مجلس الوصاية أن نقام من اجل ذلك احتفال « دينى » يقام فى «القلعة» يقلد فيه شيخ الازهر الملك سيف جده محمد على ويحضرها الامراء فى الملابس التى كان يرتديها أسلافهم فى عهد محمد على ، ثم يقسم الجميع له الجميع له يمين الولاء والاخلاص .

ولم يرض هذا الاقتراح مصطفى النحاس الذى راى ضرورة تنفيذ نص الدستور حيث روى لمحمد التابعى « من أسرار السياسة ، ص ٥٧ » « الدستور بيقول ان الملك قبل ان يتولى سلطاته ويباشرها ، يقسم اليمين الدستورية امام الهيئة المشتركة من اعضاء مجلس الشيوخ والنواب .. آه .. اهو ده اللى بيقوله الدستور .. ولافيش حاجة فيه عن سيف جده محمد على .. ولا عن الامراء وهدوم الامراء .. ولا عن شيخ الازهر .. وانا مش فاهم شيخ الازهر ماله ومال مباشرة الملك لسلطاته الدستورية » ؟ .

وقد اتخذت المعركة حول « الحفلة الدينية » فى يونية ١٩٣٧ شكلا شبيها بالمعركة التى دارت حول ترشيح الملك فؤاد للخلافة فى سنة ١٩٢٦ ، فكما وقفت صحافة القصر « جريدة الاتحاد » فى هذا العام تؤيد ترشيح الملك فؤاد للخلافة واقامة مؤتمر الخلافة ، فى وجه صحافة الوفد والاحرار الدستوريين ، فكذلك وقفت صحيفة البلاغ ، لسان القصر فى عام ١٩٣٧ ، تؤيد اقامة الحفلة الدينية فى وجه المعارضة المتزايدة فى صحف الوفد . ولقد كانت الحجة التى استندت اليها جريدة البلاغ فى اقامة الحفلة « الدينية » هي فائدتها فى « تثبيت مكانة

مصر فى البلاد الاسلامية ، وهى مكانة نحب أن نرى وزرائنا حريصين عليها متمسكين بأهدابها ، ساعين الى تقويتها لمصلحة مصر والاسلام . ولا يجهل وزراؤنا انه لما كثر الحديث فى مسألة الخلافة منذ اثنتى عشرة سنة ، اتجهت انظار المسلمين وزعمائهم فى العالم كله الى مصر ، ورأوا فيها البلاد الوحيدة التى تستحق الصدارة ، والى هذه اللحظة لايزال المسلمون ينظرون الى مصر بهذه العين .. »

لكن كانت للوفد وجهة نظر اخرى ، فقد رأى النحاس ان الاخذ بهذه المقترحات انما يعنى « اقحاما الدين فيما ليس من شئونه ، وايجاد سلطة دينية بجانب السلطة المدنية » . وقد عبر عن رايه مرة أخرى بقوله : « الاسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد الرسول وساطة بين الله وبين عباده ، فلا معنى اذن للاحتجاج فى هذا الشأن بما نص عليه الدستور من ان هذه المكانة نفسها تستلزم ان دين الدولة هو الإسلام ، او بمكانة مصر لدى الامم الاسلامية ، بل ان هذه المكانة نفسها تستلزم ان تنزه الدين عن اقحامه فيما ليس من مسائل الدين . وليس أحرص منى ولا من الحكومة التى اتشرف برئاستها على احترام الاسلام وتنزيه الاسلام ، كما أنه ليس احرص منا على التزام احكام الدستور . ولكن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية شىء آخر ، فهو مجال وطنى يجب ان يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين » .

وكان لصلابة موقف النحاس اثر كبير فى صرف النظر عن هذه الحفلة الدينية .

وفى هذا الجو ــ جو التوتر والشكوك ــ راحت

السلطات تحسب ايام حفلات التولية وتحدد لكل حفلة تاريخها ويومها ، وهنا فقط عرفوا ان ايام الاحتفال الثلاثة اى ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ يوليه تقع فى ايام الخميس والجمعة والسبت وابدى الامير محمد على رغبته فى ان يؤدى فاروق صلاة الجمعة فى ثانى يوم من أيام الحفلات فى جامع الازهر وان يتلو شيخ الازهر دعاء خاصا .. وابلغ فاروق هذا فوافق عليه .

ولكن النحاس رأى فى هذه الصلاة وفى هذا الدعاء الخاص رجوعا الى الحفلة الدينية بطريق ملتو ملفوف ، واعترض ورفض .. رفض ان يوافق على ان يؤدى فاروق صلاة الجمعة فى الازهر !

كان فاروق فى تلك الفترة فى « فيشى » ،فعلق على رفض النحاس بقوله : « لم اكن وانا تحت الوصاية استشير احدا فى امر المسجد الذى أؤدى فيه صلاة الجمعة ، فهل يراد من الآن وبعد ان اتولى سلطاتى كملك ان استاذن رئيس حكومتى فى اختيار المسجد الذى أؤدى فيه هذه الصلاة » ؟

ولكن الوزارة كانت ترى من جهتها ان تأدية فاروق صلاة الجمعة فى الازهر واستقبال شيخ الازهر وعلماء وشيوخ الازهر الشريف لفاروق ووقوفهم بعد انتهاء الصلاة ـ كما قيل يومئذ ـ لكى يتلوا دعاء خاصا .. كانت الوزارة ترى فى هذا كله عودة الى الحفلة الدينية بشكل آخر .

وانتصرت حكومة الوفد ولم يتم للملك ماأراد !

الشيخ المراغى يتحالف مع القصر :

فى عددها الصادر فى ٢٨ـ٤ـ١٩٣٥ ، نشرت جريدة

الاهرام تحت عنوان : « الرغبات البريطانية » ان الحكومة البريطانية قد اثارت من جديد الازمة التى بدأ بها المستر بيترسون - نائب المندوب السامى البريطانى فى الخريف الماضى وتريد ان تصفى جميع المسائل التى حركتها فى ذلك الوقت وتحقق جميع الرغبات وقد تحقق منها حتى الآن :

١ - اسقاط وزارة عبد الفتاح يحيى

٢ - تولى محمد توفيق نسيم الوزارة .

٣ - ابعاد زكى الابراشي عن القصر الملكى .

٤ - تعيين محمد مصطفى المراغى شيخا للجامع الازهر .

تقول الاهرام : « وهذه آخر رغبة حققت ، فقد أعلن ان صاحب الفضيلة الشيخ الاحمدى الظواهرى استقال وان فضيلة الاستاذ المراغى عين مكانه .. »

وكانت هذه خطوة خطيرة ، ان يكون للانجليز دخل في الاختيار لهذا المنصب الخطير .. وان كان هذا الاختيار قد تجاوب مع رغبة شعبية ازهرية - حيث كانت الثورة على الظواهرى على اشدها ، والمطالبة بالمراغى واضحة !.

وكان من عوامل ثورة أهل الازهر على الظواهرى ان عهده صادف عهد وزارة مغضوب عليها من أكثر المصريين ، وكان منصبه يقتضى منه مجاراتها في أمور تغضب بعض اهل الازهر وغيرهم عليه ، ومن ذلك فصله سبعين عالما من وظائفهم ، وكان من بينهم علماء لم يكن فصلهم الا بسبب غضب هذه الوزارة عليهم .

وكان من عواملها ايضا ان عهده اقترن بضائقة مالية شديدة فى مصر فكان لها اثرها فى التقتير على الازهر ،

وفى أن خريجيه لم يجدوا لهم وظائف فى المعاهد الدينية ولا فى غيرها ، وكانت الحكومة تضن عليهم بوظائفها ، ولا تقدر الشهادات التى يحملونها ، وقد الجأهم هذا الى ان يرضوا بالدون فى سبيل العيش ، حتى ان حامل شهادة التخصص ، كان يقبل وظيفة التدريس فى المعاهد الدينية بثلاثة جنيهات ، بل كان يقبلها من غير شيء وينتظر الى ان يجودوا عليه بذلك المرتب .

وقد سكت الشيخ الاحمدى على هذا كله ، ولم يكن عنده من قوة النفوذ في الوزارة مايحملها على انصاف اهل الازهر ، فأخذوا يوازنون بينه وبين الشيخ المراغى ، ونسوا فى هذا عقيدة الشيخ المراغى فى الاصلاح لان امر العيش اهم عندهم من هذه العقيدة ، ولم يذكروا الا مايمتاز به على الشيخ الاحمدى من قوة النفوذ فى الحكومة ، فثاروا على الشيخ الاحمدى تلك الثورة العنيفة ، وكانوا طوائف شتى بعضها يعمل للشيخ المراغى، وبعضها يعمل لغيره من الشيوخ ! « الصعيدى تاريخ الاصلاح ، ص ١٢٩ » .

وعندما عاد المراغى ، كانت مصر على مشارف عقد معاهدة ١٩٣٦ التى استقبلت بها مصر مرحلة سياسية جديدة تختلف فى تركيبها وتوازناتها عن المرحلة السابقة التى بدأت فى سنة ١٩١٩ ، وحاولت السراى ان تجدد شبابها بمظهر الملك الجديد ، وارتبط الاحرار بالملك ، حيث لم يعد هناك احتمال للائتلاف مع الوفد ، وانشق عن الوفد « السعديون » بحزب تحالف مع الملك والاحرار . وفى الوقت الذى تكاثر فيه المهاجمون ، بدأ الوفد نفسه يخطو نحو « الاعتدال » .. من اجل هذا ، ولمتغيرات

اخرى كذلك ، آثر المراغى ان يقف فى نفس خنـــدق الملك والاحرار ، وتنامت علاقته بالملك الشاب ، واخـذ نجمه يسطع فى سماء السياسة وألدين الى الدرجـة التى فكروا فيهافى انشاء منصب يعلو مشيخة الازهر « شيخ الاسلام » يتولاه المراغى وتتبعه جامعة الازهر ! « طارق البشرى ، ص ٣٧٨ » .

ويعلق عبد المتعال الصعيدى على « نهج » المراغى فى فترة توليه الثانية أنه نسى « شخص المراغى الثائر على الازهر القديم ، ليظهر بشخص آخر لا شيء عنده من هذه الثورة ، بل يحاول ان ينتصر لهذا القديم الذى كـان يثور عليه فى المرة الاولى » . وقال كذلك : « لقـد كان الشيخ الراغى يدين بالاصلاح حقا ، ولكنه لم يكن رجل ثورة كالشيخ محمد عبده وجمال الدين الافغانى ، فلما ادركه فى الاصلاح ما ادركه فى المرة الاولى ، آثر هـذه المرة ملاينة اهل الازهر ومحاولة ارضائهم بالانتصـار لبعض قديمهم » ، وان كان قد حصر تفسيره لهذا فى سبب ضيق ولا ننكر ، أثره ولكنه كان اضـعف مـن العلة الاساسية وهى التحالف السياسى مع القصـر ، قال الصعيدى « ولعل الذى حمله على هـــذا يأسه من اصلاحهم » !!

وقد كتبت جريدة السياسة الاسبوعية فى العـــدد السابع من السنة السابعة « ٢٧-٢-١٩٣٧ » مقـــالا وازنت فيه بين محمد عبده والمراغى ، فذكرت أن محمد عبده ، كان رجلا عصبيا ، يريد أن يخرج التفكير الاسلامى من جموده عن طريق الثورة على هذا الجمود ، فقـام بهذه الثورة بنفسه وعاونه فيها كثير من أتباعه وتألفت حوله مدرسة اخذت عنه وفكرت تفكيره ، اما الشـــيخ

المراغى فرجل ذكى النظرة يتميز بهدوء وحكمة يحــولان دون تفجر هذا الذكاء فى ثورة كبيرة .

وقد استثار هذا الرأى لجريدة السياسة ، عـــالما ازهريا كعبد المتعال الصعيدى ، فنشر اربعة مقالات فى نفس الجريدة يتجه بالمقارنة اتجاها اخر حيث اكد ان الاصلاح « لا يتم الا بالثورة » ، اما ذلك الهدوء فانه لا يحرك ساكنا ولا يوقظ نائما ، ودلل على ذلك بالسنوات التى تلت التولية الثانية للمراغى ، حيث لم يخط الازهر الى امام .

ولقد انتهز توفيق نسيم فرصة مرض فؤاد وفرصة قسوة المستر بيترسون فى هذا الظرف فأراد ان يفرغ كل مافى جعبته من ناحية الملك بسبب غضبه عليه ، وكانت سلطة الملك فى الازهر من ضمن ما اراد توفيق نســيم التعرض له .

فمع ان توفيق نسيم هو الذى دافع عن سلطة الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين ، ومن اجل ذلك اخـــرج الشيخ المراغى من الازهر سنة ١٩٢٩ وعاون الشــيخ الظواهرى فى الغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ محافظة على سلطة الملك ، فانه هو نفسه عندما صار مغضــوبا عليه ، الذى هاجم هذه الحقوق واراد نقلها من ســلطة الملك الى سلطة الحكومة ، فقد قالت جريدة الاهرام فى اليوم التالى لاستقالة الشيخ الظواهرى من مشــيخة الازهر وعودة الشيخ المراغى اليها تحت عنوان « تعديل قوانين الازهر واعادته الى سلطة الوزراء مايأتى :

« وقد علمنا ان الرغبة متجهة الى اعادة ســلطة مجلس الوزراء على الجامعة الازهرية والمعاهد الدينية الاخرى ، وتتطلب هذه المسألة تعديل قوانين الازهر الحالية التى

وضعها الشيخ الظواهرى ، وجعل فيها للملك وحده الحق فى تعيين الرؤساء الدينيين كما كان الامر دائما من قبل » .

وبالفعل ، صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الازهر وقد نصت فيه المادة « ١٢٨ » على ما يأتى :

« يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص باعادة تنظيم الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم التخصص فى الجامع الازهر وكذلك كل ماخالف هذا القانون من الاحكام » « الظواهرى : السياسة والازهر ، ص ٣٣٩ » .

وكان الظواهرى ، عندما الغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك الحكومة مع الملك فى اختيار الرؤساء الدينيين ، قد نص صراحة على هذا الالغاء فى قانونه بان قال فى المادة ٩٩ « .. وكذلك يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها فى البلاد »

لكن الملاحظ ان المراغى عندما اراد اعادة هذا القانون ، لم ينص صراحة فى قانونه على هذه الاعادة ، بل اتخذ فى ذلك طريقة الغاء الالغاء على حد تعبير الازهريين ، فقد اعتبر انه اذا الغى قانون الشيخ الظواهرى اطلاقا ، فانه بذلك يلغى أثر الغاء قانون الظواهرى لالغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ ، وبذلك يعتبر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد عاد ثانيا للوجود .

ولقد كانت هذه الطريقة الغير صريحة داعية للاختلاف

فى التأويل والتفسير بين الحكومة وبين السراى فيما بعد سنة ١٩٤٣ كما سيأتى .

وفى مستهل تولية فاروق ، اذا بمجلة الازهر تكيل له المديح في افتتاحيتها وتصفه - مع انه كان مازال فى طور المراهقة - بانه « مليك استكمل صفات كبار العياهلة ممن خلد التاريخ أسماءهم فى أكرم مكان من صحفه » « المجلد ٨ سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ ص ٣١٣ » ، وتعدد من ميزاته « تقريبه لرجال الدين وشدة عنايته بهم وخاصة بصاحب الفضيلة المراغى » حيث اسند اليه مهمة « مذاكرته فى الدين » وان هذا دليل وأضح على عناية الملك بالثقافة الدينية « لذلك كان لزاما على علماء الدين ان يجتمع كبارهم ويرفعوا لجلالته كتابا موقعا عليه منهم يشكرون فيه الله على ماتفضل على الامة بولاته .. » !!

ويتمادى المراغى فى تقديم آيات الولاء لفاروق فى أيامه الاولى بالعديد من عبارات المديح المبالغ فيه ، فمع شعوره بأن الملك لم يعرفه شعبه من قبل « غير أن حبه يملك على الناس جميعا قلوبهم » . لكن كيف ذلك ؟ « ذلك ان الله سبحانه وتعالى اذا احب أنسانا احبه اهله واحبته ملائكته واحب اهل الارض جميعهم ، ولقد أحب الله جلالة الملك فاروق فاحبه شعبه جميعه » ، ويزيد على ذلك - ولم يكن له سابق حكم لمصر - بانه - اى فاروق - « طاهر القلب محب للدين ، محب للانسانية ، محب للحق والعدل ، يواسى البؤساء والضعفاء والمساكين » !!

وطلب فاروق ، امعانا فى اضفاء المظهر الدينى على حكمه - من المراغى ان يلقى كل اسبوع درسا دينيا فى احد المساجد الكبرى يحضره الملك مع جمع من رجال

الدولة . وبدأ المراغي بالدرس الاول في جامع البوصيري في اوائل رمضان بالاسكندرية ، وجعل الدرس الثاني في مسجد الحسين ، والثالث في مسجد ابي العلاء ببولاق ، وحضر الملك كل هذه الدروس !

ولم يتورع المراغي عن الغمز واللمز بالنسبة للوفد في دروسه ، وروج لفكرة ان الوفد ممثلا في حكومته ضد هذه الدروس ، وان القوة المحركة لحكومة الوفد في هذا هو مكرم عبيد ، وبذلك حاول ان يثير صراعا سياسيا حول الدروس يظهر الملك فيه انه حامي حمى الاسلام على عكس حكومة « الوفد » فأهاج بذلك الكثير من المشاعر .

وعندما اقيلت وزارة النحاس ، وكلف محمد محمود بتشكيل الوزارة في ٣٠-١٢-١٩٣٧ ،اخذ المسرح السياسي المصري يشهد تطورات جديدة تشير الى تزايد مستمر في قبضة القصر الملكي بعد فترة انكماش - واحيانا تقهقر في عهد الوزارة الوفدية - حيث كانت خيوط السلطة القليلة التي بقيت في ايدي وزارة محمد محمود تنتقل الى يد الملك واعوانه ، لتصبح الحكومة بلا حول ولا قوة .

في هذه الفترة ، اوغل المراغي في النشاط السياسي شبه السافر ، وخاصة منذ ١٩٣٨ مما جعله طرفا من اطراف الخصومات السياسية الحزبية . ومارس هذا النشاط من موقف الانحياز للملك والاتصال الوثيق بالاحرار الدستوريين في صراعهم المشترك ضد الوفد ؛ وقيل انه كان يحرض طلبة الازهر على الانتصار لمرشحي الاحرار الدستوريين في انتخابات ١٩٣٨ . ثم حدث في عهده وعلى عهد وزارة الاحرار والسعديين في نهاية

١٩٣٨ . ان اصطرب الازهر من جديد بسبب مطـالب الازهريين الاقتصادية ، اذ كانت ازمة البطالة تأخـذ باعناق المتعلمين من خريجى الجامعـة والمعاهد الفنيـة والدينية .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، كان من الواضح ان الملك يتعاطف مع دول المحور ، واتساقا مع اتجاه الريح وقف المراغى فى مسألة تجنيب مصر ويلات الحرب وهو صاحب العبارة المشهورة عندما خطب يوم الجمعـة ١٩ سبتمبر ١٩٤١ فى مسجد « بيبرس » وكانت القاهرة قد تعرضت لغارة جوية شديدة اذ قال فى خطابه أن الحرب « لا ناقة لنا فيها ولا جمل .. » ، مما اغضب الانجليز واحتجوا على تلك العبارة رسميا لدى رئيس الحكومة « حسين سرى » واعتبروا الشيخ المراغى من خصـوم الحلفاء .

وعندما تولى الوفد الوزارة فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بأمر بريطانى وعلى غير هوى الملك ، كان طبيعيا ان يقف المراغى ضد الوزارة ، وان يستعيد الوفد ذكريات مافعله المراغى معه فى عامى ٣٧ ، ١٩٣٨ ، فعمل الوفد على تحريك طلاب الازهر ضد شيخه ونجح فى ذلك نجـاحا كبيرا ، بل ان عددا من كبار العلمـاء بدأ يتخذ مواقف معادية من المراغى مثل الشيخ عبد المجيد سليم مفتى البلاد والشيخ محمود شلتوت وغيرهما .

وادى الصراع بين القصر والوفد على تسيد الازهر الى « ضياع » او « الغاء » الاحتفال بالعيـد الالفى للأزهر وفقا للتقويم الهجرى « ٧ رمضان ١٣٦١ هـ » الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

ونشطت ادارة الازهر والمعاهد الدينية الى وضع النظام

الذى يجرى عليه الاحتفال بهذا التراث العلمى الكبير .
وعقد المراغى عدة اجتماعات حضرها المفتي ووكيل الازهر وشيوخ الكليات وكبار مفتشى العلوم الدينية والعربية وتألفت لجان وضع نبذة عن تاريخ الجامع واعداد الخطب والكلمات التى يلقيها شيخ الازهر ومندوب الحكومة واتخذت الاجراءات لاذاعة الحفلة واصدار طابع بريد تذكارى لتلك المناسبة .

وكان مقررا أن يؤدى الملك صلاة الجمعة فى الازهر ، ثم يستمع الى الحديث الدينى الذى يلقيه المراغى ، ثم يدعو العلماء وكبار الضيوف الى مائدة افطار فى قصر عابدين . ولم يبق الا طبع بطاقات الدعوة وارسالها الى كبار المدعوين والى ائمة المسلمين في الخارج . وهنا قام خلاف بين القصر والوزارة على من يصدر الدعوة ؟ هل هو رئيس الحكومة او شيخ الازهر ؟ وكان من رأى القصر ان الحفل يراسه الملك وله صبغة علمية دينية ، فمن الطبيعى ان توجه الدعوة باسم شيخ الازهر ، وقال النحاس انه هو الذى يوجه الدعوة ، او أن توجه الدعوة باسم وزير الاوقاف . وقد حاول احمد حسنين رئيس الديوان اقناع رئيس الحكومة بوجهة نظر السراى ولكنه لم يوفق ، وتشبث كل بموقفه ، وترتب على ذلك ان تأجل الاحتفال ، وصدر بلاغ من ديوان كبير الامناء يوم ١٦-٩-١٩٤٢ بأن الملك يشكو من التهاب فى اللوزتين ، ولهذا فان مادبة الافطار التى كانت ستقام فى قصر عابدين وكذلك الاحتفال بالعيد الالفى للأزهر ، سيؤجلان الى موعد يحدد فيما بعد ..

ولم يتم هذا الاحتفال الا عام ١٩٨٣ !!

ونتيجةلضغط حكومة الوفد ، أحيط بالمراغى من

داخل الازهر بمعارضة الطلاب وكثير من العلماء له ، ومن خارج الازهر بمخاصمة الوزارة له فقدم استقالته واعتكف فى منزله ، فكانت هذه الاستقالة سببا فى معاودة البحث بين السراى وبين الحكومة فى امر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ والتساؤل عما اذا كان الشيخ المراغي قد اعاده حقا ام هو لم يعده ، وكان هذا الاختلاف مدعاة لبقاء مركز الشيخ المراغى معلقا زهاء العشرة شهور فى منزله فى حلوان لا يذهب فيها للأزهر .

وكان النحاس قد لجأ الى السفير البريطانى ليعاونه على اخراج المراغى من منصبه ، واتصل السفير بأحمد حسنين رئيس الديوان وطلب الاستفسار عن الوضع القانونى لسلطة الملك فيما يختص بالازهر والرؤساء الدينيين وقد كلف حسنين ، حسن يوسف وكيل الديوان باعداد مذكرة فى هذا الشأن ، وقامت الادارة القانونية فى الديوان بشرح المادة ١٥٣ من الدستور ولائحة وزارة الاوقاف ، وتولت الادارة الافرنجية ترجمتها الى اللغة الفرنسية وارسلت الى السفارة البريطانية .

ويبدو ان السفير لم يشأ التورط فى هذه المنازعات الشائكة فابدى رايه بلباقة من ان السفارة لا شأن لها بالامور الدينية ونصح للنحاس ان يتعايش مع القصر فى هذا المجال .

وقد شجع هذا الموقف ، احمد حسنين ، فراح يطلب من النحاس اصدار تصريح باعتبار استقالة المراغى كأن لم تكن . . بيد ان النحاس لم يستجب لهذا الطلب .

وكان الملك رافضا استقالة الشيخ ، وقال النحاس فى نقاشه ، ان من حقه قبول استقالة شيخ الازهر لان المراغى قد اعاد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بالغاء

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى كان قد الغى هـذا القانون ، فالغاء الالغاء يعد اعادة ، واستدل على ذلك بأن الشيخ المراغى نفسه يقر بذلك بدليل أنه قـدم استقالته لرئيس الوزراء وليس للملك ، وفى هـذا اعتراف صريح منه بأنه يرى ان رئيس الوزراء هـو المختص فى قبول استقالته ، والا لكان رفعها للمـلك مباشرة . ولكن السراى قالت ان الغاء الالغاء لا يعد اعاده الا اذا كان النص صريحا .

واستمر النقاش عشرة شهور بقى فيها الشيخ معلقا الى ان اقيلت وزارة الوفد فى اواخر سنة ١٩٤٤ ، فعاد المراغى الى الازهر من جديد فى يناير سنة ١٩٤٥ واعتبر نفسه انه لم يستقـل الى ان توفى فى اغسـطس ١٩٤٥ .

تجاوزات الملك فى التعيين لمشيخة الازهر

ولما توفى المراغى ، لم تكن حكومة الوفد فى السلطة حتى تنازع الملك فى الاختيار لشيخ جـديد للازهـر ، فالوزارات الاخرى عادة وزارات أقلية تكاد ان تـكون خاتما فى اصبع الملك ، ومع ذلك ، فقد اتته المعارضة من الازهر نفسه هذه المرة ! واصر هو على رأيه ، فاذا احتج علماء الازهر بأن اختياره لا يتفق مع القـانون ، فانه يغير القانون لينفذ مايريد ..

وعلى هذا تأكد بما لايدع مجالا للشك ان المسـالة لم تكن ـ كما حاول ان يشيع هو واعوانه ـ خـلافا دستوريا بين سلطة الملك وسلطة رئيس الوزراء ، وانمـا هى آية من آيات الاتجاه الاوتوقراطى جعله حريصا على

ان يمسك بقبضة يده هاتين الجهتين الخطيرتين : الجيش والازهر !

كان الديوان الملكى نفسه قد رشح الشيخ عبد المجيد سليم مفتى الديار المصرية شيخا للازهر متصورا أن هذا الاختيار يتفق ومنطق الامور ، فالرجل « اهل علم وتقوى » ، وكان قبل ذلك ذا صلة قوية بالقصر الملكى نفسه اذ كان « اماما » للملك فؤاد ، وفوجىء الديوان بأن الملك يعترض على هذا الاختيار ويريد تعيين الشيخ مصطفى عبد الرازق الذى كان وزيرا للاوقاف .

كان الشيخ مصطفى عبد الرازق اكثر الماما بالثقافة الغربية الحديثة لانه ذهب الى فرنسا بعد ان نال شهادة العالمية من الازهر ، فاتم تعليمه فيها واخذ شهادة بعض جامعاتها . وكان يجيد الفرنسية ، ويتقن بعض علوم الادب والفلسفة ومنذ ان خرج من الازهر كامين لمجلسه الاعلى بعد عودته من فرنسا وعين فى الجامعة ، اختار لنفسه الابتعاد عن وظائف الازهر كلية .

كان قانون الجامع الازهر يقضى بأن يختار شيخ الجامع من هيئة كبار العلماء ، ولا يعين فى هيئة كبار العلماء الا من تكاملت فيه شروط عديدة ، منها : ان يكون العالم الازهرى قد تولى وظائف معينة فى القضاء الشرعى او التدريس مدة معينة فى بعض المعاهد الدينية ، ولم يكن هذا الشرط متحققا فى الشيخ مصطفى .

تقدمت وزارة النقراشي بتعديل قانون الازهر تعديلا الغي بمقتضاه الشرط الخاص بعضوية هيئة كبار العلماء ، وبدلا من شرط التدريس فى الازهر لمدة عشر سنوات تعدلت المادة لتصبح خمس سنوات بالتدريس في الازهر او في جامعة فؤاد الاول او جامعة فاروق الاول

« الاسكندرية » ، وكذلك اضيف لشروط الترشيح من سبق له ان تولى منصب الافتاء او عضوية المحكمة العليا الشرعية .

واجتمعت هيئة كبار العلماء برئاسة المفتى وقررت الاعتراض على ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرازق لانه ليس عضوا فى الهيئة ، وانتهزت الصحف الوفدية الفرصة وقامت بحملة شديدة ضد الوزارة القائمة ، خصصت الصحف المحلية اعمدة طويلة « باستثناء الاهرام والمقطم » لمناقشات عنيفة ومتعارضة ، وذهبت صحيفة « الوفد المصرى » الى ان شخصية اجنبية « تقصد الامير اغا خان زعيم الطائفة الاسماعيلية » تدخلت لصالح الشيخ عبد الرازق . وقدم احد النواب سؤالا فى هذا المعنى ، واجاب النقراشى فى جلسة ٨-١٢-١٩٤٥ بأنه حينما استقبل الشخصية الاسلامية لمحت فقط الى ان الشيخ مصطفى عالم جليل ، وعبرت عن املها فى ان يكون شيخ الازهر منتخبا من رجال ذوى خبرة وتجربة حتى يتمكن العالم الاسلامي من التعاون الوثيق معه . واضاف النقراشى قائلا ان المفتى ووكيل الازهر السابقين قدما صورة مشوهة عن هذا اللقاء .

وكان الشيخ عبد المجيد سليم هو قائد الحملة ضد إختيار الملك ، وهذا امر مفهوم لانه كان الخليفة المنتظر ، وقد سهل عليه ان يستميل الى جانبه العديد من العلماء لانهم شعروا بالاستياء ان يتم الاختيار من خارج دائرتهم وقد استقبل النقراشى الشيخ عبد المجيد وحاول اثنائه عن تزعم الحركة المضادة لتعديل القانون وقام وكيل الديوان ، حسن يوسف بمحاولة مماثلة ، فاجتمع مرتين بالشيخ عبد المجيد واوضح له ان قرار الملك فى شأن

التعديل لايمكن الرجوع فيه وأن من الخير ان يكون بعيدا عن الجدل الذى تتزعمه بعض الصحف ، وانه بوصفه اكبر الاعضاء فى هيئة كبار العلماء سنا ومقاما ، يستطيع التعاون معهم الى ان تمر الازمة بسلام . ولكن الشيخ لم يعدل عن موقفه .

اما الشيخ مأمون الشناوى وكيل الازهر ، فقد قدم استقالته من منصبه احتجاجا على تخطيه للتعيين شيخا للأزهر ، وقال انه يتعذر عليه التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة داخل هيئة كبار العلماء .

وعلى الرغم من المعارضة العنيفة التى لاقاها تعديل القانون فى مجلس الشيوخ خاصة ، الا أن الملك استطاع أن ينفذ رغبته فوافق على التعديل وصدر الأمر الملكي بتعيين الشيخ مصطفى شيخا للأزهر فى ١٦-٢-١٩٤٦ .

وقد جاء فى مذكرات محمد كرد على ، مانصه : « حدث عقب توليه « اى مصطفى عبد الرازق » مشيخة الازهر ، ان عزت اليه جريدة الموند الباريسية حديثا اتخذ منه خصومه آلة للنيل منه ، وخلاصته ان فرنسا أحرزت مكانا ممتازا بما بذلت من الجهود الكريمة فى نشر الثقافة بين المسلمين ، ورجا ان لا تتخلى عن خطتها لتحتفظ بالحب الذى يكنه لها العالم الاسلامى ، فقامت صحف مصر والشام تغالى فى تزييف رأيه فى مدح فرنسا ، واتفق أن أهدته حكومتها فى غضون ذلك وسام جوقه الشرف من رتبة الصليب الاكبر ، فزاد ذلك فى الطين بلة .. » !! « من آثار مصطفى عبد الرازق ، ص ٧٥ » .

واذا كان عبد الرازق قد شارك المراغى فى التلمذة على محمد عبده ، الا انه كان دون المراغي فى قوة الارادة

والنفوذ » فقضى فترة قصيرة فى منصبه ضاق فيها بالازهر واهله وتعب من فتنه ومؤامراته ، ولم يحدث فى الاصلاح اثرا يذكر له . وقد حدث عنه بعض اصحابه انه كان يندم على قبوله هذا المنصب لانه كان قبله وزيرا للاوقاف ، وكان قبل وزارته للاوقاف أستاذا بكلية الاداب بجامعة فؤاد « القاهرة » ، وقد نشأ فى بيت ارستقراطى كبير ومعروف ، وهذه البيوت ينشأ اهلها على الدعة ، فلا يتحملون مشاق الدعوة الى الاصلاح ولايكلفون انفسهم التعب فى سبيله ، وتوفى الرجل فى ١٦-٢-١٩٤٧م .

ولم يعين الشيخ مامون الشناوى خلفا للشيخ مصطفى عبد الرازق الا فى ٢٠ يناير ١٩٤٨ اى بعد احدى عشر شهرا تقريبا ظل فيها المنصب شاغرا والى ان توفى الشناوى فى سبتمبر ١٩٥٠ ، لم يحدث شىء هام .

وعندما تولى الشيخ عبد المجيد سليم المشيخة فى ٨-١٠-١٩٥٠ ، كان النحاس يرأس الوزارة الوفدية ، وكان الوفد قد بدأ يسير على طريق « المسالمة » الواضحة مع الملك . وقد وقع خلاف شديد بين الشيخ عبد المجيد ووزارة الوفد بسبب ميزانية الازهر تشخص فى مشادة عنيفة ، وكانت هذه المشادة فى احتفال الحكومة بذكرى المولد النبوى ، وانتهز شيخ الازهر لقاءه بالنحاس فى هذه الفرصة وذكره بوجوب تسوية الازهريين المتخرجين بغيرهم المتخرجين فى الجامعة ، فى المرتبات سواء داخل المعاهد الدينية ، أو فى وزارة المعارف اذ ذاك ، وكان طلاب الازهر فى ذلك الوقت قد اعلنوا الاضراب والانقطاع عن الدراسة مطالبين بالتسوية ، فكان رد النحاس على شيخ الازهر عنيفا ، وهو تهديده بضرب الازهريين

بالرصاص ان لم يعودوا الى الدراسة . وهنا عقب شيخ الازهر بقوله : إنك لا تستطيع ذلك يارفعة الباشا .

وكان ذلك الموقف قمة المأساة التي وصل اليها الازهر بعد تاريخ حافل من القوة والزعامة التي كانت تجعل الحكام يرتجفون من علمائه .. هكذا وصل به الحال ان « يستجدى » مجرد المساواة !! لقد رضي علماؤه في السنوات السابقة على ذلك الموقف ان يكونوا « لعبة » فى يد السلطان ، فهل يغرب ان يحدث مثل هذا وغيره بعد ذلك ؟

ثم حدث ان نشرت مجلة آخر ساعة فى عددها الصادر فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٥١ حديثا منسوبا الى شيخ الازهر اجاب فيه على اسئلة مندوب المجلة ، وقد افتى الشيخ بتحريم مراقصة الرجل لامراة اجنبية عنه . وبلغت فتواه هذه الى « الملك فاروق » على ان الشيخ يقصده بها اذ كان الملك يتردد على محل عام فى شارع الهرم وهو « الاوبرج » ، وكان يراقص فيه بعض السيدات الاجنبيات . كما اشار الشيخ الى ان الحكومة تضن بالمال على رجال الازهر ومشروعاته ثم قال « تقتير هنا واسراف هناك » ، وكان الملك يصطاف فى ايطاليا بمدينة « كابرى » وهى من مدن الشاطىء المعروفة بحياتها الارستقراطية المترفة ، وما ان اطلع على الحديث حتى فهم ان النقد موجه الى شخصه ، فأرسل اشارة عن طريق اللاسلكى من اليخت الملكى الى الديوان يأمر فيها بعزل الشيخ عبد المجيد فورا .

وكان من المفروض أن تسأل الوزارة عن حقيقة الامر ، لكنها لم تفعل ، وانما وجدتها فرصة للتخلص من الشيخ الذى يطالبها بالمزيد من المال للأزهر ، ونسيت وزارة

الوفد مواقفها السابقة المناوئة لمثل هذه التصرفات من الملك ، فاذا بها تدعم خطوة الملك ، فأوعزت للشيخ ان يستقيل ، واستقال الرجل بالفعل يوم ٣ سبتمبر .

وكان وقع هذه « الاقالة » عنيفا على الاوساط الدينية وعلى علماء المسلمين فى الخارج ، فأرسلت برقيات الاحتجاج لكنها كلها ذهبت ادراج الرياح .

محاولات الدولة الاشراف على « التعليم » بالازهر :

واذا كان القصر الملكى قد حرص على ان يكون تعيين شيخ الازهر بيد الملك ، فقد سعت الدولة كذلك ممثلة فى وزارة « المعارف » ان تهيمن وتشرف على التعليم فى الازهر . واذا كان الملك قد وجد أعوانا له يبررون دعواه ويؤازونه من الرجعيين وانصار الحكم الاوتوقراطى ، الا ان وزارة المعارف قد وجدت سندا لها فى آراء كبار المفكرين من أصحاب الاتجاه المستنير ممن يؤمنون بالفلسفة الديمقراطية .

ففى عام ١٩٣٨ ، حينما كان الدكتور هيكل وزيرا للمعارف اراد الا يعين فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة خريجى الازهر اعتمادا على أنهم لا يتمتعون بالكفايات اللازمة لتعليم اللغة العربية فى العصر الحديث.

قد شرح هيكل وجهة نظره هذه فى الجزء الثانى من مذكراته « ص ١٠٨ » قائلا :

« فمدرس اللغة القومية فى اية أمة من الامم هو الذى يصوغ ثقافة الامة العامة فى مناحى الحياة جميعا . هو الذى يصقل لسان الابناء فى لغة التفاهم والخطاب . وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى الى الحاضر ، وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال

وصوره ، فاذا لم يكن المدرس الذى يضطلع بهذه الرسالة على جانب من الكفاية والبراعة وسعة الافق ، ومن تذوق الفن الادبى ، لم يؤد رسالته . واذا هو لم يحط الى جانب ذلك بشىء من آداب الامم الاخرى ، لم يؤد الرسالة على الوجه الاكمل ، فالعالم فى عهدنا الحاضر قد تقاربت اجزاؤه ، فأصبح التفاهم السريع بين الامم والشعوب المختلفة من ضروريات الحياة . والتفاهم لا يكون بتبادل الالفاظ التى تتألف منها عبارات بذواتها ، بل لابد له من ان يدرك المتفاهمان ماتنطوى عليه الالفاظ والعبارات من معان صقلها الزمان على أيدى الكتاب والشعراء وغيرهم من رجال الفن ، وكيف فهم الناس جميعا هذه المعانى . معلم اللغة القومية الذى يستطيع اداء هذه الرسالة هو الذى كنت أريده ، وكنت أعتقد الا اجده بين المتخرجين فى المعاهد الدينية ، واننى لاجده بشىء من الصعوبة فى المتخرجين من دار العلوم » .

وكان هيكل قد تبادل الرأى قبل ذلك مع وكيل الوزارة فوجده مقتنعا بأن السبب فى ضعف مدرسى اللغة العربية المتخرجين من دار العلوم يرجع الى ضعف القيمة العلمية لشهادة المعاهد الدينية التى كانوا يدخلون بها الدار ، ومن هنا فقد فكر فى العودة الى تجربة كانت المعارف قد قامت بها من قبل بأن تنشىء مدرسة ثانوية لدار العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ! ثم يتعلمون فيها اربع سنوات أو خمسا قبل ان يلتحقوا بدار العلوم .

بيد ان الشيخ المراغى بما كان له من نفوذ سياسى فى هذه الفترة ، استطاع ان يضغط على رئيس الوزراء محمد محمود كى يجعل هيكل يصرف النظر عن المشروع ، وتم له ما اراد بالفعل .

واذا كان هيكل قد وجد موقفه ضعيفا فى هذه الحالة، الا انه لم يعدم الفرص التى تجعله ببسط نفوذ الوزارة على هذه المؤسسة ، فاذا كان القانون ينص على ان المتخرجين من كليات الازهر يعينها فى وزارة المعارف ، ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق فقد اعتزم الا يعين منهم احد باية حال .

لكن هيكل نسي انه عضو فى وزارة تقف على ارض رخوة .. وزارة لا تستند الى تأييد شعبى حقيقى ، العوبة فى يد القصر والانجليز ، فهل يمكنه النفـوذ السياسى للمراغى ان ينتصر عليه فى الجولة الثانية ؟

انقضت الاسابيع الاولى من السنة الدراسية ، ولم يحدث فى الجو ماينذر بشىء ذى بال . على ان الصحف مالبثت بعد حين ان تحدثت فى قانون الازهر وما ينص عليه من ان شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس . ثم ان ضجة بدأت تذهب الى ان وزير المعارف لا يريد تنفيذ هذا القانون .

واصدر هيكل بيانا ردا على هذه الحملة صرح فيـه بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض على تعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى المدارس الخاصة « كانت تسمى المدارس الحرة » فاذا اثبتت التجربة اهليـة من تعين منهم على قدم المساواة مع ابناء دار العلوم ، لم يمنع مانع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة . وكان مقصد هيكل من هذا البيان ان المدارس الخاصة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتتلقى معونتها المالية ، وان كل مدرس فيها توضع عنه تقارير من قسم التفتيش فمن اثبتت هذه التقارير اهليته بعد سـنتين او اكثر يمضيها بالمدارس الحرة ، امكن اختياره للتعليم بالوزارة

ولم يرض هذا البيان رجال الازهر ، ولم يرض ابناء دار العلوم . خشي هؤلاء ان يكون خطوة تتلوها خطوة اخرى ، هي التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينيه في وزارة المعارف . وحسب رجال الازهر انهم اذا الحوا ثم الحوا ، بلغوا مقصدهم ، اما هذه الخطوة فلا ترضيهم .. واخذ الموقف يزداد اشتعالا مما أضعف موقف الوزارة كثيرا !

واضرب ابناء دار العلوم احتجاجا على تدخل الازهر في شئون وزارة المعارف وخشوا انتصار رئيس الوزراء لشيخ الازهر لما كانوا يعرفونه من علاقات تربطهما ! ويتصل محمد محمود بهيكل طالبا اتخاذ اجراء لتهدئة الموقف ، فطلب هذا من عميد دار العلوم أن يهدىء طلابه والا فانه سوف يتخلى عن قضيتهم ، فعادوا الى الانتظام في الدراسة .

لكن الموقف اشتعل مرة اخرى : فلقد فوجئت الوزارة هذه المرة باضراب طلاب الازهر ! هل كانت المسألة حقا « ادارية » و « تربوية » ؟ ابدا .. لقد كانت اصابع السياسة هي المحركة للموقف هنا وهناك .. وهذا هو هيكل يفسر ذلك في مذكراته « ص ١١٠ » :

« تنبهت الاذهان بعد اضراب دار العلوم واضراب الازهر ، الى ان في الجو مسألة لها خطرها . على أن احدا لم يتعمق الموضوع ببحثه من ناحية فكرته او مبدئه بل نظر الاكثرون في الامر من ناحية الفائدة المادية التي تعود على الازهر او على دار العلوم من انتصار هذا الفريق او ذاك . لم يثر احد يومئذ بحثا في اللغة العربية والسبب الذى ادى الى ضعف الطلاب في تحصيلها . ولم يتناول احد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق

فى تصوير الثقافة العامة للبلاد : اهى وزارة المعارف ام المعاهد الدينية ؟ ولم ينقب أحد فى الآثار المترتبة على هذا الاتجاه او ذاك ، بل عولج الموضوع معالجة سطحية من ناحية اضراب المعاهد الدينية او دار العلوم واثر هذا الاضراب في موقف الوزارة السياسى » !!

ودعا رئيس الوزراء الدكتور هيكل وحدثه فى الموضوع وكذا انه اصبح غير قاصر على سياسة وزارة المعارف ، بل تناول سياسة الوزارة العامة ، وانه لذلك يرى ضرورة الوصول الى حل . وطلب هيكل عرض القضية على مجلس الوزراء الذى اجتمع بالفعل واقتنع بوجهة نظر هيكل الذى استند الى أن الوزير المسئول هو وحده الذى يملك التصرف في شئون وزارته ، وليس يجوز لغيره ان يتدخل فى شئونها .

وعلى الرغم من هذا فقد اتصل به بعد ذلك كل من حسين سرى وزير الاشغال واحمد ماهر وزير المالية يرجوانه « التساهل » فى موقفه حيث أن شيخ الازهر لايكف عن الضغط والإلحاح وأن موقف الوزارة قد اصبح حرجا . وهنا عرض هيكل أن يستقيل فأثنياه عن ذلك :

ويعلق هيكل مرة اخرى على الموقف ، فيقول « ص ١١٢ » :

« .. كان للشيخ الاكبر المراغى يومئذ نفوذ مبسوط فى حياة الدولة كلها : فى سياستها ، فى نظامها ، فى اتجاه حكمها ، فلم يكن يسيرا ان يرد قوله . وكان الاتجاه يومئذ الى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عددها وفخامة عمارتها وبكل مايمد من نفوذها . وكانت السلطات تعتمد على ابناء هذه المعاهد فى الحركات السياسية ، فلم

يكن يسيرا ان يرد وزير المعارف تيار هذا التوسع او ان يحمي وزارته منه » .

ولقد خطب المراغي يوم افتتح الملك معهد اسيوط الديني فأشار الى مثل هذه المعاني اشارة لفتت الانظار وتهامس فى مغزاها بعض الوزراء . « اما والتيار مندفع هذا التدافع فليس من يجرؤ على صده من غير ان يعرض نفسه ليجرفه هذا التيار الثائر الفيضان » . ولقد بلغ من عنف ثورة شيخ الازهر ان فكر فى ضم دار العلوم الى المعاهد الدينية حتى لا تقوم ضده حجة او يبقى امام الوزير ملجأ غير هذه المعاهد لتدريس اللغة العربية .

وحتى يفصل رئيس الوزراء فى القضية ، الف لجنة برئاسة عبد العزيز فهمي وعضوية عبد الحميد بدوى والشيخ امين الخولى ، واحيلت أوراق الموضوع اليها ومعها مذكرة الوزير التى كان قد قدمها الى مجلس الوزراء . وانتهت اللجنة بعد عدة جلسات الى أن وزير المعارف هو وحده المسئول عن معاهد التعليم التابعة للوزارة او الخاضعة لاشرافها ، وهو لذلك يعين بها من يشاء ، وليس لغيره أن يتدخل فى تصرفاته فى هذا الشأن ، واقرت اللجنة اقتراح هيكل اجراء مسابقة بين خريجى دار العلوم والازهر « كلية اللغة العربية » للتعيين فى وظائف التدريس ، وقررت ضرورة توحيد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية ..

وقبل ان تخرج هذه القرارات الى النور .. سقطت الوزارة .. وسقطت معها تلك القرارات !!

لكن ماذا كان موقف المفكرين ؟

هنا نجد طه حسين يقدم لرايه الذى اثبته فى « مستقبل الثقافة في مصر » بنفيه ان يكون من دعاه

المساس بجوهر التعليم الدينى فى الازهر ، ولكنه يؤكد اهمية الا يكون التعليم الازهرى مظهرا من مظـــاهر اللاتجانس الثقافى فى مصر . وهو يضع هذا فى اطار تصور عام يجعل من التعليم العام قاعدة موحدة لا تعرف تفرقة بين مدارس أجنبية ومصرية ، بين تعليم الدوله بالتعليم الاولى الازهرى والتعليم الثانوى « الازهرى » فلابد اذن من ان يتحقق الاشراف الدقيق للدولة على هذا التعليم الاولى والثانوى فى الازهر » .

وطه حسين فى دعوته هذه ينطلق من منطلق سياسى ويهدف الى « تكوين الوحدة المصرية من جهة ، ان تثبت الدولة ان المصريين جميعا ينشأون على معرفة وطنهــم وحبه ، والاستعداد للتضحية فى سبيله ، والاتقان للغته وتاريخه ، وتقويمه ودينه . فاذا اخذ الازهر فى تخصيص ابنائه فى العلوم الدينية بعد فراغهم من تعليمهم الثانوى، فيمكن ان يذهب فى ذلك حيث يشــاء فى حدود حاجته الدينية والعلمية ، وفى حدود القانون العام « واعــوذ بالله ان اريد الانتقاص من حقوق الازهر ، وانما أريد ان نلائم بين هذه الحقوق وبين النظام الديمقراطى الصحيح، والا يكون الازهر دولة فى داخل الدولة ، وسلطانا خاصا يستطيع ان يطاول السلطان العام ويناوئه ، كما هى الحال الآن » !

ومن المبررات الهامة التى ساقها طه حسين فى نفس كتابه « طبعة بيروت ، ص ٩٣ ـ ٩٩ » لضرورة اشراف الدولة على التعليم الازهرى فى مرحلتيه الابتدائيـــة والثانوية ان الازهر بحكم تاريخه وتقاليده وواجبـــاته الدينية « بيئة محافظة تمثل العهد القديم والتفـــكير القديم اكثر مما تمثل العهد الحديث والتفكير الحديث »

ولهذا « أذا تركنا الصبية الاحداث للتعليم الازهرى الخالص ، ولم نشملهم بعناية الدولة ورعايتها وملاحظتها الدقيقة المتصلة ، عرضناهم لان يصاغوا صيغة قديمة ويكونوا تكويننا قديما وباعدنا بينهم وبين الحياة الحديثة التى لابد لهم من الاتصال بها والاشتراك فيها » .

والاهم من هذا وذاك من مبررات ان التفكير الازهرى « قد يجعل من العسير على الجيل الازهرى الحاضر اساغة الوطنية والقومية بمعناهما الاوربى الحديث » .

واذا كان الازهريون قد تعودوا على « الرابطة الاسلامية » فان طه حسين يريد ان يفسح فى الازهر مجالا للاتجاهات الحديثة الغربية التى تؤكد « الحدود الجغرافية الضيقة لارض الوطن » ، وهذا لايمكن ان يتم الا اذا اشرفت الدولة على هذا التعليم الدينى .

اما بالنسبة للأزهر « كتعليم عال » ، فطه حسين يكرر ماسبق ان أشرنا اليه فى فصل سابق من أن مهمته تقتصر على حقل « الدعوة الدينية » ومن ثم « فليس من حسن الراى ولا من النصح للغة العربية وآدابها ، ولا من الاخلاص للشباب المتعلمين ان ننقل الازهر فنكلفه مهمة جديدة هى تخريج المعلمين لمدارس الدولة » .

كذلك نجد محمد علي علوبة يتابع دعوة طه حسين فى كتابه « مبادىء فى السياسة المصرية ، ص ٢٠٢ » من أن من مصلحة كل بلد ، ومن مصلحة مصر بنوع خاص، توحيد طرائق التعليم والتربية حتى لا تتضارب العقليات فى مصر ولا تتنافر الاتجاهات الثقافية فيها « فانه اذا تعددت الثقافات المختلفة بين ظهرانينا ، أصبحنا وكأننا جاليات مختلفة ، رغم كوننا من جنس واحد ، وفى هذا من الضرر بالوطن مافيه » .

والوسيلة الاساسية لذلك فيما يرى علوبة « ان يتعلم المصريون جميعا فى المدارس الابتدائية والثانوية الى ان ينتهوا الى مرحلة الثقافة العامة « تقابل السنة الثانية ثانوى الآن » ، وبعدئذ يحصل التوجيه ، بحيث يشمل هذا التوحيد اعداد من يتلقى العلوم الدينية والشرعية حتى يكون بعد ذلك أهلا لان يلحق باحدى كليات الازهر ، او ينال قسطا وافرا فى التوجيه يؤهله لدخول احدى كليات الجامعة المصرية بعد تمضية مدة التوجيه » .

وفى مؤتمر عقدته جمعية المعلمين سنة ١٩٤٥ عن « سياسة التعليم » ، كرر الدكتور ابراهيم بيومى مدكور عضو مجلس الشيوخ نفس الدعوة حيث قال مانصه : « ان تشرف وزارة المعارف على التعليم العام المصرى جميعه ابتدائيا كان او ثانويا اميريا او اهليا ، وبذا تدخل المعاهد الدينية تحت اشراف وزارة المعارف سواء ابقيت ادارتها مستقلة كما هى الان أم لا ، وفى هذا الاشراف مابنهض بها ويزيدها قوة ، ويمكنها من ان يشترك طلابها فى الامتحانات العامة .. »

.. وبطبيعة الحال ، فكل هذه الجهود ، وكل هذه الآراء لم تنته الى تغيير واقع التعليم الازهرى !

جسور بين الازهر والعالم الاسلامى

ولسنا فى حاجة الى تأكيد ماسبق ان تأكد لنا عبر صفحات سابقة مما اتسم به الازهر من « عالمية » اعلت من شأنه وقوت من مركز مصر بين دول المسلمين ، والعكس ايضا صحيح ، نعنى ان وجود الازهر فى مصر اعطاه ثقلا عالميا وشأوا بعيدا بين مسلمى العالم ، وهذا وذاك

كان لابد ان يكون له صداه فى عالم السياسة ودنيا السياسيين .

ولن نوغل فى التفصيلات ، وانما سنكتفي باستقراء نصين هامين في هذا المجال ، اولهما في اول الفترة ، اى فى عام ١٩٣٧ « ١٣٥٦ هـ » وثانيهما في آخرها ، اى فى عام ١٩٥١ « ١٣٧٠ هـ » . وكلا النصين يتصلان بمسلمى الهند ، كمثال حيث تعد اكبر البلدان بعد الصين فى هذه الفترة .

فاما الوثيقة الاولى ، فهى تقرير كتبته بعثة ارسلها الازهر الى الهند ونشرتها مجلة الازهر فى مجلدها الثامن سنة ١٩٣٧ « ص ٥٩٤ ـ ٥٩٨ » . فما هى الحقائق التى يضعها هذا التقرير بين أيدينا ؟

١ ـ فرقة بين علماء الدين والعلماء المدنيين : فقد لاحظت البعثة « الفرقة المؤلمة » بين علماء الدين والعلماء المدنيين ، وسبب هذه الفرقة هو نفس ماشكا منه مفكرو مصر ، الانفصال بين التعليم الدينى والتعليم المدنى ، فالاول يبعد بصاحبه عن وظائف الدولة ، والثانى لايعرف فى ثناياه شيئا عن الدين ، وتولى شئون الحكومة خريجو المدارس المدنية واستحوذوا على النفوذ السياسى ، فى حين استحوذ الفريق الآخر على النفوذ الدينى ، ثم نشأت الاجيال الجديدة بعد ذلك على مايلقنه رجال العلوم الحديثة لتلاميذهم من الاستخفاف بعلماء الدين ورميهم بالقصور وضيق الافق ، كما نشأ على ايدى علماء الدين جيل أشربوه كراهية الطلبة المدنيين ورميهم باللادينية !!

وقد بذلت بعثة الازهر جهدا كبيرا فى محاولة ايجاد جسور من التفاهم بين الفريقين ومن أشد مالاقته البعثة ان الرجال المدنيين رموا علماء الدين بأنهم منقسمون

على انفسهم شيعا يكفر بعضهم بعضا ، وانهم بذلك كانوا احد العوامل الاساسية فيما وصل اليه المسلمون من سوء حال !

ودعا رجال البعثة الى العلاج الوحيد ، وهو ان ينشأ جيل جديد يكون وسطا بين الفريقين ، وذلك بأن يعطى طلبة الجامعات المدنية بعضا من علوم الدين ، وان ينشأ كذلك فى الجامعات الدينية نظام يجمع فيه الطالب الى علوم الدين بعضا من العلوم المدنية .

٢ ـ الفرقة بين طوائف المسلمين . فقد كان المسلمون « قبل ظهور دولة باكستان » فى الهند مللا عدة ، لاهم لدى أصحاب كل ملة الا الطعن فى اصحاب الملل الاخرى . ومن اوضح الامثلة على ذلك مارآه رجال البعثة فى مدرسة « السند » الاسلامية بكراتشى ، وهو وجود مسجدين داخل اسوار المدرسة ، أحدهما للشيعة وثانيهما لاهل السنة ! وعندما تحدثوا الى ناظر المدرسة ، وهو انجليزى فى شأن هذه الفرقة فى دور العلم التى يجب ان تعمل على وحدة التفكير بين طلبتها ومدرسيها ، اجاب الرجل بأن هذا مع الاسف كان تنفيذا لارادة الواقفين وان الطلبة يعيشون سويا فى كل الاوقات الا وقت الصلاة ، وهو عكس ماهو مفروض !

وبالطبع اخذ رجال البعثة يدعون فى كل مكان الى محو هذه الصور المؤسفة !

٣ ـ تنظيم البعثات الهندية الى الازهر . فقد دلت تحريات البعثة على أن كثيرا من خيار الناس فى الهند كانوا يجهلون ان لبلادهم طلبة فى الازهر ، فى حين كان آخرون يألمون من ان الطلبة الذين يفدون الى الازهر تطول اقامتهم فيه لغير سبب ظاهر .

وقد اطلعت البعثة مسلمي الهند على جلية الامر بشأن هؤلاء الطلبة وكيف ان كثيرا منهم لايستفيدون من الدراسات الازهرية نظرا لضعف استعدادهم العلمي ، كما ان البعض منهم ينصرف عن شئون الدراسة الى غيرها نظرا لضعفهم الخلقي ، في حين ان فريقا ثالثا يعتقد ان مقامه بالازهر الذي يدر عليه بعض الاعانات الشهرية خير له من العودة الى بلاده التي يحتمل الا يجد فيها عملا يعيش منه .

هذا الى أن الكثرة المطلقة من الطلبة الغرباء يختارون لدراستهم نظام « الغرباء » وهو نظام قلما يكفل التثقيف الازهري الكامل .

وبعد مباحثات شتى واستقر الراى على عرض مجموعة من الاراء لتنظيم هذه البعثات نذكر منها :

ـ ان يوكل الى كل الحكومات الاقليمية في الهند ان تكون واسطة الاتصال بين الازهر وطلاب الانتساب اليه ، ففي ذلك ضمان للازهر من أن يرد اليه من يعتبرون خطر على النظام العام !

ـ تأسيس علاقات صداقة بين الازهر ورجال الهند الممتازين . فقد لمست البعثة اقبالا على صداقة مصر « بجدر بنا ان نعنى به اشد العناية » وارفقوا كشفا باسماء هؤلاء الاصدقاء على ان تدوم المراسلات بينهم بين الازهر . ومن بين هؤلاء فريق من رجال العلم « يحضر بمصر على العموم والازهر على الخصوص ان ينتفع بالايام التي يقيمونها فيها فيدعوهم لالقاء المحاضرات على الطلبة المصريين في شئون الهند . »

واقترحت البعثة كذلك ان يمنح الازهر درجة العالمية الفخرية لفريق من زعماء الهند « فان في ذلك تقوية لاواصر

الصداقة بين الطرفين وحفزا لفئة من أفاضل الهنديين للاقبال على هذه الصداقة ، وان لمثل هذا التصرف النبيل من الازهر اثر في عواطف الهنديين عامة ورجال العلم منهم خاصة » .

كانت هذه رحلة الازهر الى بلد كبير من بلاد المسلمين وهو الهند وباكستان .

وفى عام ١٩٥١ ، كانت هناك رحلة من الهند الى الازهر .. قام بها عالم كبير وقطب شهير هو « ابو الحسن الندوى » وسجل زيارته فى كتاب بعنوان « مذكرات سائح فى الشرق العربى » صدر بالقاهرة عام ١٩٥٤ ، فماذا جاء به عن الازهر ؟

قابل الندوى شيخ الازهر « الشيخ عبد المجيد سليم » ، وقال الندوى امامه وامام رهط من علماء « الازهر » ان الوضع التعليمى الدينى فى الهند يختلف عن الوضع التعليمى فى بلد مثل مصر حيث تتمتع دور التعليم فيها بمساعدة الدولة وحمايتها ، فان المدارس الدينية فى الهند ينفق عليها الشعب المسلم ، ويعلم فيها علماء متطوعون ، ويلتحق بها من يعتقد انه لانصيب له فى وظائف الحكومة ومناصبها فلا يتقدم اليها الا من يضحى بمستقبله الاقتصادى ، وذلك الذى يثير فى علماء الهند الهمة وروح المقاومة والجهاد وروح التطوع والاحتساب .

وعندما قال شيخ الازهر ، ان الازهر كان هكذا فى الزمن الماضى ، كان تعليق الندوى الذى له مغزاه : « وكان ذلك عهد السعادة للأزهر » !!

وذكر الندوى دار العلوم فى الهند التابعة لندوة العلماء وان عميدها فى تلك الفترة استاذ قد تخرج من الازهر والملك اسموه « الشيخ عمران الندوى والازهرى » .

وروى الندوي حديثا هاما دار بينه وبين آحمد امين، اذ حكى له احمد امين ان عالما هولنديا سال : هل عندكم امل في الازهر ؟ فاجاب امين : لا ! وذلك لان الازهر يتزعم - حسب قوله - الحركة الرجعية ، وحركة الشباب قوية عنيفة ، وثانيا لان السراي تحتضنه ، والسراى تريد ان ينام وينيم .

وسال احمد امين الندوى عما اذا كان يوافق على رسالة على عبد الرازق « الاسلام واصول الحكم » ؛ فأجاب بالنفي لان على عبد الرازق يرى ان الاسلام رسالة روحية فقط ، لا اتصال لها بالسياسة والحكم ، مع انه يرى ان الاسلام يتناول الحياة الاجتماعية ويشرع البيع والاجارة وغير ذلك ، فاذا كان عبد الرازق يريد تحرير الفكر الاسلامى فى السياسة والاجتماع ، فان ذلك يحصل بفتح باب الاجتهاد ولا يحتاج الى فصل الدين عن السياسة « ص ٢٨ » .

ومما ذكره احمد امين تعليلا لفشل المسلمين فى هذه الفترة ، أن العالم الاسلامى ينقصه علماء عرفوا مقاصد الشريعة الكلية ، ويواجهون المدنية الحديثة بغربلة ماينفع وما يضر ، ثانيا ، شعور المسلمين بمركب النقص امام المدنية الحديثة ، وعلاج ذلك ايجاد الحلقة المفقودة من علماء جمعوا بين علوم الدين وعلوم الدنيا ، ثم حقن نفسية للمسلمين تفهمهم ان ليست المدنية الغربية خيرا محضا ولا ماهم عليه شر محض ، بل فى كل خير وشر !

ولنقرأ معا تلك السطور التى وصف بها العالم الهندى الكبير شعوره عندما دخل الجامع الازهر « ص ٣٩ » :

« دخلنا هذا المسجد التاريخى والمعهد العظيم الذى خرج من الائمة والمحدثين ، والفقهاء والمؤلفين والصالحين

والدعاة الى الله ، مالم يخرج اى معهد آخر وجامعة اخرى فى العالم الاسلامى ، فانعم واكرم بهذا المسجد الشريف ، وهذا المعهد العظيم . دخلنا فى المسجد فتجددت لنا ذكرى علماء السلف المخلصين ، الذين كانوا يجلسون على الحصير وعلى البساط المتواضع ويحكمون على الملوك ، وكانوا مخلصين لدينهم وعلمهم وامتهم مجاهدين فى سبيل الحق ، فما دخلت فى المسجد وشممت رائحة العلم .. »

وزار الندوى اروقة الازهر « وساءنا عدم النظافة فيها وقلة النظام ، وكان من رايه « أن هذه الاروقة تحدث فى ساكنيها شعورا بضعفهم وفقرهم واجلالا زائدا لحياة الكليات المدنية والجامعة ونظامها وابنائها وذلك الذى يسمى بمركب النقص » .

وفى رواق الشام ألقى الندوى كلمة أمام طلبة سوريين وفلسطينيين ولفت نظرهم الى العناية بالناحية الروحية وتغذية القلب وعلو الهمة فى الدين والعبادة والمحافظة على الفرائض والواجبات الدينية ـ والاهتمام بالنوافل وقيام الليل فضلا عن حضور الجماعة « فيجب علينا ان نحاسب انفسنا ونخلص لها فى النصيحة والتربية ونعدها أعدادا كاملا قبل ان نخوض المعركة الدامية بين مادية هذا العصر وبين الاسلام .. »

وفى حوار بين الندوى والشيخ احمد الشرباصى والشيخ عبد المنعم النمر حول انجح السبل للدعوة الدينية فى المجتمعات الاسلامية وضرورة التواصل بينها اقترح الشرباصى تنظيم أتصالات علمية بين علماء مصر وعلماء الهند والباكستان عن طريق التعارف بتبادل الخطابات والرسائل والمؤلفات والنشرات والمجلات والصحف وغير

ذلك . وقد ايده فى ذلك عبد المنعم النمر الذى ذكر أنه لم يكن يعرف شيئا عن الحركة العلمية والدينية فى الهند قبل ان يتعرف على الندوى ولم يسمع قط اسماء هؤلاء العلماء الكبار الذين ذكرهم الندوى فى محاضره كان قد القاها عن دراسة علم الحديث فى الهند ، واقترح الشرباصى كذلك تنظيم مراسلات بين طلبة الازهر وبين طلبة الجامعات الدينية الاسلامية فى العالم الاسلامي حتى يتعارف شباب الاسلام ، وحتى يرتبطوا بالعجلة الاسلامية بدل تراسلهم مع الطلبة الغربيين او الطالبات الاجنبيات ، وذكر أن اكثر طلبة الجامعة وطلبة الكليات يتراسلون مع طلبة الجامعات في اوروبا ، وغالب الطلبة في مصر فى الجامعة أو الكليات لهم اصدقاء ومراسلون في اوربا !

ووافق الشرباصى على ان يكتب كشفا بأسماء الطلاب الازهريين الراغبين فى المراسلة مع عناوينهم ومميزاتهم ، على ان يقوم الندوى بكتابة كشف آخر بأسماء الطلاب المسلمين فى الهند والباكستان وذلك للبدء فى المراسلة .

وروى الندوي عما كان يسمي بـ « جبهة علماء الازهر » فى مصر ، ففي اجتماعه باعضاءها ، اقترح الشرباصى على الجبهة الاتصال الثقافي بالهند ومراسلة طلبة الازهر وطلبة المدارس الهندية الدينية ـ وتنظيم الرحلات « الدعوية » والنشاط الديني فى الارياف والقرى .

وقام الندوي فاستلفت نظر علماء الازهر الى نشر الدعوة الدينية خارج الازهر وتهيئة الشعب لقبول مبادىء الدين وتربيته الدينية . وذكر أن كثيرا من الناس يعتقدون ان اصول المدارس فى داخلها ، وهو يعتقد أنها في خارج المدارس ، وهي فى نفوس الناس ، فاذا

كانت حية تستمد غذاءها ورواءها من التربة ، كانت المدارس مخصبة مخضرة ، واذا ذويت وماتت وانقطع منها الغذاء والرى سرى الذبول فى عروق المدرسة وفروعها واوراقها ، واذا كان في الشعب اقبال على الدين واهتمام به وشعور بالحاجة الى العلم ، كان الاقبال على المدارس بطبيعة الحال ، واذا انصرف الشعب عن الدين وزهد فيه اتبعه الانصراف عن المدارس والزهد فيها بطريق الاولى .

كذلك اكد الندوى على ضرورة اقبال الازهر على البعوث الاسلامية والعناية بتربيتها وتزويدها بالثقافة الاسلامية والتربية الخلقية والدينية والسهر على تعليمها وتقويمها الخلقي « فان هذه البعوث تقصد مصر لاجل الازهر من انحاء بعيدة ومن الاقطار الاسلامية وغير الاسلامية ، واملها قوى فى انها تنال كل ارشاد وتوجيه الازهر الشريف اكبر جامعة دينية فى العالم وفى مصر الاسلامية مركز الدين والعلم .. »

وطلب الندوى الالتقاء بطلاب فلسطين فى الازهر وكان مما قاله لهم « كونوا على ثقة بأن الدول والشعوب لا تنصركم ولا تنقذ فلسطين ، انما تنصرون انفسكم اذا صدقت نفوسكم وصحت عزائمكم ، وملكت فلسطين عليكم مشاعركم وتفكيركم وشهواتكم .. فهذه الدول لا تستطيع أن تكون جادة فى مسألة فلسطين مثل ما يمكنكم اقربوا انفسكم واحسنوا القيام عليها حتى تنقذوا وطنكم العزيز .. » ص ١٥٣ .

خاتمة

لعلنا بعد هذه الرحلة التاريخية الطويلة نحتاج الى وقفة قصيرة نستجمع فيها معا ما يمكن الخروج به من تجربة الازهر فى تاريخ مصر السياسى :

١ ـ مثل الازهر نموذجا فريدا لمؤسسة جمعت اركانا ثلاثة كان بينها تفاعل احاط بالمجتمع المصرى طوال تاريخه الذى عاصر الازهر ، هذه الاركان الثلاثة ، هى : الدين ـ السياسة ـ التعليم ..

ففى البدء كانت السياسة .. نظام سياسى جديد جاء مصر غازيا على انقاض دولة الاخشيديين اراد أن يمكن لنفسه فى البلاد .. هذه البلاد التى قوام حياتها ولباب ثقافتها « الدين » منذ ان كانت فى التاريخ القديم فرعونية .. وقبطية ، ثم اسلامية ، كانت بحاجة حتمية الى ان تكون وسائل الحكم دينية .

ولان الدين لا يتأتى بالقهر والقوة ، برزت أهمية « التعليم » كى يمد هذه المؤسسة الدينية بالوسائل والطرق والادوات التى ينتقل عبرها الى القلوب والعقول من منظور النظام القائم ، ومن خلال تفسيراته ..

فى هذه الفترة الاولى للازهر فى العهد الفاطمى ، كانت السياسة هى المتغير المستقل ، وكان الازهر هو المتغير التابع ..

وطوال عهد المماليك ، ولاسباب عدة شرحناها ، تحول

دور الأزهر ليكون هو المتغير المستقل والسياسة هي المتغير التابع ، وليبلغ ذروة سيطرته وتوجيهه في تولية محمد على حكم مصر ..

ثم يبدأ الدور في التغير ليعود مرة اخرى تابعا ، ثم تزداد الهوة بين التاريخ القديم والتاريخ الحديث ، ليقبع بعيدا عن معترك السياسة قانعا بدوره الذي اريد له ..

٢ ـ وهنا تبرز لنا تلك المفارقة بين سياستين تناوبتا العلاقة بين الازهر والسياسة في مصر ، سياسة تقول ب « تديين السياسة » والاخرى تقول : ب « تسييس الدين » ! الاولى قصد بها أصحابها أن يوجه النظام السياسي برأى علماء الدين ، وأن تقوم اركانه على أسس دينية ، اما الثانية فيقصد بها أصحابها العكس من ذلك ، ان يستخدم الدين ، سواء عن طريق مؤسساته او كتاباته لترسيخ النظام السياسي والدعوة لمبادئه .

وكما رأينا من استقراء وقائع التاريخ ، فان ما كان حادثا طوال عهود عدة وخاصة في بعض فترات العصر المملوكي ـ لا كله ـ كان ادخل في باب «تديين السياسة » اما ماحدث في الفترة التي تلت معاهدة ١٩٣٦ أو حتى ١٩٥٢ ، فقد كان ادخل في باب « تسييس الدين » !

٣ ـ بينت لنا ايضا وقائع التاريخ ان « الاستقلال المالي » و « الاكتفاء الاقتصادى الذاتي » للازهر في كثير من العهود ، قد مكن له ـ مع وفرة الموارد ـ أن يكون قوة رقابة حقيقية ومركز توجيه فعال ، يعمل لها الجميع الف حساب ، وان استغراق العلماء فيما بعد في المشكلات المالية والمسائل الوظيفية من علاوات وترقيات وتعيينات وما اشبه والانطلاق في التعامل من موقع « الموظف » ،

يفقدهم قدرا كبيرا من حرية الفكر وفاعلية التـــأثير ويلقي بالظلال على ماينبغي ان يـــكون هو القـــدوة والنموذج .

ان خطورة فقدان الازهر لشخصيته الاقتصادية المستقلة تظهر لنا بالذات عندما لايكون النظام السياسي وطنيـــا بالدرجة الاولى ، فهاهنا يستغل مثل هذا النظام الحاجة ويوجه المسار وفقا لما يعزز مكانته .

٤ ـ ان المؤسسة الدينية والتعليمية عندما تلتحم بهموم الناس وقضاياهم ومشكلاتهم فانها تؤدي بذلك دورها الحقيقي في بناء البشر ، وهموم الناس وقضاياهم ومشكلاتهم عادة مالا تقتصر في جذورها على الماضي وحده وانما هي غالبا ماتنفعل بحاضر وواقع ينبغي مواجهتـــه والتعامل مع حقائقه ومعطياته وتتطلع الى مستقبل لابد من التخطيط له واعداد العدة لتوجيهه وقبوله ، لكن هذه المؤسسة ، اذ « اعتقلت » نفسها في سجن المـــاضي وحده ، وخاصة في حجراته المظلمة ، فانها تحكم عـــلى نفسها بالموت ، ويستحيل أن يبكيها احد اذا لفظهـــا المجتمع !

... حقائق عديدة ، يمكن الاشارة اليها مما لانريد ان نثقل على القارىء به ..

الفهرس

رقم الايداع ٨٦/٥٦٧٣

الترقيم الدولى ٤ ـ ٢٦٨ ـ ١١٨ ـ ٩٧٧ ISBN